

کتابخانه آصفیه سرکار عالی حیدرآباد دکن

نمبر داخله ~~۴۴۴~~ ۲۴

تاریخ و اخذ از فروردین ۱۳۰۵ لغایت آبان ۱۳۰۵

نام کتاب ~~تاریخ و اخذ از فروردین ۱۳۰۵ لغایت آبان ۱۳۰۵~~

فصل کتاب

تمبر کتاب در فن مذکور

6268
/51A

هذا الكتاب ليس بكتاب الكمال على منعه ان يشأ
 في النظر الى ما في المقدس على العرف من قول لا اله الا الله
 الشيخ تقي الدين الشيرازي في كتابه
 في القاموس بل انما هو كتاب في التفسير
 في فقه بل في تفسيره في تفسيره
 في التفسير في التفسير في التفسير
 من ان لا اله الا الله في قوله لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين الحمد لله الذي جعل كتابه بعد العلم منه وما لا يحصى عمله
 تليها كل شيء فهو معنى اليبس بالحقيقة لا بطريق الحجاز واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
 من فرق الحق من الباطل وماز وحل بيان البيان عقدا المشبهات فوقه عند ما حل وجها واشهد ان سيدنا
 محمدا عبده ورسوله الهادي الى سبيل الرشاد فبعد من انتم بهداه وفاز صلى الله عليه وآله واصحابه من حوى به من الحق
 ومن حوى به من اذ واجه الظاهر وتوحيده في كل ما فقد نظرت عند اقراءى معنى اليبس كتابا لا عار به ككتب علي
 الشيخ تقي الدين محمد بن الصايغ الحنفى وسماه تنزيه السلف عن موبى الخلف ذلك الى انشاء البنا الموحدة والتعلق
 الذى كتبه عليه الشيخ بدر الدين محمد بن بكر الدمايينى بالديار المصرية والشرح الذى اظهره بعد ذلك بالبلاد
 الهندية وسماه تنقيح الغريب في دهر مملوءة باعتراضات بجه جوابها ومشحونة باشكال لا تترك والحمد لله بالبلاد
 الله باجوده ما عا من ذلك وتنوير ما اشكل من اشكالها لك فسا لى بعض اصحابنا ابتداء لك بكتاب افاض اليه
 شرح السواهد الاربعة شرح ما لم يشرح بعد من المشكلات فاجبت مطلوبه حقت مغروره سالكا سبيل الانصاف
 حائلا عن طريق التصيب الاحكام وبهينه بالنصف من الكلام على معنى ابن هشام واسأل الله القصة مما يعاين الهداية
 الى طريق السواهد اما بعد حمد الله الحمد هو الوصف بالجميل على جهة التقدير لاجل جميل اختيارى على جهة التقدير مخرج
 الاستهزاء والهجاء واختيارى مخرج للثناء لاجل جميل غير اختيارى فانه مخرج لاجل لان المدح اعظم من المحمدة يقال
 مدحت اللؤلؤ على صفاتها ومدحت يدا على رمتها فانه لا يقال حمدتها ومنهم من يمنع اطلاق المدح على النساء لا يقال
 غير اختيارى بناء على انه من الحمد وقال ما قبل في اللؤلؤ قول ولد لا عبرة فيه وما قبل في القلح خطا او مؤلدا لا لانه
 على الافعال الاختيارى على صلاته التقيد بالاختيارى لبيان ساهية الحمد لا للاعتزاز وفي الكتاب الحمد والمدح اخوان
 قال القناري من الشائع في كنه انه يريد بكون اللفظين خوفا ان يكون بينهما اشتقاق كبير ان يستركا في الحق في الحصول
 من غير تزيين الحمد المدح او اكره بان يشتركا في كثر الحروف فقط كالحق والفضل والفضل والفضل مع اتحاد المعنى او تشابه المعنى
 سوق كلامى فى الفائق يدل على توافقه فى التام فى سورة الانعام الحمد اخضر مط من المدح لا خضرا من الحمد
 تحت الاختصاص تبعه على ذلك البضاوى في تفسيره والطبيعي في شرح الكتاب في التفسير للذات الواجب لوجود المستحق
 ينبع الحمد مدح عليه ثم دلالة جارية على اسماء الحسنى كلها ما علمه والم يعلم ولذا في كل اسم من اسماء الكريمة سوى
 اسم الله هو من اسماء الله ولا ينعكس له مشتق من الاله وهو فعال بمعنى المفعول حذفت الهمزة منه وهو نظر لان الله و

على الله

كلامه منادى
 ان يتحقق لفظ
 الحمد والحمد
 الحمد

في الخطبة

والله اعلم بغيره في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلا ان احدهما في اللفظ الذي لا يعدل عنه لدليل مقتل العين والفتاوى
مهور الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فان الله خاص بزمان في الجاهلية والاسلام واللام ليس كذلك ولا في
الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى ما قبلها لم حذفت الفاء بلا سبب لا مشابهة في سبب من كلمة تلام
اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لم حذفت الفاء الاصل من وجوه متعللة بالحركات في التكتين على سبيل الترويض
ولا نظير له نقل الحركة الى قبل ما بعد ما وذلك بوجوب اجتماع مثليين متحركين ويستكن المنقول اليه الموجب لكون النقل
علا كما جعل في اواخر المقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمنع عن التباس الهمزة في تقدير الثبوت كما في شرح السبب
والقول قد ذكرنا من ما لك نحو هذا في شرح الاستهلال واطال عنه في نحو هذا لا نسلم ان لفظ الله بحسب الأصل
مخالفة للفظ الاله بل كل منهما مهور الفاء صحيح العين والدليل الذي عدل عن الظاهر لاجله هو كثرة دوران اللفظ
الكلام واستعمال اللفظ المعبودة واطال الله على الله ثم قال التقنا ان ان ذلك سجع الحكايات اصله العلى ما جود
من اصله لا يشترط في اختلافهما في المعنى بالمخصوص في العموم ولا يمنع اشتقاق احدهما من الآخر ان ذلك مناسبتين في اللفظ
وهو شرط في الاشتقاق ولا نسلم ان كلمة الاله لا يشترط في اللفظ بل في المعنى فثابت الاشتقاق في الاصول وايضا حذفت التعريف
لما تكرر من هذه اللفظة من قبل الجوز ليركن نقل الحركة في كلتين ونقل الحركة الى مثل ما بعد ما ويستكن المنقول اليه لا جلي تعينه
الكلمة بالادغام مقتضوا الانضال الاحسان والرجل امله وعيا له والايضا ابتداء كذا في الصحاح اله صلى الله عليه
بنو هاشم ونحو المطلب المؤتمن وقيل قرأته الادبور وقيل انقياء المؤمنين فتدخل الصحابة كلهم ولعل هذا هو الذي اختلف
المع فانه لم يذكر الصحابة في حاشية التقنا ان معنى اصل الرجل خاصته وقرأته واهل البيت سكان داهل الاسلام السلون
سمنهم لال القرابة بتابعها والاهل القرابة كان لها تابع اوله يكن واصله عند من اصل كذا قال المعنى اخر بحث الى قبل اصله
اول احتكا هذا غير واحد من المفتين المحققين ولا يفتي الا لمن له شرف من العلماء لا كونه لا يقال الا لاسكان ولا الامة
ولا ال فاطمة عليها السلام وعن الانفس انهم قالوا ال المدينة وال بصرة ولا يجوز اضافته الى المضم عند الكسائي والي جعفر النعمان
واليكرا ال بيكروا انا غيرهم هو الصحيح ويقتصر حسب الهمزة من غير رتبة والقرايح جمع قريحه وهي اول السيقطين الشجر قبل الفلان
قريحه اي استبطاط الغار بخودة والطبع الهمزة كذا في الصحاح المراد هنا الطبايع ويجمع بين النون بمنى والمجوز ال اصلا مع ما يلى
العدا ويدبرها هنا القبول بما زامن اطلاقا احدثا لم يرد على الاخر والذريعة بالذال المجتزأ كالموسيلة في الوزن والمعنى ولما كان
كتاب الله وحديث النبي صلى الله عليه وآله الهداية كالتي التوا احد افرد الخبر عنهما والاعراب في اللغة الافصاح بالشيء وفي الاصطلاح
على النحو وهو على ما ذكر في شرح اللب علم بقوانين يعرف بها الحوال التركيب العربي في الاعراب على ما ذكر في شرح الافية لولد
مصنفها علم بالحكام مستطير من كلام العرب متعلقة بالكل في نواتها او فيها بجزء لها التركيب من الكيفية والتقديم والتأخير
لجوز بذلك عن طاء فم معاكلامهم وفي الحد عليه انتهى لا ينبغي ان العلم بالاحكام المتروك فيه غير داخل في التعريف الاول
داخل في التعريف الثاني وقال ايضا على تطبيق المركب على تلك الاحكام بيان انه من جزئياتها وبها على ما يقال البناء وهو
اللفظ المقيد الذي يجلبه العام الى اخر الاسم وما يشبه المراد هنا الاول من المعاني للفظ لا حيد واصافة العلم اليها ببيانته
قولها الهادي المصوب الضوا الهداية عند اهل السنة على ما اشتهر في النقل عنهم هي الدلالة على طريق بوصول الى المطاسواء
حصل الوضوء والاعتداء ام لا يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصلة الى المطلوب الصوب نزول المطر والصفوة مقتضى الخطاء ويجعل
ان يكون فيه استعارة بالكناية وفي تفسيرها ما اصاب احد ما فيهم من كلام السلف في صحة متأخرى الخلفان لا يصح
بذكر الاستعارة بل ذكر رتبة لا رتبة لذل عليه فالمقتضى بقولنا اظفار البنية استعانة السبع للبيئة كاستعانة الاسد بال
الشجاع في قولنا رابت اصلا الكناية بذكر المستعانة اعني السبع بل اقتصر على ذكر لانه عنى الاظفار لثقل منه الى المقصود
كما هو شأن الكناية فالمستعانة هو لفظ السبع الذي لم يصح به المستعانة الحيوان المفترس والمستعانة له الميسر به لما يشعر كلام
صاحب الكاوفي قوله ثم سعضون عهدا لله فانيها ما صرح به صاحب المفتاح هو ان بذكر اسم المشبه براد المشبه به ادعاء
لاحقيق بواسطة قرينة وهو ان يبين له سعى من التوارم المساوية للمشبه به كالمية المراد بها السبع ادعاء بمجمل لفظها مراد

في تحقيق

بان بق هذا فاعل
هذا مفعول

الوصل والاهتداء ام لا

في تحقيق
الاستعانة
ذكر الاجزاء

لأن السبع أصنافه شيء من لوازم السبع اليه وهو الألفاظ التي لها ما ذهب إليه صاحب التلخيص وهو ان يضمن التسمية
 في النص فلا يصرح بشيء من أركانها سوى المشبهة يدل على ذلك التشبيه بان يثبت للمشبه سر محض بالمشبه به من غير ان يكون
 هذا السر متحققا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الاسم في التشبيه المضمّن المنفصل استعارة بالكناية واثبات ذلك الاسم
 للمشبه استعارة تخيلية اذا عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعارة بالمطر المصنوع والمصنوع يدرك الاستعارة بالمطر
 على ان في هو الصنوع ليتقل منه اليه وعلى المذهب الثاني ذكر الصنوع او اريد به المطر بحيلة ملوكه او دعاء واحياء اليه
 من لوازم المطر للدلالة على ان هو الصنوع على المذهب الثالث مشبه الصنوع بالمطر في الغرض ذكر المشبهين والمشبه به
 واثبت لذلك المشبه الصنوع الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه المضمّن المنفصل استعارة بالكناية واثبات ذلك
 اللازم استعارة تخيلية ويحتمل ان لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصنوع مشبهها بالصنوع والغد بصنوعها كالصنوع
 ثم قدم المشبه به على المشبه اصنافا ليس كقول الشاعر والريح تهب على الغصن وقد جرى ذهب الى اصلي على الجين الماء اي
 اصلي كما ذهب على ماء الجين بضم اللام وفتح الجيم اي الغصن ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه يكون الصنوع بمعنى الجبهة عمارا
 اسرها هذا ولذا ذكر واقعه من هداية الأعراب الى الصنوع وهي التي كنت انا شاب حاضرا في فرقتي كان غير بعيد شيئا
 احدهما متصوفا اهل الاخر فخاص عند طرف من الأعراب فم ذلك الجاهل من سمائه ثم الغرر بقوله ثم وعزمك بالاسم الغرر
 فقال له الاخر لو كان كما قلت لك انت الثلاثي بجزل الغرر فاعجبني لك منه واظلمت على الجاهل القول قول منور من اجا
 قواعد كل حالك الارجابا المدجج رجا بالقصر وهي المناحية والقواعد جمع قاعة وهي لغة الاساس صفة غالبة من العقول
 بمعنى الشبات او بمعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هي الاصل والاضابط والقانون اسر كل ينفذوا لتعرف احكامها
 منه والحال لك الشديدا السواد قبل لا يستعمل الا ناسا وفي الكشاف في التوكيد اسو حالك وحالك اصغر وقع ودارج
 ابض بقولهم قد صمما واحمرقاني وذريحي اخضرنا ضر وازرق حيطان وارصك رادي قول شمر عن ساعدا لاجتهادنا
 في ساعد استعارة بالكناية على من ذهب المتقدمين وعلى من ذهب السكاكي صاحب التلخيص في الاجتهاد واستعارة بالكناية والمكنى
 عنده او المشبه به على ناسين من الخراف تفسيرها هو انك شديدا لا اهتمام في عمل يد به فيكون في الساعدا استعارة تخيلية
 على المذهب كمالها وفي شمر ترشيح قولنا ثابنا صفة لحن راى تشبيرا ثانيا او قفا ثانيا والترفيع الضم من صفت الحان
 اذا ضمت بعضها لبعض قولنا مقفلات مسائل الأعراب فتحها في مقفلات استعارة بالكناية على من ذهب المتقدمين وعلى
 من ذهب السكاكي صاحب التلخيص مسائل الأعراب استعارة بالكناية والمكنى عنده والمشبه به على الخراف وهو في اماكن مقفلة
 فيكون في المقفلات استعارة تخيلية وفي انتم ترشيح قولنا ومعضلات هو بكسر الضا جمع معضلة او معضل من اعضل
 الامر انك اشدد قولنا يستشكها الطلاب اي عيذنها مشكلا صعبة الورد وفي المشرح عندى ان معناه يطالبوا اشكها بالكر
 الهزلة اي زالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس فالهزلة للسبب يعني اشكل الذي مضى له الاشكال وليس الضمير
 الجوزي وفي عاندا الى يتكلمها كما توهم بعض الهند بين المعاصر من للشراح فاعترض لا يلزم من جعل الهزلة في اشكل للسبب
 يكون في استعارة كذا فان الهزلة في اصل القطع وفي استعارة للموصل ولان الهزلة حذفت في استعارة لكونها للموصل ولتخلق
 الله ثم في المضارع بهزلة وصل فلين في قوله يستشكها بهزلة انتهى من مشاهد الاعتراض كما علمت سؤ الغم وغلبة الوهم ثم
 برر على الشارح انما اذا كان المعنى يطالبوا اشكها والاشكال صفة اشكل الامر انك التباس من ان في معنى الزالة والسبب يذكر
 صاحب الصحاح شكل الامر انك التباس في اشكل الكتاب اي يتبدل بالاعراب يقال ايضا اشكلت كتابا لا لكانك اذا
 عند الاشكال والالتباس وهذا غلطة من كتاب من غير سماع انتهى في التفتيح الهند يتبدل في الصحاح وتنفيع الشعر تهك به يقال
 حيرا الشعر الحويل المنقح وتنفيع العظم مخفيا نفخا ونفحة قولنا قد نكنا بالاشد الرجال جهادونه وفي المشرح
 هذه الفاء الغضبية اي اذا كان الامر كذلك مدد نكنا اي خذنا بانه هو مفعول فيه لانه الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم
 وكان القياس ان يعاد يلا م العهد لكن نكره نغنيا ويحتمل ان يكون المفعول محذوف اي قد نكنا وكذا بالاحال موطنة وآول صنع
 الظاهر هنا موضع المضمر ان سلم كونه للتعظيم فيما يكون اذا كان ذلك الظاهر فيما يشعر بالتعظيم كالالتعظيم لشعره بالمد

على خباته

لاشكل الامر انك
 التباس
 استعارة

مناقشة مع
 اللمحاصني

الاول وهو افضل من مخرج الا ان قال اولئك آياتي فمنهم من اذا اجتمعوا بجزيرة الجبل مع دهرها فوالله حبيبتني
 كائن ابا نسل او فاسخ ومنها تخ من البطا ان قديما نوا واما ان ترسبات الغواص اغدا باق لها فليكن ان قرا
 واليوم الطوال ومنها اهل صابنا ما اوتوا باصا ان ان الله يابح نور الله خير احوال نصرته من نور الزمعة مع نزع الارواح

في المحبة

وكما بالبشر كذلك فان قلت فافان وضع الظاهر هنا موضع المضمرة على هذا التقدير قلت التوصل الى التكثير للدال على
 التعظيم ثم الغاء المضمرة هي الداخلة على جملة مسببة عن جملة غير كون نحو القام في قوله ثم فان قلت هذا التقدير مضمرة في تعجز
 او ان ضربت بها فقد انجز ظاهر كلام صاحب الكشاف ان نسبتها فيصير على التقدير الثاني وظاهر كلام صاحب المفتاح ان
 التقدير الاول هو الصحيح على التقديرين وهو قول الاكثر في حاشية الفنازان ووجه فصاحتها ابنا واصل في ذلك الحدوث
 بحيث لا ذكر لذكره بل ذلك الحسن مع حسن موقعه في الآية يمكن التبعيض في قوله ان لو كان الوضع في هذا الغرض لعلم ان المصلحة المترتبة
 على الفعل من حيث انما حاصله من حيث فائدة ومن حيث انما مقتضوه علم اولادها اقدم على الفعل التي غرضها غاية هذه
 لا توجد في الفعل الذي ان جئت فواتك ها وكذا في الشرح ان تعليلها ومتعلقها اما ان يكون وهو اسم الفعل او تشا وتقف على سبيل
 الشارح واما ان يكون في وقع ذلك في المتقدم ذكر من شد الرحا لوقوف الفحول اقول ينبغي ان يكون المقدر المحل وقوع بلفظ
 المضارع ولا يظهر تقديره ماضيا الا لو قال المصنف شدت وتوقفت بلفظ الماضي او يكون سره بلفظ وتقف الماضي فليتام قول
 ولم ينبغي تابع على منواله النسخ لحياتكم في النوا لاختلاف النوا في النوا على ما ينبغي بكسر السين وضمها وتقفوا لستعان بال
 على من ذهب المتقدمين وعلى من ذهب لسكان صاحب المحقق الضمير المتعلق بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قد
 في الشيء اي جملة منقطة ما قول السامع بالاعراب عن قواعد الاعراب الاول لغوي بمعنى ان مضامح الثاني اصطلاحى بمعنى ان نحو اختار
 بياينة او بمعنى تطبيق المركب على القواعد النحوية والاشارة بجميع المقطعة من الدال صلبه قطع من المعدن بلا اداة لولا الملوحة المضمرة
 قول بل كقطر من قطرات بحر في الشرح الانسب في من التدريج في تقليل الدال في المقابلة بالنسبة اليه ان يقول بل كقطر من
 بحر ولا يظهر حسن الايتان هنا جميع القلة المكسرة هو قطرات واول لعل انما في بربلا تكون الجملة الثانية اقصر من الاولى فان حسن الجمع
 ما تواتر قرأته ما طالت قرينة الثانية في بربلا مع اعتقاد ان الجمع المضاعف وايضا ما في المقابلة ليس له نسبة في القلة الى ليس
 فيها كما ان القطر لها نسبة الى القطر لا نسبة الى البحر على ان قوله المكسرة وقع في بعض النسخ فيه نظر لان كل جمع بالفتح تاء
 جمع فيصير لا تكسيرا وجب فتح ثانيا حالة الجمع بعد سكونه حالة الافراد كعدو عدوات ثمرة ثمرة وثمرات وثمره وثمرات ولم يجر
 جاز سكونه وفتح ضمير كثره وخرقات او جازا سكونه وفتح كسر كسندى وسند زان قبل تدعير الجمع الصحيح بانه ماسم فيه بالواحد
 ثانيا لانه الجمع بعد سكونه حالة الافراد ان لم يسلم بآل الواحد خبث بانه لم يجر ثانيا لم يجر من له التغيرات الاربعة على الالف الناء
 جمع الصحيح صادق عليه كذا قال الجار برى قولها واضع فواتك على طرف اللثام بثلاثة مضمومة وميم مخففة نبت ضعيف لخصوص وتى مشبه
 الخوص لستعان الافراد للغواثا استعان بتحقيقه وهي استمال المفرد فيا شبه بمعنا الاصل بايها الى اشارة حيث لا عقلة واستعان الخوص
 على طرف اللثام لتسهيل السائل استعان تمثيلية وهي استمال المركب فيما شبه بمعناه الاصل في تشبيهه تمثيل وهو ما يكون وجهه من متعلق
 كما يقال التمر دا والذو تقدم رجلا وتوضر اخرى انجم بكسر الجيم وسكون المشاة السبي والطبيعة الحسدان ثمنين والاعسوا اليك يقا
 حله يحسد حواد قال الاخضر بعضهم يقول يحسد بالكسر قال والمصد حساد بالتحريك حسادا بالتحريك حسادا وحسادك
 الشيء كذا في الصحاح عشر طلع وطغيان القلم تجاوز هذا الاستقامة وزلة القدم خر وجماعن الوضع الذي ينبغي قراره في الشرح
 الطريد والقاصم بالمهمل البعيد الكتب بفتح الممهلة والمثلثة القريب الجواد الفرس الجيد ويكون سيقا والصادم السيف القاطع و
 يبنو لا يعالج الضربة وتجنو تنطفي والمفعول كفى وينلا يمتبر وان تقدم عاشبه فاعل كفى ويجوز رفع المرء على انه فاعل كفى وان قلنا
 بدل استمال منه قلى فانها لم توضع لافادة القوانين هذا استبان مبين لسبب كثرة التكرار وكبت الاعراب كلمة ايضا لانتقال ال
 مع شيئين بينهما توافق ويمكن استثناء كل منهما عن الآخر وهو مفعول مطلق عند فاعله رجوعا باسما عيا او حال عند فاعلهما وجرها
 والتقدير على الاول ارجع الى الاجماعه من ذكر الاشارة رجوعا وعلى الثاني اخبر بانتمه واجمعا الى الاجماعه من ذكر الاشارة
 ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعراب فضلا له محل اذا اظرف زمان الخلال او ليكررون ولا محل بدل استمال من الضمير غير رغبى
 التقدير جواب له محل او بدل من مفعول يكررون اعني ذكر او بدل من الخلال والامل السامعة واستعمل الشيء طلب تصامو غايتة
 فليك يراجعه وفي الشرح استمسك بها فالباء ليست بزانة كما ظنه الرضى انتهى واول في الصحاح تقول على يد او على يمينه مساء
 اعطى يد او قولهم عليك زيد اي حذوه وهو يقضى ما قاله الرضى من ان الباء زانة ولم ارض من ضمير الفعل هذا بما صر به الشارح عبثا

من حيث انما الطرفه وثبتا
 شى غايتة
 استعان بالكتابة والكلمة
 عندها المشبه بغير
 المتفقة فيكون النوا
 استعان بتفصيله في النسخ
 في شامه
 الغرض من هذا ان يبين
 في شامه
 في شامه

الفرايد التي نزلت
 وفضلته فيهما

لا تم السبع اضافة شئ من لوازم السبع اليها وهو الاطفاء والاثام اذ هب اليه صاحب التلخيص هو ان يغير التشبيه
 في النفس فلا يصح شئ من ان كان سوى المتبني يدل على ذلك التشبيه بان يثبت للشبه محقق بالشبه بغير ان يكون
 هذا الامر متحققا او عقلا ليمر عليه اسم ذلك الاسم في التشبيه لضم النفس استعارة بالكتابة واثبات ذلك الامر
 للشبه استعارة تخيلية اذ عرفت هذا فنقول على المذهب الاول استعمل المطر القوت او لم يصحح بل ذكر المستعمل انفسه
 على انه هو الصواب ليقول من ادعى عليه وعلى المذهب الثاني ذكر القوت اول يد بالمطر يحمله سلفه فله ادعاء واضع عليه
 من لوازم المطر للمثابة على ذلك هو الصواب على المذهب الثالث مثله الصواب بالمطر في النفس وذكر المشبهون المشبه
 واثبت لذلك المشبه الصواب الذي هو من لوازم المشبه به فذلك التشبيه لضم النفس استعارة بالكتابة واثبات ذلك
 اللازم استعارة تخيلية ويحتمل ان لا يكون في الكلام استعارة بان يكون الصواب مثلهما بالصواب والتقدير صوابا كالصواب
 ثم قدم المشبه به على المشبه اضيفا اليه كقول الشاعر والريح تمثيل العصفور وقد جرى ذهب الاصيل على العين الماء اى
 اصيل كالذهب على ماء العين بضم اللام وفتح الجيم اى الفضة ويحتمل ان لا يكون فيه تشبيه يكون الصواب بمعنى الجهة ههنا
 اسرله هذا ولذا ذكر واحد من هذا اعراب الى الصواب من المنة كتبت انا شاب حاضرا في فرقة كان عنده يد شئ خاصا
 احدهما متصوفا جاهلا بالآخر فخاص عنده طرف من الاعراب فم ذلك الجاهل من اسمائه ثم الغرور بقوله ثم وعزم بالاسم الغرير
 فقال له الاخر لو كان كما قلت لك اننا لنداني بجر الغرور فاعني ذلك منه واظلمت على الجاهل القول قول من صورا من اعراب
 قواعد كل حال الا ارجا بالمدح رجا بالعصروى الناحية والقواعد جمع قاعة ومعنى لغة الاساس صفة غالبة من القوت
 بمعنى الثبات ومعنى مقابل القيام على سبيل المجاز وفي العرف هو الاصل والاضابط والقانون اسر كل ينطبق اليه عرفا حكما
 منه والحاك لك الشد يد السواد قبل لا يستعمل الا ناعا وفي الكتاب في التوكيد اسو حالك وحالتك اصغر فاقع ودار من
 ابصر بقولهم قد صرنا واحمرقاني وذريحي باخضر ناضر وازدق حيطاني وارصك واذني قول شمر عن ساعد الا بجا اذا
 في ساعد استعارة بالكتابة على مذهب المتقدمين وعلى مذهب السكاكي صاحب التلخيص في الاجتهاد واستعارة بالكتابة والمكفي
 عنده او المشبه به على اسبوع من الخلال في تفسيرها هو اننا شديدا لاهتمام في عمل يد به فكون في الساعد استعارة تخيلية
 على المذهب كلها وفي شمر ترشيح قول ثانيا صفة لمعان واي شمر انا اينا او قفانا ثانيا والترصيف لضم من رصفت الحجاز
 اذا ضمنت بعينها لبعض قولها مقولات مسائل الاعراب فتحها في مقولات استعارة بالكتابة على مذهب المتقدمين وعلى
 مذهب السكاكي صاحب التلخيص مسائل الاعراب استعارة بالكتابة والمكفي عنده والمكفي عنده على الخلاف هو في ما كن مقفلة
 فيكون في المقولات استعارة تخيلية وفي اختصار ترشيح قولهم ومعضلات هو بكسر الضا جمع معضلة او معضل من عضل
 الامر ان استند قولهم يستشكلها الطلاب اي يعيد منها مشكل صعب الابد والو في المشرح عندى ان معناه يطلبوا اشكالها بكسر
 الهمزة اى ازالة التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس فالهمزة للسلب يعني اشكل الذي مضى له الاستكناك وليس الضمير
 المحرر ربي عائد الى يتكلمها كما توهم بعض الهند بين المعاصرين للشارح فاعترضه لا يلزم من جعل الهمزة في اشكل للسلب
 يكون في اسنقه اكد لك فان الهمزة في اصل المقطع وفي استغفل للموصل وان الهمزة حذفت في استغفل لكونه للموصل والمخلاق
 الله ثم في المضارع همزة وصل فليس في قوله يستشكلها همزة انشعرت من هذا الاعتراض كما علمت من الفهم وغلبة الوهم نعم
 برود على الشارح انما اذا كان المعنى يطلب اشكالها والاشكال صعد اشكل الامر ان التباس من ان في معنى الازالة والسلب لم يذكر
 صاحب الصحاح شكل الامر ان التباس في شكل الكتاب اي يتدثر بالاعراب يقال اي اشكلت الكتاب لا لكانك اذ
 عند الاشكال والالتباس وهذا نقل من كتاب من غير سماع انتهى في التفتيح الهند يقال في الصحاح وتنفيع الشعر هند يبدع بال
 خير الشعر الجوى المقيح وتنفيع العظم مخد يقال نفخت اعلم وانفخته قولهم قد ذكنا بالاشتداد الرجال جهادونه وفي المشرح
 هذه الفاء العصبية اى اذا كان الامر كذلك وذكنا اي خدنا كما باه وهو معقول في ذلك مما الظاهر مقام المضمير لقصد المقطع
 وكان القياس يجهلا م العهد لكن نكره نفخا ويحتمل ان يكون المفعول محذوف اى قد ذكنا كما بالاحال موطنة واقول وضع
 الطاهر هنا موضع المضمير ان سلم كونه للتعظيم فاما يكون اذا كان ذلك الظاهر فيما يشعر بالتعظيم كاللقاب لشعره بالذ

على جنابة

ليشعل الامر
 النفس
 يتخرج

في شمع
 القاصي

مصر

[illegible]

فيسأولونك
 أشكاله
 الموروثي الذين يورثون العلم
 ويقع مع نوحه من ثمة
 له ابن والعينه
 شهوة الذين
 جماعة والافاض
 يطلع فانية
 انا والادوية
 والنوام
 الذين ولاغية
 عن
 علم الكون
 اشتهد

حق اولف

بالحق الثاني في الشرح قولنا الاقرار والاعتراض من قبل عطف حال المترادفين على الاقرار فاعلم ان تقرير الحق الذي هو ملازم لغيره
 اهل البيان من ان ذلك مطلوب لان العادة عن مسلم انتهى اقول للبر كل عطف مرادف على غير يكون لتقرير الحق وانما يكون كذلك فمقام
 يقتضيه الذي يقع بعجز اهل البيان ان عطف نحو مني على كذا في قول الشاعر والحق قولنا كذا باو مني مما للبر العرف من تقرير الحق
 وتوكيده وتطويل اى انا على اصل الماداة لفائدة وانت تعلم ان لا يلزم من ذلك ان يكون عطف كل مترادفين تطويل بل عطف ما ليس
 منه تقرير الحق وتوكيده قولي ويوجب ان يلحقها الشيء الذي يقرن به هكذا قال ابن ابي عمير الخا انما يجب ان يكون المقرب به والمستقيم
 المهرق ولكن في كلام ابن علي نقله الشرح وان التقديم في نحو ان يد العتبات ابن الحسن انك لو اخبرت فقلت القيت بها ام بشر كان
 حسنا وفي مقرب ابن عصفور والاحسن توسيط الذي لا يستل عنده ويجوز تقديمه تاجره قال الرضي اذ اولي المسئلة معروفا لا اولي في
 الهرة قبلها مثلاً ولها سوا النكون المهرق مع ام بتاويل اى المهرق ان عبادها بتاويل المعنى الذي يخرجوا من عندك ام عرفت عرفت ايا
 عندك ام عرفت عرفت ايا عرفت في الدار والعتبة بها ام عرفت اجوابا حسنا لكن المعامل احسن انتهى في قولك يمكن
 التوفيق بان الاحسن هذا هو من واجب بلا عت عند المعانين فان قلت كلام المعنى في الاستفهام والتقريب من غير معاملة ما فاعلم ان كلام
 من وعرف انما هو مع المعامل قلت كلام المعنى ما هو من ذلك فانه قال ام عندا الكلام على بيت المتنبى ان شرط الحق المعاملة لا ان يلحقها
 احدا لاسر من المطلوب شي من احد فاعلم ان الاخر قول لم يرد في الجاهل بالفاعل لا يقال لا لا يجوز ان يكون اجابهم بالفضل فانه قد
 في الجواب كما ان الفاعل من كونه لا نقول فاعلم ان الفاعل في الجواب للفاعل في السؤال يدل على ان التقصير بالجواب وان انفعال في الجواب
 للفاعل في السؤال يدل على ان المعنى الجواب من الفعل واضحا اشارتهم الى الفعل في السؤال تمنع من سؤالهم عنه في الجواب قلت
 وجه حمل التخصيص المهرق في قوله تعالى لم تعلم ان الله على كل شيء قدير على التقدير عبارة الكفان في هذا المقام لما بين لهم انما الك موثر
 ومدبرها هو على حسب ما فهم من نسخ الايات وغيره فقررهم على ذلك بقوله لم تعلم ان الله اراد ان يوحى بهم بالحق فها هو اوضح لهم بما يتجدد
 به وينزل عليهم وان لا يقتصر جوا على سوطهم ما اقتصر بما لا يورد على موسى ولا يخفى ان هذه العبارة ظاهرة في ان الملهام تعلم في الآيتين
 انفي ان تعلم ان الله على كل شيء قدير وفي لم تعلم ان الله له ملك السموات والارض في لم تعلم ان الله على كل شيء قدير وحده وان التقريب
 بينهما بمعنى التثبت على انهم ما لك الامور ومدبرها على حسب المصلحة لا بمعنى الحمل على الاقرار بعد الهمة كما هو مقتضى كلام المصنفين
قول لا تعتذر عندنا من ان لم يقر بربنا بعد النفي لا التقرير بالنفي اعتذر بضم المشاة مبنى المفعول في الشرح هذا معنى على انه
 لا يجب اياه المقر به الهمة وهو خلاف ما صرح بالمع ولم يحكم فخلا في مقتضى هذا ما صرح به المع ولم يحكم منه خلا فان لا يوافق
 هذا الاعتذار مبيحا على عدم وجوب بلا المقر بل الهمة لان قوله يجب بلا المقر به الهمة معناه ان لا يمكن اياها في ذلك الكلام
 وما عني به لا يمكن ذلك لانه لا يمكن ان لا يثبت بصحة النفي عندا الى الدلالة على ان المقر على يقين تمام اقرنه
 وانما يستقر ذلك من تقرير المتكلم بل كان على يقين منه قبل تقرير المتكلم وكان الفعل المعنى لغة فاعلم ان الثاني على المقر به هذا
 المقر به وانما قلنا ان معنى كلامهم ذلك لانك اذا قلت قام زيد مقرا فخطبك بنفسه فاستب انك لا بدك بنفس الفعل بل المقر به
 المقر به لعدم امكان بلان اياه انا لو لم يثبت هذا التقرير عن المقر بنفس الفعل الوالي للهمة الا بالقرينة فليست اقل قولي والاول
 ان تحمل الآية على الانكار التوحيي والابطال الى اه وفي الشرح ونحو ذلك ان المنكر للنسخ قد يكون معاندا وقد يكون غير معاندا فان كان الخطاب
 للكافر المنكر المعاملة لا استفهام توحيي لان عدم علمه اذ اقرع وان كان الخطاب للكافر المنكر معاندا فلا استفهام انطالى اقول بتيقن هذا
 الوجه الجواب عما استشكل ابن الضايغ من ان المهرق المص ذكر التوحيي انه يقتضيه ان ما بعد الاداة واقع وان فاعله معلوم والواقع بعد الاداة
 من عدم العلم بان الله على كل شيء قدير فكيف يتأتى ما هو ذا كره هنا انتهى قولي وذكر بعضهم مضافا لاصحها في الشرح اى ما عني به
 من ان همة الاستفهام من عدم امتناع حملها على حقيقة الاستفهام بتوابعها بمقتضى القرائن ما يباينها سلب المعام غير ما ذكر من الداء في الآ
 اسير فان قلت مراد المعنى بقوله لاصحها اى همة ترد في كلام من يحتج به قلت لا يصحح ان يكون مراده فقد قال احب الي في كتابه
 ومنه من استعمال المهرق للمهدد والوعيد لم يهلك الا ولين والتهديد ليس من المعاني التمانية التي ذكرها المعنى ليرد في ذلك
 بخرج اللفظ المشهور في القاموس الغرض من الام والمجتهمة المفتوحة والمعصومة والساكنة وفي السنن العرف كذا مراد عني مراده والاشهر
 والجمع لا فاعلم ان مثل طلب اطلب واصل اللفظ هو للربوع بين الفاصلا والافعال فيصير مستقيما الى اسفل فيعيد الى عن يمينه ثم الى الفصحى مكا

ان في قوله تعالى
 الخالق الخالق
 الخالق الخالق
 الخالق الخالق
 الخالق الخالق
 الخالق الخالق

على الاعتذار والذكور
 لكنه قد وافق على جهة
 بقوله والاولى ان يحمل
 الا على كذا انتهى و
 اقول للسوم

[illegible]

رجل الأكبر انتهى لكن في فقيه الخلاف فظفر انه موجود على انه يمكن ان يقال ما سيقوله المعنى مطلق الصفة وانما هو صفة كذا
موصوفها كما في قوله وما اهلكنا من قريته الا اولها كما يعلم وفي الكتاب لئلا يكون من بهجة متميزة واحدة صفة لخصه وقد بين
من اهل الكتاب حدا لا يؤمن ويؤمن وما امانا الا لمقام معلوم وان منكم الاواردها وفي حاشية القناني في فيكون لئلا يكون من بهجة
خبرية مؤكدة بصفة ثابتة واحدة صفة بلا تاويل والاستثناء مفرغ من اعم الاوصاف والموصوف المقدر مبتداء مقدم الخبر او قال
الظن ولو جعل الظن صفة مبتداء محذوف والاستثناء في موضع الخبر انتهى قال ابو جحان ليس لئلا يكون من صفة ولا متميزة بل
بجواب قسم محذوف والقسم وجواب هو الخبر لانه محل الفائدة وليس الخبر محل الفائدة فلا يكون خبرا وكذا الا لمقام معلوم الا
واردتها محل الفائدة فهما الخبران انتهى وقال الزجاج حدثت احدا انه مطلوب في نفي خبره الاستثناء قول في قبل في هذا
الآية ان التقدير وان لم تنفع في الشرح لا يخفى ان على هذا الرأي ليست لمحققة الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا
بالشئ وبعبارة او قل ان اريد الشرط الاصولي وهو على في اصول ابن الحاجب يستلزم نفيه في امر اخر على غير جهة السلبية
بما ذكره من الضرورة حق لكن لا ينبغي ان الكلام في مدخول ان وهو ليس بل اذ ان يكون مشروطا بهذا المعنى خبرا بل قد يكون
كذلك بخوان كان في ما لا فانا ع وج قد تكون سببا بخوان كانت الشرط طاعة لها وقد يكون لا شرط ولا سببا بخوان كان ذلك
ابا فانا ابنه وان كان النها موجودا فالشرط طاعة وان اراد الشرط الخوي هو ما يقع بعد ان ويخوها معلقا عليه معنون بخانه
اخرى في ضرورة غير صحيحة لصحة قوله ان جاز بد وان لم يجز اكرمك والجواب ان المراد الشرط الخوي بخوان جاز بد وان لم يصح
لبن يصح على كون ان الشرط وسيد كرام الله هذا في الباب الثاني في الجملة المعترضة بما يثبت من حاله ثم قال في هذه هي التي هي
بعض المتأخرين بالمضلة والوصلية ويقع في كلامهم انها تستعمل بدون او انما معناه انك تجعل بعض الشرط عند وقامع العا
لا انك نقد والمحدون هو العاطف كما سبق الى بعض الادها ان حدث العاطف بمفرده قبل انتهى اتقول فينظر ما اولى
فلا فالاسلم ان هذه هي التي يثبتها بعض المتأخرين بالمضلة والوصلية وانما هي ان الشرطية غير الوصلية لان هذه قد رها معصو
عليها ان ذلك لا يقدر رها معطوف عليها بل يكون مقرونة بالوارث قد تكون غير مفردة وقد اشار القناني في نحو هذا الى ذلك حيث
في مطلوه واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان صندا للشرط المذكور اولى بالاسناد
لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الخبر من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شققتي اطلبوا العلم ولو بالصبين فله
صاحب الكتاب الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجواب وقال الجبري انها للعطف على محذوف وهو صندا للشرط المذكور
وقال بعض المحققين من النخاة انها اعتراضية وبني بالجملة الاعتراضية ما توسط بين اجزاء الكلام مغلقا به وقد يجهى بعد تمام
الكلام واما ثانيا فلا يلائق ان يكون ما ذكره معنى كلامه بل معناه انها تستعمل من غير ذكر الواو وغير نقد وهما محذوفان واما
ثالثا فلان الواو الداخلة على ان الوصلية هي الوصلية كذلك الجملة تعد بحذفها عن الواو في محل نصب على الحال قال القناني
في الطول وقد تستعمل ان في غير الاستعانة اذا جئ بها في مقام التاكيد مع او الحال الجواب الوصلية والربط ولا تدرك لها حواء بخون بد وان
ما لم يخل وعمر وان اعطى حالها ثم قولي مثل انما قال بعد ان عزم بالذكور ذكر هذا الوجه الذي يبعد صاحب الكتاب له قال فان
لم يكن كان الرسول ما هو ابا لذكرى نعمت ولم تنفع فامعنى ان شرط السمع قلت هو على جميع احدها ان الرسول قد استقرع بمجود
في تدكيرهم وما كانوا يبدون على زيادة الذكرى لا اعتوا وطينا تاو كان النبي يلهي حسنة وتلهي فابن زاد حد في تدكيرهم ورح صاعله
مقبله وما است عليهم تحكما ذكر القرآن من محاف عبدوا عرض عنهم وقيل سلام ذكر ان نعمت الذكرى في ذلك بعد الامم المحنة تنكر
الذكر والثاني ان يكون ناصره شرطا ومعناه وما استبها الناصر الذكرى فيهم قولي وراسع كخبر ان الذين يدعون من
دون الله عبادا امتا لم قال ابر الصانع هذا يخرج ابي الفتح لهذه الآية وقد اعترض عليه ان يفاضل القراءة المشهورة ان الذين
المستبدون ورحمتهم المقترن على انها المحففة من القليلة بتقدير عملها في الحر بمن الصعب قد احاب بعضهم عن الاعتراض بالشاقص
ان التسمية في القرآني لم تنوار على محل وحدا هي فلو لم يعنى التسمية المتعة هي المتلة العودية والمنفعة هي المتلة في الاساس
قولي من اهل البيت هي ما هو منجد الى ارض تملك والى ما وراء مكة وفي الجار وما والاها والستة الهنا على ويقال اسم علوي
على من جاس قولي اعسا سم هلمين الى لعل بقا لعطت الماتة واعطيتها اذ اسمها وليس بها علة قولي ومثل هذا الخبر

[illegible]

مسألة

وهو سبيل لا يرد قول ما خطبك ثم استعماله في الأثر الشارح قولهم ورج الفتياء الفتياء المتنازع المملة والقول هذا التفسير
مفعول به والمعنى إذا رأيت شخصا كل واحد من هذه زاده فحبه الخير قولهم لا أن سري بل أن سري بمعنى سري والكليب المنكر من
الحزن شأى بعدد الواجب الذي يؤنبه الناس قريبا وبعدد من مؤنبه لا غير وعضوب عجبين على نه سواسم أسرة قولهم مثل
مدة الانكار قال الرضي في هذه نظير لاسم المدكور في الاستفهام بالالف خاصة إذا قصد انكار اعتقاد كونه المدكور على ما ذكر
أو انكار كونه غير ذلك ما ذكره في قول جائق زيد فيقول من يقصد تكذيبك أن زيدا ما المانع من أن يقول كيف يجيبك بهذا العلاء
لبيان أنه يعتقد أنك أو يقول ذلك من لا يشك أن زيدا جاءك ويستكر أن لا يجيبك فكذلك يقول من يشك في هذا وكيف لا يجيبك
استدراك كرمية الانكار من مواضع مفتوحة في الكلام وزعم ابن الحارث أنها تروى بعد لما الأمازيغية وهو سواسم كلام الرضي في
في الكلام لغة فانه قال في زيادة أن المفتوحة بعد ما هي المشقوقة تقول لما ان جلست جلست فتناكر أو الفتح أشهر انتهى وابن الحارث هو
ابو عمرو عثمان بن أبي بكر بن محمد بن المصطفى المالك كان والده حاجبا للأمة من عر الدفن موسى الحاجي دكان كرويا واشتغل والده
بالقاهرة ثم انتقل إلى دمشق ودس بها معالي في ذواته المالكية ثم عاد إلى القاهرة وأقام هناك ثم انتقل إلى الإسكندرية لانه هاتفة
شوال سنة ست واربعمائة وستة وكانت ولادته باسنا من قري الصعبد أو اخر سبعين وخمسمائة قولهم اقتضيت إذا تقبلت
خرناه الخ بالهاء المملة والزاي بمعنى القطع وحاذمهم هلمة وزاي اسم رجل قولهم وهذا الجواب يرفع السؤال وفي بعض النسخ لا
يدفع بالمدال المملة والمال واحد وبعض النسخ سقط عنه هذا الكلام والسؤال هو ما وجه دخولان شأه في اجابته يدل على
هذا أن الزمخشري سأل هذا السؤال اجاب بما أجابه المصم ووجه كون هذا الجواب لا يرفع السؤال هو أن المشتد دخلت في اجابته
يدخلهم جميعا فيقال ما وجه دخولها فيها والجوابان وجهها لا شعار بان بعضهم لا يدخل الموت بحصيل له إلى هذا البنيان وفي
تفسيره في الشرح ووجه ما قال ان الله قد وعدا أولئك المؤمنين بدخول المسجد الحرام فلم يحقق مشيئة الله لأن لا يموت احد منهم قبل
القول اذ لو شاء موت احد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت فلم تحقق الحلف في وعده ثم وهو حال انتهى لقائل ان
يقول انما يلزم تحقيق مشيئة الله ان لا يموت احد منهم ثم وعد جميع أولئك المؤمنين بالدخول لو كان الوعد من غير قيد المشيئة
ان لا يموت احد منهم وامام معقبك بذلك فلا قولهم ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله لا يحاط به حين اجابهم بالتمام في ذلك لنا
ومن كلام الملك الذي حيزه في المنام في الشرح يعني الشرط على مدين القدرين صحيح على ما به وفيه نظر لا يترك بدخل كلام الله
زيادة من كلام غيره من غير أن يكون في الكلام اشعار بان يمكن استيفاء قول على هذا من التقديرين لم يدخل في كلام الله زيادة من كلام غيره
وانما قيل ان هذا من كلامه على جهة الحكاية عن غيره وتجوز كون الكلام حكاية عن الغير كمنه ان لا يمنع منه وسبيل الله ان يجوز ان
يكون ربي وربكم في قوله ثم ما نلت لهم الا ما اصرقني به ان اعبد الله ربي وربكم من كلام علي بن ابي طالب في الكلام الحكيم في كلامه ثم قد
عليه ما اورد ههنا ثم قال في الشرح وهذا لا يدفع الاستحسان لان رواية الانباء وهي فقد تحقق الوعد وتحقق المشيئة وكذا في حق
ان ذلك لا يمنع من انه بهذا الوعد وتحقق المشيئة بوقوع عارته في قول ما قاله من عدم دفع الاشكال بغيره على انه كلامه من تفسير
السؤال لا على تفسيره فانه ما وقع في الكتاب فانه من دفع وصفي الله على ان الشرط على مدين القدرين على ما به وهو م واما الشرط على
لغيره وجهه ان مدين المؤمنين ان اشاء الله في الآية من كلامه ثم حكاية عن النبي او الملك لقائل ان ذلك على سبيل التبرك وهذا
خلل في الوجه الذي قد تم له وهو ان اصل ذلك الشرط ثم صارت كالمباركة فان حاصله ان اشاء الله في الآية من كلامه ثم على غير طريق
الحكاية ليتبرك به عباده فلا يفتي له اذ ما انفسنا لم نل في بيته عجزه ولم يجدي من ان تقي به بدلا وفي النص وقولهم لا بد من كذا
كأنه قيل لا فرق منه وبين سبيل العوض الذي لا يصلح التخييم النفس انما خصل الام بالذكري لانها اذا لم تكن لشيء فلا بد ان لا يكون
لا يزدون من دونهم اسم الممتنع في هذه المسألة الشاككة التي في قولهم بعد لفظ ال على غير البقون قال ابن الصايغ
برو شبيهة الواقعة جدا ان لا يكون محققا عن القليلة ان الناحية قد تقع بعد فعل البقون من غير ان يغلب الغلوب عنوان يتقيد ان
مهم زيد وانما هذا الكلام من المثلثا احد الموضوعين اللذين يقع فيهما ان المصدرية لا بيان الموضوع الذي لا يقع فيه الا ان
المصدرية فلا يرد الاعتراض ان كان في البقون الناصب للجزئين فلا يرد الاعتراض الثاني ولكن الحق ما
الجزئين ان بعض الجزئين الذي يقع بعد الحقة المحققة فوصل انه وما يؤدى معه كالتين والتحقق والاكاذ والظهور والظن

مكتوب المرفوع من
مواضع

على هذا الوجه

وقوع

في نسخة
من نسخة
الشيخ
في نسخة
الشيخ

والشك

[illegible]

الحمد لله الذي
 جعلنا من عباده
 المخلصين

لا ڀڃڻ

[illegible]

تحریر: مولانا محمد رفیع

مكتبة

كتاب التفسير

ان الزائدة

نحو قوله تعالى
واذا جاءك من الغيب
رسالة فخذها
بالتقوى والحيطة
والحكمة
فان الله لا يهدي
الشعب الضالين
م

والاخرى في
حالة الرفع

الفائدة من قوله
نحو قوله تعالى
واذا جاءك من الغيب
رسالة فخذها
بالتقوى والحيطة
والحكمة
فان الله لا يهدي
الشعب الضالين
م

الى قوله تعالى واذا جاءك من الغيب رسالة فخذها بالتقوى والحيطة والحكمة فان الله لا يهدي الشعب الضالين
والجواب على ما ذكره صاحب الكشاف ان العادة لا يقال واقول وقد سبق الى ذلك ابن السكيت وبنظر لا
توان تأويل القول بمناه واحد والمنع بناء على احد مما منع بناء على الاخر فقولهم وهم الزعماء فمنع ذلك قال ابن السكيت
هذا التعقيب بسم الله الرحمن الرحيم وهو المنع بناء على ان المنع بناء على منعه في غير الطرح لفظا لا معنى وهو محل غير ان بعض الرود
يلتزم وهو من ان القياس انتهى قولهم والحاد موجودا فلا مانع في الشرح اقتد من هذا في الزعماء الزعماء بما لا يحسن
عشوا لا يستطيع الكائن وذلك قوله في الفصل وقوله ان البديل في حكم تقييد الاول ايمان منهم باستقلاله من غير مفارقة التاكيد
والعقبة في كونهما اثنين لما يقتضيه ان بنوا هذا الاول واطر احده لا يراى يقول زيد رايت غلاما رجلا صالحا فلو ذهبت
مقدد الاول لم يستبدل كلامك قولهم فان فقدت لا متع الجرح قال ابن السكيت لانهما تقدم حكم عن بعض الكوفيين راى عبيدة
الجرح فكيف بمنعه هذا وما العهد من قدم واقول هذا عجيب فانهم يدعي هنا الاجماع على امتناع الجرح ولا ينادم الاجماع على
الجرح ولا العول المعتمد على معنى من ذلك بل قوله فيما تقدم ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان يقتضي ان
الجرح لا يجوز من بها وبكى لعمري كلامه هنا ان يكون على قولهم قولهم اما والله ان لو كنت امو العتيق يقال بمعنى الجرح ومعنى الكرم
وجوب القسم بعد ان تقدمت لغاؤك قولهم ويوما توافنا بوجه مقسم اه قال السيرافي قاله ارم بن عليا البكري قال
المع باغت البكري قال وباغت منقول من نية الاسرافاجاه ويشكر منقول من مضارع شكر الموافاة الايمان وفي الصو
القسم المحسن وفلان قسم وقسم الوجه وانما البيت مستقون لاول الشرح لئلا يولد منه والورق اسم فاعل من ورق الشعر
يوق مثل اوراق السلم بفحتمين شعر عظيم ولم يشك قولهم في رواية من بحر الطيبة انما يقيد به ليكون المكان جارة وان ذلك
واما في رواية من نصها فكان مخففة من الثقبلة وانما في الظاهر في رواية من نصها فكان مهيئة واجلقت خيمه بخدر
اي كملها طيبة قولها فامهله حتى اذ ان كانه ان المعاطاة المناولة واللب باللام المضمومة من ربح الجيم معظم الماء والغاسر بالمجته
المعظم هو مني الفاعل واستدل الى المعقول واكثر في قوله نعم في عيشته واصية قولهم مسألة لا معنى ان الزائدة في التوكيد
كسائر الزوائد في العلقية في نظر مقدمه في من الزائدة بانها تدر للتضييع على العموم كقولك ما جئت من رجل فامد يدك من
في الاستعراق وبها معنى فقد ثبت لظا ان معنى غير التوكيد وقد صرحوا بان لا في قولك ما جئت من يد ولا غير زائدة مع التوكيد
مدها بمقتضى المعنى في حالتي الاجتماع ومع وجود لا يتعين المعنى الاول انتهى اقول ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد فان
التضييع على العموم بعد احتمال التأكيد لذلك العموم وكذلك التضييع على المعنى في حالتي الاجتماع فالترا في بعد احتمال التأكيد لذلك
لان التأكيد تقوية الكلام وتقوية رده في الاحتمال عنه وفي شرح الرضوي قبل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب ما معنونه ولما
لفظية فالمعنونة تأكيد الحق كما تقدم في من الاستعراق والباء في خبر ما وليس ان قبل يجب ان لا نكون زائدة اذا اذات فائدة
معنونة بل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد سببها الا التأكيد المعنى الثابت وتقوية فكانها لم تقدر شيئا
لما لم تقار فائدتها العارضة الحاصلة قبلها ويلزم ان بعيدا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيدا ساكنات ولا زوا
ولم يقولوا به وبعض الروايات يعمل كالباء من الزائد بين وبينها لا يعمل بخونها واما الفاعلة اللفظية فتز بين اللفظ و
كونها بنائها اضع او كون الكلمة او الكلام متبا سببها الاستقامة وزن شعرا وحسن السجع وغير ذلك من القوائد اللفظية ولا
يجوز خلوصها من اللفظية والمعنونة معاراة لاعدت عينا ولا يجوز ذلك كلام الفصحاء ولا سيما كلام البارئ ابيات واثمة عليهم السلام
وقد يجمع الفاعل تان وقد نغردا سديها عن الاخرى قولهم اكدت ان ما بعد الواو اي ما قبلها والواو والقسم كذا نقل الشيخ عن الجهم
وقوله وهو السبب الجواب تفسير لما بعد الواو ويقع في بعض النسخ اكدت ان ما قبلها ولو هو السبب لما بعد واحد قولهم اكدت
في كلامه تعرض لافترق بين القسمين قال ابن السكيت يكفي من التعريض لما سكت به في قصة ابراهيم الخليل عن ان وكلامه في قصة لوط
فيها ان واقول هذا في غاية الجدل على ان في غاية الجدل فان قول الجحان نقال يعني الزعماء خلعت ان في هذه القصة ولم تدخل في
قصة ابراهيم الى اخره فصرح ان هذه العبارة وجدت في الزعماء في الشرح لم تقف على وجه الفرق بينهما الاحد ويمكن ان يقال
فيه لما رتب في اية هود على محي الرسل لوطا اموره هي سائر وصديق ذرعه قوله هذا يوم عيسى بحى قومه هود هود اليه لم يوت

بان المناقاة معنا هذا المقام ذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذا الاية من حيث هو مجموع ليس شديدا لا اتصال بمجموع المتصل
 حتى يجد المجزوع كما نراه واقع في جزء واحد من الرقمان ودخلت في اية العكس لان لم يربط فيها على مجزئ الرسل غير مساهمة لوطا حتى
 در صدد هاستدلا لا اتصال بل ذلك المجزئ فاني بها استعار هذا المعنى انتهى واقول ان العنيتين اللتين قال الله اليقين كلام
 الرخصتي يعرض للفرد بلهنا اقتضاها بهيم ولوطا اقتضاها اللتان فرق الشارح بينهما وهاهنا مقتضاها لوطا فليست مقتضاها لوطا
 التي فيها سمي بهم يعني مع ان واما قيدنا بذلك لانها في سورة هود وفيها في مقتضى لوطا سمي بهم لكن بدون ان يلية سورة هود بل في
 لما في السورة سورة هود في قصة الخليل لما اولد في القصة التي في سورة هود ولما واثقنا بها ولقد جاشت رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا
 سلاما قولهم احدها قوارا المفتوحة والمكسوة على الحلق الواحد والاصل التوافق قال ابن الصايغ اذا استقران المكسوة شرطية
 والمفتوحة تكون مصدرية والمعقوفة فيها تختلف وتقع الفرز في المفتوحة هل تقع شرطية او لا فالاستدلال بوقوعها في سورة
 وقعت فيها الشرطية لا يتم اذا كان الموضوع يحتمل المعنيين واقولك بل يتم اذا لاخطا مقدمة معلومة وهو ان الاصل في القرآت الواو
 في الحلق الواحدان مضافا واحدا وفي الشرح ان اراد بالتوفيق الترادف فهو موزون وان اراد ان التركيب للمعين اذا وجد فيه تركيب اخر
 يحالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون مضافا متفقين لا مختلفين وهو ايضا تم انتهى واقولك بل يد معنى اخر لم يحالفه الا في
 وهو ان الاصل في اللقطين الوارد بن على محل واحد ان يتوافقا في المعنى بان يراد من احدهما ما اراد من الاخر ومنع هذا مكان
 قولهم اباخر اشترى هذا البيت لعائش من ابي الصالح ابو خراشة بمجتمعة مضمومة وبعضهم بكسر ها كية شاعر صا في اسمه
 خزان بمجتمعة مضمومة وفانين خفيفة ابن فذ تبه بنون مفتوحة على المشم ثم موحدة بينهما د الهملة ومولى امره والمقر الرطل
 والصنع بالفتا المجتزئة والباء الموحدة هنا السنته المجد ترو فيها اليهام بالحيوان وتاكلهم استعارة بتيمة لتستاصلهم وقال ابن
 الاعرابي الصنع هنا الحيوان واذا صنفوا عاقت عليهم الضباع وفي الشرح ويجعل ان يكون ما بعد الفاء جواب شرطية مقدرة
 والمعنى نقدر على ان نكت ذانفران فخرت بعد ذلك فخرت انا بمنزلة فان قوي لم يستاصلهم السنداء لخلاف السبيل الذي
 هو الجواب الحقيقة واقام السلب مقام انتهى لا يخفى ما فيه من التعسف قولهم فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد
 على الجملة لان المكسوة شرطية ومضى ما بعد ما جملة والمفتوحة مصدرية ومضى ما بعد ما مفرد وفي الشرح وهذه الملازمة صليمة
 على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو لم يجوز ان يكون المصدر فاعلا مفتوحا مجزئا وان اقت وقع ارضا للام
 فاما عطف جملة على جملة انتهى ليقال ينبغي ان يقدر وقوع كونك شرطيا لانها كان هنا محذوف معوض عنها بما في اعرابها
 في السند بكونها مقول لما كان محط الفائدة هو جبر كان لا مكي كان هو المعبر في التقدير ومنها جواب المنع ان ذلك هو الاصل
 الفصل ثلثه قولهم قال بعضهم في ان يؤتى احد مثلما اؤتيت قاله العز فيجعلان للمعنى او بمعنى الا ان اى يؤتى احد مثلما اؤتيت
 الا ان عما هو كذا لى لا محالة انكم في كونكم لا تلتقون به جمع الضمير في مجاز كونه على معنى احد فانه عام لكونه ذكر في سياقه كقوله تعالى
 فاما من احد عن حار بن واخر من عليه بان ان لا يجزئ للمعنى كلامهم فقولهم قبل انما المعنى لا تؤمنوا بان يؤتى احد مثلما
 اؤتيت من الكتاب الا لمن ينعديكم وجملة القول اعترض في حاسبة التقاضا في معنى ان لا تؤمنوا عام لان يؤتى لفظا اما تقدير
 حرا لحرانا غير معنى الاعتراف لى لا يعترفوا بان يؤتى واما بدوه بمعنى لا تظهر والتقدير بان يؤتى احد مثلما اؤتيت من الكتاب
 والرسول وان يؤتى يجازيكم ويغالبكم بالحقبة الا لا يتعاكم بمعنى ان علمكم بذلك حاصل لكن لا تظهر وه المسلمين لئلا يزدادوا
 مقبلا في الدين ولا للشركين لئلا يبر عبوانه واد تخطف مجاز كونه على الواو لتفصدا العنوا العموم مثل ولا تقطع منهم امثالا
 او كعورا وفان لا الاعتراض الرد عليهم فيما لو امن عدم زيادة ثبات المسلمين وعدم رغبة المشركين وما يقان الاعتراض من شك
 اخر وليس ينبغي لانه في اثناء كلام هو قوله ثم وقال طائفة الى اخره المقولان بلسان بر انتهى في التعليق كلام الرخصتي وقد يتعقبها
 ما ساء الا لا يعمل فيه ما قبلها الا اذا كانت مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا الحد او تابعا للمستثنى بها نحو
 ما قام احد الا زيدا العاضل لقول لعل الرخصتي لا يرى ذلك او يرى في غير الظرف والمجاز والمجرول لتستاعم فيها ما لا نستيعون
 في غير ما قولهم والصواب بانها في ذلك كله مصدرية وقبلها الام العلة معتد في الشرح من جملة ذلك لتعقب ان ادنى متلية حرا
 بهذا اعتراضه بان القول بانها في هذا البب شرطية خطأ وقد اشار في سابق الى ان المتعين او الراجح عنده فيكونها شرطية وهو

من جملة المعنى
 نارية في غير ان سنا
 بصية الحزم فانها
 بصية الحزم فانها
 الا انك بر في غير
 علم الرخصتي

قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير
 قد ذكر في شرحنا في التفسير

هذه

استخرج
من الكتاب
المستدرك

تناقضه وأقول الذي سبق هو قوله وبرهانه عندنا وهو هذا لا ينفك عن كونها شرعية صواباً لا أن غير ما خطا على الجاهل أن يكون عينه
هو القول بعينه لأن ترجيحاً أكثر من تلك المراجعات وأقوى منها أن المسألة قوله إذا لم يوجد في الخبر
جاء اليك منهم ليم دكر ما طائفة منه والخطى جمع كثر الخطوة بضم الخاء وحي ما بين القديمين وخفائاً جمع خفيقة وأسدباً
السبب قال في القدر أسدب أسود وأسد مقصوده وأسد يخفف قولهم وفي الحديث أن قمرهم سبعين من يعاقبوا النور
في غير ح مسلم وقع في بعض الأصول والروايات سبعين وهو ما عول عليه من يحد من المضان ويبقى المضان المير على حاله
ما التقدير سبعين وأما أن قمرهم قوت البقر بلغت قمرها والتقدير أن يلوغ قمرهم كما في سبعين خير من غيرهم
الستر انتهى هذا الثاني هو الذي ذكره المصنف وقد ذكر قبلها ابن مالك وعبد الله بن محمد بن علي أن قمرهم صدرت أي بلغت قمرها
وسبعين منصوب على الكثرة لأن يلوغ قمرها يكون سبعين عانا انتهى النورى رحمه الله من أخذ عن ابن مالك قولهم
أن من يدخل الكعبة في الحج أو العمرة جمع جودهم بضم الجيم وفتح الذال ولد البقرة الوحشية وهو
مستعار للنسوة قولهم والنسوة أي يباهي لأنهم ليسوا أشد عدواً بالناس في الشرع فيه نظر فقد قيل إن الحديث وإنه
صلى الله عليه وسلم لم يجد من دون الله فاعل هذا كافر بلا شك ولا يدع ح في أن يكون أهل هذه الجيرة المشاعاً مستألفاً للناس هذا
وبؤس ما في مستند مسلم أشد الناس عدواً بأهله القيمة المصنوعة بدون وهذا مما يتقوى تأويل الكافي انتهى أقول مبدآن
يكون هؤلاء أشد عدواً بالناس من غيرهم ولعل حديث مسلم محض من غير هذا المثل فهو من الذين منادى أن يرد من فساد
قولهم وعن المبرزة أنه حمل على ذلك قوله من قرأان هذا أن لا حرج في الشرح حكى بعضهم أن أبا علي الفارسي رده بأن ما قبل
أن المذكورة لا يقتضي أن يكون جوابه نعم أنه يصح أن يكون جواب القول موسى عليه السلام وبلكم لا تقتروا على الله كن بأولاً
يكون جواب القول نعم فتأخر عن الأمر منهم بينهم وهذا كلام حسن انتهى وأما حسن فيه فانه على جواب الآخر بعضهم بعضها أو لا
بعضهم من بعض عند السرازمي الجوى حكاه الله ثم لنا طائفة فانه من المحاسن وبؤس قول صاحب الكشاف والظاهر أنهم فتشاوروا
في السر ومجازاً بواللهاب القول ثم قالوا أن هذا ليس حرجاً في تلخيص هذا الكلام وقريب من خوفه من غلبته ما توسلوا
للناس عن اتباعها قولهم أحدهما أن يحجب عن بمعنى شاذ حتى قيل أنهم يثبت في الشرح فأن قلت كيف يصح القول بعدم البتة غاية
لشد وجهها بمعنى نعم قلت يمكن أن يقال هو غاية ما يستلزمه الشذوذ من معنى اللقاء فكانه قيل قد خفي حتى كأنهم يطالع عليه بعض
الناس لما فيه من معنى الخفاء فقال أنهم يثبتوا قول لا حاجة إلى هذا التكلف بل ما بعد حتى يهتبا مسدود ما قبلها لا غاية لرو
ذلك حمل اللقاء في ما وقع صاحب الكشاف من مثل هذه العبارة قولهم أودبنا دخلت بعد أن هذا لشبهها بأن المؤكدة لفظاً
هذا ثالث الأجوبة عن الاعتراض الثاني على أن في الآية بمعنى نعم وتقريبه أن اللام دخلت على الخبر في الآية لوقوعه بعد أن التي
معنى نعم لشبهها في اللفظ لما بعد خل على الخبر بعده وهو أن المؤكدة ولم يذكر المصنف هذا الجواب كما ذكره صنفه لأول والثاني
لأن صنفه ظاهراً سبق من أول الأمرين الذين اعترض بهما أولاً لأن معنى هذا الجواب على أن في الآية بمعنى نعم وذلك
الاعتراض أن يحجبها بمعنى نعم شاذ قولهم والثاني أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتداء كالمجمع بين متسايفين في الشرح
ذلك أن التأكيد يقتضي الاحتكام بالمؤكد والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء بشأنه فتشاوروا ولما قل أن يقول إنما
يتناقض هذا أن لو كان المؤكد باللام هو المبتداء المحذوف وهو ثم وإنما المؤكد نسبة الخبر إلى المبتداء سلمنا أن المؤكد هو المبتداء
لكن لا نسلم الثاني لأن المحذوف ليس له حكم الثابت وقد خرج الخليل وسبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو سرت
يزيد وجائى أخوه انصفاً بالرفع على تقدير بربها صاحبها انصفاً وقد يقال أن مراده أن مقام التأكيد مقام ضبط ومقام المحذوف
مقام إيجازاً واعتناء بالجمع بهما السكند والحد وجمع المتسايفين انتهى قال ابن الصايغ ليس هذا الرذيع لأن المحذوف
على فهمين محذوف كالتأنيب محذوف كالتعظيم فان أراد الأول فهو ثم وإن أراد الثاني فليس لكن المتنازع فيه ليس مستثنى
وأقول ليس هذا الثاني سر المصنف كما بينهم من قوله فان أرادنا ما هو اعترافه بنفي على الفارسي في كتاب الاعتقالات ذكره على قول
الراجح في أن هذا ليس حرجاً أن القدر بربها سحران قال المصنف في الحاشية في الشرط الثالث من شرط الحذف معترضا عليه
وهو مخالف للخليل ونسأل الخليل عن محو سرت يزيد وأخفى أخوه انصفاً كيف تنطبق بالتأكيد فاجاب بأنه رفع سبقه بربها

حله

هذا الجواب
من الكتاب
المستدرك

وبالنسبة على تقدير
اغنيها

ومعنا أيضاً

في صاحبنا تنصب بتقديرها انفسها ووافقها على الجماعة قولي لم يقل اسم ضمير الشأن وهذا اللفظ متصرف لان الموضوع
 لقوة الكلام لا يناسب الحد من قال ابن الصايغ ضمير الشأن للابهام ويلزمه التفسير واذا ضمير الابهام صلا الكلام لم وقع في المعنى
 هذا الكلام الشأن انتهى فاقول لا نسلم ان المقصد بالموضوع لقوة الكلام الضمير الشأن وبالحد من حدته بل مقصد به ان
 حد فاعلمها وبالضمير في حدته ضمير الشأن ولو سلم مغنى قوله الموضوع لقوة الكلام الذي الغرض من وضعه تقوية الكلام
 فاندفع ما قال ابن الصايغ لان ضمير الشأن الغرض من تقوية الكلام وان كان موضوعا للابهام قال اهل المعاني فائدة ضمير
 الشأن تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لان ذلك لم يقع من معنى انتظره ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
 ولا نه لو ذكر عطف على قوله تعالى انما الضمائر ترد الاشياء الى اصولها في التعليق يرد عليه مثل يدك ودمك ومهلك واقول الرد
 ان الضمائر ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة وما ذكر من اليد واخويه اصله غير مستعمل فلا يرد عليه
 قولي الا ترى ان من يقول لعدوك واهم يقول ولم يكنه وبك لافضل اما الاكول فلان من يقول لعدوك يقول اصله لعد
 ولم يكن ويوجب ذلك النون فيهما مع الضمير وليس ثمرة ما يمكن نسبة هذا الربا اليه غير الضمير واما الثالث فلان القسم بالضمير يجوز
 ان يكون حرفه البدء وسبقا في حرف البدء انما اصل حرفون القسم فقد روي الضمير القسم الى اصل حرفه وهو الباء قولي ان اذا الاصل
 في المبنى لا يختلف صيغة بمعنى وصيغة نصب هذا مع غير مخالفة لصيغة وضعه قولي وعكس الباء في احدى ما يلقى هاتين اى
 عكس الالف في هذان لساحران وانما كان عكس ذلك لان المتأخر في هذا مناسب للتقدم وفي ذلك المتقدم مناسب للتأخر
 وكان الاول حكم بارجحية الالف على الياء والثاني بارجحية الياء على الالف وحاصل كلامه ان هذا القول متفرع ويستلزم عليه
 ان هذان في قراءة الامثليين راجع من هذين في قراءة الاكثرين لما ذكره من ان الالف تسببه والمناسبة بينهما وبين ما بعده وهو
 ساحران في الالف وان هاتين بالياء في احدى هاتين راجع منه بالالف لما في هاتين من المناسبة بينه وبين ما قبله وهو
 انفق بالياء قولي لم رافا لاقسام ان عشر في الشرح لا ينبغي للضمير بعد بعض الاقسام هذا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد
 وقد بنى المقام فيما جدد على انه لا ينبغي ان يجد من اقسام اما مثل قولها ما انت فانقر ولا من الاقسام اما مثل ما انت ولا من اقسام الا
 مثل الانقلاوه انتهى فاقول معنى الاعتراض اى اعتراض الشئ على ذاته اى اى اقسام اقسام انما انما عقد الكلام لها وهو م واما
 اراد الاقسام التي وقعت هنا المطلقات وهي ثمانية على سبيل الاستطراد ولهذا ذكرها في ثمانية واثان على سبيل الامثلة وهي ثمانية
 التي عقد الكلام لها **أمر المغنوجين المشددة قولي** وقفا مع الزحشرى ان بدعى ان انما بالغنغ تقيده المحصر كما تما
 في الشرح يبرهنا ان لا يلزم من كونها فرعاً ان يكون المحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساوئنه للاصل في جميع احكامه نعم الموجب للمحصر
 انما بالكسر عند القائل برفاع في انما بالغنغ واقول هذا الظن مبنى على ان الاشارة في قوله ومن منار اجمعه الى قوله انها فرع عن ان المكسورة
 وهو م وانما هو باحقه الى قوله ان يكون حرف توكيد متصلاً باسم وترفع الجبر والمعنى من اجل ان المصوغة تكون حرف توكيد كـ
 الزحشرى انما مع ما بعد المحصر كما تفيد المكسورة مع ان لا يكون موجب المحصر في المكسورة موجود في المغنوحة ومضى معنى والآية
 اجتماع حرف توكيد سكتاه لكن معنى كل واحد من اجل ان المغنوحة فرع عن المكسورة مع الزحشرى ان بدعى ان انما بالغنغ تقيده المحصر كما
 اى قياسا عليها بما مع جميع بينهما فان قبل الصحيح ان لا يثبت اللغة بالقياس وهذا اسات اللغة به اجيب بعد تسليم ان اللغة لا يثبت
 بالقياس بان هذا اللفظ منه لان ذلك ان يسمى المكسورة عند ما يثبت اسم الحافله بمعنى هي بل ذلك الاسم لا جل مخدود والمستعصم
 كتيه المديد حر الحافله بالجر لعل لغنى هو التحير للعلل لثمة البناء سارفا لا خد خفيه ولا يخرج مبدل لثمة قولي وقول
 ارجح ان هذا لى انفسه ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرت من القياس الصحيح على انما بالكسر وارجح ان هو
 ا ثمر الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الامام النجوى المعوى ولد بمقربا طبرستان لاندلس سنة اربع وخمسين وستة وثمانين ولازم
 الشيخ همد الدين بن الخاسر واد ما قدم القاهرة وصف كثيرا وخرج به امة بوله بالعلم الرابقي واليد الطولى في القراءات وحفظه
 منهاج النورى الاورثين وكان اولا يعتقد الفلك على لغة الاندلسين الا في القرآن العزيز اخفى عن عمره ونوفى بالقاهرة في صفر
 سنة خمس مائة واربعمائة وسبعمائة وفي الشرح ورد دعوى الى جبان ان هذا شئ لم يقل به الا الزحشرى وانه لا يثبت القول بذلك
 الا في انما بالكسر بان يثبت ان غير الزحشرى قال بذلك ان القول به معروف مشهور عند النحاة لا يكون المغنوحة فرع المكسورة واقول ان كان

في صاحبنا تنصب بتقديرها انفسها ووافقها على الجماعة قولي لم يقل اسم ضمير الشأن وهذا اللفظ متصرف لان الموضوع

حرف

امر المغنوجين المشددة قولي وقفا مع الزحشرى ان بدعى ان انما بالغنغ تقيده المحصر كما تما

في صاحبنا تنصب بتقديرها انفسها ووافقها على الجماعة قولي لم يقل اسم ضمير الشأن وهذا اللفظ متصرف لان الموضوع

قياس المفتوحة على المكنونة معهما كان القول به كالمشقة وقد افصح الردي على الجواب في قوله فاما مفتوحا او مكنونا او
التوحيد لا الاشتراك في عبارة ترجع بين العطف بلا وبين النفي والاستثناء وقد مضى صاحب المفتاح على ضرورة الامور
لان تنفي بهما اوجب المشقة لان تنفي بهما انفي عنه لكن قال الطيبي والمحققان على تأكيد ما هو مفتوح قبلها قال القناري
وقد يقع ذلك في تركيب المصنفين لاني كلام البهائي الذي يشهد بكلامهم قولهم فان ما للنفي والا للضرر هكذا وقع في بعض
النسخ وفي بعضها فاما للنفي والضرر وفي الشرح عليه سؤال وهو ان الالفت بمضمرها للضرر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبرا
واما هو متعلق بمحمد وفي الخبر قوله للضرر والتقدير فان ما الكاشفة للنفي والا للضرر وان ما عنهما كاشفة للنفي والا للضرر قولهم
والاصح ايضا انها موصولة حرفي مؤول مع معموله بالمصدر في عبارة تترشح واحسن منها قول الرضي ان المفتوحة موضوعة لتكون
تبا وبالمصدر خبرها مضاعفا الى استنها معنى بلغتي في زيد فافهم بلغتي قيام زيد وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغتي انك في يداني بديك
فان يا ما النسبة لولا المحقق ان الاسم وبعد ما التاء افاضت بمعنى المصدر نحو الغزاة والمعتزلية قولهم وزعم السهيلي هو ان
عبد الرحمن بن الخطاب بن محمد بن عبد الله الامام الملقب ولد سنة ثمان وخمسين واربعمائة بمدينة ما لعرة وتوفي بمراكش في شعبان
سنة احدى ثمانين وستمائة وكان مكفوف قال ابن خلكان وهذه الغزاة السهيلي هي قرية بالقرب من ما لعرة سميت باسم الكوكب
لان لا يروى جميع الاندلس الا من جبل طار عليها فقولهم وليس من قولهم زهير هذا روي عن ابن السكيت في فانه جبل بيت زهير منه راعا
لكثرة هجرة المضارع في الاكثر وقد نسخ بمعنى اظن وفي البيت اختصاص المقوم بالرجال قولهم لما شيا يعني بعد سطور حيث قال
مثله بيت زهير قولهم لان الاستفهام معها على حقيقة في الشرح بر دعاية النقص بصوت كثيرة وقعت فيها ام مقسلة بعد هرق
ليست للتوبة ولا للاستفهام الحقيقي كما ان كانت لا انكارا والتعجب فان قلت ليس المراد يكون الاستفهام معها على حقيقة كونه كذا
دائما وانما المراد وجوده في الجملة فتكون وجه العرفة ان ام التي بعد هرة السؤلة لا استفهام معها الشبر والتي بعد هرة ليست للسؤلة
بوجه الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت قد وقع للمم بعد هذا ان الهرة اذا كانت لا انكارا كانت بمنزلة النفي والمضلة
لا تقع بعده فاعلم ان خروج الهرة عن الاستفهام الحقيقي ما ان للمضلة عندها انتهى اقول ما وقع للمم بعد هذا لا يدل على
ان اخرج الاستفهام عن معناه الحقيقي الى اي معنى كان من ان للمضلة وانما يدل على ان خبر جبر الى الانكار لا انما الى معناه
وهذا لا ينفي عن خبر وجه الى اي معنى كان من ان للمم ان الاستفهام معها على حقيقة في الجملة لاني جميع الصور
بدليل انه يسحب عن الزحشر في قوله نعم ام كنتم تشهدا روي عن كون ام مقسلة والهرة من لا انكار التوبيخ في قوله نعم هل اتخذتم عند
عند ام على التسعة روي عن كون ام بمعنى اي لاسرين والهرة فيه للقرير ولم يتعقب احد منها قولهم واما الاخرى فمع بين
المفرد بين المعنيين اللذين يطلب تبين احدهما سواء انضم الى الاول ما يصير به كلاما تاما للنفي بمسؤول عنه او الى الثاني وهذا
قال المفرد بين التعريف وان كان المناسب لقوله نعم وبين جملتين التكرير في المم في اوضح المسالك ويقع بين مفردين موسطا
بينهما اما لاسباب عن معانهم اسند خلفا ام التماثل او ما خاف عنها نحو وان ادري ببيام بعيد ما تودعون انتهى قولهم
فقت اللطيف اه الطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمتراع الخائف وادق اسمها وهي باسكان الهاء بعد الحرق
وفي شرح التسهيل لمصنفه ان ذلك لم يجرى الا في الشعر وعادني جاني والحلم بصفتين وقد تشكك لاه روي الناوود ذلك على الاثر
في هي من انها فاعلم بعد ذلك لان الاستفهام عن العقل ان من الاستفهام عن الذات قولهم لعل ما ادري له سميت بضم الشين
المجتمعة ونوع الغنى المهمة قال ابن السكيت في شرح الكامل شيعب بيا موحدة وقال ابن ستيه شيعت اما بصغير شعث او شعث
او اشعث بصغير بزيحم واه بصغير شيعب هو صغيث منهم بفتح السين المهملة ومنقر بكسر الهمزة وسكون النون ومنح القاء
بالراء في اخره قولهم لا اضلا شيعت ما هرق في اوله والتوبن في اخره تحذفهما للضرورة في الترح واما ان الاضلا شيعت فم فعد
قال السكيت ان عندنا هذا البيت لا بد منه من فقد بر الاله لا يهجو هذه القبيلة يقول المستقر على ان بعضنا يهجو
المصنف بعضنا يهجو والى اسم نك فنجعل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرت نظر الى انه اسم القبيلة يقول المستقر فلا يكون
حذف تنوين ضرورة والاحبار عنه بانه لا يمنع ارادة التانيث لمجوز عانة التذكير وصده باعتبار ان انتهى قولهم ومثله
بيت زهير السابق في الشرح بر يدان بيت زهير الذي في لشد او لا مثل البيت الذي في لشد اخر من حيث وقوع ام فيه من

[illegible]

جانيه اسميتين وهو معتبر من انهما جسيما واما وقت بين جملة اسميته ومفردان تكتل المقديرام هم سواء قلت هو يمكن لكن يبين
 النظر في قريته بين قوله ثم اتم امثله خلتا ام السداد وبين ما بين زهير بان ام وقت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب الظاهر
 منقدر يبرهن جملة في البيت دون الانية حكم انتهى اقول لا تحكم لان ما سددام في البيت هي ان يكون جملة لكونه معادلا للسو
 عند بالقرعة الذي حقه في البيت ان يكون جملة لكونه معروفا في المحل لا درى الذي هو من افعال الغلوب التي يقع معانيها على
 معنونة بل بعد احدها الفاضل ان لم يكن معروفا في اللفظ لتخليقه عن العلة لفظه بالهزة واما الانية فاجلها ان فيها مفردا بعد
 ما يقتضي كونه جملة لا يكون المسؤل عنه بالقرعة فيها كذا في حق بلزم كونه معادله جملة فالسواء في الانية معطوفة على اتم واخذ
 خلقا خبر غير مستول عن فليق قولهم حتى جمل من النوع الاول الصيغ المنصوبة يجعل عانكا الى بيت زهير والمراد بالانواع الا
 ام التي قبلها هزة التسوية قولهم فان قلت فقد قال ذوالرمة في هذا السؤال وجوابه لان حصن في شرح الجمل الرمة معزم الراد فانه
 الصيغ فطر من قبل بالهزة والجمع وارغام وبها صيغ عيان والمندج بفتح الميم مصدر بالواسم مكان من درج اي شئ في الروح انتم على
 من روح بمعنى داح رواه تميم عن ابي عمرو او الرواح ايم اسم الوقت من ذوالا الشمس الى الليل والزوجة المسكونة بعد النكاح ويقال لها
 زوج ايم وهو واقع في التزويج كما يقال لعلها وجبة جمع بجاء وكثرة المثلثة جمع كذا هو الرطل المجمع كالكم والذات هنا موضع بيلادهم
 يمد ويقهر وهو في البيت معصوق قولهم مسئلة اذا عطف بعد القرعة باوان كانت هزة التسوية لم يجرها ساء لان ما يقتضيه او ما زاد
 يقتضيه ان التسوية لان او يقتضي احد الشيئين او الاشياء والتسوية تقتضي نفس الشيئين او الاشياء قولهم وقد ارجع العقباء وعبر
 بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو غير قولهم يحيا قل الاسرين من كذا وكذا والصواب العطف الاول بام وفي الثاني باو واو وفي الص
 تقول سواء على قت او لقت ولم يذكر غير ذلك وهو سهو في الكامل للسدي ان ابن محجب قرأ طريقا رغبنا في اول تذوهم وهذا
 من السداد ويمكن ان يرمي المنة بعدكم صواب قول الفقهاء ولهبو صاحب الص ولشد وقراءة ابن محجب بناء على ما يقتضيه القياس في
 الفرق بين هزة التسوية وبينها بدون هزة وعلى قول الفارسي فانه قال لا يجوز ان بعد سواء بلاق سواء على قت او لقت لا يكون الخ
 سواء على احد فاما ذا الجوز لان التسوية يقتضي شيئين فصاعدا انتهى لكن قال الرمي به وعليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء
 فيكون معنى سواء على قت ام فقدت سواءا هما فقلت اي الذي ضلعت من الاسرين في هذا ايم ظاهرا لفتا وانما الزم ذلك في اودام لان رجل
 سواء حرا مفدا ما وما بعده مبتداء مؤخر او لوجوب سواء خبر متداء بخلاف اي الاسرين لم يبين الاسرين بقوله امت ام فقدت
 الجملة سادة مسدودا للشرط الذي لا شك في تعيين الفعل سواء وما بالي معناه الا ترى الى اعادة الماضي في مثله معنى المستقبل
 ذلك اللفظ معنى الشرط انتهى قال المتري في شرح الكتاب سواء اذا دخلت بعدها الفعل الاستفهام لزم تام بعدها كقولك
 سواء على امتا عطفتم واما ان كان بعد سواء فعلا بغير استفهام كان عطف احد فاما على الاخر وكقولك سواء على قت او لقت
 انتهى وهو يقتضي صيغة قول الفقهاء وصاحب الص وعدم سداد في القراءة اعني موافقتها للقياس في الشرح ثم العجب من ايراد المص
 قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا في المعطوف بعد هزة التسوية وكذا ما في الفرق والفرق من لا هزة في شئ من ذلك وكان منوهم ان القرعة
 لان بعد كل سواء في اول جملة فقدت بالقرعة ان لم يكن مذكورة فوصل بذلك الى تحطش الفقهاء وعبرهم وهذا من دفع بما انتهى
 واقول لا نسلم ان المص اورد قول الفقهاء وصاحب الص على من المعطوف باو بعد القرعة التسوية بل انما ذكره استطرادا بعد ذكر حكم
 المعطوف بعد هزة التسوية المناسبين هاء على قول الفارسي كما في قوله وعبر ذلك الاستطراد ذكره قول الفقهاء اقل الاسرين من
 كذا وكذا لكن لما كان هذا بعيدا للناسيبه فال وطره قوطم اقل الاسرين من كذا وكذا وقد اجمعين هذا بان الميتين للاسرين من جهة
 يتبع المعطوف او انما الميتين الاقل هو احد الخار العطف في ام منقطف الاول باو والثاني بام او المراد احدهما افضل من
 ان الحصة افضل من احدهما في ام بعد الكيسايه هم صف من الزواجر واصحاب الحساد بن ابي عبيد امير الكوفة من جهة عبد
 بن الزبير كان لقب بالكسان واسم الحنف هو محمد بن علي بن ابي العباس الصافي واستسلم من امره مدسره الى حبيسه وهو حبيسه
 وانتم بن معصب بن علي بن كبر وائل جي من نزل شق ام ولا هو ان يحب بفول الحسين قبل هذا معاصر لما احاط من محبة
 الجواب التبع لانه حواء زياده واقول لا معارضة لان صحه الجواب العين في اولان لها طبع في جوابها لان جوابها باحد هما
 وهو مبني على المعين وعدم صحته في ام لان لم يات بجوابها لان جوابها مبني على المعين او بنفس ما قبلها وما قبلها ينفع فيز وهو معرو

يكفي الجهم

على

ام امي الحنفية

و مسبوقة باستفهام غير الحرف المطلق المسمى المستقبلي غير المسمى قال الرقي من كان قبلها كما مثل ان كان باسم استفهام فان كان
 ما بعد لام اخلا في عموم ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك في عموم الحكم المنقول نحو من زيد ام عندك عمل غير لان معنى ام مع
 ما قبلها في الموضوعين مستفاد ما قبلها وان كان ما بعد ام غير اخلا في عموم ذلك الاسم نحو من عندك ام عندك جاز ولا ما خلا
 في عموم حكم المنقول بل هو من عندك ام عندك جاز ومنه من غير ام والذى لا ينفار عنها في علم رفع صفة معنى ولا اضراب جزاء وفي بعضها
 هكذا وقع في بعض النسخ ووجه من المنقطعة بوجه رقيقة ام والذى لا ينفار عنها في علم رفع صفة معنى ولا اضراب جزاء وفي بعضها
 التي بدل الذي هي كالاولى الا ان هذا اعتبر فيها الكتاب المضاف وهو معنى من المضاف اليه وهو المضاف فانت صفة وفي
 بعضها ومعنى ام المنقطعة لا ينفار عنها الاضراب ووجه ان لا ينفار عنها حال من المتباعد اعني معنى متوسط بينهما وبين غيره على قول من يميز
 ذلك وحال من المضاف اليه اعمى ام او من غيره المسمى في المنقطعة قول من كان بك عندك ام وابت بواسطة الخ واسط بل بالعرفات
 اختطها التجاذج الفلس فلهذا التلذذ والرباب مع الزاد وبوجه تبيين السبيل لا يبين اسم امرأة واخيرا في عبيك ان يقول ام في البيت منقطعة
 ومعناها الاضراب مع الاستفهام او يقول منقطعة والحرف قبلها عند رقة قول من والذى يظهر فيهم ان يكونا ان يقول ان اراد اطلاق
 الاستفهام حقيقة كانا وغيره كما هو الموانع لجعل ام في هذه الآية فيما يستحق لحد الاضراب فهو بل الآية على معنى الاستفهام التوحي
 قال صاحب الكتاب ام جعلوا بل جعلوا ومعنى الخفاء الانكار وان اراد الاستفهام المحقق في معنى الآية لا يغير المعنى لانهم ارادوا
 معنى التهمة اعم من التحقيق وغيره فان قلب لعل مراد النص بين من المسمى معنى الحرف معناه التحقيق قلت لو كان كذلك لم يلزم القول
 بالانكاد في خواص هل شئوا الظلمات في الشرح التحقيق ان اهل البلد من معقول على ان ام تحجب للاضراب انما الخلاف في نفيها
 في معطلة هو امر يعطى ويطرح الفخار في حاشية الكتاب بان ام الدخلة على الاستفهام حرف لجود الاضراب معنى بل وليست معطلة
 ولا معطلة في الامر على الصبر بين سى بما قاله المصنف امى اوله لو كان الاسر في الشرح لزموا في اوجام على القول بانها لا تنفي
 مع معطلة وحما خامسا وهو ان يكون حرفا صواب قول من نزل عليه الاصحى وقال انه بالضبط بمثل ان الاصحى انما رده لاجل الرواية
 لا لاجل الاعراض الاصحى هو عبد الملك بن زبيب بن عبد الملك صاحب اللغة والاعجاز سمع من ابن عوف وروى عنه وسجعه وروى عنه
 ابو عبد رابن الجهم والرياشي والصنعا في وغيرهم ما عبر احد من العرب حسن من عباد الاصحى حفظه ستة عشر الفا نحو نزل
 ستة عشر الفا وقيل سبع عشر وقيل ثمانين في ثمانين النسخ قول من لان روى بها البقر الرمان كسر الزاد واسكان
 الحرف مصدر ثمانية على لدا انا اعطيت عليه والبوح ليد خور يحنو على صورة في لان في رضاء حله معطى من معقول
 لفظا او قد ترقى الشرح وقد يلزم ولا محذور فيه لان السهل المقدر قد يكون العزم منها شاة لعا على رضاء عنه فقط
 قد ير ل منزلة اللانم ولا يعيد لم معقول ولما قل ان يقول لا يجوز ان يكون الصبر من قوله به عائدا على ما لا على البونم وهو معقول
 معطى على انه معنى معنى محذور فلا يكون معطى من معقول مع رفع ريمان انتهى انوكه ينزاعا بجوار عود الصبر من به على البود
 ما رده بطر لانه لم حلوا الصلة من صبر يعو على الموصول نعم لو كان ما مضى له تحاذك على ان كلام ابن التحي ما هو على الط
 وهو ان راد معطى معناه من غير ضمير وفي حاشية الطول وروى من هو عابد الاضراب الضمير الجوزي في بر مضوءا على انه معقول
 معطى على الاول ضمن معطى معطى قول من والجواب الى الصواب تمللا الصبر ورة الرمان الذى هو عطيتها معولا المعطى بواسطة
 ابدال من الصبر لادى هو معقول بواسطة حرف الجر وفي التعليق لا نه غير محتاج الى نقد يحدون خلا في الرفع فانه عنده بغيره الى نقد
 الرابطة راتول الصبر الجوزي رعا لى ما فاحتاج اليه الرمان من الربط على تقدير الابدال من احتاج اليه على تقدير الابدال من الصبر
 الربط على تقدير الابدال من ما فاحتاج اليه على تقدير الابدال من الصبر قول من وروى على الرفع فيحتاج الى نقد بر ضمير بل جمع الى المنفذ
 في الشرح هذا معنى على انه مبدل بضمير استمال ولا يغير ذلك بل يجوز ان يكون بدل كل محتاج الى ابدال انتهى فان ملك بغيره انه
 شمل لان المادى به الاستعمال ما على ما هو الظاهر من عدم تضمين سطح الضمير بغيره عائدا الى ما راد الى غلق مستغنية به
 عودها يكون ابدال الرمان من ما بدل استمال تلك فلا يفتقر الرفع وحذف الى الاحتياج الى الضمير بل استاكر في ذلك الجر على ابدال
 من الصبر لا نه عائدا الى قول من ما تهم الحرب العواصم الى اخره قد بطن الى هذه الاثبات الصداق في علم العائنه بالاكاء وهو
 حكم الروى مما يفيد في المحن والسر كل لان الروى ما هو الباء ولم يحلف وسم بغير القاف ومثما نكره الحرب العواصم التي قور

ان المعنى هو لم جعلوا
 له شركاء ليس على الاستفهام

في حاشية
 يعلم ان الاستفهام
 كونه جازية يصح ان يكون
 معطلة مصدر فيكون
 وان يكون في قوله
 هذا هو الورد على
 من الله الخ
 من ما يجر وادام

الذي ورد في حاشية القضاة في هذا الموضع في المختصر بل في نسخة المصنف ان اللام في الذي حرف تعريف عن اللام التي تعد
وان اللام في الفخ الذي حرف تعريف ان اللام التي تعد من الموصولات هي تلك اللام التي كانت في الذي لا انها تعد لها الاخر لا انها
مغولة الذي لكونه تعقباً له على ان اللام التي هي من الموصولات ليست بحفظة الذي بل اسم موصوع براسه الزم دخول الاسم
لكونه في الاسم صورة حرف التعريف وظهر اعراجه في ذلك الاسم فهو اسم في صوت الحرف وصله بعل في صوت الاسم فهو له وهي الدالة

على حماء الفاعل من المفعول في الشرح هذا إذا لم يكن للتعهد أما إذا كانت له كما في قوله جابني ضارب فأكملت الضارب فلا تعلق في
حرفيتها على ما صرح به الرضي وأقول هذا إذا لم يكن اسم الفاعل والمفعول بمعنى المبتوت كما هو من الصانع بل كان بمعنى الحدث كما
يشير إليه قوله قبل والصفات المشبهة وليس بشيء لأن الصفات المشبهة للثبوت فلا تؤثر في المعدود قد صرح بذلك المتأخر في المطرقة
وذلك أن كلام صاحب الكشاف والفتاح يفتخ عن ذلك في غير موضع قولا ذلك على أنها ليست حرف تعريفية التعليل لما في
في الدلالة على أنها ليست حرف تعريفية لا لأنها لا تدخل في الاسم معروفاً وأما دخولها على الظروف فلا يمنع كونها حرف تعريفية

مراده بالظن الواقع في الشاهد الذي استدل به فيمنع كونها أداة تعريف لا متاع بجامعتها المضافا به هو أقول بل المراد بالظن
في قولهم ربما وصلت بفقر الظرف التام الذي معنى الحجة ودخولها على الحجة بمنع كونها حرف تعريف فوق له صوت الجار المبدع
هذا عنصر بـ وهو بفقر الحما والغض الحظ طقا إلى ببناء صوت الجار المبدع والحما المخم والنون والتحق اللفظ القبيح والتلق
التكلم الحروف المنغمة والمراد بها خروج الصوت من في الحيوان وفي الفرج جاردع أي مقطوع الأذن وأما قول ذي الحرق الطهوي
أقاف كلام التعليم ريس في هذا وله منبر يقول الحما وبض العجم طقا إلى بـ صوت الجار المبدع فان الأنفسي

[illegible]

يقول اراد الذي يجمع كما يقول هو المتربك تريد ان لا يضر بك وهو من ايمان الكتاب وقال ابو بكر السراج لما احتاج الى دفع القضاة
 تلك اسم فعلا وهو من اجمع ضرورات المشورة في ان دلت قارس مشهور من فسان العرب المجاهلية وهو تنزع اليه بالشق ورجع
 معفو ورجل نزع عاى سريع الى السر والغضب في التشرح ويجعل بالاداء المهمة من قولك جلد عته اى يحجته وذلك ان الجمار اذا حلق
 عضو شبر واما اذا حلق جمل من الخدج الذي قطع الانف والاذن والسفة فلا يظهر معفو لم خلافا لا لغرض وان ما لك في
 الاخره اها احاراد دخول الالامية في المسيرة على المصاحبة لم يقصر على ذلك على التعريف ان ما لك ذلك على ان الصر واما لا

للساعة عشرين وخمسة
ممناسدة وحده

مدد وحرارة بقول شواجر الجارم بجمع وفي النسخ وهذا يقضي الى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قد دون على قنطرة
التركيب الأبيات بالامساك بالحقارة في هو تقدير الضرورة عندهم ما لم ير دالا في الشعر وذلك انهم من ان يكون للشاعر عنده مدد وحرارة
او لا انتهى الاخص هو ابو الحسن سعيد بن مسعود الامام النحوي البصري في القضايف الجميلة هو الاخص في الاوسط اخذ النحو
من كان الكرمه سنا ورا في العروص المتدارك وكانت في سنة خمس عشرة وما بين وقل سنة احدى وعشرين وما بين وقل
وصف البيت معصية واه الاخا مشتهر وهذا الاخف الاكبر وهو الجارم عبد المجيد بن عبد الحميد اخذ عنه

سبب الفسق
وسبب الكمال

واوعبد هو الثالث الاحقر الاصغر وهو علي بن سليمان بن الفضل روى عن المير ودعلي بن عمرهما لم يكن مستغنى عن علم النحو ولا
صغيفه توفي سنة خمس عشر وقل ست عشرة وثلثمائة فتحاة بغداد وابن مالك هو الامام الحليل ابو عبد الله الطائفة ولد بحيان من
الاندلس قدم دمشق وبقصد بها الاقواء العربية وندم حلي اية بقصد بها واشتغل بعقبة الشافعي وكان كثير العجا حن المنة
اختلعه جماعة منهم ابو الوبيد لا ستة احدى ست مائة وقل ستة ست مائة وتوفي بد فتسوية الاربعاء ثامن عشر شعبان سنة احدى و
ثلاث مائة

[illegible]

فمنه ومنه من عاين ابيه في قوله كف مكر حيا باللمس وهو ما لم يحصور مطر انما هي الحصة حاله العكس في قوله ولا الصريح في الدلالة

على ان انما زائدة في الشرح مجتمعة ان ابن عسيرة لم يفسد ان المنطوق بها في الاصل لغيرها المحصور وانما اراد ان التي بين هذا الظرفين
ايها او قول مع ابن الصانع سبيل الى ذلك منه نظرا ما اوله فلا ان الذي يقتضيه ان معنى الالام فيها الذي الكلام فيه وامانا باطلا
قولا بضم قوف في اسم الزمان المتأخر عن الان متناول للماضي والماضي لا يراد باللام بينهما الا المنطوق فكذا الان قول كرو ولا يعرف
ان التي للتعريف وردت لا رتبة كان قلت قد عرفت ان المقصود الذي يميز بال وهو رتبة قلت انما في المقصود المتعريف
بفسد لان عرف بالنون وفيها صحيح لا ندرى على ذلك القوم ولو سلم ان يعرف بالمشاة الحقيقة والبناء للمعول فيها ايضا
صحيح بناء على عدم الاعتقاد بذلك القول وعدم الاعتناء به او بناء على تشديد كلامه هنا بكونه في الالام فيكون مراده ولا يعرف ان
التي للتعريف في غير الاسماء الموصولة وردت لا رتبة قول كرو لا يعرف ان المقصود الذي يميز بال وهو رتبة قلت انما في المقصود المتعريف
يصدق على الاستغراق العرفي نحو جميع لامير الصاعقة اي صاعقة بل لا صاعقة مملكة فان كل صاعقة لاداة من يعقون وليس لشيء
المختص بغيره لشيء من بعض لا يصدق له اللفظ واقول الاستغراق الحقيقي ان يراد كل من دما يتناول له اللفظ بحسب الحقيقة والعرف ان يراد
كل من دما يتناول له اللفظ بحسب مقام العرف كذا في المطول وعلى هذا لم يخل في الاستغراق العرفي باللام بجازا وانما خالفها حقيقة
ولو سلم فقد صرح ابن سينا وكثير من المحققين بان الغرض من تفسير الشيء قد يكون تبيينه عن شيء معين ضابط بما عيدها المشا
عنه وان التعريفات الناقصة يجوز ان يكونا غير المعرف وكتب الامام عليه السلام في كتابه على انه خبر
اللام فيه ليست للعهد قول كرو قول لا تزوج النساء الا بالنسب والى ابوعبادة في التفسير ولما منع ان
يخرج كونه في مثال اليه الذي ذكره لتعريف لما فيه بل هي للاستغراق وما استدلل به من وقوع التمثيل بترجيح واحدة من الشا
وليس واحد من الشيا منازع فيه فذهب لشافعي انه لا يثبت الا بزوج ثلاث كما صرح به الرافعي الطلاق كما نقله الشيخ بهما
الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع باع ارادة العموم وليس مسلوبا كما ذهب اليه قوم قال شيخنا الامام ابن غياثوا على الجمع
ولم ينظروا الى جمع الكثرة خفي لا يثبت الا باحدى عشرة مثلا انتهى ما اقول للسبب القول بانه لا يثبت الا بالثلاث قول بان اللام فيها
للاستغراق والامام احتشالا لجمع الشا وجميع الشا بانها المحيطة بالجمعة فليتم وفي تلويح الفشاراني في اصول
الحفينة والجمع المعروف باللام بجازا عن الجنس هذا ما ذكره ائمة العربية في مثل فلان يركب الخيل بالمثل الشا بالسير ان الجنس القطع فانه
ليس العقد الى عهدنا واستغراق فلو حلف لا بزوج النساء او لا بغيره الى العهد او لا بكلمة الناس حيث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة
فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير ادم كانت حقيقة الجنس منصفة ولم يصير بكثرة افراد والوا
هو المتحقق بنحوه عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم في لا يثبت قط ويصدق ديانته وقضا لا ينوي حقيقة
كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضا لا ينوي حقيقة كلامه لا يثبت الا بالنية فصلا كان ينوي المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة الكثرة بغير
في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل التبر كدب احد وبع في النفي مثل لا تحل النساء اي امة منهن فعلى هذا الوجه حرف
اللام معقول للاحقة على تعريف الجنس بمعنى المجعة باق من وجبه ان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كافي يمنع شركة
الكثرة فيه ولما قل ان يقول لا يجوز ان يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عمله وحضوره في الدهس فيكون الا
معقولا والمجعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع بجازا عن الجنس المتسك بوقوعه في الكلام كقولهم لا تحل لك النساء انتهى
كلامه فانت تراه كيف صرح او لا مع بنية العموم لا يحب قط واسا راجعا الى ان البحث بالثلاث مبني على حمل الجمع المعروف باللام على ما
اطلاق الجمع عليه باعتبار عهده في الدهس لا يجمع في ذلك معنى كون اللام للجنسية المجعية كما قلنا قول كرو بعضهم معقول في هذا الى
في التأسيس التي لا يخلها الحقيقة ولا بجازا انها التعريف العهد قال ابن مالك في شرح الكافية ويلجى بالعهد ما سمي به المتكبر
تعريف لما به كقول القائل اشترى الخ فان قائل هذا انما غا طبعه من هو معقود بقضا حاجته بقضا ما يعتد به لعله معقود بالعلم
كالمتكبر المتشابه انتهى قال الفشاراني في الملوح وفي غيره اللام بالاجماع العهد ومعناه الاشياء والشعب والتميز والاشياء اما على
الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مدكورا صريحا او كناية او لم يكن مدكورا بل كان حاصرا كما في صفة الماء
واسم الاساق او لم يكن حاضرا بل كان معقودا للحا طبع محورها كاستطاعوا غلق الباب اما الى بعض الحقيقة وذلك قد يكون محبة لا يقتصر
الى اعتناء افراد وصورة تعريف الحقيقة والمماهة وقد يكون محبة يقتصر اليه وحاما ان يوجد فنية الغضبة كما في ادخل السوق وهو

وذلك
اللام فيه ليست للعهد قول كرو قول لا تزوج النساء الا بالنسب والى ابوعبادة في التفسير ولما منع ان
يخرج كونه في مثال اليه الذي ذكره لتعريف لما فيه بل هي للاستغراق وما استدلل به من وقوع التمثيل بترجيح واحدة من الشا
وليس واحد من الشيا منازع فيه فذهب لشافعي انه لا يثبت الا بزوج ثلاث كما صرح به الرافعي الطلاق كما نقله الشيخ بهما
الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع باع ارادة العموم وليس مسلوبا كما ذهب اليه قوم قال شيخنا الامام ابن غياثوا على الجمع
ولم ينظروا الى جمع الكثرة خفي لا يثبت الا باحدى عشرة مثلا انتهى ما اقول للسبب القول بانه لا يثبت الا بالثلاث قول بان اللام فيها
للاستغراق والامام احتشالا لجمع الشا وجميع الشا بانها المحيطة بالجمعة فليتم وفي تلويح الفشاراني في اصول
الحفينة والجمع المعروف باللام بجازا عن الجنس هذا ما ذكره ائمة العربية في مثل فلان يركب الخيل بالمثل الشا بالسير ان الجنس القطع فانه
ليس العقد الى عهدنا واستغراق فلو حلف لا بزوج النساء او لا بغيره الى العهد او لا بكلمة الناس حيث بالواحد لان اسم الجنس حقيقة
فيه بمنزلة الثلاثة في الجمع حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير ادم كانت حقيقة الجنس منصفة ولم يصير بكثرة افراد والوا
هو المتحقق بنحوه عند الاطلاق وعدم الاستغراق الا ان ينوي العموم في لا يثبت قط ويصدق ديانته وقضا لا ينوي حقيقة
كلامه وعن بعضهم انه لا يصدق قضا لا ينوي حقيقة كلامه لا يثبت الا بالنية فصلا كان ينوي المجاز ثم هذا الجنس بمنزلة الكثرة بغير
في الاثبات كما اذا حلف يركب الخيل يحصل التبر كدب احد وبع في النفي مثل لا تحل النساء اي امة منهن فعلى هذا الوجه حرف
اللام معقول للاحقة على تعريف الجنس بمعنى المجعة باق من وجبه ان الجنس يدل على الكثرة باعتبار انه مفهوم كافي يمنع شركة
الكثرة فيه ولما قل ان يقول لا يجوز ان يحمل على ما يصح اطلاق الجمع عليه حقيقة باعتبار عمله وحضوره في الدهس فيكون الا
معقولا والمجعية باقية من كل وجه فالصحيح في اثبات كون الجمع بجازا عن الجنس المتسك بوقوعه في الكلام كقولهم لا تحل لك النساء انتهى
كلامه فانت تراه كيف صرح او لا مع بنية العموم لا يحب قط واسا راجعا الى ان البحث بالثلاث مبني على حمل الجمع المعروف باللام على ما
اطلاق الجمع عليه باعتبار عهده في الدهس لا يجمع في ذلك معنى كون اللام للجنسية المجعية كما قلنا قول كرو بعضهم معقول في هذا الى
في التأسيس التي لا يخلها الحقيقة ولا بجازا انها التعريف العهد قال ابن مالك في شرح الكافية ويلجى بالعهد ما سمي به المتكبر
تعريف لما به كقول القائل اشترى الخ فان قائل هذا انما غا طبعه من هو معقود بقضا حاجته بقضا ما يعتد به لعله معقود بالعلم
كالمتكبر المتشابه انتهى قال الفشاراني في الملوح وفي غيره اللام بالاجماع العهد ومعناه الاشياء والشعب والتميز والاشياء اما على
الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد سواء كان المعهود مدكورا صريحا او كناية او لم يكن مدكورا بل كان حاصرا كما في صفة الماء
واسم الاساق او لم يكن حاضرا بل كان معقودا للحا طبع محورها كاستطاعوا غلق الباب اما الى بعض الحقيقة وذلك قد يكون محبة لا يقتصر
الى اعتناء افراد وصورة تعريف الحقيقة والمماهة وقد يكون محبة يقتصر اليه وحاما ان يوجد فنية الغضبة كما في ادخل السوق وهو

[illegible][illegible]

سیدنا ابوبکر صدیق

والله رب العالمين فلا يتم الوعد عليه ولا يخفى ان اعلام الاصنامية تجري على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحدا كالمبرور وغيره من بين
 اذير ولا يهتبه فلا يستكر قولنا ان جعل لوبر علما من جهة ان الكلام فيها اذا كان جزء علم انتهى ما قولك في جميع الشارح قول المبرور هذا
 على قول من في المسئلة الخلافية بينه وبين الاخفش نظر فان تلك المسئلة من اسم وحده علمية سبقها كون ذلك الاسم مشتقا
 عنها كونه نكرة والمبرور لا يروى ان ابن ابراهيم علم في وقت من الاوقات بل يرى ان مع الالم عرف بها وبدونها نكرة صلب الجواب عن ما رده
 المص قول المبرور ان بقول المبرور من كونه اسم لا يسمع الامتنوع الصريح للورد والصفة الاصلية فان حروا تسمية على الصفة الاصلية
 لا يخرجها عن كونها صفة لمتنع الصريح كاسود للحية وادم للقيس وهذا الجواب كما تراه يقتضي على قول من منعه فلما ناطق عليه الجماء الغفير
 الجماء من الحى وهو الكثير والغفير من الغنم وهو الستراى الجماعا الكثيرة السائرة قولك كتب لرسيد بله الى القاضي ابو يوسف
 هكذا ان ذكر هذه الحكاية في الجماع الادبية ويصير كونه في المنسوط وهو كذا في فقه ابي حنيفة على خلاف هذا وهو ذكر ابن سينا خذ ان
 الكسائي كتب الى محمد بن الحسن فتوى فذهب الى ان فقراتها علم ما قول القاضي الامام فبن قال لا مراة وذكر البيهقي فكتب محمد جوابه
 ان ربح ثلاثا يقع واحدة وان نصب يقع ثلاثا فقد تم الكلام بقوله انت طلاق ثم ابتداء الطلاق عن ثمة ثلاثا واذا نصب ثلاثا فكانه
 قال فانت طلاق ثلاثا ثم ابتداء الطلاق عن ثمة قولك فان ترفقا اسند الى الرفق من الصنف برفق يقع الفاء برفق بضم واو
 الصنف الخرق مصدر الاخرق وهو صند الرفق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس خرق كخرق وخرق كخرم
 والاهم من الممن وهو البركة والاشام من الشوم وهو صند ما طفق له ولا يكون للخبس الحقيقي قال ابن الصلاح يقال له ما المانع من
 ان يكون معنى الكل المحسوس لكل فرد فيصير المعنى ان مجموع افراد الطلاق ثلاثا لان الواقع من الطلاق في العقود ثلاث انتهى
 واقول ليس الكل المحسوس معنى من معناه اللام وان كان معنى من معاني كل ولا يلزم من كون اللام ممتزلة كانه بعض معانيها وهو الكل الا ان
 ان يكون بمنزلة في البعض الاخر وهو الكل المجعول وقولهم اللام التي للخبس الحقيقي تحلها كل حقيقة مرادهم كل افرادية بل لعل ما يمتثل
 به لك وقد صرح به الشافعي في مطوله فقال ان المفرد الداخل عليه حرف الاستقراء بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا المشغ
 وصنعه بنصنا نجمع عندها الجهم وان حكاها الخفش في نحو الدنيا الصغر والدرهم البهق انتهى على انه لا يصح جعل اللام هنا بمعنى
 مجموع افراد الطلاق لان مجموع افراد الطلاق اكثر من الثلاث كما لا يخفى اللهم الا ان يراد مجموع افراد الطلاق في عقد واحد قولك
 على العهدية يقع الثلاث يعني اذا علم ان العهدية مراد الشاعر يقع الثلاث فان دفع قوله بن الصايغ هو هذا الكلام من تعقيب على عند
 الامام بن ابن فاعاد التبرع اذا احتمل اللفظ ونوع الثلاث والواحدة فانما يقع الواحدة انتهى كلامه وجهه ان ذلك القاعدة
 اذا لم يعلم ان المراد الثلاث والحق ان كلام المص اما هو بالنظر الى ما يقتضيه اللفظ مع قطع النظر عن بيته اوقا عدة شرعية كما يفيض عنه
 قوله هذا ما يقتضيه معنى اللفظ مع قطع النظر عن بيته اوقا عدة قولك واما النصب فلا نه محتمل الى قوله وفتح يقتضي وقوع الثلاث
 لقائل ان يقول انما يقتضي كونه مفعولا مطلقا وقوع الثلاث اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الاقل والطلاق الثاني واللام العهد
 واما اذا كان مفعولا مطلقا للطلاق الثاني واللام للخبس فلا يقتضي ذلك قولك لا يكون حلالا من الضمير المستتر في غيرته وروح لا
 يلزم وقوع الثلاث على نقد الحال بل بان يجعل العهد المذكور في قوله قد سبقته الى ذلك ان الصايغ وجوابه ان المص لم يلزم جوابه
 على نقد الحال من الضمير في غيرته وانما نفى لزوم الثلاث وهو يصدق احتمال الثلاث وذلك على نقد بان يكون للعهد والتمثال
 الواحدة الواحدة وذلك على نقد بان لا يكون له قولك فانما يقع ما نواه هذا جواب سؤال نشاء من قوله ان الصواب ان كلامه من
 الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولو وقع الواحدة وذلك السؤال هو ما يقع من الطلاق فاجاب بان انما يقع ما نواه قولك ويجوز
 على ذلك فانما يجنبه من الماوي وذلك ان هذه الجملة خبر من خان مقام ربه فلم يزل يكر الى الماوي بانه غير الضمير تحت الجملة الوا
 حتراسا على المستند قولك لم يورث رجل حسن الوجه ضربا يدا الظهر والبطن اذا رفع الوجه الظهر والبطن اما قيام اللفظ
 الضمير في الوجه اذا رفع فلانها لم يرفع معان لم يخلو الصفة من عاندا على موصوفها لا يوجب في الصفة ضمير مستتر لا يقول لو كان فيها
 ضمير مستتر لكان مرفوعا بها والوجه مرفوع بها ايضا فيكون الصفة رافعة لاسمين من جهة واحدة وذلك لا يجوز في الفعل فكيف
 في التسمية به واما عدم قيام المقام الضمير في الوجه ناجرا ونصب فلا نه لا ضرر في ادنا الى جعل اللام ما يشر عن الضمير لان في الصفة
 ضمير اسر بوعاندا على موصوفها اما مقام المقام الضمير في الظهر والبطن اذا رفع فلانها في الاصل بل بدل بعض اجرا يجري المؤيد

ان لا يكون نكرة
 ان يكون ممنوع
 الضمير

لانه اذا رفع ثلاثا

عن شواخ

في الشرح فيه نظر
 لان الكلام محتمل
 لوقوع الثلاث

بكل اذا التقى مرتين بل يجب ان يكونا على التأكيد بكل لا ينفك كل منهما مما كان على المتبوع واما عدم قيام الذي الظهور والعلو اذا لم يرتقا
في هذا التركيب فلا ينفك فان كان منصوبين على الطرفين والظرف لا تقبل الى عائد فلا ضرورة المحصل للام منهما فانه عن الصغير
قوله لم ينفك في الرفع في وعلم اسم الاسماء كلها على الرفع في او اسما المتبوع في الحذف الى كونه معا وما عدل ولا يكون
الاسماء لان الاسم لا بد له من حسي وهو من هذا الاسم كقوله من واسم الارساء انتهى في الحذف في حاشيته انما يحتاج الى
اشتراط الحذف في الحذف من جهة الصغير من غير شرط بل شرط الحذف في اسماء هؤلاء ولم يجعل الحذف معناه الى حاشيته الاسماء
لأنه شرط الحذف في الاسماء فيما ذكره بعد التعليم ثم قال وقد قيل ان يكون ال نافية عن المضاف اليه في قوله ثم وان الجيم هي المادى فوجب ان
يجعل كلامه هنا على ان الاصل اسماء المستقيبات وانا الاسماء اريد بها اسماء رتبة معروفة في التبريد اللامى فاما مقام التبريد
الاضافي ولست الا لام عوضا عن الحذف اليه فبقاها في كل اسمية انتهى **اما بالفتح** فتخفيفا وتخذل الا لام مع ترك الابدال
تخذل في الشدة التوقية في اوله عطف على تبدل واداد بالابدال اي لا ينفك ما لو عينا وهذا الوجه يصيب في اما الاستفاجية
مستأوجه الحرف في اوله مع ثبوت الالف اخرا وحدها وابدال الهمزة او عينها مع ثبوت الالف وحدها في حقها احقان غير تناسل
استقلوا هذا صوابه ثبتت بحرف فيلنسا في اي منفردة والجيم جمع لجا واستقلوا جمع لجا في الحق في معجم بك هاء في
هذا صوابه ثبتت بحرف وانه لا دخل هو لك ولا غير ويقع في بعض النسخ هذا البيت بقاء المعز اسم مفعول من اعزم فلان بكلا الالف
به وزعمه انما الشر الدائم كذا في الص والهاء اسم فاعل من هاج على جبهه فهو منهم وهما وهما نادى به عن العشق وعشقه في
وقد يدعى ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريبي مثلها في الم والا وان ما نافية وفي الشرح ذكر مثل ذلك ابن قاسم لكن هذا التقريبي
مفوت معنى الطلب المستفاد من العرض واقول لا نسلم نوات معنى الطلب من هذه الالف عند جعل الهمزة للتقريب والتفخي لان
الماء والتقريب بعد التقى بقرير الشخص ان بفعل ضال لم يفعله بعد جله على ان بفعل ذلك الفعل حتى لا يكون كاد بل في اقراءه
والعمل على الفعل هو معنى الطلب في المطول ما يوافق ما قاله المعجم مع زيادة وهو اما العرض فولد من الاستفهام اي ليس بابا على
حده فافهمه في هذه الاستفهام دخلت على التقى وفتح خذلها على حقيقة الاستفهام لا نه برون عدم النزول مثلا فلا يستفهام
عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه لقربية الحال هو الذي يولد على مخاطبة طلبه وهي التحقيق هرة الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل
وانكار التقى اثبات وهذه ايضا من معنى الهمزة لانكار الهمزة بكاف عبدا اي الله كاف عبدا لان انكار التقى في له وفي التقى اثباتا
وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة منه للتقريب بما بعد التقى لا بالتقريب هكذا الم شرح لك صدر لك والم بجلده بقاء وما اشبه ذلك
فقد يقال ان الهمزة لانكار وقد يقال انها للتقريب وكلاهما حسن انتهى **قوله** ما ترى الدهر قد اباد اهلك ومعدو
معد بن عدنان ابو العرج السراة بفتح السين السراة وفي الص وجمع السرى سراة وهو جمع غرابان يجمع فصيل على فصلة وفي
القائمة اسم جمع **اما بالفتح** **قوله** ما ترى الدهر قد اباد اهلك ومعدو
المهملة وفي الماضي بفتحها وكسرهما ونحصر بالحاء المهملة وفتح الصاد مضارع خصص بكسر الصاد اذا المدا البر وفي اطرافه **قوله**
وهي حرف شرط وتفضل وتؤكد قال الرضي ان اما موضوعا لتبيين لتفضل بجل عفو قوله هؤلاء فضلا اما ان يد فقضية وا
عمر فتكلم الى اخره بقصد لا يستلزم شيء لشيء اي استلزام الشرط الجزاء كما في الظروف المبينة والمعنى الثاني اي استلزام الشرط
للجزاء لازم لهما في جميع مواقع استعمالها انتهى وهو موافق كلام المم وفي الشرح قال الشيخ بها الذين السبكي في شرح التلخيص اما
من الادوات التي يحصل بها التعليق ليست شرطا وبذلك صريح شيخنا ابو حنيفة ونقل عنه بعض اصحابه انها حرفان جنبا تفهم معنى
الشرط ولو كانت اداة شرط لا تفقت ضابطها لكانت غابت عن الجملة الشرطية وعنا اداة الشرط وهو من اعزب الحروف لبقائها
مقام اداة شرط وجملة شرطية ولكونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما ان يد فذا هو لا يثبتا بانه سبكي في المستقبل لان زيد اذا
جواب الشرط ولا يكون جوابه لا مستقبل اذ لا يدرى صرح غير واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط وعلى هذا انكلام المم
معتر من قد يجاب بان جعلها حرف شرط باعتبار انقضاء المعنى الشرط لا باعتبار انها موضوعا للشرط والاضافة تكون بادى ما لا يثبت
انتهى ما في الشرح **قوله** لم يبدل ليل الزوم الفاء بعد ما قال الرضي انما وجب الفاء في جواب اما لم يبدل ليل الزوم وان كان فضلا معناه اذ
لما وجب حذف شرطها فلم يقل فيه قبح ان قيل في الجزاء الذي هو ابعدها من الشرط ولما لم يقل في الجزاء وجبت الفاء **قوله** ولو كانت

عليه

الابتناء

قوله

وبقته

المهملة

من الكلف

وقد بارة الزخشي كما استغف عليه قريبا ولما قال ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعهما لتحقيق ما يلحق الجواب المذكور للثاني هو جواب
جواب الاول الفاعل للوثن داخل على الشرط الثاني فنقد به انتهى في الشرح واقول ان كانا ما هو منوع للشرط او مستغنية لهما
بمنزلة ان يكون من شئ وقد وليا ان كان من المقربين وهو شرط اخر لازم اجتماع شرطين تحقيقا بوجه الخط وكان يمنع ذلك مكان
الا ان يكون المراد لا نسلم ان ثم شرطين اجتماعهما فاجاب واحد في يكون المنع هو جواب قوله بل الجواب المذكور للثاني الى ان كلام بل
الذي في ما لك في شرح الالفية حيث قال فان كان الجواب شرطا فصل بجملة الشرط كقولهم فان كان من المقربين الالفية الفتحة
مهما يكن من شئ فان كان المتبقي من المقربين خبرا له روح فبحان ثم قدم الشرط على الفاعل لشيء فلهذا كانت الشبهة منهما جارا على
اكثر المحذوفين ولم يفتقر انتهى لكن كلام الرضي ما هو افق كلام المصنف وسيد له عليه حيث قال قد يقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة
اجزاء اعمام المقام الشرط كقولهم فانما ان كان من المقربين فروح اي ان يكن شئ فان كان من المقربين فلهذا روح وحيان فقله
فروح جواب ما استغنى عن جوابه والدليل على انه ليس جوابه ان عدم حيوان ما ان جعلت في كرمك بالخير ووجوب ما ان جعلت في
فاكرمك مع ان ان من يفي كرمك بالخير ما كثر من حيوان من يفي فاكرمك انتهى في الخلق في كلام الرضي فلهذا فان صدره بقضيق ان
فروح جواب الشرط الثاني لا نه جعل جملة الشرط من جملة اجزاء الشرط الاول فيكون بعبه اجزاء اجزاء هو جواب الثاني واخر
كلامه بقضيق ان الجواب المذكور الاول لا للثاني واقول لا مانع في كلامه فان صدره بحسب فصل وقيل وقمع الشرط مع كلمته مقام
الشرط وعجزه بحسب وقوع ذلك وقال ابو حنيفة والصحيح ان اداة الشرط جوابها محذوف لذلك لانه جواب ما عليه ولذلك لم ان يكون المحذوف
فعل الشرط بعد ان ما صيغ لا يلزم معنيته الا عند حذف الجواب كانه بدل مما يكن من شئ فروح ان كان من المقربين فالجواب الشرط
الذي تقدم وجوابه محذوف وهذا من ذهب سوزنم الاخفش ان الجواب المذكور ما والشرط معا فلا يصل عندهما ما يكن من شئ
فان كان من المقربين فروح ثم انبسط ما صوابهما والفعل الذي بعدهما فصلا اما فان كان من المقربين فروح ثم قدمت ان والفعل الذي
بعد ما فصلا اما ان كان من المقربين فروح فالتفت الفاعل ان فاعنت اخذ بها عن الاخرى فصلا فروح قال وهذا كلها افتاد برعبيته في
ذلك هو باطله وندا بطل ابو علي في كلام الاخفش بانالم بعد الفاعل الجواب الشرطين وقال كلامه على انها لما كانت جوابا لاحد هو واعنت
الثاني صارت كأنها جوابا لشرطين قال واضطرب قول ابى على مرة قال لا يفصل في اما الا بمقدور والفاء جوابان وجواب ما محذوف
وهذا لا يصح لانه متى اجتمع طالب الجواب كان الجواب الاول منها مرة قال يقول سوزنم استقل صارت بمنزلة معز قال وهذا هو
الصحيح فاذن في المسئلة ثلاث مذاهب مذاهب سوزنم ومن ذهب لا يخفى ومن ذهب الى على في احد قوله انتهى في الرابع اسم
منصوب لفظا ارجل الجواب قال الرضي يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به والظرف نحو فاما اليعقوب فلا تقهر اما بغير
الجمعة فانما ذهب لا فصلها ما لم يرد ما الحكم والمعنى ان عدم القهر يقتضي ان يكون لازما لليقيم ودعاه لان ما اليوم المجترة وكذا نقد
الحال نحو انا جردا في منار بك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني منار بك والمفعول له نحو اما ناديا فاني منار بك ولا يستلزم
عمل بعد الفاعل السببية فيما قبلها وان كان ذلك بمنعافي غير هذا الموضع لان تقديم المفعولات المذكورة لاجل هذه الاعراض المهمة
انتهى في قولهم لان اما نابتة عن الفعل فكانها هي الفعل والفعل لا يلي الفعل تقدم من المص حكايا لحدتها نقد بر العامل بعد الفاء
الاخر فنقد به قبل ما دخلت عليه لفاء وهذا الذي ذكره المص علة الاول واما علة الثاني فهو ان المفسر يكون منقاد ما على المعنى
ولما قال ان يقول ما ذكره المص انما يمنع على نقد بر الفعل منقاد ما على الفاعل معار لا يمنع نقده منقاد ما على الفاعل خد
مبني ان يقول ما كان العنصر من نحو اما نيدا فاضرب به كون زيد ملزوما للضرب والضرب لا يزم على ما قرناه فيما سبق لم يكن النقذ بوجه
اما اضرب بـ لا فاضربه ولا اما نيدا فاضرب فاضربه لغوات الدلالة لانه على لزوم الضرب بل لا بد ان الدلالة على لزومه انما هو وقوعه
بعد الفاء وهو على هذا النقذ لم يقع بعد ها او عا وقع بعد ها معنرة وفي شرح الالفية لولد معنقها ولا يفضل بين ما ولفا
بفعل لان اما فامة مقام حرف شرط وفعل شرط فلو وليا فعل التوهم انه فعل الشرط ولم يعلم بقيام مقامه في لى ولهذا اعمها انتم
اذ قالوا ليس الطبيب الا المسك بالرفع ينفذ لاجل ان ليس فعل شبهه الحرفا عنى ما النافية لم يعملها بنو تميم في المثال المذكور وفي
الشرح وقد بقى على كلام المص اذ كان ضعف الفعل بمشابهة الحرفا فوجب اعتقاد ما تربه لفعل اخر به لا اعتقد ذلك في التامع
عروضها في الحرفية انتهى واقول اذا شبه شئ بشئ او ناب شئ عن شئ يكون الشبه والنيابة مقصودين فيعمل المشبه والناب حكم

نائب

هو المكسب قوله
انما قيل

الشبه بزمانيه عنه لا حكم بنفسه الا ترى ان ما لما شبهت بل انما اخذت حكم للمفعول به لما تايين عن الفاعل اخذ حكم الفاعل فلهذا
اقتصر في ليس مباشرة الفعل لئلا يشبهها بالحرى ولم يقتصر على ما مباشرتها الفعل لئلا يشبهها من الفعل فانه من المحاسن قولي واجاز ذلك
المبرر ومن وافقه على نقله رعايا المحققين العزم منهم من قوله اما ان يدعى صواب مثلا لما كان جعل خبرا لان المفعول به قد
المفعول به الفاعل المنقول على ان ولم يبال جعل ما بعد ان مما قبلها كما يبال جعل ما بعد الفاء مما قبلها والمبرر هو ابو العباس محمد بن
بن بابويه عن ابي الاكر اخذ الادب عن ابي عثمان المازني وابي عاتم النخعي اخذ عنه مقلوبه وكان كثيرا في حسن الموارد وعيبها
مع ابي العباس احمد الملقب بشلب صاحب كتاب الفصح وشلب بكرة ذلك لان المبرر كان يصح القباظ البيان فاذا اجتمعا حكم للمبرر
في القباظ لان يعرف الباطن في الخبر مستند قبل حسن ثمانية وثلاثمائة سبعا لاقول الاول انه سمع ابي عبد الله بن عيسى بن النضر
قال في الرضوخ في الرضوخ في جميع اللغات مع ما كان اوله وروى بولس عن بعض العرب نضبه قال من هو صنعت خبيثة قلبه قال ومع
ذلك لا يجوز هذا النصيب المصغيف المعروف اذا كان غيره من لكون في موضع الحال كما في الجار العففر واما اذا اردت بالعيد
عبد المعنى فلا يجوز من الرضوخ قال الرضوخ اما الحال على الحال في مثله فضعيف لا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاعل لان
معنى روضي يملك ذلك كما روى الكافي اما قوله انا افضلهم اي اطلبهم في الفصل فهو الموقوف البليت هو ان المصدر
وما المزمع قال ابن الصايغ قد تقدم عند الكلام على ارجع عند ثبوت ان شرطية ورجحه بامور منها دخول الفاء بعد
واستشهد بهذا البليت وقد رجع هذا النقص على بده فارجع الى الحق من الفادى على الفادى اقول انهم نقل فيما سبقنا
كون ان شرطية ارجع عند واما قال ويرجعه عند امور وذكرها لا يرام من ذكر مرجحات عند شخص لقولان يكون ذلك القول
عنده ارجع من غير بل جاز ان يكون غيره ارجع منه لان مرجحاته اكثر واكثر من مرجحات ذلك القول وقد تقدم نظير هذا في اخر
الكلام على ان المقنونة المعلقة الساكنة النون وايضا لم يبق الملبت فيما سبقنا هذا على عيني ان شرطية واما ساقته هذا
على عيني الفاء بعد ها وقل صرح بعد ذلك باسطوان الصواب انها مصدر رتبة فارجع وقابل اما المكسب فلهذا قد فتح فمربها
من شواهد ذلك قوله تلحقها اما شاملا لغيره واما صبا جنح العشي محبوب تلحقها بغيره لم يسكن ثانيا من الفاعل ارجع السحاب البليت
من الطويل دخل فقول في اوله من الخمر بالجماء المعجمة والراء واما يجعله بفتح اللام وتشديد اللام وكسر هاء اللين من الخمر لا يفتح
بالتنصيف لا يستعمل في الريح بل في الشجر والسمال الريح يمتد من ناحيتها القليل العربية الباردة نسبتها الى العواصف المبهمة وقصرت
وهي شدة البرد والصبا يفتح فيها القوم مطلع الشمس اذا اعتدل الليل والنهار وفتح اللين بضم الجيم وكسر هاء طائفة منه في سفة
الروايل هذا البليت للمبرر بولس مذهب من انه حدث من اولا واما ثانيا والروايل جمع راعى بوق رعدت السحاب وراعى
اذا سمع منها صوت البرد والصف بفتح الاء امطر الصنف قولي لان المراد وصف هذا الوعل بالرى على كمال قال الا علم
وصنف على في روضة مخففة في جبل حصين لا يوصل اليه ولا مطار ملا رزله لاقية فلا يحتاج الى ان يسهل ايضا انتهى والى
يفتح الواع مع فتح العين وكسر هاء الكسب الجبل قولي ومع الشرط اى مشكوك فيه غير محرم بوقوعه ولا بعدم وقوعه وهذا
انفتح قول ابن الصايغ ان هذا بناء على القول بالمعهوم ومنه كلام انتهى في الشرع لاسلم ان المقصود وصف الوعل بالرى على كل حال
واما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاجز ولا بما وقع من سقى بحسب الصنف له وذلك مقتضى اربعة منها ثم احب ان يحسب
ان سقته بعد ذلك حصل له الرى المستمر ولو سلم ان المقصود ما ذكر من وصفه بالرى دائما فمع الاتيان باما التي هي احد الشيتين
لا يلزم ذلك انتهى اقول لا سلم ان اما في البليت لمجد احد الشيتين بل هي لتفصيل المستق من روع مع الاتيان بها يلزم الرى دائما
قولي وقال ابو عبيدة مع البليت ثلاثة وردها بان زيادتها لم يثبت بعد العاطف فثبت حذق اما واما ابو عبيد هو معمر
المشقة قال الجاحظ لم يكن في الارض خارج اجماع اعلم بجميع العلوم هذه وقال ابن قتيبة كان مع معرفته رجا بلك البليت ان النش
وكان يخطي اذ اقر القرآن نظر اذ كان يفيض العرب والف في مثاليها وكان يرى راي الخواص في سنة تسع ومائة في سنة عشر
مائة قولي وزعم بولس الفارسي بن كيسان انها عن عاطفة كالا وفي وان العطف انما هو بالواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من
المعاني المستفادة بالواو قال الرضوخ منع ابو على وعبد الله من كونها عن عاطفة لان الواو دخلت على اللىس معطون على شئ و
التاسعة مفرقة بالواو العطف فلا يصح ان العطف وسببه من جعلها حرف عطف كونها بمعنى الواو العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى

كقوله الخ

ان المتكلم يتبع هو معنى المضادة والاولى تضبطه المضاع بخلاف الثانية قوله وانتم ابن مالك لما ذكرتم غلبا الواو لما طفت في
الشرح قلت وفي كثير من المتكلمين بن الخطاب بن جميع قولنا واما هو العاطف فما امان به واما عرقا ولا يجبدان يكون صوتا
الحرف مستقلة حرفا في موضع ومعنى حرف في موضع اخر كقوله في الواو على هذا لا يتم ما قاله فامله انتهى في قول بر بن الاشج ان هذا
الدليل الذي استدله بالمعنى من الدعوى لان الدعوى ان اما الثانية ليست بعاطفة وانما العاطف الواو المقان في الواو
الدليل هو ملازمة الواو في الغالب فيصدق بان العاطف هو الواو وحدها وانما مجموع الواو واما ويمكن ان يقال ان قوله
لما ذكرتم غلبا الواو العاطفة لا يصدق اذا كان العاطف مجموع الواو وانما يصدق لما ذكرتم من الواو من غير تقدير بالعاطفة
ولو سلم فلا يرد المذكور انما يتصور لو كان قولنا لا يمتد لان الواو هي العاطفة والمبين كذا وانما هو دليل على كونها غير
عاطفة كما هو صريح كلامهم فليتم قوله انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت
به باق والغاية جامعة القوم وشئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت
فارقنا بالموت وفي الشرح الغاية باطن القدم وشئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت انما شئت
قال المعنى في حاشية التسهيل عند قوله وربما استغنى عن واو وانا لا احفظ ذلك الامع تخفيف كلمة اما على البدل نحو البتة
انما البتة قوله المعنى عطف الحرف على الحرف عطف ا على غير موجب لا كقوله قال لا اندلسي اما اللوامع الثانية حرف عطف فليتم
تليها على ان الامر مني على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لا اما الثانية على الاو حتى يصير حرفا واحدا ثم يعطفان معا بعد
الثانية على ما بعد الاو في هذا عندى بار ومن وجوه لا نعلم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف
على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجب في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما معبودة لا احد الشئين غير عاطفة و
الواو في نحو اياما الحجة لها الى فار مقطرة قوله وكما حسنته معان بعضي لقرا ن والامور التجارية واما بحسب الأصل
فمعناها احد الشئين او الاشياء قال الرصوف هذا المعاني تعرض الكلام لمن قبل ما واول بل بحسب من قبل اشياء اخر فالشك
من قبل جهل المتكلم والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والا باحة من حيث كون الجمع يحصل به ففيلة والتخبر من
حيث لا يحصل به ذلك قوله وهو ابن السجى فجعل من ذلك اما بعد لهم واما يتوب عليهم بيان وهو من وجهين احدهما
ان معنى التخبر والابهام واما واما يكون بعد ما يدل على الطلب كصريح به غير واحد من الخاء وثانيهما ان اما التخبرية اذ
وقع الفعل بعدها تكون معه ان نوقا لا يوافقا في اعرابها هذا للشك والشك راجع الى المحلوق واذا كانت اما للشك بجان
باليها الاسم وان يليها الفعل فان كانت للتخبر وقع الفعل بعدها كانت معر ان كقوله نعم اما ان تطلق انتهى في هذا الثاني هو
المعنى لان ما ذكره من هذه الالة لا يوافقا ما مثله قبله الاعداد من معر وهذا مع ظهوره خفي على بعضهم فقال سببه الوهم
ان التخبر يستدعي تخيرا ويمتنع ذلك على الله نعم واجاب بان يجوز ان يكون تخبره نعم من ذاته قوله وانما يتوب عليهم على هذا على
الحال المقطرة وهي الحال التي يكون محطو مضمونها متاخرا عن حصول مضمونها عاملا لان معنى هذه الالة مضطرب للدليل لا شك
في تاخر الشكر والكفر عند موعا حال في قوله نعم طبعه فادخلوها لادين ويجوز ان يكون صاحب الحال السبيل وصفه بالشكر
والكفر بجان والمعنى يلينا السبيل معشوقا الى هذين القسمين والعدول في الالة عن كذا مع ان مطا بقولنا اكر الى كهور اما للمحافظة
واما للاستعارة مع ان الانسان لا يخرج عن كرهان في الغالب وانما الماخوذ المتوغل فيه قوله ولا يجبر الصبريون ان يلى الاسم اذا
الشروط حتى يكون فعل بعينه لفظ الشرط يطلق على قبله قايما بآخر وعلى نفس المعلق عليه والمراد به في اداة الشرط المعنى الاول
وبضميره العائد اليه من بعينه المعنى الثاني على حد قول الشاعر اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضا با حيث
اراد بالسبيل المطر وضميره العائد اليه من رعيناه اليه وسبى سدا في فخر السديع بالاشتغال قوله قد قبل ذلك ان يحقا
وان كذا هذا صدر ربت اللعان بن المسند عجرة فما اعتدرك من قول اذا قبل قوله اما يلى الكلام من اول الامر معناه
على احدى وجهيها الاحتمال من شك وغيره مع ان الفرق بين اما واول في المعاني الخمسة ان اما التكرارها يدل الكلام معناه من
اول رهلة على ما فيها لا خلد من شك او غيره بخلاف او فان الكلام معها او لا والى الجفر ثم يلى في او وادى على احدى وجهيها
لا حيلة ليدركه بن ما لان ان غالب شتعالما ان تكون مكررا لشعور اول وهلة بقصد التخبر او الابهام والتقسيم او

بالنفي دون النفي كانه قبل ان ينعى هذا او نال منها مستلوان في وجوبه لصبا وذكر في سون الانشا ما يشير الى ان ذلك من قبل دلاله
النفي حيث قال انما ذكر بولان الناهي عن طاعة احد ما يكون غير طاعتها انهم في ذلك لظاهرون الى انها بمعنى الواو وانما يصح
اذا اعتبر عطف النفي على النفي لا النفي على النفي انتهى قولهم واما الاستراقي وكما قال السبكي هو بكسر السين المهملة وسكون اللام
الحقة نسبة الى مدنيته سهراف وهو من بلاد فارس على ساحل البحر مما يلي كوشان وهو ابو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزدك بن النضر
بالقاضي سكن بغداد وولد له قضاها بانيا بن علي بن معروف وقرأ اللغة على ابن دريد والنضر على ابن السراج وكان حسن الاخلاق
معتزليا الكندي بظهوره وكان لا ياكل الا من كسبه يده وهو النج وكان ابوه نجوشا قاسم توفي في سنة ثمان وستين وثلاثمائة هـ
والقند بن ابي المقدس وهو جدي العطف على التشبيه قولهم والجريح هو يتبع الجرح وسكون الراء نسبة الى جرح وهي قبائل من
بواحد منها فاستب انما هو ابو جرح وصالح بن يحيى من البصرة قدم بغداد واخذ النحو عن الاخفش والنحو بولس بن يحيى لم يلق من ذلك
اللغة عن ابي عبيدة وكان ورعاد بيا عالما بالنحو واللغة توفي سنة خمس وعشرين ثمان مائة هـ واحبوا يقول قوته وقد نعت الى
قوته بالمشاة فوق منقول من مصداق ابن الذكبي وهو علم لابر الحجة بضم المهملة وفتح اليم وتشديد الميم الكسوة صاحب ليلى الآلية
وهو ليلى بنت الاحيل من عتيل كانت من اشعر النساء سمعت النافذة السجدة دخلت على عبد الملك بن مروان وقابلته فقال طاعة
قوته منك حتى احبك قالت ما راى الناس منك حتى ولو له الخلافة ولاء فقاما يدان واو كافي تراث قولهم جاء الخلافة الا فاعلها
ضمير المدح وندد اي مقددة من عنز سعي قال ابن عصفور في شرح الخريزمية ويحتمل ان يكون او منه للشك كانه شك هل المدح
فالخلافة تملأ اموالها وطلبها او قدرت له من غير طلب اعتناء من اعدته ثم بدو البيت في مدح عمر بن العزير وقوله اصبحت للمعز المعز
مجلسه دينا ودين قباب الملك والمجرب قولهم وكان شيئا الا كسرحت الايام مر بها بالفتح منها اذا رعبتها وسرحت اذا رعبت
يستعمل متعددا بالاضمار والفتح جمع صاخر وهو المناخبة اي الغصن بين الدور واعتبر ارجعها عدم النبات منها قولهم واما قدرنا كان
مشافة لئلا يلزم الاشارة الى كنهها بالفتوة لان افع صلتها في اوله عند رفوف وفي الشرح ولما قال ان يقولوا لاجبا بالمعركة عن التكر
مشفرة في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابنا لك قال يجوز ان يفتح النظم والشرقي باي كان وان
اقول يمنع من كون شيئا اسم كان المقصود الاخبار عن السرح وعدمه بالاستسوار لا عن الاستسوار بالسرح وعدمه قولهم وقال الرازي ان
بها اكل يشاء فوق على وزن افضل ووزن افعول مكسور وزاي عدا لرجلين وخو بين ثقبته خو بين مضيقه خو بين هو اللص بنفقان
بمشاء من تحت فون ففان ففان النفق هو كسر الهاء لى الرازي في الشرح فان قلت الرازي الذي ينظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم
انهم لا يقولون الرازي لان كان المقول من هذا البحر وما اشد من مشطو السرح الكسوف كقوله با صاحب رحى على حادلي قلت لا مانع
من ان يكون من عرصة الادب من هذا الثاني على انه معقول وقد دخل الخبر اللهم الا ان يكون قبله افعول ما ينبغي ذلك قولهم قالت
الا لئلا الاكبتين فكما كانت بينهما جامتها واسرعت حسيه للعدو وقبلها واحكم حكم قاة الحى اذ نظرت الى حمام سراج واراد القند
بعضه جاسا نقي وبنته مثل الزجاجة لم تكل من الرمد وقناة الحى مناهي زقاء البهامة والحمام دوات الاطواق كالقواض والقماض
والقطا والتمد بالمشاة والليم المقوحتين المدا القليل الذي لا مادة له والتمد كسر النون بعد ما مشاة من تحت ساكنة بقاء الجراد فتد
اي تخسب حسبو يشهد السنين المهمة اي عدوه وكانت هذه المرأة ترى من صبرة ثلثة ايام وكان لها قطاه واحدا فمزى به من القطا
جبلين فقالت لست احمى لبللى جامته وبضفة قد بهر الحمام منه فنظر الى ذلك القطا واراد على الما فاهوسه ستون قولهم نوم
اذا سمعوا الصرخ الا الصرخ صوت التمسح والسابع بالسبب المهمة الاحد بالناصية ومنه قوله لم كلفن بالناصية وانما كانت هذا
بمعنى الواو لان بين بعض الاضافات تعدد في الشرح ولما قال ان يقول لا يجوز ان يكون المراد بين فزجهم لم افرق ساخ فتكون لو
لاحد الاسرين وبين مضاف الى متعدد قولهم لانه لو قبل جالس الحسن وابن سبر بن كان المامور بهما استهما ولم يخرج المامور به عن العهد
بجالة احد ما في الشرح هذا مشكل في عهدة على المخاطب مع ان الامر لا يباحه الا الزام منه بالفضل لا حرج منه بالتردد وانما الاشكا
فان المضربى ان الامر مع الواو ليس لا يباحه وان هذا هو المعروف من كلام النحويين ولهذا رد بهذا الكلام على قول ابن مالك ان
النحو لا يباحه حاله في عمل الواو ورد على قول الزحشرى ان الواو تاتي لا يباحه نحو جالس الحسن ابن سبر بن بانه لا يعرف النحوي قول
فزا به بالهزة فعلا ريد الصيغة قولهم وانما سجي بالفتنة لانه مضاف الى التمام ارادة الا يباحه قال القضاة في هذا الكتاب

الناس

الرجل ان يكون منه
بعد هذين

نصب الجبض
في كتاب

بان ان ذكرها سبيل ثم قال في قولك ان كان هذا الذي ذكره فائدة الغد لذكره عند قولنا ان الواو لا باحة واما من يقول انها تأتي الالباحة
فتقول جى بالغد لذكره ليعلم الغد بجملة كما علم يقبل ان كان اكثر العرب لم يحبوا الحنا فلعل ان المراد بالسبعة العدد المخصوص دون
الكثر فانه يطلق ثم اوتوا لغيره كما لم يمتدوا ولا في المسابقة في مخالفة هذا العدد ولو صفة صليته وكاشفة فانها عشرة تمام ستة
الاخاء او صفة معتدة بقيد كمال بدلها عشرة من الهدى قولهم وقد في ذلك صاحبها لا يصحاح الشيا هو فاضى القضاة جلال
الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر الفريفي صاحب التحصيل المقاسح قدم دمشق من بلادهم مع اخيه فاضى القضاة امام الدين وناجى القضا
عن اخيه ثم روى خطابه دمشق فاقام بها مدة ثم روى قضا القضاة بالشام ثم قضا القضاة بالديار المصرية ثم غل بها عنها واعيد الى
قضا الشام توفي بدمشق سنة تسع وثلاثين وسبعمائة في هذا الموضع في الشرح بل هو معروفه لبعض النسخة فقد
قال السرخسي في شرح الكتاب ما يقع فيه الواو او بمعنى ما كان من التحيز بمعنى الالباحة كرجل انكر على ولد له بالستر ذوى الزنج والربا وادان
بعد له بالستر غيرهم فقال مع غيرهم يدع بالستر اهل الربيع جالس القضاة والقرابة المحيطة وقال جالس القضاة اهل الربيع
او اصحاب المحيطة في ذلك كذا معنى هذا الكلام وقد رجع المصنف الى هذا فقال في جوابه عليه على التمهيل ان او تاتي الجمع كالواو ثم قال
فان قلت كيف رافعت على ان او تاتي الالباحة بمنزلة الواو مع نفي جاعلة من هذا قولهم بين جالس الحسن وابن سبرين وتولتا وان سبرين
قلت لاصولنا ان لا فرق فانه اذا قيل بالواو او كانت الجمع بين المتعاطفين في معنى العاطف وهو اباة المجازة وكان هذا تحت لك مجاز التمهيل
ومن ايجت له المجازة لم يفرق لم يمتد او اذا احد هادوا الجمع بينهما لان معنى كون الشيء مباحا انه لا حرج في فعله ولا في تركه وانما ايجت
جاءنا فيهم اربعة وجوه وكذا المعنى اذا ذكرت او دكلم نفي على ذلك وقد بدأنا انه مع الواو كذلك لان الالباحة انما السقيت من اكثر
فالواو جمعت بين الشيئين في الالباحة انتهى ما في الشرح قولهم واعاده العاطف مع حرف النفي وحرف النفي قولهم وانما هو صيغة
الموحدة ومنع الصنوع هو ابو محمد سعد المبارك ابن علي البغاري سبويه عسره ولد سنة اربعين وستين واربعمائة توفي
سنة تسع وستين وثمانمائة في ما اذا ترى في عيال قد برئت الخيال الرجل من يعول في نفي عليه ويقوم بمصالحه واحده
العيال ليعمل بفتح الميملة وتشديد اللام والجمع عيال مثل جليل وجليل وكره الراء بمعنى سميت بعداد مستقي
معز في فعل مضارع على الحال لم احضر عدتهم في حال من الاحوال الا في حال الاستعانة بعداد قولهم وقرأ في السماء هولسين ميملة
مفتوحة وميم مشدودة ولا م في الكشاف او كل الواو للعطف على محذوف ومعناه اكثر ذوات الالباحات البنات وكلها عاهد واقر ابو
العمال يسكون الواو على ان الفاسقون بمعنى الذين منفقوا فكانه قيل ما يكفر بها الا الذين منفقوا ونقضوا عهد الله سر الكثر
انهم قال الفنا لان الفعل او في قراءة الى السماء عاطفة لجملة التي بعد ها على صلة الموصول الذي هو اللام في الفاسقون هذا الى جنب
المعنى كانه قيل الا الذين منفقوا ونقضوا وان لم يصح ابتداء وقوع صحيح الفعل بعد اللام سيما مع تقدم معوله او في مثل هذه المواضع
يعتد لتأدي اكثر من في الوقوع مع ان الثاني بعد والحق بانه لا يقع فعل على ما معنى بل وقد ابلغها الثقة وسميت بها الاستعمال
ودلت عليه صحتها القرينة اعني قولهم لا يؤمنون ربما الى لا غلط لا غلط قولهم فقال القرطبي بن برون فان قلت كيف
جاء الامتناع كلامهم قلت قال الرضي انما حاله انهم اجز عنهم بانهم مائة الف بناء على خبر النسل مع كونه في عالمهم بدين ثمانية
اخذ في التحقيق مضربا غلط منه الناس كذا قوله ثم كلج الجبر او اقرب انتهى قولهم فقلت ان الشجر عن سبويه وفي ثبوته عنه
اذ لا يصح التحيز بين شيئين الواقع احدهما محذوبا وجه النظر وحاصله ان التحيز لا يصح الا بين اثنين لم يقع احدهما والاخر صانع
احدهما فلا تحيز بينهما وانما وقع سدحهم لانهم كانوا ازيد من مائة الف على ما نقلنا عن الرضي قلنا ان التحيز لا يصح الا بين اثنين
لم يقع واحدهما لانه لا يكون الا بعد الطلب لطلب استدعي مطلوبا غير واقع لئلا يارم بمحصله الحاصل وجوابه ان النظر ان التحيز على
التفسير بان يقول الرازي مائة الف وان يقول هم اكثر ولم يقع واحد عن هذه القولين وان وقع منهم اكثر لان المراد منهم بهذه الحقيقة
لان ذلك قبل فهمه وان الشجر هو الشريف ابوالسعادات صبر الله عز على الحكيم البغدادى كان اماما في النحو والادب كامل الفضل
ولد في رمضان سنة ثنتين واربعمائة وتوفي رمضان سنة اثنين واربعمائة ودفن بالكرخ من بغداد ولاحج الرخشي
جاء الى الشجر سلم عليه وقع بينهما كلام في الشرح لا يحسن ان يكون وجه النظر انما يكون التحيز بعد الطلب على امره المتقن ولا
طلب هنا لا النزاع في هذا الشرط لما ثور فلعل سبويه بمن لا يعتبره واقول ان كون التحيز والالباحة لا يكون الا بعد الطلب امر معتد

سبويه في الشجر
نسب

من هذه الحروف بخلاف الاستفهام لا ترى ان حروف الاستفهام وحروف التخييل ونظايرها لا ترى الاستفهام بها ولم يتم حرف
 الاستفهام انتهى **قولهم** فاداتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي فادت التحقيق نحو
 البس ذلك بقاد على ان يحى الموتى يعني ان افادة التحقيق ما بعد ما من جهة تركيبها من الهمزة التي لا ابطال ولا التي لا نفي و
 همزة الابطال اذا دخلت على النفي فادت التحقيق وانما لم يبين الهمزة ولا استفهام اعتقادا على ما حققته في بحث الهمزة وعلى ما عتقده
 باليس ذلك بقاد على ان يحى الموتى وهذا الذي قاله هو صاحب الكتاب وعبارته والاسمكة من همزة الاستفهام وحرف النفي
 لا عطاف معنى التبيين على تحقيق ما بعد ما ولو كان هذا المصنف بكاد قطع الجملة بعد هذا المصدر بغير نحو ما يتلقى التفتيم قال
 الشفاناني بربان الحق للاستفهام بطريق لا ككوار النفي واكوار النفي قوة تحقيق الاثبات لكن بعد التركيب صارت كلمة بتيه
 تدخل على ما لا تدخل عليه ككلام لا ان زيدا منطلق وكذا الكلام في امارا لاكثر على انها حرفان موضوعان لا تركيب بينهما انتهى
 وقال السفاقي بعد ما ذكر كلام الرخصي واعتبر من بان الاصل عدم التركيب بان الكلام الذي نعت بهذا الاعتراف صالح للنفي
 لو قلت الا ان زيدا منطلقا اصله من لا ان زيدا منطلقا ليس من تركيبهم بخلاف البس ذلك بقاد ولو قلت ليس لك بقاد لغير
 وبانها وقعت قبل ب وقبل لب وقبل النداء ولا يصح فيها النفي لان يكون جواب القسم واجبا عن كون الاصل عدم التركيب بل من معارف
 بان الاصل عدم احدل لفظ اخر وعن كون الكلام الذي ركب مع غيره صالح للنفي بانها انما ركبت مع بعد تغير معناها ومن كونها
 لا يكون جواب القسم بانها لا تقتض عليه لان كانه يقتضي لاكثرية انتهى **قولهم** لا تكاد نفع الجملة بعد ما اسم بكاد الجملة ونفع خبرها
 يقدم على اسمها محتمل الضمير ولا يصح ان يكون اسم تكاد ضمير اعادها على الاكثر بل ان يكون خبر بكاد غير رافع لضمير اسمها وهو
 مستمع **قولهم** ولا يصح عليه الحديث معدود من بيعت ليطلع طلع العدوى واجته **قولهم** امارا الذي لا يعلم العبد غير هذا الصند
 ببيت عجزه ويحيى العظام البس هو ريم ويقع في كثير من النسخ هذا البيت بتمامه وبعد لقد كسا احدا انحوى طوى الحشا
 مخا فطر من ان يقال لهم وفي الكسر رمة اي على فهو ريم واما قال من يحيى العظام وهي رميم لان مغفلا ونغولا قد
 لستوي فيهما المذكور والمؤنث والجمع مثل رسول وعد وصدق انتهى في الكتابان الريم اسم لما يلي من العظام كالرمل والرمات فلهذا
 لم يؤنث والنحو خلوا الطن وروي القرى وهو الاصل الى الضيف والحقا بالحاء المائلة والشين المحببة ما استتمت عليه الصلوة و
 السلاوى الجايح من طوى بالكسر بطوى السبع طوى جاع والام الذي اصله من النسخ **قولهم** والى التوبخ والاكراى التوبخ
 على النفي لا ككرا علما وفي النسخ المعيد لا ككرا التوبخ هو الهمزة لا مجموع الاو النفي المعاد بل باق على حاله في البيت من عدم الطعان و
 مد معد والى ساو عدم الاعو السرايب والتوبخ مسلط على الك ومع فها حرفان كل منهما معيد معنى بمبص به فابن الحرف الواحد الذي
 يعيد التوبخ واتوا الهمزة بغيره لا ككرا التوبخ وكلمة نفسا النفي مجموع الا تقبل لا ككرا التوبخ على النفي وهو سر الهمزة وبغيره
 لان كل كلمة من هذه النحوة الاخرى واحدا على ما ذكره له لاحرفان على ما يتهدد قوله في هذا البيت رد على ما انكره
 هذا القسم الا ينكر احد وجوده والاستفهام مع حرف النفي ولكن في هذا نظر فقد قال الهمزة في ارض المسالك انه قليل حتى قوم التوبخ
 انه غير واقع وتال الرصق لا لا ليس في اعرف احد يقول بلينى الع الاستفهام اداة النفي فكون الالف محذرة الاستفهام بل لا بد ان يكون
 اما لا ككرا والتوبخ او للمنتهى اذ للغرض **قولهم** الاط ان الام الطعان مصدر طاعن بالريح والعاذه من العدو وهو الانزع او عز
 الى نحوها ومن العذران وهو العلم اى ظلمة محضومها ونجبتو بالجم والشين المحببة خرج النفس من الغم عن املا المعد والى الشان جميع
 نور وهو بحر ميه **قولهم** الا اعوا الا ارعوى ملا من النسخ اى انكف عنه وفي الص والشان بغير الحداثة وكذا الشبه وهو
 حلا الشب نقول سل لعلام ست ما كسر سباما وشلبيه وفي المطول والستات الحقيقة عبا عن كون الحيوان في ثما تكون حرا
 العربية مبهمة سوزاى مبهمة امهات هذه احون من كلام الاطال لفظ للشباب عليه من شلت السار فوبت قالو وهو من قو
 ورماد الوقوف ويكون من جهة فلاه الامسين او ملاهين او اربعين سبه بحسب درجة والا عالم والمشتب قال الاممعى وهو حول
 الرمز على هذا السبب الشب بباط الشعر والهمزة كبر الس **قولهم** الا عزى كى برب منشاه حته فواسا شة فمرة معقودة فوسا اى صلح
 واثان متماه بين هرسى في اى حره واثايت اى اى مدن **قولهم** وفي هذا الباب رد على ما ذكر وجود هذا القسم وهو المستلزم
 ابدال الهمزة فيه بالاستفهام سواء كانت ام فيه غطعه بان تكون اى تنه عن عدة الاصطلاحات اضر بعبه واست من الجمل

ان تكون عين احد هذين الشريكين في الشرح وفي كلام المفسر من وجهين الاول انه خبر بان الاستقناء من الشرح انما وليقت اذ
 يستعملها من التي اضلا واما الاستقناء عند المفسر فلهذا الثاني ان الاستقناء متى كان مفادا بالمراد والحق معناه بل ان لم يكن
 واقل جديتها انها مجزوع الاكاسين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة او التي حصل لها التركيب معنى متدبر من المفردات الجواب عن الاول ان الشرح
 لا يحصل لها بالتركيب معنى في كلامه بمعنى الشرح والحق اذا كانت الاستقناء ولا للشيء كان مجموعها الاستقناء من الشرح لا يخفى باعنه وعن الثاني ان الاستقناء انما لا يذكر
 متدبر من المفردات بالاصالة او التي حصل لها التركيب معنى متدبر من المفردات بل انما لا يذكر ايضا عن ذلك لكن على سبيل التبيين لذلك على
 سبيل الاصالة بان يتجلى على هذا فيكون في الشرح يكون معطوف على حرف تاء على الاستقناء والتقدير وعلى هذا تفصل
 الكلام يكون وقد يقال انه قوله وعلى هذا منظور فيه لخلق الشرح انما هو ان يفتى على هذا ان يكون الفاء واسطة الجواب لكن صريح
 فيه ان الجواب من صريح الجمل شرط اجتناب الفاء وتكون صالحة لتوخي شرط ان تلك هي كونه من عاد فذلك اهمه قلت ليس
 ذلك لان الفاعل الواجب له الفاء في الاية خبر مبتداء محذوف وهو ضمير يعود الى من الجواب بان جملة اسمية فنشم داخلها
 ومثل هذا في تركيبة المسموعة فان ذهبت الى تنقيح يستد هو ضمير الشأن او تكبت تمتعا اقول في كلامه نظرا ما اولا فلا ان
 ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط فلا نسلم ان الجواب من صريح الجمل شرط استقناء الفاء بل ان كان مصارا عامتها الوصفيا
 بلا فاعلها والافعال وقال الرضي المصارع المحرم والمصدر بالاجون فيها الفاء وتركها ما العا فلا يها كما نجل اداة الشرط صاحبها
 للاستقبال فلم تؤثر اداة في معناها انما اثرها ظاهر كما اثرت في فعلت واما تركها فلا يها كما نجل اداة الشرط صاحبها
 الازالة حقيقة بالاستقبال وهو نوع ما يشرى قال وقوله من غاد فليقيم الله من غاد هب سبويه فتكلم مبتدأ فيه المكون الجملة اسمية
 وقال المبرور لاحاجة البر قال ابن جعفر من هب سبويه انفس المصارع صاحب الجمل بنفسه فلو ان خبر مبتدأ لم تدخل عليه الفاء قال الرضي
 وعلى ما ذكرنا من قبل دخول الفاء في ثبوت المصارع ليست هذا التوجيه المذكور ولا يثبت ثم قال وان ثبت بخوان عصب فموت زيد
 يمكن له هب سبويه وجعله لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز لاسهان المحققه قياسا وان اخذنا تاء
 انتهى اقول وهذا الكلام لا خبر ظاهر معنى قول المفسر فان ذهبت الى تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن او تكبت تمتعا اقول في كلامه نظرا ما اولا فلا ان
 صغرة على اللفظ يعني فتكون في محل نصب واما الجملة المصنوعة على الحركة البناءة لشايتها للاعرابية لغرضها جرح وزوالها
 روالها فكلها عاملات محدثة لها فعل ولا يكون مستطاع خبرا او فتا على المحل يعني لا على اسم المصنوعة لا على عمل المرفوع لان
 نقل عمل ان فاعل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي فقولهم وتحقق اوهك بالفعلية يعني الخبرية وسبويه المسموعة بهذا في
 الكلام على الاصح والتشديد قال ابن الحاجب شرح المفضل هذه الحروف بحروف التحقير معناه الاخرى وقع جملها الفاعل
 والتوخي اذا وقع جملها الماخية لا كان معناها في خبرها انما ذلك افترق الى وقوع الفعل بعد ما قال الرضي لا يكون التحقير في ذلك
 الذي فات الا انها كثير اما استعماله لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكلها من حيث الفعل التحقير على ما قال
 وقبل استعماله المصارع ايضا الا في موضع التوبيخ على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو قوله
 انتهى قوله الارجل اذ الله حينئذ قال السراي ثبث بالثلاثة ومضاهي شخرج الذهب من تراب المعدن من باث الشيء اى استخراج
 ورده بان بعد رجلا من بفتح يعطيه الاداة ان فضلت العقيدة كلها بالثلاثة العوقبة ويجاب بان كون روى بعده بالثلاثة
 لا بدكون ثبث بالثلاثة لاحتمال ان يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو قران الروى هو اللون الذي ينسب اليه العقيدة بروى
 مقارب له في الخرج او الصفة كقول الشاعر ان كبر شئ هين المسقط للابن والطعم حب قرن روى الاول وهو اللون بروى الثاني
 وهو الميم وهما مقاربا المخرج وفي الفخر المحققة التي المرأة تحصل تراب المعدن وانتد هذا البيت قال ثلثي يقفل كذا البيت
 مضمين معنى من العجايب المسمى بالنميين وهو افتقار اخر البيت الى ما بعده ورواه برع رجل ثم قال وبروى الارجل بمعنى هات رجل
 وبروى الارجل بمعنى لا من رجل في الشرح والذي يظهر في توجيهه الرجع ان يكون رجلا فاعلا لفعل محذوف ونعني به المذكور
 اى لا بد لرجل في توجيهه لجران يكون على تقدير الاداة لرجل محذوف المضاف واقى المضاف اليه على حاله كما في قراءة من قرا
 والله بر بدلا لرجل في ثواب الاخره انتهى بثبت بالثلاثة مصارع بات من كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل رجل
 اذا لم يكن شديدا لجودة ولا سنجبا يقول منه رجل مشعره والمركب الالام وتشد يد الميم الشعر بجار وسمحة الاذن وتقم بالقاء

واقل جديتها انها مجزوع الاكاسين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة او التي حصل لها التركيب معنى متدبر من المفردات الجواب عن الاول ان الشرح لا يحصل لها بالتركيب معنى في كلامه بمعنى الشرح والحق اذا كانت الاستقناء ولا للشيء كان مجموعها الاستقناء من الشرح لا يخفى باعنه وعن الثاني ان الاستقناء انما لا يذكر متدبر من المفردات بالاصالة او التي حصل لها التركيب معنى متدبر من المفردات بل انما لا يذكر ايضا عن ذلك لكن على سبيل التبيين لذلك على سبيل الاصالة بان يتجلى على هذا فيكون في الشرح يكون معطوف على حرف تاء على الاستقناء والتقدير وعلى هذا تفصل الكلام يكون وقد يقال انه قوله وعلى هذا منظور فيه لخلق الشرح انما هو ان يفتى على هذا ان يكون الفاء واسطة الجواب لكن صريح فيه ان الجواب من صريح الجمل شرط اجتناب الفاء وتكون صالحة لتوخي شرط ان تلك هي كونه من عاد فذلك اهمه قلت ليس ذلك لان الفاعل الواجب له الفاء في الاية خبر مبتداء محذوف وهو ضمير يعود الى من الجواب بان جملة اسمية فنشم داخلها ومثل هذا في تركيبة المسموعة فان ذهبت الى تنقيح يستد هو ضمير الشأن او تكبت تمتعا اقول في كلامه نظرا ما اولا فلا ان ان قوله وعلى هذا منظور فيه بمعنى الشرط فلا نسلم ان الجواب من صريح الجمل شرط استقناء الفاء بل ان كان مصارا عامتها الوصفيا بلا فاعلها والافعال وقال الرضي المصارع المحرم والمصدر بالاجون فيها الفاء وتركها ما العا فلا يها كما نجل اداة الشرط صاحبها للاستقبال فلم تؤثر اداة في معناها انما اثرها ظاهر كما اثرت في فعلت واما تركها فلا يها كما نجل اداة الشرط صاحبها الازالة حقيقة بالاستقبال وهو نوع ما يشرى قال وقوله من غاد فليقيم الله من غاد هب سبويه فتكلم مبتدأ فيه المكون الجملة اسمية وقال المبرور لاحاجة البر قال ابن جعفر من هب سبويه انفس المصارع صاحب الجمل بنفسه فلو ان خبر مبتدأ لم تدخل عليه الفاء قال الرضي وعلى ما ذكرنا من قبل دخول الفاء في ثبوت المصارع ليست هذا التوجيه المذكور ولا يثبت ثم قال وان ثبت بخوان عصب فموت زيد يمكن له هب سبويه وجعله لا يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا ضمير الشأن ولا يجوز لاسهان المحققه قياسا وان اخذنا تاء انتهى اقول وهذا الكلام لا خبر ظاهر معنى قول المفسر فان ذهبت الى تقدير مبتدأ هو ضمير الشأن او تكبت تمتعا اقول في كلامه نظرا ما اولا فلا ان صغرة على اللفظ يعني فتكون في محل نصب واما الجملة المصنوعة على الحركة البناءة لشايتها للاعرابية لغرضها جرح وزوالها روالها فكلها عاملات محدثة لها فعل ولا يكون مستطاع خبرا او فتا على المحل يعني لا على اسم المصنوعة لا على عمل المرفوع لان نقل عمل ان فاعل اسمها المبني رفع ونصب كذا قال الرضي فقولهم وتحقق اوهك بالفعلية يعني الخبرية وسبويه المسموعة بهذا في الكلام على الاصح والتشديد قال ابن الحاجب شرح المفضل هذه الحروف بحروف التحقير معناه الاخرى وقع جملها الفاعل والتوخي اذا وقع جملها الماخية لا كان معناها في خبرها انما ذلك افترق الى وقوع الفعل بعد ما قال الرضي لا يكون التحقير في ذلك الذي فات الا انها كثير اما استعماله لوم المخاطب على تركه في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكلها من حيث الفعل التحقير على ما قال وقبل استعماله المصارع ايضا الا في موضع التوبيخ على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو قوله انتهى قوله الارجل اذ الله حينئذ قال السراي ثبث بالثلاثة ومضاهي شخرج الذهب من تراب المعدن من باث الشيء اى استخراج ورده بان بعد رجلا من بفتح يعطيه الاداة ان فضلت العقيدة كلها بالثلاثة العوقبة ويجاب بان كون روى بعده بالثلاثة لا بدكون ثبث بالثلاثة لاحتمال ان يكون دخل هذا الشعر الاكفاء وهو قران الروى هو اللون الذي ينسب اليه العقيدة بروى مقارب له في الخرج او الصفة كقول الشاعر ان كبر شئ هين المسقط للابن والطعم حب قرن روى الاول وهو اللون بروى الثاني وهو الميم وهما مقاربا المخرج وفي الفخر المحققة التي المرأة تحصل تراب المعدن وانتد هذا البيت قال ثلثي يقفل كذا البيت مضمين معنى من العجايب المسمى بالنميين وهو افتقار اخر البيت الى ما بعده ورواه برع رجل ثم قال وبروى الارجل بمعنى هات رجل وبروى الارجل بمعنى لا من رجل في الشرح والذي يظهر في توجيهه الرجع ان يكون رجلا فاعلا لفعل محذوف ونعني به المذكور اى لا بد لرجل في توجيهه لجران يكون على تقدير الاداة لرجل محذوف المضاف واقى المضاف اليه على حاله كما في قراءة من قرا والله بر بدلا لرجل في ثواب الاخره انتهى بثبت بالثلاثة مصارع بات من كان وترجل خبره قال ابن السكيت شعر رجل رجل اذا لم يكن شديدا لجودة ولا سنجبا يقول منه رجل مشعره والمركب الالام وتشد يد الميم الشعر بجار وسمحة الاذن وتقم بالقاء

شرح الخلف

المفهومة ترى تكثير من تمت البنية والكثرة والآراء المتطرفة ونفسا ثوبه خلعها عطاء ما يراها الآداة كناية عن موافقة قولها
 والبينة لا عراني لم يرد الفهم وإنما إذا كان يتزوج المرأة فله حقها ولا على هذا للبينة لأن ما بعد ما ليس بمضارع ولا ما
 معنى وإنما هو دعاء قولي لا نعلم من أن يكون جمل على هذه الصفة وإنما قصد حاله في الشرح من غير نظر لأن الدعا بشر بالطلب
 في بعض المقامات يعني طلب غير المدعوية كقول السائل دما هذه أمثلة الحاق وهو منامات انتهى أقول من في بين ما شكا الكلام
 الشيء وبين كونه معقودا منه وكلام المص في الثاني في الأول ولا شك أن هذا الفعل الدعا في على من طرفة التفسير في شرح
 الكلام مع هذا لا يقتضي اعتناء بالدعا والعقد البه وان استردك بطلب الرجل المدعوية وقد ذكر المص هذا البيت في التفسير الثاني
 من الباب الخامس ذكر أمثال الخليل وأما الأول أن أمثال الخليل فقد بر فعل غير أن كور واعتبر من على أمثال غير مثله أمور
 عن الأول منها الثاني دون الثالث وهو أن طلبه جمل هذا صفتا من الدعا له قولي ثم رددت بقوله ثم أن لم يشر هذا الخليل
 لولد لأن ليس له ولد صفة انتهى قد فصل بينه وبين موصوفه بجملة هلكا المعنى في الشرح وبغير نظر لا يقال أن يكون ليس له ولد
 حالا من الضمير المستقر في هلكا كما صرح به بعض المص من انتهى أقول الذي صرح به أبو البقاء فإنه قال ليس له ولد الجملة في موضع لما
 من الضمير في هلكا انتهى لكن صاحب الكشاف لم يرض ذلك فإنه قال وعمل ليس له ولدا رفع على الصفة لا الضمير على الحال ووافقه
 أبو حيان وقال القناني لأن المعقود أن كان على التقييد لكن في الحال لها اسرو هو نكرة غير موصوفة وربما يلحق أنه لا معنى فيه لأنه
 نفس للفعل فقط قولي ثم الفصل بالجملة لازم وأن لم يقدح معصية إذا لم يكن صفة لأنها النشائية في الشرح من غير نظر إذا لم يرد
 من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة يجوز أن يقدح معصية لولا أن لا يصلح مقولا فيجوز أن الله خير أو
 أقول يجاب عن هذا بأن كلام المص بناء على الأصل عدم الخلق في حاله اللهم ما من الفصل هنا بالجملة على فقد بر أن لا تكون معصية
 اعتبر من جملة دعاية بين العقيدة وموصوفها وذلك شائع بخلاف الفصل بينهما بالجملة المعصية ولا نسلم أن هلكا قوله تعالى في
 هلك جملة بل هو معصية لأنه معصية لم يرد قولي وإنما ما بعد ما في هذه الآية ونحوها على الأصح هذا ما ذهب إليه المبرد والرجاء
 ومن صرح بأنه الأصح بل والدليل بطلان وجه ما قاله الرضي المعصية لا تستثناء ومحصلة لدوا العالم به ما تقوم الحق
 للفقهاء أن لا يبين استثنى كان حرف النداء ناسية عن الأداة قال المص يرون العامل الفعل المتقدم أو معناه بوسط الأداة
 بمقتضى الفعل معنى نجا بعد تمام الكلام تشابه المعقول قولي ويجوز أنه لا ضمير معنوخو ما جازي أحدهم قال الرضي لا يضمن
 لو كان بدل البين وجب الضمير والجواب أنه لم يمتح إلى الضمير لقربية الاستثناء المتصل فادتر أن المستثنى بعض المستثنى منه انتهى
 قولي وإنما يخالف للبدل من في التقى والعجاب هذا الاعتراض لقلب وقد أجاب عنه السبكي بأنه بدل في عمل العامل فيه وتعالى
 في التقى والعجاب لا يمنع ذلك كما لا يمنع تحالف الموصوف والصفة فيما نحو سررت لا كبريم ولا لبيك المحطوف عليه يقوم زيد لا عمر وأب
 عنه أيضا ابن عصفور بأن الأمع ما بعد ما بمنزلة عين فاذا قلت ما قام القوم الأول بك ذلك قلت ما قام غيره يد قولي الثاني أن يكون
 بمنزلة غير زيد أن لا بمنزلة من كل وجه ولا بمنزلة ما في الاستهبة لما في حاشية القناني في عند قوله لا فارض لا بكرة لا قائل لا بمنزلة
 إلا التي بمنزلة غير وإنما يرد أنها بمنزلة غير مغايرة ما قبلها لما بعد ما ذاتا وصفة قال الرضي مثل غير أن تكون صفة معية لعلها
 مجرورها موصوفا أما بالذات نحو سررت برجل غيره يد وأما ما للصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وأصل لا التي هي أم أد
 الاستثناء مغايرة ما قبلها نفيًا أو إثباتا فلما اجتمع ما بعد لا وما بعد غير في معنى المخاطبة حملت لا على غير الصفة فصارت
 ما بعد لا مغايرة لما قبلها نفيًا أو إثباتا من غير اعتبار مغايرة ذاتا أو صفة إلا أن جمل غير على الأكثر من جمل الأعلى غير أن غير اسم والمص
 في الاستثناء أكثر من في المحذوف فلذلك نفع في جميع مواقع الأقول لو قلت قام رجال الآن يد الميع اتفاقا هكذا وقع ذكر الاتفاق في غيا
 النسخ واعتراض عليه بأن عدم صحته أما من جهة أن الجمع المنكر في الثبوت لا يستغرق وهو ليس بمقتضى عليه فان سبع الأصوليين والمبر
 يكونون بجواز حول المستثنى في المستثنى منه ولا يشترطون في وجوب ذلك ويمكن أن يجاب بأن عدم صحته من جهة أن الجمع المنكر في الثبوت
 لا يستغرق لكن لما كان القول بالاستعانة في غاية من الضعف لم يعتد به لمصرح بالاتفاق قولي لم يرد أنه لا يقولون لو
 جازي يار كرمته ولو جازي من أحد كرمته ولو كانت بمنزلة الثاني لجاز ذلك يمكن الجواب عن هذا بأن التقرير والبدل في الاستثناء لا يرد فيه أن ساعد المص
 اتسع منها ما لم يفتح في ديار ومن الزائدة لأن ديار الشتر طم فيه صريح النفي ومن الزائدة شتر طم فيها صريح النفي أو الهوى أو الاستهبة ومن الزائدة ما عدا ما عدا

المتن هم
 وأما غير هلك
 وهو نفس
 كرم

شرح الخلف

هذا ما ذهب إليه المص

وأيضا هو من ذلك
 والتشابه في اللفظ
 من جهة أن المستثنى
 من جهة أن المستثنى
 من جهة أن المستثنى

كيفية اللف

ثم ما ادرك ما جوم
اللاته

يصح للسقوط دائما ولا عطف املا زنا العطف الشيء على شيء فاما قال دائما لان الواو تعلق للسقوط في بعض الاوقات ذلك اذا وقعت بين
الاجزاء نحو ديد كاتبت شاعرا وبين الصفات نحو الى الملك القرم واين الهام وليت الجبة في المزج واما قال ملازما لان العطف تعلق
بعطف الشيء على نفسه نحو وما ادرك ما جوم الذي قد عطف الشيء على امره نحو والقي قولها كذا ومنها في قوله تعالى لمعز مني بالطرف
الزمن مبنون بالطرف اي تشبيرا للمعز فليكن اي يعضلني بقوله تعالى ولا تكبر العطف مع العطف والمذهب له اننا اذا نظرنا في قوله
يعني وتعلق بقوله الخطاب هكذا يكون الفاعل فيها اصيغ اليه اذا وفي حاشية القنار اني عند كلام الرخشي على قوله و
اذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اذا اريد بتفسير الفعل المسند اليه المتكلم فان اني بكلمة اي كان ما بعد ما تشبيرا لما قبلها يجب
تطابقها ويجوز في صدر الكلام وتقول على الخطاب بقوله المبنى على المفعول وان اني بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الخبر انجب
ان يكون ما قبلها ذا على لفظ الخطاب ولا يستقيم في صدر الكلام الا اذا قد ران القابل هو الخطاب لكنه عبا في لغة قريش اذا كانت
الركبت سترته والمراد انبت بفعل خفي المعنى والباقي باي المصاحبة والاستقانة وهي متعلقة بمجد وور على تفسيره وذلك
المجد وور مع فاعله في محل نصب على الحال من فاعل كذا ولا يجوز ان تكون متعلقة بتفسيره المذكور لانه لا يرد تقدم معول الصفة
على موصوفها لان تفسيره المذكور صفة لفعل ولا ان تكون متعلقة بكلمة لان ابا ليست مكينا بها من شيء لان الكناية في الفعل
الذي قبلها ولا ينها ولا المصوب بتفسير المجد وور بناء على ان كذا من فعل لازم وعلى الشارح به وبان المجد وور
والعمال الثاني في هو المجد وور كما هو المتعارف عند النحويين قال ابن الصايغ وفي قوله وان يكن باءا بوما تقتصر مناشدة وهي التفسير
لنفس باءا بل بما بعد هذا وجوابها ان الباءية للمصاحبة اي فيجاء المصاحبة اي فيجاء المصاحبة اي فيجاء المصاحبة اي فيجاء المصاحبة
البيت للفرزدق ونظرت بمعنى تفكرت وصعرا بالمهملات هو صير بضمها ملك العرايين والسمك كوكبان يقال احدهما السمك
الاعزل والاخر السمك الراجح واستهلت صلبت والمواخرج ما طره والغدير في ههنا يعود على الامرين الذين احدهما نصير والاخر
السمك كان قريش لم يوصوا لم يوصوا من كل شيعة اتم اشد التقدير لغيره الذي هو اسد قال سيبويه وعلة بناءه حيث ان
ان الصدر لما حدث من صا الى منيتا كخواتم الموصولة قال الرضي ذلك لان شيئا اذا فارق اخواته لعرض من هو شد يد النزوع اليه
فبادي سلب جمع اليها وبقي على التمسك تشبها بقبول بعد لا نه حلف منه بعضها بوضعه ويثنيه كما يجوز من قبل بعد المضار اليه
المبين للمضارع قال وقال سيبويه ايضا الاعراب مع حلف الصد لثمة حيلة وقد جازي الشواذ اياهم بنصبهم بهم وذلك انه لم
يجز في الصلة بكما بل جازي واحد منها وبقي ما هو مع عمل الفاعلة وهو الخبر قولهم وخالفه الكوفون يعني خالفوا سيبويه في ان
ايا في نحو الاية موصولة على قراءة الضم او في ان ايا اذا اضيفت وحذف صدر صلتها تبنى على الضم لاني ان ايا مكسورة تكون
موصولة بدل على ذلك قوله لانهم يردون ان ايا معرفة دائما قولهم فانه ليسل انها تقرب لاذ افردت فكيف يقول ببناءها اذا اضيفت
قال الرضي قال الجوزي في اعرابهم مع حلف المضارع اليه بل على انه كان مع المضارع اليه مع بالان حلف المضارع اليه مع جازي
فيه كما في قول بعد قريش لم يوصوا مؤكدا اي مجازي سيبويه وهم الكوفون وجماعة من المعربين قريش لم يوصوا علقته تنوع علقته بفتح
المهملات واللام المشددة وفاعله مستتر عايد على اي ويجوز ان يكون عايدا على الجملة ومع نسبة التعلق اليها محمولة من صدرها
ويجوز ان يكون بعض المهملات وكسر اللام المشددة مبني للفعل وانته لان المراد كلمة تنوع قريش يرد اقولهم ان التعلق بمنحصر
بافعال القلوب هذا رد على بولس وفيه نظر لان من مذهب بولس جواز التعلق في غير افعال القلوب وقوله وانه لا يجوز لاضرر
التباسق بالرفع رد على التحليل وقوله وان لم يثبت زيادة من في الايجاب رد على الكسائي والا خفسه قولها يجوز زيادة من في الا
فالعبا فيها لفظ وشعر غير مرتب قريشها وقول الشاعر هذا عطف على فعل يرد وجلة يرد في محل نصب على الحال وهو رد على
الجميع او هو مبتدأ وجلة يرد في جبهه والمهملات مستانفة للرد عليهم ثانيا وقوله وعلى حرف الجر لا يعلق بيا للرد على بولس وقوله ولا
يجوز حلف الجوزي ودخول الجازي على محمول صلاته للرد على التحليل وقوله ولا يستأنف ما بعد الجازي على الكسائي والا خفسه لانها
قالا ان ايا وما بعد ما جلة استقام مستانفة فعل وجوزا ونشترى حاشية كونها موصولة مع ان الصلة ارباب في السراج لا
اعرف المحل الذي وقف فيه المص على ان النحوي يجعل صفة في هذه الآية اعرابية على التقدير المذكور والذات في الكتاب
بعضه لمتلف اعرابهم اسد نفع التحليل المرفوع على الحكاية فقد بره لنزغ الذي يبين انهم ايتهم اسد وسلبويه على انه مني لسعود

صدر الجملة التي هي صلة حق لو جازم بـ لا عرب وقبل اتيهم ~~هو~~ هو اسند وعجز ان يكون النزع واقعا على كل شيعة كقولهم ذهبنا له
من رحمتنا الى لترى بعض كل شيعة وكان قائل يقول من هم فقبل اتيهم اسند شيئا هذا كلامه وليس فيه قرص الى منتهى هل هي غمزة
اعراب و بناء انتهى واقول لا نسلم ان قول المصنف مع ان الفمعة اعراب او بناء انتهى من كلام الرخشي واما هو من كلام الجماعة الذين
ذكرهم معدوا هذه المقالة مع غيرها الى الرخشي عن غيره لا يقتضي انها من كلام الرخشي لجواز ان يكون من كلام غيره ولو سلم
فيجوز ان يكون للمصنف اطلع عليه في غير اكتشاف ولو سلم فيجوز ان يكون المصنف احدا من قوله ويجوز ان يكون النزع واقعا على كل من
شيعة الخ كان قوله هذا بعد ما نقل عن الخليل ارتفاع اى لا يثبت على الحكاية وعن سيبويه على البناء كالفعل على ان المراد جواز ان يكون
على الاعراب على تقدير الموصولة ~~قوله~~ وفيه نقسف ظاهر هو نقد بر السموال عن النقض ونقد بر المبتدأ من المكشفين بالقول وفي
الشرح والقان لا نقسف لان كل من هذه الامور التي اجتمعت جاعلي القواعد واقول ليس المراد هنا بالنقسف مخالفة القواعد
بقا ان كل من هذه الامور التي اجتمعت جاعلي القواعد واما المراد بكثرة الاعتبارات والتقدير ان كل واحد منها جازيا
على القواعد وكثيرا ما يطلق على ذلك نقسف ~~قوله~~ ولا اعلم انهم اشتعلوا ايا الموصولة مبتدا في الشرح هذا الكلام ان كان
من تمام الاعتراض على الرخشي فيشكل ان ايمهم على رايه خبر مبتدا وان كان اخبارا عن حكم من احكام اى الموصولة فهو غير مناسب
لانه اذا حال السراجني بين امور فمناستة واقول هو جواب عن ايراد بر على المصنف في تقريره كلام الرخشي بانه حذفت من الاية مبتدا
مكتفان لاسم الموصولة وذلك الايراد هو ان هذا المصنف على كون خبر مبتدا محذوف وليس لك بمقتضى لجواز ان يكون مبتدا محذوف
الخبير فاجاب بان ايا الموصولة لا تكون مبتدا ~~قوله~~ باطل برسم الفهم فضلا باى قبل عليه كذا في الرسم من شيئا اخر خبر عن الفيا
فيجوز ان يكون هذا منها ~~قوله~~ والخامس ان تكون وصلة الى هذا معافية الخويا ايا الرجل وذلك لانهم اسندوا هو المجتمع التي التعريف
فما لو ان نصبوا اية بها باسم مبهم يحتاج الى ابرز بل اياهام ونصير المنادى في الظاهر لك المبهم وفي الحقيقة ذلك المختص الذي يزيل
الابهام ويعين الماشية فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا انقطع عن الاضافة واسم الاشارة حيث وضع مبهمين مشروطا لانه اية بها
الا ان اسم الاشارة قد يزال اياهام بالاشارة المحسنة فلا يحتاج الى التوضيح بخلافه في كان ادخل في الابهام فلهذا اجاز يا هذا
يجزى اى ملزم ان يرفع ما بر بل اياهام ذلك اسم الجمل لان الدال على تعيين الماهية ويجزى عجزا الذي ومجموعها وموثقها وقدير
عجزا اسم الاشارة الموصوف بل اى اللام محو يا ايها الرجل ~~قوله~~ بعد رده انه ليس لنا عاقله يجب حذفت في قال ابن الصايغ ابو الحسن
يقول بوجوب الحذف هنا لان ما بعد اى عوض عن ذلك المحذوف والحذف لغرض كلا حذفت ~~قوله~~ انه ان يحجب عنهما بان طاني
قوله لا يستلزم بل بالرفع كذلك كان مما صلاى عني موصولا وجب حذف عاقله ووجب كون صلتة جملة اسمية وفي الشرح و
لقائل ان يقول لا نسلم وجوب صلة الموصولة في الاستيما بالجملة الاسمية فقد نص في التمهيد على انها توصل بظرف في جملة فعلية
واقول هذا عجيب من الشارح لان الذي بعض بر المصنف انما هو في الاستيما بل بالرفع لا ما في الاستيما مطم حتى يبق ان ما في الاستيما قد توصل
بطرف وقد توصل بجملة فعلية ~~قوله~~ ولا يكون اى غير من كور مع ما صنف في اللمبة بغير لفظا لا معناه وهذا قد اقر على الاخص
في قوله ان ايا تكون موصولة كمن لان قوله ذلك يقتضي انها غير من صفة لفظا ومعنى ~~قوله~~ اى اذا ساءى سوال الف وحذفت الى السوا
جمع سائلة وهي ناحيته مفيد العنق من لدن معلق القوط الى تحت الزقوة والعلقت كفلس في اخره مشاة النقرة يقال قلب العنق ~~قوله~~
والزقوة العظم الذي من شعرة الخبز العاتق وهو فعلاوة قد نقل تر قوة بالضم كذا في الص واللوى بكسر اللام والقصر وروى
الزاي موصفا وبركت خبر في الجملة غلق فعل الروبة بالاستيما ~~قوله~~ في حال مقدم في الشرح ويمكن ان يكون من مثلي
الحال المتعارفة على ان يكون الغد بر لم ترعى بصدا و يقع في ثلاثة ايام بعد اى بعد الوصال المعنى ما سر رتني بوصال لا في جاز
كونك تخشى بصدا و يقع في ثلاثة ايام بعد طمعى بعد الوصال والمعنى ما سر رتني بوصال لا في حاله كوكب ذلك اليوم والا حاذق
لمعقول انما مل وهو السر وروى القواف ان قدرت على الحال من المفعول انتهى واقول هذا الغد بر بعضى ان ثلاثة تعجل لصدا و
على لك عديم معول المصدر عليه هو لا يجوز نعم قال الرضى لا ظهر ان ذلك جائز اذا كان المعول ظرفا و استبهر ~~قوله~~ وبعد
اى عطف بما الساتر في الساتر على اولى فضاء محذوف لان ذلك ان سلم بوضوح في سعة الكلام ليس بعبار حتى يحيل عليه كلام
~~قوله~~ لم يخلو عنى من صميم رى الخال السنج ويجوز ان يكون التقدير لم ترعى ثلاثة منك بصدا و فيحصل الربط باعتبار المحذوف انتهى

ولم يثبت الخبر
واسم الرضى المأم
مطلوب

يقول

المفهوم من قوله فانه
لن ينفككم اليوم
وقته للملك الا
تقرر ذلك السؤال
من

من اعمه ومن يغشه على طريقته صاروا اذا استنوع على الخبر تباين احطبا وتقات الامير وقت كونه قائما وماذا كرم من لزوم خبر الخبر انما
هو على تقدير ظهوره انما انتهى في طريقته صاروا ان من من الله خبر عن الوقت وهو في الحقيقة خبر عن ما اضيف للوقت
البر هو غير ان صام خبر عن النهار وهو في الحقيقة خبر عن اصناف النهار التي هي في العلم ولا يعلم ذلك قالوا بل من علم
العلم انما هو علم قائم لا من علم قائم في الماضي علم محقق على ان في شرح اللب صلو المصباح ما يقتضي ان ذلك لا يكون
وانما لا يلزم ان الظاهر من خبره من في الكتاب انما اذا يقوم زيد اذا بعد عمر اي معنى وقت قيام زيد وقت صعوده واذا وقع ههنا
مبتدأ وخبر انتهى كونه نسبة هذا المقالة الى من نظر فان ابن جني هو انما مطلع نقل ذلك في شرح النجاشية عن البرد ولم ينسبها الى
بل قال وعن بعضهم ان اذا الزاوية يقع اسمها على نحو ان يقوم زيد اذا بعد عمر اي معنى قيام زيد وقت صعوده وانما انما علم
على ما صرح على ذلك من كلام الغريبي في سبيل كذا في المبحث اذا في الرابع من الامور التي ترد قول الاكثرين ان العامل اذا ما في جواب
من نقل وشبهه ان ابا الحسن وعن يمينه يقولون بغيره انما وقوعها مبتدأ وذكر ذلك ابو البقاء ابي محمد بقوله رقم فاما انظر في النسخ
قولهم وكان حقه ان يقول ان في الشرح عدل عن ذلك ليعيد ان كلامه ان اذا كانا يستعملان في استعمالهما خبر ظرف انتهى في قوله
لشعر قول الله سبحانه هذا قفاس الزخشي اذ على انما اعاد للقياس على اذا في قوله ليعلم ظاهرا ان المثال يتكلم به كذا يعني ان
كلام الزخشي في ان اخطب يكون الا ان كانا متكلم به وان كان يحتمل احتمالا لا مرجوحا انه لا يتكلم به بان يكون مراده في قوله
عند القصد الى ابرار ما يقدر في هذا المثال وفي الشرح ويظهر ان في كلام الزخشي إشارة الى ان العربي تنطق به هكذا وذلك
لانه قال في قوله ولم يقل في قوله واولا انما قال في قوله لانه لو قال في قوله لزم ان يكون القرب تكلموا بهذا المثال بخصوصه وذلك
عن معلوم ولا يلزم من عدم تكلم العرب بخصوصه عدم تكلمهم بنظير فليحذف عن قوله عدل الزخشي عن قوله الى قوله ولا لانه على ان
لا ينطق هكذا قولهم المشهور ان حان الخبر في ذلك واجب اي الذي شتمه من الخفاء من استعمال العرب كلامهم هو وجوب حديث
الخبر اذا كان المستبدل اصل فغيره مضاف الى صدر وعمله حال لا يصلح ان يكون خبرا عن ذلك المستبدل وانما خبره فيما نقلناه انما
عن النسخة ان جوابا عن هذا الاعتراض وهو قوله وماذا كرم من لزوم حان الخبر انما هو على تقدير ظهوره اذا في قوله ولكن جوابا لاعتراضه
كونه اي كونه اذا المقتضى في هذا المثال في موضع رفع بناء على تقدير زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر من في مخور فليحذف
لكثرة وقوع المصدر بزمانا وكثرة وقوع الزمان مستند اليه الفعل بخور ما ليل المحلى بنابم فيكون التقدير اخطب وقت ما
يكون الامر وقت كوننا فاما محيل الوقت اخطب كما في زمان صام ولا يجوز على هذا التقدير ان يكون اذا فالخبر محذوف من الاستدلال
في فضل خروج اذ عن الظرفية في قوله فليحذف لغيره بقوله منوف يعلمون اذا الاعلان اعنائهم في الشرح منه نظرا لاصانع من ان
يتناول هذا بما تار به الى يومئذ تحدث اخبارا فليحذف من تنزل المستقبل الواجب لوني منزلة ما وقع وحرف الشفلس ليس بعبارة
ذلك انتهى في قوله اجل هذا قال الله وقليحظ لغيره من غيرهم ويستقل عن الرضى عند قوله وما جالوه على التقليل ما اذا اعطته
الى هنا فليحذف كون الشفلس ليس بعبارة عن تنزل المستقبل منزلة الماضي بل ينبغي ان يعلم ان تنزل المستقبل منزلة الماضي خلاف الأصل
الا ان الامة اذا اولت على ذلك يلزم مخالفة الأصل في موضعين احدهما اذا الاعلان اعنائهم وهو مستقبل معني وثانيها فليحذف
بكون وهو مستقبل لفظا ومعني يلزم في هذا ما ذكره المصنف في حرف الراء في الكلام على رب قال انه تكلف هو ان الفعل المستقبل
بمعنى ماض نحو رب عن مستقبل ومن هنا بين ان المانع عند المصنف من تنزل المستقبل منزلة الماضي هذه الامة هذا التكلف في
اي لمن ينفككم اليوم اشتراك في العذاب كما ينفك عن الواقعين فان ومعولا هاهنا في محل رفع على الفاعلية بعون لن ينفككم اليوم
اشتراك في العذاب كما ينفك الواقعين في امر صعب اشتراك في تحمل ثقله قولهم وانما يرتفع هذا السؤال على القول الاول
اللام في السؤال للبعد والمعنى هو السؤال ان اذ لو كانت ظرفا والتقليل مستفاد اذ لو كان ظرفا بمعناها في موضعها لكن غير
مستفاد وفي الشرح يعني السؤال ما اورد في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان لا يتبدل من اليوم لا خلاف الزاوية
انتهى في قوله منه نظر اما اوله فلا يعتبره اولا بالسؤال وثانيها بالاشكال الامة بشعر بغيرها واما ثانيا فلا لانه معنى في قوله
لن ينفككم اليوم لا لانه لا يتبدل على ما قبل الفاء واما ثالثا فلا ان قوله وينبغي استكمال الامة بشعر بما يطبق الشرع في خلافه ولا بد
ما سبقه بعض الامة بغيرها وعرضا قولهم لا خلاف في معنى الفعلين يجوز ان يرد الفعلين العواين وهما النفع والظلم وان يرد

قولهم

في فضل الامرين وقت وقوعه بينهم وهو يوم القيمة فخلع الزمان قولهم وعليهما السلام فان بدل من اليوم يعني انما على هذين القولين
 بدل من اليوم كما لنجد انه على قولنا في قولهم وليس هذا التقدير غاليا لما قدمناه بعد ان قلنا انما انسان الى جواب
 سنوال مقتضى يقع هم بنار هو ان كون المقدم بعد ان ظلم يقتضي جواز حذف بعد الاستقناء عنها ما بان وهو من انما نقده
 في الرابع من وجوه اذان بعد من القرون التي مضت الى انه لا يستغنى عنها واذا لم يقتدر ان يتقبل يجوز ان يكون انما
 يكون ان دلتها استلزاما لعل مستتر يعني ان ظلمه بدل من اليوم لانها في حكم الله سواء وان المراد بالظلم ثبوتهم عند الله او لا
 التقدير بعد ان ظلم قولهم هو في الواقعة بعد بلنا او بيا قال الرضي اصله ان يكون مصدر وايضا في الفرق في قوله وحلست بينكما
 مكان فراقكما وتقدر بين من وجبك ودخولك من ان فراق من وجبك ودخولك في ذلك والمضات وايضا في المضات اليه مقاسه وهو لا
 للاضافة الى المعنى بل ما قصد اضافة الى الجملة لان الاضافة اليها كل اضافة لان الاضافة في المعنى ليست اليها بل الى المصدر والكل
 نعمته وادوا عليه ما الكافة لانها التي تكفي لمقتضى عن مقتضى واسبقوا الفقرة فتولدت الالف لتكون الالف دليل على انما
 المضات اليه كانت وقت عليه والالف قد يوثق بها اللوقت كما في انا والظنون انتمنى قولهم استقد والله خير الا استقد بالخير اطلب
 نقد بن والمياسير جمع ملبسود بمعنى اللبس وى ابو بكر محمد بن القاسم الا بنارى بسند الى هشام بن الكلبى قال عاش عيسى بن سنان
 التجرى في ثمانية سنة وادرك الاسلام فاسلم ودخل على معاذ بن وهب خليفة فقال لعلي بن ابي رباح ما رأت فقال من ذات يوم بقول
 بد فون ميتا لهم فلما انتهت اليهم اعز وقت عنى بالذوق فتمثلت بقول الشاعر يا قلب انك من اسماء معسور
 فاذا كروى هل ينطق اليوم تكبر قد تجت يا قلب ما يحق من بعد حق حرت لك اطلاقا فاحسين فليست ترى ما لك اقا
 ادنى لو شئت ام ما فيه تاحير فاستقد والله خير او رضى به فليكن القصر ان دانت مياسير وبلنا المرة الاخيرة انما
 اذ هو المرس مقفوه الا عاصير بكى الغريب عليه ليس يعرفه وذكروا به في المحي مسرور قال فقال لى رجل انظر
 من يقول هذا الشعر قلت لا قال ان قاله هو الذى قتاه الساء ورائت الغريب بكى لك نكته تعرفه وهذا الذى خرج من قروا من الشئ
 رجابه واستمر بموته فقال له معونة لقد رأت عجبا لمي قال هو عتير من لبس العذرى انتهى واطلاق جمع طلق فبقيت بقال جرى
 العزى مطلقا او طلق من شوطا او شوطين والمخاض جمع مخاض بكسر الميم وهو الفرس الكثير العذو والرس ترا العتير وهو فى اصل
 مصدر وكنست المبت والرسنة فنته ورسوا فتران اذ الكوة وسوقه مع الارض لا عاصير وهو يجمع قشر الضأ ويرقع
 يرجع الى السماء كأنه يوقى وقال هو يجمع شئ سها ما ذات رعد برق قولهم وانما عاملها عند وتجمع الضمير هو يديها وبها وكذلك الضمير
 في قوله بدل منها قولهم والشأى للفتق فقد وحلت عليه الاية في الشرح يريد بها قوله ثم ولربيعكم اليوم اذ ظلمتم ولا يريد بها
 قوله ثم واد قال ريك للملائكة لقوله بعد هذا على القول بالتحقيق الاية فالجملة معترضة بين الفعل والفعل ولا جملة معترضة
 في واد قال ريك للملائكة قولهم وليس القولان لبقى غير بدل بالقول المعين بالآخرين اللان بن ذكر الاد وانما كان فالسأى لى لان
 الاصل عدم الزيادة وتقبل الاشتراك مع كل ما قبله فيه احد هاهنا ان يكون من المعانى السابقة فقولهم مشكلة بلزم اذ الاصل
 الى جملة في الشرح بمخو صبط الاضافة بالنصب على المفعولة فان فاعل بالرفع على الفاعلية فان مفعولا انتهى واقول ولما قل ان يقول
 يتعين رفع الاضافة لانها لا تارة لا تارة وان ملو رة لها لانه كل واحد اذ وجدت اذ وجدت في الاضافة المذ كوت او ما عوف عن هذا اشارة
 اللان مع ملو رة كذا وجد الملزوم وجد اللانم ولو وضعت الاضافة اقتضى ذلك ان اذ لا تارة والاضافة تملز وتلا لا تارة ليس كلما
 وجدت الاضافة المذ كوت وجدت ان قولهم اما اسميته نحو واذكروا اذ انتم قليل اطلق المص اسميته ولم يبد لها بان لا يكون خبرها
 ما ضمها لان ذلك قبله حسن الاضافة اذ هو ذا كروا مقناق اليه اذ سواء كانت الاضافة حسنة ام لا قالوا لى واختر
 ان يقيم ان بلها اسم صلبه فعلا من نحو اذ نيد قام بل الفصح اذ قام ن بدل لان موضوع للماضى فبالاو الماضى اولى ولا بد
 عليه اذ ان يد يقوم لان اذ على مذهب من داخل على يقوم المعنى هذا الظن واما على مذهب من التجا فخطا على اختيار خبر ما فضل
 فهذا وارده لمصلحة الاستقباح استعمال مثل هذا المعنى اذ ان يد يقوم فالتح انه لا يجمع فيج قبل الاستعمال انتهى قولهم اذ
 هاءى القارى الشرح بلفظ ان يتعين في اذ هاءى القارى فقد بر عمل الجار والمجرور اسم فاعل وفعل مضارع للثابوت وي الى التركيب
 المستقيم على ما رنا انتهى في التعليق بحتم ان بقا انما استقم مع اللفظ بالفعل انتهى قولهم هو منها وفي ابدال الثانية نظر

بالشام

وليس كذلك

على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى بقوله معنى التشبيه انما قاله بيا بالحقير بان يقال تلوح كأنها حقيرة من الذي يطلق
على العظيم والحقير انما هو الجليل الجيم المنقوشة والمفردة في البيت انما هو الجليل المنقوشة في قولهم ولا تكونا ههنا
معطوف على فعل يفتح والضمير عائدا على صاحب الحال وهو اشارته الى الاشارة الى قولهم لان دون طرف مكان اشارة الى
الاشارة الى قولهم لان دون طرف مكان اشارة الى قولهم لان دون طرف مكان اشارة الى قولهم لان دون طرف مكان اشارة الى
الجوابه قولهم كانت الخفايا الى الخفايا بالجملة المنقوشة والنون الساكنة والسين الممثلة وفي اخره فمعه وددة اسم المفعول
كانها مأخوذة من الخفايا وهو تخفياض الالف والحسين المنسوخ الذي لا يقرب منه وعز غلب برز سلك بعد هذا البيت ومن ظن
من ان في الحروب بان لا يتقوا فقد ظن عجزا هو المعهود بان بنائها الوضوح على حرفين لما كان استدلال الاخصش على اعرابها في
يومئذ يروى المتعارف الى الجملة متقنوا ان الجملة في بناءها متقنوا الى الجملة رد ذلك باننا لا نسلم ان العلاقة في بناء اداة
مشابهتها الى الوضوح على حرفين سلسله لكن الاستقار في المعنى في اللفظ وهو موجود في ادعنا حدثنا ما اضيفت اليه سلسله
لكن لا نسلم والافتقار ادعنا حدثنا الجملة الى القطع لان النون في يومئذ عوض عن لفظ الجملة والحدثان عوضا عن
قولهم يقولون غنيتك الخ هذا رد لا استدلال الاخصش على ان كثرة اذ من يومئذ لا اضافة لم تكن اذ في هذا البيت مكسورة والطلب
بكسر الميم بمعنى الطلب عاقبة كل شيء اخره فمعه عاقبة كل شيء عاقبة هذا الطلب لك وبما يصير اليه فيه لمرك وهو متعلق بهنك
وهذا على انه القاذف في الشرح وبما به حال من الكاف الاولى والثانية والمعنى حاله كونك متلبسا بعاقبة والاسمية حال ماسه
من الكاف ايمر كجمل ان يكون عاقبة طرفا لغوا يتعلق بالفعل من هنك اي هنك في حال عاقبة والاسمية حال من التاء استعمل
وهو بناء على انه بافاد وقد وبناه بالقائه صحاح الجوزم في باب الدال المجتمعة قولهم وصينا مبتدا خبره حيث يجوز ان الخاف
ان يكون حيث مبتدا وصينا خبره على المبالغة في المكان الذي يملأ من هننا اورد وصينا وهو مني على ان حيث ظرف وصير
اذ قولهم ان يكون للمفاجأة يقال فاجاه كذا به من بعد الجيم غير مدودة اي هم عليه بقية قولهم فيتحقق الجمل الائمة وتل
تدخل على الاسمية والفعلية وتل على الفعلية المقترنة بقولهم قولهم لا يقع الاستدلال بمعنى صدر الكلام لها لانه على اقل
بعد ما مضى ما قبلها قولهم ومعناها الحال بمعنى ما قبلها قولهم لا يقع الاستدلال بمعنى صدر الكلام لها لانه على اقل
اذا لو كانت في انما لم يكن لها اذن على ما لا يوجبها الا الخبر الذي بعد ما والجزر الذي بعد ما هنا لا يصح ان يعمل بها لان
لا يعمل ما قبلها ما قبلها اجابا لشلوبين عن ذلك بانه يمكن ان يكون العامل في الطرف مع كسر ان معنى الكلام الذي في يدان فلا حاجة
في كسر ان بعد لما الى ان اذا حرفا متقي قبل العامل محذوف فمعه في خرجت فاذا ان عمرا مطلق فاذا انظروا في عمرا مطلق والمحدود
مبتدا وان وما بعد ما يفتح ومنه مصفورة له والاعراب على انما قال بكسر ان لان قولهم ذلك بعقمتها لا يكون سحبا لغيره فاذا كان المقصود
مع معوطا ح مبتدا وخبره المقدر عامل في اذا لان ما بعد المنقوشة فاذا كان عندهم معوطا يعمل فيما قبلها لان لا يسلط الصد بغير ان
المكسورة وانما ظنا غير معوطا لان معوطا لا يعمل فيما قبلها لانها موصولة حرة وما في خبر الصلة لا يفتقد على الموصول هو
وظرف مكان عند المبردة قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدا الذي بعد ما ولا يجوز ان تكون مضافة الى الجملة الاسمية
المحدودة وفي الخبر اذا ايضا في ظرف المكان الى الجملة الاخيرة قال وما ذهب اليه لا يطر في جميع مواقع اذا المفاجأة اذ لا معنى له
في المكان السبع بالباحث فاو بل قولهم خرجت فاذا السبع بالباحث الشرح وفيه نظر لجواز ان يكون بالباب بدلا من المكان لكن فيه
الفضل بالمبتدا من البديل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف وانتهى فلا يخفى ان كلام الرضي انما هو على الظاهر وعك
الحذون هو لم يظن زمان عند الزحاج قال الرضي فعلى قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عن ما بعد ما بنقله ومضنا
اي فاذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجملة ويجوز ان يكون الخبر محذوف فاذا ظن ذلك
الخبر غير مبتدا اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب للدلالة زمنية خرجت عنه ويجوز ان يكون ظرف الزمان
مضافا الى الجملة وعامل محذوف في مفاجات وقت وجود السبع بالباب لا انه اخرج لا اذن الظرفية اذ هو مفعول لمفاجات
ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير مقترنة على الصحيح انتهى هي المعنى الثالث الزمخشري زعم ان عاملها فعل مقدر
مشتق من لفظ المفاجأة في الشرح لم اقف للزمخشري على كلامه في ان يقول ان اذا الغائية تكون ظرف زمان وظا كلامه في مواضع

في قوله لا يكون حيث مبتدا

كسر اعراب البيت
مضنا اليها وحاصل
الان ان في هذا
البيت مكسورة
الها مشي فلو كانت
الكسرة في يومئذ

الائمة
لا باعتبار الكلام

حرف الالف

وليت اذله انتهى
المنى على الولى الجلال

وهو انهم

لقوله

هذا هو
المنى على الولى الجلال

على انما التعلق بالوجه كان بغير ذلك كما يشكك في هذه الجملة الشرعية من اذا وجوبها بغير حق فيقول كيف يكون حق عليه وبعد
جملة الشرط قلنا الثانية في الحقيقة هو ما يثبتك من الجواب مرتين على مثل الشرط في التقدير المعنوي لا في الزمان مثل او سبقت
الامر كقولنا الجهم من الى انما يقع الجواب وقت مجيئه فيقطع السوق انتهى في شرح المستعمل في ام قاسم ويجوز ان يخرج على ان
معنى القاء كما قلنا في الاصول في قولهم من رجع في قولهم المدنية يرفع اصله فيقول كونه قد وقع قالوا التقدير سرت قد خلت قل
في البسيط كما قلنا في قولنا ما جاز حتى اذا جازت باعطيتك اجلس فاذا جازت بانتهى قولهم وجوبها بعد ان لغز التقدير قال ابن
القاسم ويجوز ان يكون الجواب في الحقيقة وما بعد في الحقيقة بالمتن مما اعظمه في الاجام واحكامها لثباتها ما احقره وما اشقا
قولهم ذلك لقوله ولا على الذي انما اقول في الجهم في الشرح يعني ان هذا الجهم يقضيته وقت في الزمان لما هو فيكون اذله
قال شيخنا القمبي القاصح في الدين ناظر الجاهل ويمكن ان يقال في هذا الاثر ان المراد حكاية حاله حين استدان في الفعل اذا كان
كان الحل في موقع اذا قلنا انما يكون الحل في الجاهل فالحال يكون المراد الاستقبال والمنى على الاول به الحال باعتبار استدان الفعل وهو يستلزم
الاستقبال باعتبار انما هو تام فيكون الحل في الجاهل في هذا الاعتبار قولهم واذا اراد انما اقولوا انفسوا اليها في الشرح هذا الجهم يقضيته
المنى التي تليها المدينة والبنى في الجهم فقر فوا غنم في بقى صلا لا عشرة رجلا وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول هذه
الاية فيكون اذ انما هو في قولنا ناظر الجاهل الى من ذلك حكاية ما كان في فعله وما هو شأنهم وديدهم والمخاض حاله هو لا ما يقع
اذا اراد انما اقولوا كان منهم ما ذكر ولوا في هذا الحل ايضا المنى الاجتماع واقعة وقت منهم ولا يلزم الاجتماع لان يكون ذلك
من شأنهم قلنا لان المراد الاجتماع بان ذلك شأنهم وديدهم وكيف لا وهو لا يخرج عنهم من الصحابة الذين هم جبريل والفرعون وشيخا
العتاد والمصدق وقد لا يوقعهم اعتبار مثل هذه القتل الذي في القادة عادة وديدهم فمن الحاصل انما يمتد القصة التي في الشرح وانما
مرادناط الجاهل ان هذه الحالة اذا ارادنا انما اقولوا غير المتكلمين هو اى على انفسوا اليها كانت شأنهم وديدهم قبل الشك
الى بقية القصة ونزول هذه الاية وهذا الاعتبار عليه وفي عالم التنزل للمعنى قال مقاتل قادم وجهة الكلاب في حليقة يتجاني من الشاة
الى المدينة وكان يقدموا انهم بكم ما يحتاج اليه من دقيق وبر وغيره فيزل عندا حجارا الذي هو مكان في السوق اى سوق المدينة
ثم يصير بالطلح الجاهل ان الناس بعدد من يخرج اليها الناس ليعتادوا منة فقدم ذات جمعة وكان ذلك قبل ان يسلم ورسول الله فاشم
يحض بل يقف في المسجد الاثنا عشر رجلا وامرأة فانزل الله في هذه الاية وقبل كانت الصبر اذا قدمت الى المدينة استقبلوها بالطلح
التصديق من رايها وقبل ان الباقين مع الاثنا عشر المشهور لهم بالخبرة وامرأة واختلف في الثاني عشر فقيل عمار بن ياسر وقيل ابن
مسعود وقيل ابا بكر الصديق والاندلس هذا الحديث ومن يري بالرائى الكاس من هو مؤثثة قال الله نعم بكاس من معين بهما وقال ابن
الاعراب لستى الكاس كاسا الاوهها الشرب وقوت الفهم غريب وفي الشرح ويجوز ان لا يكون اذ ايضا للمعنى ان يكون سيقف
بمعنى استقى وهو دليل جوابا واقول سبقه الى هذا ابن الضايح قولهم لان قسم الله قديم هذا التعليل للاجاءة لئلا يقال ان يقول ان ارا
القسام القمبي فقد تقرر في علم الكلام ان الكلام اللفظي المؤلف من الحروف الملوطة المشموعة ليس بقديم ومعنى اضافته الى الله تعالى
مخلوق له لم ليس من الالهيات المخلوقة وان اراد النفس فقد تقرر ايضا ان الكلام النفس صفة واحدة في الاثر ليست بمقسمة فيه الى
استام الكلام التي هو الخبر والامر الالهى القيم وغير ذلك واما تقسيم اليها عند حدوث الصلوات فمذهب الكرامية وبعض الخبائلة
الى ان كلامهم من جمل الحروف والاصوات المترتبة المشموعة وهو مع ذلك قديم ومذهب صاحب المعتمد في غير كتابه المواقف وقد سبقه
الى ذلك محمد الشافعي في كتابه في نهاية الاقدام الى ان المعنى في قولنا الاثنا عشر كلمة امة معني قديم ليس بمقابلة اللفظ حتى يراى به مدلول
اللفظ ومعنونه بل بمقابلة المعنى المراد به ما يقوم بذاته كساوا الصفات لا كما زعمت الكرامية من تقدم اللفظ المرتبة لاجزاء فانه يدهى
الاستحالة بل معنى ان اللفظ القائم بالنفس ليس برب كالتقديم في غير ترتيب الاعراض والترتيب انما يحصل في اللفظ لا في المعنى
الى ان لا تاما القام بل انتم قلنا ترتب من حتى ان من مع كلامهم يقال سمعتم من رب الا بغير ان عدم احتياجه الى الالات قال الغزالي
في حاشيته شرح مختصر الخليل للعبد وفيه نظولا لا لا تغفل قيام اللفظ لذاته ثم سواء كان مرتب الاخر او غير مرتبها استقام
ويمكن على قول الجاهل اصل الحق ان يقال في جواب التردد السابق فحشا وان اراد القسم اللفظي لان اراد بالقديم ما ليس بات لا اولا
لوجوده بقرينة ذكره في رد القول بان انهم اخبار عن قسم باقى في حال الاستقبال متساويان بمعنى فلا يصف بهما ذلك لكونه عند

ذلكونه المرفوع
وهو الاستقبال

وفي جمل اذا ظرفا له انشاءه بها اما الحال فلان اذا التزم مستقبل ظرفا له... وفيه نظر لان الحال المتأنيبة للاستقبال هي
الحال بمعنى الزمان الحاضر المعبر بجزء متناه من اواخر الماضي واول المستقبل للحال الذي اراد هنا وهو القضية الميتة لطبيعة
ما هي له لان هذه تجميع كل من الاثنية وذلك لانها تكون مقارنته لما وقع مضمون ما ملها و زمان وقوع ذلك المضمون على ما يكون طبيعا
ونذ يكون حالا وقد يكون مستقبلا وهو و يكون اذا ملها به الحال ظرفا لا اعتنا بانه اراد القسم المضمون هو قد يم في حد ذاته ومع
قطع النظر عن صيرورته مستقبلا عند حدوث التعليق لفعل القسم الانشائي كما ان قوله لا يمنع التعليق بكانه لكونه محذوف
هو حال من الليل واليوم لا منشاء اذا ظرفا مستقبلا ففي انظر ان لا حذفا سبق قسم او يكون محذوف حال من الليل والجملة
لا منشاء اذا ظرفا مستقبلا ففي لا يصح ان لا يصح التعليق باسم الانشائي يعني سواد كان المراد بالهال والاستقبال ويجا عنه
بانها مشايخ في الظواهر الحقيقة وهذا التمرين هو اجزاء صدر الجملة الحالية المصدر بمصانع مثبتة عن كلمة المستقبل ففي
لان القدر لا زمان له هذا المقدم هو كبرى الدليل صغره محذوف وقت العلم بها وقد ير الدليل اسم الانشائي هنا قديم والعقديم
لان زمان له وقد اتمعتك من قريب الحق عند اهل الخوار الكرام اللغوي ليس بقديم ولا نزل صفة قديمة لا كثر فيها وانفسا له
الانشاء والاختيار للشيء الاول بل فيما لا يزال عند التعليق وفي الشرح ليس مافا له خاصا بالاشياء بل بخرجه الخبر ايضا لان كلام الله
قديم لا بوصف بزمان من الارض متروا جانا لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو الخبر عنه فليزم ان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في
كلام الله نعم لان القديم والعقديم لا زمان له واقولا للزم على هذا ان لا يتعلق ظرف باخباره نعم لان لا يتعلق ظرف بفعل خبري في كلام
الله نعم لان الفعل الخبري خبر عنه والخبر عنه يتعلق بالزمان كما عثر من قوله ففي لم يوضع من ان يقال الحق مراد به الصيغة عند اهل
ابن الصانع لما قد رعا تدابيرها كان على معجولة له وهو لا يراد بها معجولة مع ان الكلام يلتقل الى مرادها وان اراد مرادها الا ان قالوا
التي يقتدر بها على الفعل لا يتاخر الفعل من انما لا يتاخر او صحبه نقد بر مرادها على نقد بر مقتضى وانتهى واقولا لادسرها لان قوله الارادة
التي يقتدر بها الفعل لا يتاخر الفعل عنها قلنا الذي يتاخر الفعل عنه هو الفعل القدرة التي هي صفة مخلقة الله تعالى في الجواهر عند
قصد كتابة الفعل بعد سلامة الاستبالات والالات وهي الارادة التي هي صفة في الخي توجب تخصيص احد المقدورين في احد الاوقات
على ان الظان سرها هنا بمعنى قصد او اما او حخته نقد بر مرادها فتدلت اليها المع بقوله كما مضى فتم في اذ اتممت الى الصلوة باردتم وفي
التفسير ذكرتم واراد به اذ تم القيام بقدر اعادة الفعل المستلب عنها بالايجاز والسببية على ان من اراد اعادة بغير ان يلبا
اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة ففي لم يمسألة في ناصب من فبالا الرضى العامل في كل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على
بالا الاكثر ولا يجوز ان يجوز ان يكون جزاءه على مافا ل بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف لا ترى انك لا تقول ايمهم جاءه فاضرب بنصب ايمهم
واما العامل انا فالأكثر على ان جزاءه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان يفصل ويقول عزربا الشمس فاعمال هو
الفعل الذي محل الجزاء وان لم يكن من انفي الحقيقة دون الذي محل الشرط وهو محض الظروف ويخصيصه لما لا يكون صفة
له او لكونه مصانفا اليه ولا ثالث للاستقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان كان الاولى الاثبات فيه بالضمير كما في الموصولة وقد
بات في كلامه فخصيصه لاذن لكونه مصانفا اليه كما في اثار الظروف المختصة بمضمون الجملة التي جند ما على سبيل الوضعية لقوله
يوم جمع الله الرسل ولوسلما انه صفة قلنا لا يجوز على الصفة في الموضوع كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كاسية
او اكثر كاستاني المقتضى غير له كاسية واحدة بمعنى وقوعها معاجز الكلام يجوز ان يعمل ولا هي في الثانية كالمضاف في المضاف اليه لا يجوز العكس
اذ لم يمتد كلمة واحدة بعض اجرامها مقدم من وجهه مؤخر من آخر ذلك ما هو بمنزلة تاني المعنى فتم يقل صلة في موضوع ولا تابع في
متبوع ولا مضاف اليه في مضاف وما كانه الشرط والسرط فليسا ككلمة واحدة ولا تقعا موقع المقرد كالفاعل والمفعول والمستندا فيجوز
عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى ذهب واما ما نادى قوله الاسماء الحسنى بان جعل الشرط في كاسية بخوم نام تمت تجا ونوعها
موقع الا سدا على ما هو من هذا بعضهم متى ففي لان اذا عدا هو لا غير مصانفا قال ابن الحاجب سرح المصطل والتحقان اذا
سواء في كون الشرط عاملا بهما اذ يقتدر بالاصاح في لا لا معنى له وهذا ذكره من كونه ما لوقت معين مسلم لكن حاصل ذكر الفعل بعد
كما يحصل في قولك زعمنا طلعت الشمس ايمهم في الرضى فيه نظر لانه مما يحصل التحصيل لكونه صفة له لا محض ذكره ولو كان مجرد
ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كاسية يكتفى بتخصيصها بالتحصيل في متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا منهم ففي كما يقول الجميع ولحقه في الشرط

ان تضمن اذا مضى الشرط
تحكم لمواتي متى
مخوها وان لم يتغير
اذا غرت الشمس قبل
مغوا جنتك وقت

على قول لا خفيش هو ان يكون ادا مبتدأ والخبر فذلك والفاء اذا بداء واما ابو مشن فظن ذلك قبل بليل من ذلك ومبتدأ ومفعول خبر
 خبره والجملة خبره والفاء تامة في قول البقا هو مبتدأ والخبر فذلك والفاء اذا بداء والخبر فذلك والفاء تامة في قول البقا هو مبتدأ والخبر فذلك
 المعنى ان الضمير الضمير المحذوف عن ابراهيم بن عثمان ولد سنة ثمان وثلاث مائة وثمانيون وخمسمائة وثمانيون وخمسمائة وعشرين سنة بمكة وبغداد والحكيم
 نعم الممثلة وفتح الموحدة المهملة نسبة الى حكيم بليلة على دجلة فوق بغداد بشارق فواسج واعلم ان الضمير المنصوب بان في عبارة الله
 عائدا الى الجواب فيكون المذلول عليه بذلك هذا هو الجواب فليعلم اتحاد السبب المسبب كلام في البقاء صريح في ان المذلول عليه بذلك
 هو العامل في اذا وانزع ما بعده وهو الجواب على هذا فلا يلزم اتحاد السبب المسبب في قول الله واما انما نحن في كانت هجرة الى الله ورسوله
 قول على اقامة السيد مقام النبي في شتم السبب حكمه في اتحاد السبب المسبب رد عليه نحو هذا الحديث فان الشرط سبب
 تجزئة وقد جعلنا هنا فاعلم باننا لا نسلم ان الجزاء هنا نفس الشرط وانما الجزاء محذوف وواقع هذا المذکور مقامه وتاول ابن دغون
 السيد بان المتقدمين كانت هجرة الى الله ورسوله نيته قصد الهجرة الى الله ورسوله حكما او شرعا وورد بان المتقدمين حال مبينية في
 لا يجوز هذا كما صرح به ابن تيمية في شرح الجمل اجيب عن ان المتقدمين حال بل هو متعين وهو واحد من المتقدمين اذا دل عليه دليل نحو وان
 منك عشر وسارون اي جلا وبممكن ان يؤلم من مية وقصدا في الاول وجهك او شرعا في الثاني ان هناك لفظا محذوف فابل لا ارادنيا
 المعنى ومقابلة الاول للثاني وقوله بعضهم على اداة المعنى المستقر في النفس يكون للتعظيم وقد يكون للتحقير وذلك بحسب المقابلة
 والقراء من الاول قوله والسابقون السابقون وقوله عليه الصلوة والسلام من كانت هجرة الى الله ورسوله وقوله الشاعر ابو
 النجم وشعري شعري ومن الثاني قوله عليه الصلوة والسلام ومن كانت هجرة الى دينها بصيها واسلمة من وجهها فمهرت الى ما هاجر
 النبوة في التخلية وعادته المص من التاويل في الحديث بتاويل الامة التي رد كلام بليل البقاء فيها فيقال نقرأ النافور سبب لوقوع الاحوال
 العظيمة فيكون المعنى فانا نفرض في النافور فالاحوال الشديدة واقعة لكنه حدث واقعة السبب مقامه وهو المقر المذلول عليه لذلك ليعتبر
 واقول لا نسلم ان نقرأ النافور سبب للاحوال العظيمة ولو سلم فاما مقام السبب مقام المسبب الذي اشتهرت سببته عن ذلك السبب
 وشبهة سببته لافعال عن المقر بمنوعة ولو سلم فعمل قوله ذلك دالا على المقر وجعل المقر قائما مقام سببه فكيف قول الله بليل هذا
 الجواب والا لا تفتن بالفاء مثل وان لم يستجوا فاقم من الغنمين في الشرح لا يلزم من افتراض الجواب معنا بالفاء افتراضه هناك لان
 الشرط هنا بان معنى اصلية في بليل اختلاف اذا وقول سبب كمن الرضى مثل هذا عند قول الله ولو كانت شرطية والجملة الاسمية
 جواب لا تفتن بالفاء قول الله واما الجواب محذوف اي عهد والجملة الباطلة قال الرضى ويجوز ان يكون قوله تعالى وانا شاع عليهم يا
 بليل ما كان حجتهم مثل وان اطعموهم انكم لشركون ويجوز ان يكون اذا الجواب الوقت من غير هذه لحظة الشرط قولهم من يفعل الحسنات
 الله يشكرها هذا اصل بيت بنجره والشركاء الله مثلال وهو من يفعل الحسنات فالرجح بشكركم ولا ضرر وفتح الان قوطا
 التي قوطا فيهم القاتل وسكون الواو وبالطاء الممثلة اسم رجل والالة حاله والكيل المذكر هذا ايضا مثال التوسط لابن العامل فيه
 مؤخر عنها والمفعول مقدم عليها على الذي قبله قولهم وما لا يجل لا يقتصر في هذا الباب عاملا الانسان بهذا الباب الى بابها
 ضربته وهو باب الاستغفار واما ما قبله من اذن من مثل وان احد من المشركين استجارك فان استجارك معنر للعامل في احد ولا يصح
 عمل فيه عند البصر بين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل عندهم قولهم اذن ان وكلام الاستدعاء يمنع من ذلك لان لفظ الصدق
 ابن الصانع جملة اللام مثل ان المصدرية بمنوع فانها مع ان سلبت المصدرية على المختار ولعل يقول ذلك بعد هذا الا انك لا تبغى هذا
 واقول ذلك في هذا الكتاب للام الاستدعاء والاية اصل ان زيد القام لان زيدا قائم زيدا قائم زيدا قائم زيدا قائم زيدا قائم
 ما بعدك بدل انما يخطاها عمل ان محذوف زيدا قائم ويخطاها عملها بعد ما يحوان زيدا طعامك لا كل ولم تشكها باعينا ما قبل ان
 بدل انما تمنع من سلب فعل القلب على ان معمولها ولد لك كبرت في محو والله يعلم انك لرسول وقصبت هذا التحقيق ان اللام مع ان
 ان في الصلوة بلعينا ما قبل ان حق متبع على ان اللام فيما قبل ان كما هو مراد الله في قولهم بليل وان لم يمتهم وانما يقولون هم
 هذا بليل على جواز نقل برسم قبل الشرط وجعل الجواب المذکور ذلك القسم او دليل على ان يجوز انك لشركون جوابا لمتهم مقدما
 الجواب المذکور في محو وان اطعموهم انكم لشركون لان كل من المذکورين انما يجاب به القسم لا الشرط قولهم لان هذه الاعمال لم تنفع في
 الوقت هذا لتقليد القول لا بسوء ان يبق الجواب المذکور بذلك الوقت وقت المقر في قولهم ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لا تفتن

فون المبتدأ والخبر
 وكان الشرط
 الجزاء قد تبدل
 بيان الشرح
 الضمير وادارة
 المعنى المستقر
 في النفس
 في غاية

ومعوله الا ان
 العامل

قبل الشرط

لما قيل من جعل الاسم شيئا لا يحصل له استعمال فيكون مستحقا لغيره المستحسن هو عطفه لغيره على العطف لا عطفه لغيره من وجه ما نحن فيه من التثنية دون
الاول لا تشيئا من الجسم انما يقدر عليه لا يحصل الجسم كالفن ومثلهما يحصل الجسم ليس من الجسم كالتوابع لوسلنا فخر هذا الاستعمال على
ملازمة للكوفيين والى على والى الفتح وابن برهان القائلين بان اذنا في الاستعمال على وفي المثل والظاهر ان الاستعمال في الثاني مجاز
انما العطف على ما يحصل من تلك التوابع الذي هو كسبه لغيره بقضا عليه فحينئذ يكون الاستعمال حقيقيا وانما هو الاستعمال بما يجاوز
ويعبر به وقد اقول مستقرا في ذلك ان الاستعمال وجوابه ان الاستعمال ثابت على مثل هذه المناقضة حتى يقال ان ما سلك ثوب الذي
هو لا يسلط على ما سلكه بل هو على الاستعمال في المعنى من حيث على في الجني الداني وذكر ابن مالك ان الثاني هو مرتبة من تلك
على بل وان لم يرد عليهم في معنى من وجهه من الاستعمال في مخرج اللب انما يقال مرتبة عليه انما جاوزت في المرددة تلك المجاز
ايها كان كمرتبة في كثرة التبر او كان المرد من جانب المعلوم فيكون منه معنى الاستعمال في قولهم بان على ايراد التثنية في الحق
هذا غير ثابت من غير العطف وهو مثال الاستعمال المجازي وحده ثبوت مرتبة من مصطلحها وتثبت معنى المعقول من ثبوت
الناس في شأنا اذا اوتدتا والمقرر الذي لاصابه القربى العطف وهو البرد واحد في المعنى من التثنية وهو اسم للجو والمطلوب والبلل
والشم والارد هذا الجو والمقرر الآخر الحق بالمعنى كسر اللام وهو اسم للمدح قولهم اذا استوى القدران في الجارية فلا تكن لهما
اولى بالفرج عليه وفي بعض النسخ اولى بالفرج يعني ان الاستعمال في مرتبة من تلك المجاز لا يكون حقيقيا وذلك الاستعمال في مرتبة من تلك
حرف الاستعمال المردد اكثر من استعمال حرف الاستعمال مع كان الاول جعل الثاني مرتبة من تلك المجاز لان العمل على الاكثر عند
التردد بين معنيين او في الشرح فيكون الاستعمال في الترتيب مثلا يلزم من وجهين استعمال التثنية في استعمال العمل
في غير الاستعمال الحقيقي وما ذكره الجماعة ليس في الجوز واحد وهو استعمال الابدال لا لثبوتها لا ينضو الى نفس الجوز واولا العتوت
بالثاني معنى مجازي لا يؤدي الى استعمال واحد وهو استعمال لفظ الثاني في ذلك المعنى فكيف يلزم العتوت من وجهين فان قيل
مراد بالاستعمال على غير الاستعمال الحقيقي استعمالا في الجملة لمحقق المعنى المجازي على انما استعملت التثنية لزم العتوت من وجهين
قلنا لو سلم قلنا انما يصح بيان كون الاستعمال في الترتيب مجازيا لو ارد المعنى الحقيقي للتثنية بمعنى الكلمة المستعملة في كل واحد
لم يجرى في التثنية الى الجوز بمعنى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فذلك هو الذي هو في ذلك قولهم ولقد سئل عن التثنية يعني هذا
بنت عجرة فاعلم ان قولنا ما يصح في قولهم فكان اوله يستعمل في الاستعمال في الشرح هذا يقتضي ان على مرتبة عليه جعل معنى التثنية
نظرا لا داعي الى طرح حرف في اخرى معنى التثنية حقيقيا انتهى في قولهم ان كون الابدال مع المردد للاستعمال المجازي اصلا على كون عمل مع
المجازي عن حرف الاستعمال المردد اكثر وقوعا من حرف الاستعمال المجازي مع ذلك يقتضي جواز الاستعمال مع المردد على الاستعمال
وانما يقتضي حمل التابع المردد على الاستعمال المجازي لا على الاستعمال المجازي في قولهم من الذي ايا لم يتوجوا هذا صلا ببيت عجر فكلما
اذن على جزم وعلم معنى وقف ومعنى جمع قولهم وفي المعاقبة للمرة في تغيير المعامل مفعولا القدرية بهذا المعنى حقيقة بالجملة النقد
واما معنى ابدال معنى الفعل الى الاسم فمشتق من حرف الجر الق لست برأى ولا في حكم الزائدة ولكون التثنية المصدرة معاقبة للمرة لا
يجب عليها ان يكون اذ منبت برأى قولهم وتول التبر والسهم على ان بين القدرتين فورا وانما كانت منبت برأى كنت مصاحبا
لحق الماد برودة بالانه معنى صلا لله بنور وفي الجني الداني واجبة به يجوز ان يكون ثم وصف نفسه بالاهاب على معنى ملحق
وصف نفسه ثم بالحق قوله وتبارك وهذا البعد انتهى في الكثافة والعرق بين ان صلا لله وصف به ان معنى اذ صلا لله ازاله وجعله
داهبا وقال صلا لله اذ استعمله ومعنى به معروضا صلا للسلطان بما ازاله فلما صلا لله اذ ان صلا لله كل الذي اخلق منه وصفت
به الخلال والمعنى اذ الله نورهم وامسكهم وما عيناك الله فلا يرسل الله انتهى ولا ينبغي ما في قولهم في التثنية من الاشارة الى التوابع
عن الاية وهو ان هذا معنى اخر لاصحاب مع البلاء المحذوف في سببه الى الله ثم بخلاف الاول قولهم ولو شاء الله لذهب لجميعهم وجوابنا
بمخذوف تشبيهه فلا يرد به علمنا وابقم مقام هذا الجواب ليله وهو احتمال ان الفاعل ضمير اليق قولهم ايت ذوى الحاحات الى العتير
بالعاقبة المقنوعة المحذوف الاستعمال في الواحد وغير قولهم الثالث الاستغانة ادرج لبرالك في التثنية لباء الاستغانة
في هذه السببية وقال في مشعره بالسببية هي الداخلة على صلا للاستغناء به من فاعل صلا ما جازا محذوف خرج من الثمان فلو قصد
استعداد الاسراج الى اطا الحسن ولكنه محذوف قال ومرة كنت بالقر قطع السكس والتوابع من عن هذه الابدال الاستعداد واشر على ذلك

دون الاستعمال
المجازي

فصليت ثمة قلت

وحيث كفت بالقلم
فقطب بالسكين

التعبير بالسببية من اجل الانفعال المنسوبة الى الله تعالى استعمل السببية فيما يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز من الجوز في يد
 قولي لم ويجزى القدم في القدم الذي تحت به خفف قال ابن السكيت ولا نقل قدم بالفتش بل في القدم والقدم
 النضر مؤنث قولهم بل ومنه ما بالبنية هذا هو الوجه الذي خرج من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب الكشاف والوجه الاخر ان نقل
 البنية بالفتش قراءة متعلق الذين بالانبات في قوله ثم ثبتت له من على معنى متبرك باسم الله الموقر وايضا كان الاول مرجوحا لان استعمال
 في الملائكة والملائكة اكثر من الاستعانة ولا يشاع على تلبس اجزاء العقل والبراءة اظهر وكان ثبت له باسم الله من التاديب على الله
 في جعله بمنزلة التاديب لا يكون مقصودة بالذات قولهم لاربع السببية قال الرضي تكون للسببية وهي نوع الاستعانة في قولهم
 لعقبت برب الاسد اي سبب لقائي به هذه هي البنية التي يثبت بها الوجهان يفتي عن ذي صيغة اخرى مثلهما في كمال تلك الصفة
 منه قال الرضي هو على حذف مضاف اي لعقت بلقائي بهذا الاسد قال الفخاراني في من الجوز بغيره ولا ينبغي ضعف هذا التقدير في مثل
 قولنا في فلانة صدق جميع لغوات المبالغة في تقدير حصول من حصوله صدق قولهم قد سقطت ابا لهم في النار هذا ثبت من مشغول
 السمع وسيله والنار قد تشق من الاوار والاربع المنة من اربعة العطش قولهم الحاصل للمصاحبة قال الرضي لا يكون بهذا المعنى
 الامستقر والظا انه لا يمنع من كونها لغوا قولهم اي من هذا الاصليق به وابلت مما يليق به هذا مجموع تفسير لجميع قوله سبحانه ما لا يركب
 التسبيح ان يره على الاصليق به والجدان يثبت له ما يليق به وفي الشرح فان قلت من اين يلزم الامر بالمجد وهو حال معتد التسبيح
 ولا يلزم من الامر شي الا من الحال المعتد له بل ليل ضرب هذا جالسة قلنا انما يلزم ذلك انما يكن الحال من نوع الفعل للمأمور به
 من فعل الشخص المذكور كالمثال المذكور اما اذا كانت بعض انواع الفعل للمأمور به يخرج مفعلا او كانت من فعل المأمور به نحو ادخل
 مكة نحو ما في موربها وما تكرر به المص من هذا القبيل في الاثر ان التسبيح المعتد له يقتضي تعجيل كثير من الصفات لا حاجة الى
 لفظ تعجيل كثير لانهم ذهبوا الى ان الصفات عندهم وبقدس وليس هذا النزاع في الملاق لفظ عالم مثلا او خلافا في اطلاقه لا ابيد
 العالم الذي هو من الاثر في نفسه عنده بل على ان كل المعنى هو صفة اذنية قائمة بزمانه وكذا جميع الصفات انكسر المعتد له
 والفعل لا يفسد وزعموا ان صفاته عين ذاته لشيء باعتبارها المتعلق بالمعلومات عالما وباعتبارها بالعلاق بالمقدورات فادرا الى غير
 ذلك وهذا الذي قلنا من انه لا حاجة الى لفظ كثير مما هو ان اراد المص بالصفات صفات الذات التي هي الحق والعلم والقدرة
 والكلام والسمع والتعبير والارادة واما ان اراد ما يعبرها وصفة الفعل فلا يلزم منهم فانهم عطلوا صفات الذات وعطلوا خلقه
 نعم لا مجال للعبث واما بابتوا خلقه الجواهر والاشياء والاعراض قولهم واختلفت سبحانك اللهم ويجعلك فبجدة واحدة على
 ان الواو زائدة وقبل جملتها على انها عاطفة ومتعلق بها محذوف اي بجعلك سبحانك يعني وعلى كل من القولين ياتي الخلاف المتكسر
 في فسح مجاز ربك من ان البنية للمصاحبة الحمد مضافا الى المفعول والاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل في الشرح ان هذا الخلاف
 ساقط لا يقتضي خلافا في معنى البنية الداخلة على الحمد في هذا التركيب بل هي محمولة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين والخلاف في
 كون جملتها وجملتين لا يدخل فيها هو بصدد من الكلام على معنى البنية فاما معنى ذكره هنا واول ما كان سبحانك اللهم ويجعلك من قبل
 فسبح مجد ربك في خلق النبا بالتسبيح واصناف الحمد الى ما يصح ان يكون دالا ومفعولا ذكره عقبه على سبيل الاستطراد فان كانه
 من الخلاف في الواو وقول الخطابي قولهم والوجه في فسح مجد ربك اي الوجه الذي ذكرها ابن السكيت في فسحون مجد واما العلة
 بالفعل المذكور في فسحون على الحال التي ان في فسح مجد ربك فالوجه ما قبله وفي فسح مجد ربك جبره ويجعل ان من فحة الكلام على فسحون
 مجده على معنى ان الوجهين المنفصلين في فسح مجد ربك من كون البنية للمصاحبة والاستعانة تبيان في هذه الآية على ما يليق
 بهم الا هذا البيت لقرنط ابن انيف شاعر اسلاوي هو من قصيدة مطاميرها لو كنت من مائة لم استبق ابي بنو الله تعالى عندهم
 شيئا انا بردي شدا وهو الغالب في فسح المغضى في الجوز في الحرب من شدة غلبته في الحرب بسلا اذ جعل بردي مشوقا الى الصبي
 الماء على الشرب فترقه عليهم من قبل شربهم العارة وادشوا فرقتهم عليهم من كل وجه والاعان مصدر راعا راعا على لعله الامام السا
 قولهم وهي الداخلة على الاغواض يعني سواء كانت ثمة كالمثال الاول او غير ثمة كالمثال الثاني قولهم وكما قال الجي ١٠٠ بعد
 احدكم المحبة يعلمه في الشرح يلحق ان يكون مراد بالجميع اهل السنة والافلوار اهل السنة والمعتزلة جميعا لا شك فان اتر برهنا
 اسحق فان الطابع الذي لا ذنب له والذى له ذنب ومات قابلا للدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا عندهم لذلك وسبب ابيد

[illegible][illegible]

باعتقوني قولك
بيدك والاسو
عنه

مذہب

[illegible]

فنا انزلناك فيه

معاصرین باید از علو آراء
واجب

ولم يزل

فَالْكِتَابُ
وَر

في ان المتوسطة الخفيفة قولها وقيل من تلقوا معنى يفسر في الشرح وسكت عن ترجيح وهو في تلك الجملية وتخرج في العمل بسبب
 السواء فلما هذا فلم من مقرر الى كون الباء فيها غير انما واما التبرير ففي الكتاب والباء في جملية صلة للتاكيد نحو قوله لا تفل
 بابل يكم الى التهلكة او على معنى اضل الخزية كقولهم تخرج في عريتها اضل في فعل التخرج في عريتها اقول لم تبطل فؤادك اه ههنا تبطله
 الحب بمشاة فومته نو حدة وابتدأ الى سقمه وامشاه والقواد القلب قبل طهر وقبل عشاوه والزيادة بالياء المحمزة والياء الى الميم
 الحسان من المشا وقبل العدول وتسق بالسين الميملة والعاقبة تخرج اوله او ضمير المراء بالصحيح الذي جئته على الارض مع تلك
 صر وحيث في الجهر والقوا المراء على هذا بالصحيح المضطرب من مرض المحبة وعليه في الجاهل في اداة وفي الشرح وفيما قاله المصنف لان المراء
 بالياء الشريد الاوصفة للبشاة وهو لا يشي لكن يجوز ان يكون على حد من صفات وعليه في البيت زيادة وتصق باعتبار البشاة والبشاة
 التي هي قول بل المراء بالياء الرق وبشاة وصف له صبغة محله وهو الشعر على ما قبله ههنا جازان حاردا وصف له صبغة الحاردا
 في قولهم في جسمى نحو لا في الشرح ان في جسمى المحصول في صفة جعل مع ان طريقه الغيبة لكونه مسندا الى ضمير الجاهل من قوله ان في قوله
 يجوز فيها الامران نظر الى الجهر منه والى الجهر به نحو انما جعل قمت وانما جعل قمت قولها الرابع الجهر وهو ضربان غير موجب في قياس نحو
 البشاة كان عبدا كان اقل من بعض الابهة وحدثت واقول لم يمثله لان لقائل ان يقول انه موجب بناء على ان التبرير لا يكرار
 النقي وفي التبريرات قولهم ومنعك انشي استطاع هذا غير مبدى صدق فلا تطلع ابيت اللعن فيها وقبل هذا البيت ابيت اللعن
 ان سكا بعلق نفلس لا يبار ولا يباع وابت اللعن تحت الملوكة في الجاهلية ومعناه ابيت ان تأتي من الامم اللعن عليه سكا بعلق
 الميملة في قوله وكسر الموحدة في آخر اسم فرس والعلق بكسر الميملة الشيء النفيس قولها واكوتى صليق يمثلهما باستقرار عند وج
 هو الجهر في ان هذا الخط من كون مثلها هو الجهر والياء زائدة وفي الشرح ان اختيار هذا الجاهل من اختيار في الكلام على الجملة لا على
 حيث قال الاظهر ان الباء متعلقة بالجمل وان الذين الثابتة معطوفة على الذين الاكوتى وجزء سبعة معطوف على الحسنة وذلك من الخلف
 على معمول عاملين عند الاختسار على افعال الجمل عند من والمحققين وانما ذكره هنا هو ان تعلق الباء باستقرار عند وج
 هو الجهر او من زيادة الباء وكون مثلها هو الجهر وما ذكره في الجملة الاعراضية هو ان تعلق الباء سبعة اظهر من زيادة الباء ومن
 تعلقها باستقرار عند وج فلا تها من بين كلامه ولا حاجة الى ما في الشرح من انه محتمل ان يكون بمعنى كلامه هنا على انه على تقدير جعل جزء
 سبعة مبتدأ يكون الاولى تعلق بمثلها باستقرار عند وج فلا تها من بين كلامه ولا حاجة الى ما في الشرح هو الجهر فلا يلزم اختيار
 لهذا الامر المقدر فينتفي التعارض قولهم بشي الاولى ان لا ياتي بكلمة ما لانها لا تار مع كلمة شيء للدلالة على التقليل والتخفيف والهن
 المعنى على ذلك كان الخطاب ملك الاترى انه حياه بجهة الملوكة بل المعنى على السكينة والنعيم وهو يستفاد من تكرير شيء قولهم فازجعت
 بخاتبة ركابا لوني الصركاب الامل الذي يساعدها الواحدة واحدة ولا واحد طامن لفظها قولهم ما ابغثت بمنزلة ولا وكل هذا
 غير بليت صدره كاتى بعيت الى اساداهم وكان بالفضل الكان فتمت مكوونة بمعنى كذا والباسا الشدة والداهمة الالة بنة و
 ابغثت اسرعت والمزود يراى ساكنة فتمت مضمومة المذخور الحائف والوكل يعقبتن العاقر الذي يكل امر الى غيره قولهم لان صنفا
 الدم اذا غبثت على سبيل المبالغة لم يلق اصلا صفات الدم هي هذا المزود والوكل المبالغة فيها ههنا من جهة الجهر بدلى هو على
 حد قوله ابيت منها سدا وهو ان يبتزع من امرى صفة اخر مثله فيها ما الغرة في كمالها فيه وفي الشرح ينبغي ان لا يتعلق الجاهل بوا
 على سبيل المبالغة يغيب كانه ليس المراد ان يغيبها بل يغيبها عن غير وانما يتعلق بجد وفي محل الضم على الحال من الضمير في غبثت العاقر على
 الصفات قولهم ليس بذي عي فطعنني به وفي الصخر طارح وطعن في السن بطعن بالضم قولهم اذ حق الضمير المربوع المتصل المؤ
 بالفسر والعين ان يؤكدوا بالفضل اذ لو لا التبرير لتاكيد بالفاعل فيما وقع تأكيدا للسكن كقولك ههنا غبثت نفسي ما وجرى بجهة
 الباب عليه طرد النجلاء ما لو كان الضمير منصوبا نحو وابتدأ بعبه او مفعلا نحو ما حضر بني الا هو بنفسه وبجلاء ما لو اكد بغير العسر
 والعين من لا لفاظ التاكيد مرفوعا كان المؤكد او غير ذلك لانفاء اللبس اجمعين واخواته لعدم استعمالها الغير التاكيد والحقها كل
 لما بينهما من الاشتراك في معنى الاستعمال وفي الشرح ليس ذلك حقه على التقين بل حقه احد الامر من ما التاكيد واما الفضل
 فصر عليه بوجوب في الادتاف فيصح ان يقال جهم يوم الجملة نفسك ويمكن ههنا ان يوافق في الباء الزائدة في الفضل كما يفتي بالرائد
 في العطف نحو قمت ولا زبدانته في قول ذكرابي جها هذا الذي كنه لا يرد على المعنى الا اذا استقر الى ذلك غيره واسلم له ليله ولا يار من القول

يقول من زل هروج
 كونه مستعدا
 الا ان كقولهم وان
 مصدر الجمل من
 صر وحيث في
 المصنف تخرج عن
 عن ابيها فضلك

على انة في عدم
 العدول عن

او مجرد نحو
 به نفسه

كتاب

بفصل الزائدة في القطع لقول بعض النحاة في التأكيد ان اليا على حرف واحد ولا على حرفين **قولهم** بما يستكن منه من
 انفسهم من اوله متعلقه بليستكن والثانية ثبوتها **قولهم** هذا الاخير محل الباب كله عليه اكثر الكوميين في الشرح الاشياء
 المحل الكلمة ثابتة عن اخرها الى شدة **الان** ثبوتها ثلثا في اخر الكلام اوله **قولهم** يحل على حرفين بمعنى هم واسم في الشرح
 على حرفين طهر عن التبدل الذي هو قولهم حرف بمعنى هم واسم خبره اخر لا يبعث خبره المحر على البدلية من غير وعلى قولهم يقال **الاول**
 يحل على وهو نادى في الشرح هذا مشكل لانها حيث تكون اسم فعل بمعنى يكفي فانون واجبة لا فائدة من ان كانت بمعنى حسبك بمعنى
 يكفي قال ابن ابي عمير في النحى الثالث اما يحل الائمة فلها اسمان احدهما ان يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلقها فانون الوقتة ومعها المتكلمة
 يقال يحل في الثاني ان يكون اسما بمعنى حسب فتكون اليا المتصلة بها مجردة الموضوع كالحقها فانون الوقتة وذكرها انها المتكلمة
 فاما فان قلت على قول المصنف وهو نادى انما يرجع الى استعمال المحل اسم فعل قلت لا نسلم ان استعماله كذلك فادد ولو ثبت بالتقدير ندره
 لم يندرج المصنف ان يذكر هذا المحل في هذا الحكم انما موضع ابراه عند قوله لم فعل انتم في الشرح وتقولون ان الاشكال الى ان كان
 يلحق المصنف ان يذكر هذا الحكم عند قوله اسم فعل فهو مناشئة سهلة على اننا لانفسنا ان موضع ابراه هذا الحكم انما هو عند قوله اسم
 فعل بل هو موضع اسم مازكوه فيه لان الضمير من قوله وهو نادى رجاء الى الاول من قوله ويقال على الاول والجملة في موضع نصب على الحال
 اي يقال على الاول حال كون نادى يحل فيكون يكفي فيكون نادى المصنف لكن من حيث نون الوقتة لان نحوها باسم الفعل واجب بل من حيث
 ان ما الحقة هنا نادى والجملة مستأنفة لبيان سبب عدم ذكرها في المحل بمعنى يكفي فيكون شاهدة المحل بمعنى يكفي فيكون
 شاهد المحل بمعنى حسب لان يحل بمعنى يكفي فيكون لا نادى له بل **قولهم** انما نادى في شرح كاشفة انها لا تقع في التثنية
 الاعلى في الشرح محل هذا الكلام سند ابراه على انها لا تقع في التثنية في القرآن الا للتثنية على انها تامة واستثناء من غيرها فلا
 يتوهم توهم بليدك الايتين الشرعيتين ان للثنية الاضواء على خبر الاطال متقينا في شئ منهما لا احتمال ان يكون الاضراب فيها
 القول لا من القول المحكوم لا سلفا ان الاخبار يصدر ذلك منها ثابته لا يتطرق اليه الاطال بوجه فكون الاضراب فيها مجردا لا استفا
 من المصنف استثناء اخر وقوله سبقه في ذلك الاخبار الضام فاما ما ذكره من الاستفا سبقه اليه من قاسم في شرح الالفية وسبقه
 الى ذلك بوضوح فان الجميع ما اما الى يعرف زمانه من الايتين وقع الاضراب فيها من جملة القول لا من الجملة المحكية بالقول الجملة
 القول اجتنابا من الله ثم عرفها التزم صادقة غير باطالة لم يطلها الاضراب اما قال انما الاضراب لا يقال انما يضارب من الكثرة اخبا
 عن وصف ما وقع الكلام فيه من الملائكة والنبى صلوات الله عليهم اجمعين **قولهم** بل بلده ما هو الفحاح فقه هذا صدر ريت عن ثور
 بن العجاج عجزه لا يشترى كانه وجهه من العجاج جميع فيج وهو الطريق الواسع بين جبلين والقم يقع الكان والمشاة الوقتة العنار
 ولكن لك القم يقع القاف والمشاة او القنار والقطا بعض القاف والجهر قبلها ط من شعر والجهر ادم واودو ويرا الكان هنا
 السراية في القاموس جهر كجهر بلده فلهذا من الجهر تية ثياب مذنوبة من نحو اللبث او هي من نحو اللبث ابرهي من الكان انتهى **قولهم**
 وروهم بعضهم انها مشتعل جاز وقبحه وهران الجهر بالمقدرة بعد ذلك ليل حتى لا يظن بالذات ان مصفورا والرضى وحكوا الاضرا
 عليه **قولهم** في محلهما قبلها كالمسكوت عنه قال الرضى يحل المتبوع في حكم المسكوت عنه ومنه يهاكم الى السماع فيكون الاجتناب
 عن قيام زيد في قوله قام زيد بل عر غلطا يجوز ان يكون قد قام وان يكون لم يقا فدت بيلان تعلقك بالاسم المنطوق عليه كان
 غلطا عن عمد واستولسا **قولهم** وان فقتها نفي او نفي على لغيرها قبلها على الشر هذا اما قال ابن مالك ان بل صيد النفي كل من هذا
 فان اطلاقه هذا على ان عدم محي زيد في قوله ما جاشي زيد بل عر مخفوق كان كل في جاشي زيد لكن عر بالاشفاق قال الرضى
 وبه قال ابن العجاج ن قال في جاشي زيد بل عر محتمل ثبات الجعي لم ومع تحقيق بقية عن زيد قال فط كلام الاندلسي وهو الظاهر انها
 للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قوله ما جاشي
 زيد بل عر فاذا ثبت ان الحكم على زيد بعد المحر كالمسكوت محتمل ان يبعث فيكون عر جاء كما كان الحكم على زيد بالجعي فيجاء
 زيد بل عر واحتمل ان يكون محتمل وان لا يكون **قولهم** وجعل ضد لما بعد هذا قال الرضى اما حكم ما بعد بل لا تية بعد النفي او
 انتهى ضد لما انه مثبت ضم وجاء في قولك ما جاشي زيد بل عر كانت قلت بل جاشي عر قبل اطلاق النفي ولا سلم المنسوب اليه الجعي
 قالوا والدليل على ان الثاني ثبت الحكم بالان لا يجوز المنصب بل بالان قال عر **قولهم** على قولهم ما جاشي زيد بل عر ما جاشي زيد بل عر

جانا الامر ان الان من النفي
 اعرف من اثنائها قد وكتبه
 بالنون انما هو اذا كانت بمعنى
 حسب

نادى محلا ومعنى حسب
 المراد على المصنف بكلام محبة
 له في بعض كتبه باو في
 لرد عليه بكلام المصنف
 ذكر صاحب النحى محبة
 حسب لم يذكره معنى كيفة

سكونه

بجواز

ما انما جعلت النفي وما بعد بل على قوله ما يصح كونه متفيا بعد النفي فيجوز على ما فيه قولي ما ويجوز انما المعنى يعني بالنفي في الاثبات لانه ما بعد
 بل مع النفي في معنى مع الرض حيث قولي ما يقال مشام حال ضربت ذمها بل اياه هذا مقتضى من مشام وهو كوفي مع العطف ببل
 بعد الايجاب فيمنع على الرض حيث قال والظان منع الكون من عدم جواز العطف ببل بعد الايجاب من المنافي لانهم يجوزون
 عطف المنع بل بعد الايجاب على بل كما قال عنهم ابي بناري والاندلسي فكيف يجوز هذا قولي ما لتأكيد الايجاب ببل
 يعني ان لا يذكر قبل بل لا لعطفه نفي ما بعد بل بال تأكيد الايجاب بان ينفي بها الايجاب الذي قبلها ويصير بها عطفيا في النفي بعد
 جرح الايجاب كالمسكوت عنه حيث النفي صريح في ذلك هو حقيقة تأكيد الايجاب في الشرح وما ذكره من ان لا يترك قبل بل بالتوكيد
 بعد الايجاب على ظهوره قال الرض في انما انصرفت كل الايجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضربته بل لا بل عمرو انما يعني لا يرجع الى ذلك الايجاب
 والامر المتقدم المعاص بعد بل في قوله لا بل عمرو ونفت بل العماء عن زيد واثبت له عمرو ولولم يفتى بل لكان تمام بل في حكم المسكوت
 عنه فيجوز ان يثبت وان لا يثبت وكذا في اضربته بل لا بل عمرو لا يفتى بل لا بل اضرب عمرو ولو لا المذكورة لاحتمال ان يكون النفي
 زيدا وان لا يكون مع الامر يضرب عمرو وهذا كلامه وهو مضمرة ان لا الواقعة قبل بل فيما ذكر ليست بزيادة بل اليها التاميس معنى فيكون قبل
 وجودها وهو خلاف ما في المتن فليت وقع النفي في حرف الام حيث ذكر مشروطا لا العاطفة ان قال فاذا قبل جاشون بل لا بل عمرو
 فالعاطف بل لا واما قبلها وليست عاطفة وهذا يقتضي ان لا تكون زيادة فهو معارض لما هنا في اتمى على الشرح واثبت انما
 به كلامه من ان المراد ببل زيدا انما تذكر للعطف نفي ما بعد ما يتحقق كلامه هنا مع كلامه في مشروطا العاطفة وكلام الرض قولي ما وجب
 البدر في الكسفة يفتح الكاف المتغير الى السواد والافول الغيبة قولي ما وبعض هؤلاء يقول انها للتاثير يعني تانيث الكلمة
 كالتاء في ممت وبرت لانها اصلت ولولم تكن للتاثير لكاست زائدة لجرد الكثير كالف قبحى وتلك لا تامل قولي ما تختص النفي
 في الشرح حكى الرض عن بعضهم انه انما استعمالا بعد الايجاب بمسكا بقله وقد جدت بالوصل يليني بينها بل ان من زاد القبول
 ليعيد قال الرض وهذا شأن قولي ما في المحكى عن ابي عباس عن حماد بن عيسى قالوا نعم كقولهم قولي ما ولذلك امتنع من جعله مفسلة
 في قوله ما فلا يتصور ان انا حين في الشرح هذا معارض بما حكاه في الكلام على ام من من انما هنا في هذه الامة متصلة والمقوما
 ذكره هنا واقول قد قرنا هناك انما يحكى عن من ان ام في هذه الامة متصلة وانما حكى عن ان انا حين قام مقام ام بقرن وقرنه
 وتامل قولي ما وبشكل عليهم ان بل لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه يعني لو كان الاستفهام التقريري جبراموجبا لكاست
 بل في الامة جوابا للايجاب في الشرح لا اشكال في الحقيقة فان هؤلاء اعوا صورة النفي المنطوق به فيجاب ببل حيث جرد ابطال النفي
 الواقع بعد التمرة وجود الجواب نعم على انه متضمن بضم الكلام جميعا لظهوره ومدخلها وهو الجواب كما سلف دعواه الاتفاق
 مناقش فيها اما ان اراد الايجاب المجتزئ من النفي اصلا وانما واثما فقد اسلفنا ما حكاه الرض فيه من الخلاف واما ان اراد ما هو
 اعلم للتأمل التقريري لمصاحب النفي فالخلاف موجود ومشهور ذكره المحقق الشلوبان وغيره في حرف النون انتهى واقول اراد الايجاب
 المجزئ من النفي اصلا ولم يثبت البعض الذي انما استعمال ما بعد الايجاب لقلته قولي ما في كتاب الايمان هو فتح الحرف جمع بين قولي ما والغير
 طولا يعني في كتابه المسمى تشواهد التوضيح والتميز عند في بيان جعل حرف استثناء ويكون التقدير ان كل امهاتونوا الكتاب
 قبلنا على معنى لكن لان معنى الامعنوم منها ولا دليل على اسميتها قولي ما في الاخر والستاقون بيدهم اتوا الكتاب من قبلنا ونضع في
 بعض طرق الحديث بعد كل امهاتونوا الكتاب من قبلنا وخرجهما بل لا على ان الاصل ببيان كل امهاتونوا ان وبطلانها واصبحت بيد
 الى المبتدأ والخبر اللذين كانا معولين لان في الشرح وفيه نظرا لان ما يضاف الى الجملة اسماء محصورة في اسماء وليس ببيانها واقول
 لا يبرها ان يجيب عن هذا يمنع المحصر ولو سلم فالمحصر في الاضافة الى الجملة انما هو المضاف اليها من الاصل ومن غير محصر في الجملة
 وهذا ليس كذلك قولي ما في النص بعد بمعنى عن الشرح الصلاح بفتح الصا اسم مفرد بمعنى التصحيح في صحة الله فهو صحيح وصالح بالفتح والحد
 المستر كين كسر الصا على ان جمع صحيح وبعضهم يذكروا بالنسبة الى تيمم هذا الكتاب المعين مستقيمان لان تلك رواية عن مصنفه
 فصلا اليها انتهى مصنفه هو اسمعيل بن يوسف بن حماد الجوهري قال ابن الصلاح في مشكلا بسبيل لا يقبل ما قرره وانكر عليه
 قوله ما الساس جميعهم وقال انه يقر به ورده بان لم يقر به فان التقريري الجولي غيرهما فلذلك وبالحكمة فقد ملقت الامور
 بالقبول لابن بري على جواش معينا نوفي رة في ستة ثلاث وتسعين وثلاثمائة قال يا قوت في معجم الادباء كان من فارب من بلاد الترك

السبيل والجماعة لا يجيبوا
 عن الامة بل لك معنى لو
 الجواب ببل الى الجواب قولي ما
 وهو اسم مذكر للمضافة
 الى ان وصلها قال ابن

من اذكياء العالم اخذوا من البراهيم الفارسية عن التبريد في النار وادخلوا ربيعا من صمغ فاقامها مدة في طبل الفخار ثم عاد الى
 حراش فانزلوا به الحسن الكاتب فكتب له واكرمهم جدا فاقام في شاربون ربيع الفخار وعلم في الكفاية كان حسن الخط جدا بل كان
 ابن مقلة وانظروا قال القزويني مات صريحا من طاعنه وادخله في كتابه وشهدوا كالجناحين وقال اربابا لير
 وقفر عن جلوسه فقلت ان كان بقي عليه من الصالحات بقية غير مستقيمة في نفسها فليكن له يقال له ابراهيم بن صالح فليكن في شيئا
 قولكم انا انص من نطق العناد في الشرح برهانا انا اضع العريون العناد المستلها منهم على اصح ريبا من انصاموس قولهم
 على حد قوله ولا عيب فيهم انا اقول المستفكس في حقه والكاتب بالاشارة العنقوتية جمع كناية عن الجيش وقوامهم انصاموس تهوارا
 ابن مالك وغيره يكون هذا الحد يثبت على حد البيت كونه مستملا على الاستملا عليه من تأكيد المدح بما يشبه الذم وان كان الذي منه
 في الحد يثبت نوع وفي البيت من اورد له ان البديع بين منقوه الاخر بين الاول نحو البيت وهو ان يستثنى من منقوه من منقوه
 صفة مدح تغدير ربحون من منقوه الذم فحق البيت لا عيب فيهم الا قول سيبويه ان كان ذلك عيبا او مشاكلا هذا التقدير محال
 لان فالسيف كناية عن كمال الشجاعة فالتاكيد في هذا الصريح بين وجهين الاول انه يعنى الشئ ببيتة كذا قلت نقض المحالوت
 هو اثبات شئ من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال والثاني ان الاصل في الاستثناء الا اتصال فذكر ما لا استثناء قبل ذكر ما
 بعد ما يوقع في فهم السامع ان غرض المتكلم اخرج شئ مما يقفه وجعله تابعا فاذا طرأ له صفة مدح ويحول الاستثناء من
 الاتصال الى الانفصال على التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشارة بان لم يجد صفة ذم حتى يفيها فاضطر الى استثناء صفة
 مدح والصريح الثاني هو الحد يث وان يثبت شئ من صفة مدح ويأتي عقبها باداة استثناء يلزمها صفة مدح اخرى لا يفيد هذا
 الصريح التاكيد الا من جهة الوجه الثاني وهو ان الاصل في الاستثناء الاتصال فيقبل ذكر ما بعد اذ لا يقع في فهم السامع اخرج
 شئ مما قبلها فاذا ذكر بعد اداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا ينافي في هذا الصريح التاكيد من الوجه الاول اعني يعنى ببيتة
 لا يمتنع على المعلق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا التقدير في الصريح الاول دون الثاني قولهم ترقى من
 الرين وهو الصوت في الشرح كان ينبغي ان يقول من اورد ان كان الفعل صادرا عنى واقول انما قال ذلك لان الادنان من الرين
 مراد بها اصل المعنى هذا الكلمة بله قولهم تد راجح الجاه جمع مجمر وهو العيلة وعظم الراس المستعمل على الدماغ وحشا
 بارز او الحامات جمع هاموس الرين معنى بله الاكف على رواية الضمير مع الاكف فاسهل وعلى رواية الجر كثره الاكف منفصلة
 وعلى رواية الوقع فكيف الاكف التي يوصل اليها بصولة قولهم من بله ما اطلعتم عليه قال الصنف اتفق جميع النسخ الصحيح على من بله و
 الصواب اسقاط كناية في الشرح عن ابراهيم في شرح البخاري على ان بله في هذا الحد يث صبيط من الفتح والكسر فوجلا الكسر فاذا
 المم واما خبر الفتح فقال الرضى اذا كانت بله بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكي ابو زيدان فلا لا يطبق حمل الفهم بل ان ياتي بالفتحة
 اى كيف ومن ابن وعلبه تنجح هذا الرواية فيكون بله بمعنى كيف التي لا يستبعدا وله صدر تبه وهي مع ما صلتها في محل دفع على
 والمخبر من بله والصغير الجرح وعلى انك على الدخ قولهم ربحون ربحون عن المعاني الثلاثة لعل ان يقول تخاف ان تكون مصدر بمعنى التردد
 معيدا للتعبيل والمعنى اعدت لعبادى الصالحين من اجل ترك طاعتهم من المعاصي فلا تكون خارجة عن المعاني الثلاثة **حرف**
التا قولهم ووم ابن خرون فقال في قوطه النسب كنى العن ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ كنى وكانه نسب الى قوله كنى شيئا كذا
 فاصبحت كنى او اصنعت عاجنا وشرح خصال المراكمت وعاجن والعاجن الذي اذا نهض اعتمد على يديه وقوطهم عن الرجل اذا نهض
 يبدى على الارض قولهم اذلو قالوا اذنا كما جمعوا بين خطابين في الشرح اى يحذروني ذلك فقد احازوا مثله في افعال القلوب
 اغلقتك مطلقا واعلمت كما انفسك واقول جبه المنع عن الجمع بين خطابين هو ما اشار اليه لم يقولوا اذا استمعوا من لجهلهم الى
 علامكم الا واما افعال القلوب فقد اخفقت بلحاكم مباحوا كون فاعلمها ومفهومها من نوع واحد بان يكونا ضمير خطاب وتكلم
 او غيبة فلا يقاس عليها غيرها قولهم وانه خطاب لا شين احد هما المذموم الاخر المصانف **قولهم** فباني تمام القول في ابناء في
 الكاف كناية في الادب لمخالفة القول والثابتة بيا في روع الجليل هو بفتح الهم وضع اللام الاولى كسر اللام الثابتة بعد ها باء
 للفتحة الى جلا ولا موقر بفارس وهي نسبة على غير القياس **حرف التا قولهم** فوطهم في جدت جدت الحديث العبر وجهه
 على اجدات ولحدث قولهم اذنا انا اصبحنا في الهوى بالضم القصر القصر واذا في النفس في الشرح وكان الثاني هو المراد بالبيت يقول

غيره

من المذات والشهوات

قولهم في التا

اصبح من الشئ وامسى تاركه لم يتغير اعنه يقال عدلان هذا الاسر اذا تركه وتجاوز عنه وقول هذا يدل على ان عاديا بالفتن
 المهمة وهو مصبوط في بعض نسخ المعنى وفي غيره بالمعجزة وقد اشاد بانك هذا البيت شرح الكافية اراى اذا ما سبت بيت على هو
 ثم اذا اصبحت اصبح عاديا قال ابن القلاص هذا الى كذا اصبح اليه ثم قوله تجاوز عنه ليس على ما ينبغي لان تجاوز عنه معناه عفى
 عنه وليس مراد به هنا حق لم يخرج الامة على تقدير الجواب الى الجزء ونقدرة تاب عليهم ويكون قوله ثم تاب نظير قوله ثم تاب عليهم
 بعد قوله لقد تاب الله على النبي وفي ذلك كمال التوكيد وازيد بالاول انشاء التوبة والثاني استدامتها وقوله على الثلاثة عطفا على
 قوله على النبي او على قوله عليهم وقبل ذلك بعد حتى تدبر عن الشرط وتبقى بعد الوقت فلا يحتاج الى جواب بل يكون غاية الفعل الذي قبلها
 وهو قوله خلصوا الى هذا الوقت ثم تاب عليهم ثم قوله والبيت على بادة الفاء قال ابن مالك في شرح جملته وروى
 ان ثم يندى الامة والفاء اول كان زيارتها اكثر من ذلك وادى من واحد الى التقي وقال النبي في شرح الحاجة التي راها ان الفاء
 للترتيب المتصا في الحكم كان الشاعر جبريل الحكم الثاني عقيب جبريل الحكم الاول قوله عسى يقول ثم هو الذي خلقكم من نفس واحدة
 ثم جعل منها ذكرا وذكرا هكذا وانما في النسخ والاشباه ليست الا انفس خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها ذكرا وذكرا فان ساء الى هذا البيت
 من غير التحفظ لا يستقيم ويزيد الا باثبات قد بعد ثم الثانية وهي ساطعة كثيرا من النسخ المتقدمة قوله ان الثالث الذي رتبته آخر حيث
 من ظهرا دم عليه السلام ثم خلفت جوار من قصبة الدرة بالمعجزة ولدا رتبته كذا كان او اني واحد كان واكثر والجمع درة وهو مصدر
 العمل وجاء بالمد زوج آدم عليه السلام والقصرى بعض القاصد وقع الصفا المفضلة الصانع الذي اسفل الانساع قوله لم يكن
 الجواب الاخر اعلم بغيره ان يجب ان لا يبرهن الا بغيره والبيت وانما لم يبرهن عموم هذا الجواب لصحة في الامة الثانية لان هذا الجواب لا يبرهن
 سوى الترتيب في الاخبار ولا بعد ذلك الا عند تقدير رادة الترتيب في الحكم وفي الامة صرح به اربابها الترتيب في الحكم من غير تقدير
 ولا تاويل بان يكون عطف على الجملة الاولى الثانية فان قبل قوله وقد اختلفت الامة الثانية اية يقتضي اذا جبريل يجب ان لا يبرهن
 اجيب بان لا يقتضي لو كان ايضا واجبا الى اجيب هو غير واجبه وانما هو واجبه الى الامة الثانية وهذا اخره منه قوله
 قالوا ابو القعتر الصقر الصفا المفضلة والقاف وشيئا من بكر والذي في بعض النسخة والقصر الاعلى جمع درة بكر النخلة واما
 والحسب بعيد الانسان من معانيها في الشرح لكن يرد على ابن عصفور ان قول الشاعر قبل ذلك نصيب بما يخالف هذا المعنى ذلك
 ان معنوه الكلام على ايجاب به ان سودا ابن سابق لسودا الابن سودا الابن سابق على سودا الجدة والسابق السابق للشئ شيئا
 لان الشئ فيكون سيادة الابن سابقة لكل من سيادة ابيه وسيادة جدته وسيادة الاب سابقا لسيادة الجد واقول يمكن ان يقال
 عن ذلك بان دعوى هذا الشاعر ان سيادة الاب لما حصلت عند شيئا الا بترتيبها وانما كانت الى اول وجود الابن كان ذلك سيادة
 الجد لما حصلت عند شيئا الا باسندت الى اول وجود الجد فثبتا الا بترتيبها على سيادة الابن باعتبار حصولها وسابقة عليها فان
 امتدادها واستنادها الى اول وجود الاب وسبادة الجد من تبتة على سيادة الاب باعتبار حصولها وسابقة عليها باعتبار
 امتدادها واستنادها الى اول وجود الجد فلا يكون قول الشاعر قبل ذلك في المعنى الذي قاله ابن عصفور قوله كثر الردى الى
 يقال ربح ربحي وقناة ربحية بسببه الى دنية وهو اشارة كانت تقوم القنا بحدس الجبريل والعبا والافان بجمع ابوتة وهي ما بين كل
 عقدتين من القصب قوله قال الطبري هو ابو جعفر بن محمد بن زيد الامام الجليل صاحب الفاسر والتاريخ وكان اماما
 جليل لم يقل احد ولد سنة اربع وعشرين وما بين بطبرستان في سنة عشر وثلاثمائة ببغداد والطبري نسبة الى طبرستان بخلاف
 الطبراني فانه نسبة الى طبرستان في الجبل من قس الا لاعتربت ودخلت فيها الى الشرح فيه مناقشة لفظية من جهة ادخال اللام
 على جواب ان الشريعة ومناقشة معنوية من جهة ان صدق الملازمة بين كونها اسماء بمعنى حق او ابداء وبين الاعراب دخول الاعراب
 ممنوع وسند البقي بمعنى شئ ونحوها فان قلت ما سبب لبسناح قلت موافقتها جبريل الحرفية لفظا ومعنى هذا عند من يجعلها لفظا
 واصح عند من يجعلها كاديا لبسناح مشكل وقول الدليل على الملازمة بين كون جبريل معنى حقا واداء بين الاعراب عدم مشابهتها
 الحرف بوجوه الوجوه المتقنية للبناء بخلاف ما معنى شئ فانها مشابهة للحرف في الوضع وقول ان سبب بناءها موافقتها
 لجبريل الحرفية لفظا ومعنى عند من يجعلها كلفا فانه نظر فان القايل بان جبريل معنى حقا او ابداء لا يثبت جبريل اخرى حقا حتى يكون هذا مشابهة
 لها قوله اجل جبريل ان كانت رداء سافله ويرى ان كانت ايجت عشره وهو غير بيت لطيف الغوي قبل الفرس بن بن صدره وثبت

والاعراب وهو الرن
 يدون هو الذي في
 الاعراب بالواو والهمز
 ولغتها في الرن

من الجبر

مكتوب

كتاب

حرف الخا

حاشية الشيخ

على الفردوس والمشرق في يوم طلت على البروق في روى اول من حضر الفردوس في العاصم وروى عنه دون الجماعة وقال في الحكم
الاولى الخليفة عند العرب هو بلسان الروم البشتا والبردي فيفتح الموتى وسكون الالهة والكرى غير ليرى كانه اشهد اليك
وقال غيره ولو يوقى قوم وداء من الماء بكرة الزاد واللك الدعا شرج دهن وروى الحوض الشلم وفي الشرح والمعونان ملك المسبح
قلن اول مشرب تشرب يكون على ذلك البشتا في يوم هذا يقع ان يربوا حتى جياضه في يمنع منه لحد اما على عمدته واستقفا
احواله في مصفى الاميل الى الوصل البشري من هذا الى ان يربوا حتى جياضه في يمنع منه لحد اما على عمدته واستقفا
ثم يربوا حتى جياضه في يمنع منه لحد اما على عمدته واستقفا
اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
والاشارة من هذا الى الجوز في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
الكلام في حلال التبنه على السكون ولا يكون الا من روى على قدر ان راد ما هو من الملية على السكون حتى يسمي القى هو اسم لا يفيق فيه
عدها الالهة انما يذكر في هذا الكتاب العرف وما تضمنه من اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
عن عمن من القربان في حلال التبنه على السكون ولا يكون الا من روى على قدر ان راد ما هو من الملية على السكون حتى يسمي القى هو اسم لا يفيق فيه
للمرور في القى القى لا يفيق فيه كرها واولا كرها ان من روى في صند هذا الصنف في المعرفات الحروف وما تضمنه من اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
الاسماء والظروف انما لا يذكر على سبيل المقصد والترجمة الا في ما في ذلك ذكره عن هذا على سبيل الاستطراد بعد عقد الترجمة وما في الحرف
تضمن معناها من الاسماء والظروف في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
وجعلنا من هذا مضاد محمد ووافي عظمه عظيما وكما تضمنه على اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
صكوه يقبل على اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
الاطال اشعر من هذا لذكر في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
واما هو معنى العظم فهو قبل ارام من عظمه في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
العظم انما في هذا معنى العظم فهو قبل ارام من عظمه في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
اجل حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
وحاشا الاستدانة الضمير انما عاين في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
وصفة معطوف على هذا الضمير في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
جمع صكوه في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
الطال في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
مطرو في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
الطال في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
ما في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
وعنه ما في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
ان مجموع ما في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
ثم لا يفيق في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
الوفا في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
من سؤد في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
من اراد ان يربوا في حاشية في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
الضعية لان ابائهم لا بد منه في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان
تعب عن هذا ضلوعه واستدانة على ضلوعه في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان وروى اسما له من الماء في يوم طلة اسما له فيضاه هذا فيجربان

قلت لا اوسجت اي قلت سبحانه الله وليتني قلت لبيك هذا هو الطراد استكلاما بالحق فيه بالحد في نحو حاشي مع ليس بقوى كقوة
 الحرف الكثير الاستعمال قد يمد من غيره سوا فعله صوتا فعل النقيض في الشرح لجمع المصنفات في لغة اعرافا على الدليلين المذكورين
 لا يسم من مناشرة لما الاول من الحرف الكثير الاستعمال قد يمد من غيره سوا فعله صوتا فعل النقيض في الشرح لجمع المصنفات في لغة اعرافا على الدليلين المذكورين
 فقد قال شارح الملبا في سلم دخول حاشا على حرف الجر فان اللام في حاشي لله ذاتة عوصنت حاشا من حاشا فقلت ومينه بعد كذا من بعد
 المقوس من حاشي ومن كلمة شح بدخل على كذا اخرى ليست محل الحدوث انتهى واقول الجواب عن المناقشة في الاول بعد تسليم ان صوت
 سكون فعل سفت مقطوعان من سكونا الصلة في النصرف بالحدوث وعين ان لا يكون في الحرف فوجوده في كذا دليل على نفي الحرفية عنها
 الا ان يقوم دليل على انها حرف فيكون قول لا يتالي مثل هذا التاويل حاشا هذا امثله الاشارة بهذا التاويل الى ما قبل
 حاشي مع ما علمنا على من سوه بجانب يوسف للعضية قد قولي لانها انما تجوز في الاستثناء في تاتي القراءة الاخرى لا يخطا على
 اللام في قوله السبق في الشرح كلها منطوقه فيها اما الاول وهو انما تجوز في الاستثناء فقد تمتع بناء على ما ذكره اليتلي شارح الحاشية
 فانه قال من حاشا لا تنوقف على الاستثناء وروى ابن النجاشي عن شيد من بيتا له كذا حيث قال في الكافية في حروف الجر وحاشا في
 الاستثناء وزعم انه يقال حاشا زيدان يقوم على الابتداء والنجاشي والتقديم والتأخير كما يقول علي بن ابيان يقوم بقلعه المصنف في حاشي
 التسهيل كالمستدرك على ابن مالك واما الثاني والثالث فلا بد من عطفهما بقول انما حكمت بالحرية حيث توفرت كلام وحاشا
 لتستعمل التماز في آخرها حيث دخل عليها التوفير ودخلت على علم الجرح كما لا سميت به وحيث انتم قبلا الحكم بالحرية فلا بد مما قاله المصنف
 انتهى في قول الجرح في النظر في الاول ان كون حاشا لا يجزى الا في الاستثناء هو المعروف الذي ذكر في الكتب وينبغي عليه الكلام دون ما
 قاله اليتلي واما النظر في الثاني والثالث فما خذ من كلام الرضي فانه قال ويجوز ان تقول ان حاشا المجازة حرف وهو في نحو حاشا الله اسم في
 لمشابهة لفظا ومعنى لحاشا الحرفية قولي هو مما تراه التوفير في تواتر لبناء حاشا لشيئها الحاشا الحرفية الاستثناء ومعنى الاستثناء
 الترتيبية الاعداد عن السوء وما من شأن بان قولي هو حامله على ذلك بناء على الشرح منه نظر اذ لا يلزم من كون الكلمة بملية كونها اسم
 فعل واقول مراده ان حامله على ذلك بناء مع انه لا سبب فيها للبناء الا في بعض القل انما لم يصح بذلك اعتمادا على الفهم في
 وروى اعل ما في بعض اللغات في الشرح كان المصنف اراد ببعض اللغات التي اعربت حاشا فيها قراءه حاشا بالتون فانه معروفه
 مثل تنبها وتونبه وتونين يمكن وفيه نظر لجواز ان يكون مبيدا وتونبه متونين فكثير ومثله ليس عزيز في اسم الافعال واقول الجواب عن
 هذا النظر ان تونين الشك في اول اسم الفعل ليس بقياسي انما هو سماعي في الفاظ منه كصه ورواية كذا ذكره المصنف في حروف النون قولي
 اللهم اغفر لي من لي مع حاشا الشيطان واما الاصبغ هذا الكلام لشعر وانما هو نثر واصبغ بفتح الهاء والها لالتواء وانجام العين وفي
 الشرح فان قلت المغفرة مرخص لا ينفذ احده عنه فلم يمتنع في حاشا قلت ان الشيطان لشدة خفاسته تارة المغفرة عنه في
 شأنها ان تتعلق به انتهى لا بد من هذا التساؤل بان حاشا الاستثناءية ليس فيها معنى الترتيب وانما فيها معنى الاستثناء لما قلناه انما
 عن الرضي من ان حاشا الاستثناء وفي غيره معناه تنزيه الاسم الذي بعده قولي حاشا ابان وانما الحاشا بفتح الحاء والميم
 الميم وسكون اللام المهملة اللوم قال ابن مالك كثير من الخفاة بالشد هذا البيت على هذا الوجه وليركف وانما يثبتان صورتهما حاشا ابا
 ثوبان ان ابا ثوبان ليس بكعبة فدم عز بن عبد الله ان به عند اعل الحاشا والشم والبكة الحرس المندم العتيق قولي ان اباها
 اباها هذا صدر بيت عجز قد بلغاني المجد غابا قولي وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على صدر الفعل المنفرد عليها واسمها
 القول الاول للكوفيين والثاني من ذهب بعض النحويين وروى عليها انما لا يطردان في نحو القوم اخوتك حاشا ان لم يقدم فيه فعل ولا
 ما يجزى جوا قولي والبعض القوم من الاسم العام هذا مذهب الصريين واربنا لك في غير التسهيل وهو ان فاعل حاشا وسائر
 التي تستثنى بها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام وفي الشرح فيه نظرا لان المقصود من قولك قام القوم حاشا زيدا
 وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلوص القوم منه وجاوزه عنهم اياه خلوا الكل ولا مجاوزة الكل قاله الرضي في
 يقال يجوز ان يراد ببعضهم من هذا المستثنى فلا يمتنع ما قاله لكن اطلاق البعض قليل وهذا التركيب كثير انتهى في قوله حاشا الى هذا عند
 الذي ليس تمام بل الجواب ان البعض الذي هو فاعل حاشا ونحوه بعض مبهم ومجاوزة بعض اليهم لم يزد مثالا وقلنا ذلك البعض منه
 لا يمتنع المجاوزة الكل وظواهره غلبت قولي ما هذا عام يعني شاملا حتى المجازة المسبوبة بخلاف الشرط الثاني فانه خاص بمجرى المجازة

لان معنى الحرفية

المسبوقه بل على اجزاء حق لم يتبل العلة خشية التماسها بالعلاقه فان حقي الغاطفة تدعى على الصغير فلو دعيت الجارة عليه لا يلتصق
بالعلاقه فان قيل شتر على حقي العلقه ليعلم ان لا يكون المعطوف بها ضمير الجيب بان لم يشترط هذا الا ان شام المحضر اوى وهذه
العله لغير حقي لم يكن الى هذا بيان الملازمة قبل ان حقي على حقي على الصغر وقوله وهو يزعم عن الى فلا يجهل ذلك بنيا البطلان
ذلك اللازم وحاصله ان حقي فرع على فلا يجهل ما يجهل الى من قلبها يا ولا كان الفرع مساويا لاصلها والجواب ببل شتر على
هذا اللازم ان فرعه حقي فرع على انما هي في المعنى والعلم ذلك بوجه لا يجهل ما يجهل الى المعنى والعلم في غير ما حقي لم يقتض
دخول ما بعد ما سبق في حكم ما قبلها قول الى الفى الصغرة في تحقير هذا البيت مثال لما فيه قرينة تقتضى دخول ما بعد حقي في
حكم ما قبلها فتقول كما مقتضى القرينة هو قول الشاعر القاها فانه يقتضيه ان الغلظة حقي لم اعدم دخولها في قوله
الحيا الى هذا البيت مثال لما قامت قرينة على عدم دخول ما بعد حقي في حكم ما قبلها فتقول كما مقتضى القرينة هو
الشاعر على ما بعد حقي انقطاع الخبر عنه والحيا بالقصر المطر وقد يمدك في الفى وعربت عين مهله فزاي يكون نشأة تحتية
بمعنى نسبت والحمد ويحجم وذالين يحجمين اى المقطوع والمكسوف حال حذو ذى الشئ مقطعة وكسرتة والحيا ذوالجذر اذ ما كسر منه
اضمح كسرة ويحجم ومهملتين ايضا من حذو ذى الشئ احدا مقطعة ومنه شوب بعد بل في معنى حيد ودمر ابراهيم جلدته الحياك اى
قطيع ويجاء مهملتين والين مهملتين المتوحد قولهم وزعم الشيخ شهاب الدين القزوينى هو ابو العباس احمد بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن
الصنهاجى المصرى اصلا ومولدا ومسكنا الامام العالم احمد بن الشيخ عز الدين عبد السلام وغيره يخرج به جماعة من الفضلاء انتهى
البر وياستدفعه للمالكية في زمانه حتى قبل افضل العصر بالديا النصرية ثلاثة القوافى بمصر القديرة والشيخ ناصر الدين بن المنير
بالاسكندرية والشيخ تقي الدين بن تقي العبد بالقاهرة المعروفة قال ابو عبد الله ابن شيد ذكرى بعض تلامذته ان سبب شهرته
بالقزوينى ان الكاتب لما اراد ان يثبت اسمى ثبت الدرس كان غايبا فلم يعرف اسمها وكان اذا جاء للدرس يبيتل من جهرته القزوينى فكتب
القزوينى في حيز على هذه التسمية وذكر بعضهم ان اصله من المهاجرين في جازى لاخرة عام اربع مائة وثمانين وست مائة
وروى بالقزوينى قولهم هو ما يجعل الاسماء لا يجعل الافعال بالعكس فان قيل اذا قلت اى جعل تضرب ضربى فيه الخبر فى الفعل
والخفص الاسم فان خافض لاضداد البنية هو المضاف على الصحيح اجبت ان المراد بالاعمال الاسماء لا يجعل الافعال من جهة علة الاسماء وحل
اى الخبر فى الاسماء الذين من جهة عملها الخبر فى الافعال فان عملها الخبر فى الاسماء من جهة اضافة لها والخبر فى الافعال من جهة تقيدها انتهى
قولهم ويجهلها الله قولهم فقالوا الذى يفتى في الشرح بتخصيص هذه الامة بالاحتمال طافى ان ما تقدم عليها من امثلة هذا القسم
غير محتمل فانما علم حتى داخل الجمة فلا يجهل غير التعليل به اما حقي تروى وحقي بنفسوا فكذلكها محتمل ان كان الخطاطب مثليا لان المراد به
ح الدوام وقد صرح بالوجهين في الامة الاولى قال ابو البقاء فقال ويحتمل ان يكون بمعنى كى وان يكون بمعنى لا وهو في الوجهين متعلقة
ببقا لولم وجوابا استطاعوا احداث قام مقامه ولا يبرؤ من انتهى قولهم نفع موطا فيما اشهد انما لك من قوله ليس العطاء من الغفلو
سماحة الخوض الى ان الراجح في حقي هذا البيت ان يكون للاستثناء المنقطع ويجهل الغاية لعملا لمرجوحا بان يكون المعنى ان انتقا كونه
اعطائك معد وامن السماحة بمثل الى من اعطائك في حالة قلته مالك فاذا اعطيت في تلك الحالة ثبت سماحتك ويجهل ايضا التعليل
احتمالا لمرجوحا بان يكون المعنى لانه اعطائك من فصول المال ليس مما احتمل لاجل ان اعطائك على الاضطراب حالة الاقلال من المال
وفى الشرح استظهر مع ان احتمال الغاية متواتر والظهور لا ينهاى في الاحتمال وانما نيابة القطع حقي لم وفى قوله والله لا تدفعوا
بعضي ان كون حقي بمعنى الاستثناء في هذا البيت يبرر راجح ويجهل الغاية والتعليل احتمالا لمرجوحا اما الغاية فبان يكون المعنى انك
الاخذ بشار شفى لان قتل صديق الجيبين واما التعليل فبان يكون المعنى لا تراه الاخذ بشار شفى لاجل ان قتل صديق الجيبين وادبر
بالله للوحدة والروء اهلك من بار فلان هلك ابار الله اهلكه وفى بعض النسخ اسيد بالوحدة والذال المهملة من بار الشئ مبيد
بيدا وبود اهلك وباده الله اهلكه والله كاهل قيلتان من بنى اسد قلنا ابا اسر القيس وبغلة القائلين الملك الحلالا
حين معتل حسبا واذنالا والحلال السيد الزكين والحلال الجمع بالفتح كذا فى النص وفى القى والحلال بالضم موضع والسيد الشجاع
الضم المردية والذين فيهم غاية يحض الرجال والجمع بالفتح حقي لم لان ما بعد ها ليس غايها قبلها ولا مستبعا عنه بمعنى بعد كنهية
في البيت ليس غايها قبلها فبها محسب الطبع وان كان محتملا احتمالا لمرجوحا وفى بعض النسخ لان ما بعد ها ليس غايها قبلها فبها محسب
م لما قبلها ليس غايها في البيت اى ما بعد ها

الامر كل لاية الاجبة
واقول المثال ايضا
يجهل الوجهين

ان تقرر جبر على ان يولد على الفطرة ويستقر على ذلك حتى يكون في الشرح يتأق التخرج على وجه حسن وبدون ان يتكلم هذا القول
 وذلك ان يجعل قوله بولد صغرة ولو ولد على الفطرة ظاهرا مستقرا خبر المستبداء اي كل مولد يولد مستقرا على الفطرة حتى يكون
 ابواه اللذان يولدان ويضربان والمعنون استقرا على الفطرة مبتدأ الى ان يقع التوابع والسمير يولد ذلك الاستقرا لوج
 فان قلت فانما ثلثة هذه الصفات قلت فانما ثلثة هذه الصفات فاعلمها تؤكد العموم كقولهم وامن ما تربي في الارض لا طائر يطير بجناحيه فان قلت الظروف
 المستقر انما يتعلق بمطلق الكون وهو لا دلالة له على الامتداد والاستمرار فيحتاج الى تقدير هذا عين ما قدره المصنف تلك الامتداد
 لفعل حقيقة لا تعرض له العرض لا يتحقق ما بين لكن بعض الافعال قد يمتثل الامتداد بتقدير والمثال من غير فضل كالسكنى والتجسس
 الركوب منه مطلق الكون فيكون معنى الخاتمة فيه متصوفا بهذا الطريق ولا حاجة الى تقدير الامتداد لاصل انه في الشرح وتقول
 لا يلزم من ان يكون المطلق قد يمتثل الامتداد بتقدير والمثال انه هيئنا بهذا الطريق ما بد من تقدير ما بد من ذلك فيحتاج الى
 ما قدره المصنف قوله لا ينصب لفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا لان نصبه فيما ان وهو تخلص الفعل الاستقبال فيقولون ان
 كانت حاله بالنسبة الى زمن التكليف فالتوق واجب لان الحال هي حقيقة وفيه نصب المضارع بان التخصيص للاستقبال وبين كونه
 للحال من ان قوله وان كانت حاله ليست حقيقة بل كانت محكية رفع معنى حكاية الحال ان يفرض من الفعل الذي وقع في الزمن
 الماضي وتجاوزت التكلم في قوله الثاني ان يكون مسببا عما قبلها بان يكون ما قبلها بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى
 حصول مضمونه بعد ما سوا ما قبل المضمون نحو سر حتى ادخلها اولم يقبلها نحو راى في العام الاول شيئا حتى استطاع ان كلمه
 العام تليق وانما يجب التسبب لان لما زال الاتصال اللفظي وتعلق حتى الجاء بما قبلها شرط السببية الموجبة للاتصال المعنوي
 لما فات من الاتصال اللفظي قوله وانما الانقضاء الرفع بعد التخي قال الرضي وقال الانقضاء يجوز ما من حتى ادخلها بالرفع الا ان
 لم يتكلم به وقد علمنا فيه وفي الشرح الذي يظهر في اجزاء ما قال الانقضاء في الاستفهام ايضا بان تقدير راض الكلام خاليا عن الاستفهام
 ثم ادخلت ادته على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة كان يقول من شخص اخر سر حتى تدخل البلد فتشك انت في صدق الخبر فتقول
 لان الخاطب ليس حتى تدخلها اي هلما اخبرك به هذا الشخص صحيح قوله والثالث ان تكون فضلا فلا يتبع في نحو سرى حتى
 ادخلها التاليف يبقى المتبداء بالخبر لان حتى حرف ابتداء والتجمل بعد ما استأنفته فجاو المبتدأ عن الخبر لفظا ونقدا كما لا بد ليل
 عليه فسقط ما في الشرح وهو انهم ان عنوان المبتدأ يبقى بالخبر لفظا او تقديره فممنوع ان يمكن تقدير الخبر اي سرى حاصل وان
 عنوانه بقاءه بل خبر لفظا فستسلم ولا يضربوا اظنه بمنعوا المسئلة لا عند عدم تقدير الخبر حتى لما الثاني ان يكون اما منصبا من
 قبلها كقدم الحاج حتى المشاة اوجز من كل نحو اكلت السمكة حتى بانها يعني بعضا من جمعة المعنى سواء كان جمعا للفظ او لم يكن وفي
 الشرح اراد ان يكون ما بين شيئا من كل بل ليل مقابلة بالجزء من الكل والافراد بالجمع ما هو اعلم من التداء ان الأقسام المقابلة
 للجزء المراد بالخارج المجموع من حيث هو مجموع والا كان المشاة جزءا لجزء انتمى والفرق بين الجزء والجزء والكل ان الجزء يقابل
 الكل والجزء يقابل الكل والكل هو المجموع فتركيب من شيئين او اكثر والكل هو المفهوم الذي لا يمنع نفس بصوره من وقوع الشركة
 فيه قوله حيث يصح دخول الاستثناء نقل المصنف انما لا يعنى به المتصل قوله ولهذا لا يجوز ضربها لوجوبها حتى افضلها لان
 يجوز الا افضلها لان شرط الاستثناء المتصل تناول ما قبل ادته ما بعد ما نصا وليس هذا كك قوله والثالث ان يكون غائبا
 قبلها اما في زيادة ونقص وفي المطلق وحتى مثل ثم من جهة انها تدل على ان نسبة الفعل للتابع بعد ما لا يستلزم مع ملة الا ان
 من لا تدل على ان ما قبلها انما ينقص شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعد ها والتحقيق ان المعبر في ترتيب جزاء ما قبلها ان هذا المصنف
 الى الافعال وبالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارج لجواز ان يكون ملائمة الفعل لما بعد ما قبله لا نسبة الاجزاء الاخر نحو مات كل الج
 حتى ايم انة انما نحو مات الثلث حتى الانبياء او في زمان واحد نحو جاشي القوم حتى خا اذا جازاك معا وخالد اصغرهم قوله
 فمن انما معنى الكماة الجزاء الكماة جمع كرمي هو الشجاع وفي النص كانهم جمعوا كماء على كاء مثل قاض وضاعة قوله لان شرط مغلوطا
 يكون جزاء الجزاء من كذا قد تامل بدكر البعض من التجميع لان قوله جزاء ما قبلها شامل له وما على ما سبق من الشرح فلا نزار بالجزء
 صامسا يشمل الجزء والجزء لان اصل اللغة لا يفرضون بينهما كالمناطقة ويجوز ان يكون له في قوله كما قد منا اشارة اليه قوله ولا
 يتأق في المعرفات الاشارة بذلك الى كون المعطوف بما قبله او كنه منه وفي الشرح لم لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون

بعضه

صغرة

واكتب فوسا الثعبان ان لا يكون لما هو ضروري انه لا يعمل الا اذا كان المحال او الاستقبال فيكون مما جاء المحال والمراد بحكاية الماضي واقول
لغير الكلام في اسم الفاعل اعني راكبا وانما الكلام في جملة هو راكبة فترين للمناجاة جملة حالته والحال قيد لاجلها وهو هنا حاضر فيكون
هو كذا وقد حكيت ولو سلم فاسم الفاعل بلا صفة الظاهر وحقيقة منه بانفاق فعمل عليه وقد وقع هنا هذا الفعل ما بين والظاير ما وقع
هذا الفعل ان تكون حالته وما هو عليه واستقباله باعتبار ذلك الفعل فيكون راكب في هذا المثال المحال لما فيه وقد حكيت في
نفي الرفع بقية الفاعل والعلة وتصحيته لان ما بعد ما مفرغ يصح على ما قبله منه بطريق العطف في رفعه على الاستثناء قطع الرفع
العمل فيه ومنع لرفعه قوله وانه حرف الجر لا ينافي عن العمل كالتعلق افعال القلوب والتي بها هو علم عملها لفظا لا محال
استفهام او كم استفهام في ما او ان او لا في موصوفا والتعريف في حرف الجر ان تدخل على غير مفرغ او ما في ما عليه او تدخل وتدخل على
او ما في ما عليه او تدخل على مفرغ ولا تعمل فيه في الشرح فان قلت اذا كانت الجملة الاولى بالمفرد من غير حرف مصدري ويجوز دخول المحال
عليها كما في اسماء الزمان نحو حيث حين ثمان يد فلان تجاج وان يستويه ان يقولوا الجملة بعد حيث محل جربها على معنى تلك الجملة
في تأويل مفرد ويجوز ثمانية الاعلى معنى ان تلك الجملة ناقصة على جملة ناقصة بالمرء قلت يمكن ان يكون هذا السارد في الكسر وعلمته
قوله الممن من انهم اذا وقوا بعد ما ان كسر واضحا حتى لم يوطأ الفعل الطاعة مثل الطاعة لا يعاد في المجرى فالمرء اخذ تحت
مثال استفهام بوجهه من الهمزة وهو على غير رتبة بل في هذا رتبة من حيث قولهم لشيء بها بالغايات في الظروف المقطوعة عن
الاضافة المبينة على الصم قال الرضي سمعت بذلك لان حقيقة في الاصل ان لا تكون غايته لشيء المعنى المنير بل تكون الغاية في المنير
المرء بل اختلف المنسوب اليه وسمعت معناه استعير بصير في ثمانية لثلاثة ذلك لو وضعها نصبت بذلك الاسم لاستغرابه قوله لا
اثرها وهو الجوز لا يظهر فيه نظرا لثلاثة ان الاضافة الى المفرد والمبني كلا اضافة وعن الرضي كون الاضافة الى الجملة كلا اضافة ان الاضافة
في المبني ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته قوله ومن العرب من جرب حيث قال الرضي واعراب حيث لفة فتمت قوله
لدى حيث القتال كم قسم بالحقاق المفتوحة والسين المعجزة الساكنة والعين المفتوحة علم جالس الحرب والمنية والدا منه قوله
وحمل عليه الله اعلم حيث يجعل سالت اذا المعنى انه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه لا شيئا في المكان في الشرح
ولو قيل المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث علم من طرفتها واقول بل هو صيد لا نه يقضي
المفعول والموضوع الذي هو وصفته وبعض صلة ذلك الموصول بالان المعنى كما صرح به المصنف وعبر ان يقضي علم نفس المكان المستحق
للمرسلة لا سانية وفي الخبر وقالوا حيث لا يمكن اقوارها على الظرفية هنا لا المحوى لا نه ضم لا يكون ومكان اعظم في مكان محو
فانما نكن طرما كانت مفعولا على السعة لا يعمل هذا علم لا يعمل في المفعولات فيكون العامل به فضل لعل علم وقال ابو البقاء القندبر علم
موضع رسالته وليست طرفا لا بصير التقدم على هذا المكان كذا وليس المعنى عليه وكذا مدره ابراهيمية وقال البصري حيث
بما اسم لا طرف لا تقبل تصانبا لمفعول قال صاحب البحر اما الجاروه من انه مفعول به على السعة او مفعول به على السعة يا به قوله
المتحولان الحاة فتمت على ان حيث من الظروف التي لا تستقر ونصوا على ان الظروف الذي يتوسع فيها لا يكون الا مقصورا واذا كان كذلك
امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذي يظهر لقرار حيث على الظرفية المجازية على ان ضمن اعلم معنى ما
يقدر في الطرف فيكون التقدم بر الله افاض على الطرفية على ان هو فاعل العلم في الموضع الذي يجعل رسالته فالظرفية
يجاز قال السقاني يعقبه حسن بحسب ما مضى عليه حذاق هذه الصناعة من ان حيث لا تستقر واما ما اختاره فيه فنظر لان اشكال
لا يندفع ولو قد اختلف لا نه يقتضي انه في هذا المكان دون غيره قوله كذا ما يندفع هذا الظن وهو قوله اي هو فاعل العلم
فانه في ان مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السقاني ثم لاحاقه الى تقدمه لا مانع لعل اعلم في الطرف والذي يظهر انما اعلم
معناه من الظرفية ولا اشكال وانما من حيث مفهوم الطرف كم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام في هذا النوع
الدليل القاطع استحق قوله وتلزم حيث الاضافة الى الجملة في الشرح برفع الاضافة على انها فاعل يلزم وحيث مفعول اي الاضافة
لا رتبة بحيث لا تنفك عنها او نصبها على المفعول وحيث فاعل اي حيث لا رتبة للاضافة وقوله لا يجوز نصب الاضافة لان نصبها
يقتضي ان حيث لا رتبة للاضافة والاضافة ملزومة وليس كذلك لانه كما وجد المزموم وجد اللازم وليس كما حدث الاضافة الى
الجملة توجب حيث وقد تقدم نحو هذا عند قوله مشكلة لمزم اذا الاضافة الى الجمل قوله ويطعنهم الى بالرفع ويطعن السقاني

حرف الهمزة

ان تعدد الحركات في الفعل الى الجوزية على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد مر في الحرف في علم الاستدراك كثير
 قاله وخلق على هذا بما قبلها كخلق جاشا بما قبلها عند من قال بركاها او صلت معناه الحاصد ها على وجه الاستدراك الخارج قولا
 الا في قول السيد الاكل في الكيد هو ان يفتل بن بغير زيل لك فدم على النبي في وفدي كلاب فاسلموا ورجعوا الى بلادهم
 ثم قدم الكوفة واقام بها الى ان مات في اول خلافة معاوية وهو ابن ثمانين سنة ومثل خلافة عثمان وهو ابن ثمانين سنة
 سنة ولما استلمت له الشعوب لم يقل الا بابتا واحدا وهو ما عابت الحر الكبر كنفه والمزبصلة الجلبس الصالح وقيل الجلب
 اذ لم يات في احلى حتى اكتسبت من الاسلام سرها الا والباطل خلافا الحق وهو هنا يعني مالك قولا وقال ابن خنوع على
 الاستثناء في النهاية لا في الجنبان شيخنا قال في الاستثناء بواو انما دخل الله صفة لكل شيء المشي حرف الراء في قوله الاول
 في الاول د باموثة الذي كثر والوكاوا مسلمين في الكائنات ما يقتضي ان هذه الامة من الثاني فانه قال فان قلت متى تكون وعدتهم قلت
 عند الموت وبوم القعة اذا عاينوا حالهم وحال المسلمين وقيل اذا رادوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التعليل قلت هو
 وادع على من ذهب الى قولك لعلك ستندم على ذلك ربنا ندع الانسان على فعله ولا نكوشه عند مده ولا يقصد ونزف عليه ونعم
 اذ ادعوا لو كان الندم مشكوكا فيكون فاسد الحق عليه ان لا يفعل هذا الفعل لان العقل لا يغير من المتيقن ومن الغليل انه كما لا يغير
 وكذا المعنى في الامة لو كانوا بوثة وانا اسلام مرة واحدة في الحرى ان يساءوا اليه فكيف هم بوثة في كل ساعة وقبل ندشهم احواله
 ذلك اليوم فينبغي ميبوتين فان كانت منهم فاقه في بعضهم وفات من سكرتهم متوافلن لك قل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية وادعاهم وانما
 جمع بها على لفظ الغيبة لانه بمنع عنهم كقولك حلف بالله لا تفعل لو كنتم مسلمين لكان حسنا **قوله** هو مما تملك به الكسالى على
 اسم الفاعل المحرر بمعنى الماضي وجبه التمسك باسم الفاعل فيه فاعل فلو كان غير عامل في العبقرية التصديق معناه اليه وامنع جره بربك
 اضافة من اضافة الوصف الى غيره قوله وهي اضافة محضه معنية للتعريف اذا كان المضاف اليه معرفة ترتب لا تدخل الاعلى الذكوة
قوله في اديت يوم الوالاستنزع الزاوة والتمثال بالمشاة القومية المكسورة في اوله وبالمثلثة في ثالثة الصورة **قوله** وربما اديت
 علم الوالاستنزع البسطة بالبرش ملكة الحجرة صاحب الزاوة كان ببرش ملكة العرب عنده بالبرش اعطاه ماله وكان يعرف بالوصاح
 بصف سرقة انه في هذا الى غرة او انقطاع اعرض له من عيشة في بعض معانير فكان ريشة ولم يكن لك الى غير هذا ما لم يجر والعقد
 العلم هنا الجبل والشمالات جمع شيا لفتح الشين قال في الص والشمالات اربع التي تهب من ناحية القطب منها اثنان شمالا والشمالات
 شمالا لوجهك وشمالاتك وشمالاتك مغلوب من والجمع شمالات قال جد به لبرش بالوقت في علم ترقيش في ثمانية لانت فادخلت النون
 المحقة في الجواب بنسبة وشمالاتك ايضا على غير قياس كان مجموعا لشمالاتك وشمالاتك انتهى **قوله** ولا يناسب احداهما التعليل انتهى
 من القوي والاختار وفي المخرج ان الاختار القليل قد يقع من حيث قلته بل من كونه غير المثال لا يوصل اليه الا بشق الا من يقول
 الم لا يناسب الا اختار كليا فيصيح اسمي واولان للم يقل القليل حق بان القليل قد يناسب في اختار بغير جهة قلته وانما قال القليل
 ولا يخفى ان التعليل لا يناسب الاختار وان كان القليل قد يناسبه بغير جهة قلته **قوله** وانما ينسب في الغام بوجه الخ مثال الجنا
 بكسر المثلثة كعائتهم والنصبة ما ينقسم به والادامل المساكين من الرجال والنساء وقبل هذا البيت ما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط
 الدمار غير رب موكل يحوط يحفظ والدنا بكسر المعجمة ما يجب على الاستحسانه وفي النسخ لالفاظ الجامع الصحيح وايضا يجوز ان يكون
 في موضع من رب نصبة لان مثله ما يمنع منه وهو قوله وما ترك قوم لا ابا لك سيدا يحوط الدمار غير رب موكل يعني انه معطوف
 على سيدا النصبة فترك هو من معطوف النصبة التي موصوفها واحد ومنهم من جاز في اسفل الرقع والنصب انتهى في الرقع لانف
 للسبيل بان بل كيف قال او المالبس اسفل سدة في الغام بوجهه ولم يرقط استسقا ما كان استسقا عليه لسلام بالمدية في سمن
 في حضر ومنها سواها وما كان من سمنه ترا حابة الله تعالى الجواب ان ايا طالب قد شاهد ذلك ايم في جبا عبد الملك ما ولا على ما
 روى ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم التيمي التيشيا بورى ان ريشة من هاشم قال شاعت على فريش سنجو حذب فلبا امارا فده
 او مودة ومع صنوى اذا اباها تف صلت ببول بامعشر فريش ان هذا النبي المبعوث منكم هذا ايان يجوز في هذا بالحج او الحصة
 ماطر وامنكم رجال طولا اعطاه ما بضر بحر بكسر عا لالا فلان ما هو ولد روليف من كل عين رجل فليستوا من الما بولسوا من الجبل

حرف الراء

من لم يطلعوا
 بغير زون

لغيره لو قيل حلف
 بانه

حيثه

عبارة

المطلبة في

حرف

وليطوفوا بالبيت سبعا فليستسوا الرجل لم يوفى من العوم قلت فاصبحت مدحورة فاقصصت وياى فابقى اعني الا قال هذا مبره
 الحمد وتماست عنده قريش ثم ارفعوا ابا دبليس فقام عبد المطلب اعصدا برأيه فوضع على عاتقه وهو يومئذ غلام قد ابغى و
 فذكر بب وقال اللهم مشا الخلة وكاسف الكربة انت عالم غير معلم ومشتول غير مجمل اللهم امطر علينا غيثا مريا عندنا فافاراموا
 حتى ابغى لنا المشا بانيها انتهى ولا بأس بتغيير حرفي بحرف فهو من اسم فاعل من هوم بل يشد بك الواو واذا اضرب منى منى من قولهم ايا
 غلطان او ثلاث من اصل واحد لكل واحد صنو والاشان صنوان والجمع صنوان برفع النون وايا ان التثنية بكسر الهمزة وتشديد الهمزة
 وقلة الطول بضم المهملة وتخفيف اللام او الطويل والعظام بضم المهملة وتخفيف الطاء بفتح العظم وبكلم عليه بحسب لاجله العظم يقال كظم
 فلان عظمه اذا حلبه فعلى هذا للتقليل بعد الدال المهملة من دلعت الكلبة في العرواى فقدمت دلتين وانما المعنى فغلبوا
 من شرب الماء على الشراب فوقع على ايفع بمشاة محبة ارتفع في الصانع الغلام اى ارتفع فهو بافع ولا يبق موضع وهو من النوادر وفي الق
 ايفع الغلام وهو العشر من رما هو ابرهوا ثم اقول محتمل ان يكون قول العطل يفسق الغلام بوجه كقولهم يفسق بفتح الفاء لا يبريد
 انه وقع به استعارة بل بصفة بالخير والصلاح قولى الا بت مولودا الى كماله يسكون اللام وفيه الدال واصله بكسر اللام وسكون
 الدال ثم تخفف يسكون اللام فالتقى ما كانا من كرك الدال بالفتح تخفيفا اجبا لفتح ابناء الله والاشاة نكتة سوداء على الجسم فالحقة اللونه
 وفي الشرح ووصفها بالعراف من اسكن عزنا ما يشاء وهو لا يبين وكذا رخصنا بجملة من اسكن معنا عام بالتخفيف وليس هذا
 شان الشامة وقد اشد الجار يردى هذا البيت ودى شامة سوداء في وجهه فخلد لا يتخلل لزمان وطول الوجه بل يد من الوجه انه انتهى
 واقول الا غرضه ما كان من الخيل في جهته بياض ثم استقيم المتر بين والمشتهر حتى صاعدا العرب بمقولة المحققين كذا في القفا ران
 ومعنى كون الشامة محملة انما معطية لجميع محملها النسب بحيث يظهر معناه من اشياء قد اشد ثم يبقا هم هذا البيت في الحق الداني وكذا
 شامة سوداء في وجهه محملة لانقص لزمان قولى فوجبل اى تصغير فوق الشاخ المرتفع وقلة الجبل بضم الجاد وتشديد
 النون اغلاوه والكلال الاعشا قولى وكل اناس لم الدويجه تصغير داهية وهي الموت قال الجار يردى واجبه بان الداهية
 اذا كانت عظيمة كانت سريرة الوصف والتصغير لتقليل المدة وان المراد ان اصغر الاشياء قد يفيد الامور العظام فتصف النفوس قد يكون
 بالامر الصغير الذي لا يوربه به انتهى ثم يمثلي المصغر في جيل دويرة للتكثير ويحجر وجبل للتقليل معنى على عدم الفرق بين التكثير
 وبين التقليل والتقليل والا للتصغير في جيل دويرة للتكثير على ما قبل التكثير بحسب تنوع الشان والتكثير بحسب الك
 حقيقة او تشدرا كما في المجدد والموزقات والمشتبهات وان التقليل بحسب الخطا الشان والتقليل بحسب الك قولى وقد تغرد رب
 سعي غيرة حرف الجبر المشهور بوجوب صدورها او وعلى هذا اوجها قول الشاعر اما هو الى ديو اجدا لم قلت فلا اسر لى
 قتل والجواب ان المراد بصدورها ان كلامه فيه وان كان ذلك الكلام مبدئا على غيره الا ترى ان ما حرفه ففى لى صدر الكلام وانما يبق
 ان هذا ما قام ونوبت ما لم يرد به رب في اخفاء الكلام وهذا البيت من صروف الشعر قولى وعلمه حذف معداها المراد
 بمعدى من الفعل الذى يحذف منه ما مضى من الفعل الذى قد مضى كان يقال لك ما فعلت وحذف ما مضى من الفعل الذى قد مضى
 في الجواب رب رجل علم اى قد علمت قولى فذلك جلي قد مررت ومنع هذا صديقت من معلقة امرى القلي عجر فاضتها
 عن ذى تمام محول ويقع في بعض النسخ البيت بتمامه وطرقت ابنت لبلال والمرمخ التى لها ولد ترصه وعق دكر مع الفعل يقال موضع
 نحو اذ كنت وصفت دهرى صفة والمقام بالمشاة العفوية في اجمع ممتدة على التعلق على الصبي من العين واحول الصبي قد مره حوله
 اى سنة وانما حصل المرمخ والجلى انهما اذ هذا الداء في الرجال قولى بل لى صعد واكلم الصعد بمعنى تاي ضم المهملة في جمع
 صعود بفتح الصاد المهملة ومعنى العقبه في الصرا لا كمنه معروفة والجمع اكم وكلمات رجع الاكم اكم مثل جيل وجيل وجمع الاكم اكم مثل
 كائن كنه لا يبلغ ان يكون محارة قولى وبانها اذلة في الاعرابى غير متعلقة بشئ كما هو شان الحروف الزوائد دون المعنى فادها
 التقليل والتكثير وفي التخرج وهذا المنقضى مثل لعل الله فصلكم علينا حيث تكون لعل من اجار فانها اذلة بالنسبة الى الاعراب حيث
 لا سلق بئى وهي مرادة من جهة المعنى كذا لولا الامتناع بها الجارة عند من الصبي نحو لولا لولا لولا لا يتعلق بئى ومعنى
 مراد ثم معقضى هذا الكلام ان لا يكون رب معدية للفعل فبما ذلك قوله اولا وعلمه حذف معداها واقول لا ترد فعل الجارة عند
 بل انما انفردت برب على قول الجبر وقوله بانها اذلة في الاعراب بئى انما انفردت برب على قول الزموا وبنظرها ما سبقوا لهم في السابق

ويعلم الاكلام متعلقين وانما في ذلك انما في الاعرابى وبنظرها ما سبقوا لهم في السابق

في ذكر ما لا يتعلق من الحروف من ان يكون رتب في غروب صالح لعنته او لعنت صاحبة لست لتقدمه عاصم والروا في الجمل هو ان قول
 الخوي فيهما حرف معد وناقشهم في ذلك واظهر ان ما قاله لمعنا هنا لا يقتضيه بل وعدا وحاشا الخبر من فانه من معيد ان لعني المستنفا
 وليس بتجليات لشيء وبجواب منع المن من ردفه دائما من حروف استنفا خفض من المستنفا ولم ينصب كالاستنفا في الاصل اما في قول
 العزق بل من اضا الا ورفعا كذا قال المعنى في ذكر ما لا يتعلق من الحروف في قولهم من كسيتك السن بكسر الميملة من انوار الجمل السنيق
 مع الميملة وقع النور المشددة وسكون المشاة التحفة في اخره فان قيل بعينه والسم بضم الميملة وتشديد النون بقرينة
 وفي الشرح ويظهر من عتبا المتق ان السن السور والسم المقبرة العظيمة واقول بل يظهر منها ان السن المقبرة العظيمة والسم النور
 ثم في الشرح كان المراد بالمدح بالحاء الميملة الكثير العرق ولم اقف العظيمة على هذا المعنى بجملة العيشة وانما اريد في الحق ان في
 على وزن من الفرس الكثير العرق والحجير شدة الحر والمن من يفتح النون صيغة مبالغة من النور بضمها في قول ابن اودر
 الجمل المؤبد بل بهم هذا صمد ريت عجزا وعناجيج بل من المهار وابوا ودمهم تليان الاولى مضمومة وبهذه تارة ومغفلة فالعز
 هو ابو محمد بن سلام الابادي بكسر الميملة التمرة وتحقير المشاة التحفة والجمل الكثير الجمال وقيل القطيع من الابل مع رعاته وقيل
 من جمل الشحم اذا اذابوا المؤبد بفتح الموحدة صفة للجمل وعلى هذا فلا يكون معنى الجمال هنا الا القطيع من الابل مع رعايته والشماع
 بالعين الميملة وجهه من جمع غنم كصنوجها الجمل وقيل المطايا والمهار بكسر الميم جمع من صفتها وهو ولد الفرس والجمع منها وهما
 والاشي من مرة والجمع من قولهم ما فيه تكلمة قضائه ان الفعل المستقبل غير من معقود من المستقبل قال الكفاز في التسمي
 المستقبل بفتح البناء اسم مفعول لكن الاولى ان يقال المستقبل بكسر التاء في الصحيح وتوجه ذلك الاول لا يخرج عن ان انتهى في كلام المعنى
 نظرا لا تكلف على هذا القول انهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي الحقيقي فاستعملت بمعيارها المختصة بالماضي
 على ما لا يفتقر المضارع وان كان المناسيب الماضي لا يترك من الاخلاق في اجارته فامضارع عندك بمنزلة الماضي فهذا مستقبل في
 التحقيق من محسب ان لا بد من كسر الميملة في قولهم لم يولدوا في الشرح لا عمل المراد هنا انما اثارها فان قلت احلها للماضي
 اي لا اسم هنا في الامة لا اسم اريد ولو سلم لا اسم اريد لم يولدوا في المعطوف بغير ضم دون عاطفه وهو باطل واقول
 يمكن ان يقال ان ثم هذا البيت العطف بالجر التدرج مما قبلها ما بعد ما وفيه بحث مضى في الالف المقصورة في قولهم برهان ذلك
 وابدأ بالابح في الميملة واسكان المقرة وقد فتح العادة والسن في قولهم اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل في الشرح قد يتوهم انقاضه
 يجوز لو لم يمتد في كسر من الامر ان الاستمرار فيها النسبة الى الماضي لا انقاض به واقول انما انقضى لان المراد بالمستقبل الفعل المضارع
 في قولهم ودم الزمخشري في الاستغناء في في مطولة دلالة السنين على التاكيد من جهة كونها في مقابلة لقولهم في افضل في سافل
 وفيه ما ناهي انما قلنا لو قد مضى الفعل اريد هذا الوعد بالجر الاخبار بالوقوع ولم يرد به المقابل للوعيد وقد اوعا هو بالفتحة في آخر
 ومعنا هنا انما اريد انما لم يمتد ولا يقال اريد في قولهم في على الخلاف في المتقدم في السنين المقصورة حيث قال ولا مدة في الحقيقة
 مع انقضاء منها خلافا للبصريين في قولهم وليس بمجرور في النفاذ في حاشية الكشاف ونوقض مجازا في ابلغ من جازر واجيب بان ذلك
 اكثرى لا كذا بان واذ لا ينافي ان يقع البناء الانقضاء بادة معنى سبيل اخر لا لحاق بالامور الجبلية مثل شروهم وبان ذلك اذا كان
 اللقطان المتلا في الاستقار متحد في النوع في المعنى كثر وعمران وصد وصدنا لا كذا وواحد من قولهم حد رصفه مشبهة
 في قولهم والتم بالشرع عند الله متلان هذا غير بصد من فعل الحسنا الله سبحانه في قولهم ولا سيما يوم بلادة جليل هذا غير
 بل لا يري القليل صدره الارب يوم صالح لك منها ودارة جليل اسم العدد يوم داره جليل اسم العدد يوم داره جليل هو يوم
 خلد عبدة ووجع عقره العذارى عطية وذلك انه كان هو يابنه لم يقل عنه في قوله تعالى فاقول اني احيى اوتلو وبقدم الرجال وافر النساء فلما
 راي ذلك القليل سارع الرجال قد غلوه ثم كرم غابة الاخر من الارض حتى ودنا النساء العدد من نزل ينسلن منه فاء امر القليل ومن
 عواقل فقل على شيا بين وقال والله لا اعطي واحدة منك ثوبا حتى يخرج منه فخذ اخذ فابن ذلك حتى بحالى الهما خرج واحدات
 شامت ثم قلن لمجستنا واجعتنا في ذلك يقول ويوم عذرت للعذارى عطية فاجابا من رجلها النمل نمل العذارى برين
 ثم لما اراد الرجل حمل كل واحد واحدا لهما وشيخ هذا بالدمض المفضل ويوم دخلت الحمد وخدر عذرة فقالن لك الويلات انك سرجل نقول وقد ما لا يخطئ
 منهم شيئا من متاع واحد واذ بنا معا عقرت بعيرى با امر القليل من نزل والدمض بكسر الدال وفتح الميم الفراء لا يهضم من الابرسيم والخطيب العين المعجزة الرجل
 في حيزه على عذرة وحده

من قولهم

وكان كل واحد منكم

والحجاب

المعنى طبعا متبادرا في الشك من طريق آخر دونما قول هذا القول معيلا بمقول عليه المعنى لا فصاحة له منعه وهو تعلق القول بغيره
 يكون خاصا من دون ذلك بل في ذكره وانما ان من تعلق يكون معطوقا لصفة طبعا او حال من المعنى في تركيزه وقال المنصوح من المعنى
 الشك في الموت والبحث ومثل تركيزه يكون الكمال من النطق في البرزخ كما تقول طبقة بعد طبقة ومثل تركيزه في آخره صيدا للشيء
 ومثل تركيزه هذه الاحوال متبادرة وهذا المعنى الاخير وفق يكون من طريق الاخر والمطلب الاخر يكون منصفة واعلم ان ما في الشرح
 ما هو من شرح الباب فان فيها لا بد ان يقول ان من يات على معناها ويكون المعنى طبعا متبادرا في الشدة من طريق آخر دونه
 الا ان المصدر في الشرح متبادر ولا دليل عليه وفي شرح الباب جواز وعرف بل عليه فان معناه سادس الجاذبة وسبيل المعنى
 اواخر الباب لما لسان الكون الخاص لا يجوز فثبته الال دليل قوي لم يفهمه ورد عنه من طريق المعنى المبدل المورود وهو عين ساد
 ترده الابلغ المراءى في المناظرة المعقولة على طرق الشفاد مناهل لان منها في الشرح يمكن ان يكون معنى البيت ورد به
 حتى يبادر عن منهل آخر قوي لم يأسس سيرة التي لم يقال اساءه بما له مواساة اي اقاله منه وفي النص والسرا جمع سرى وهو جمع عزيز
 النص والسرا جمع سرى وهو جمع عزيز وفي المتن انه اسم جمع والحي يطن من البطون بجمعه فكيف في بعضهم من بعض والراية كبر الراء
 من مرها المعنى بالجملة وهو انجل من دهره وعبرها ونجوم الجملة انقاسها الموحدة وانما سميت انقاسا للكثرة والجملة لا يجوز لان العرب
 كانوا يجمعون الاجال في الدهور طوع الخيم فتقولون بل عطيك حقا اذا طالع الخيم الغلاني قوي لم الشاهد في الاول في الشرح
 منحوار التعلق بخذرف اي قبل التوبة صاد وتعيها وادع كلام المعنى انما هو بالنظر الى ان عدم التوفيق قوي لم بذلك
 فتقبل من احدها اول يتقبل من الاخر في الشرح لو قال لا يشرى الى ما فيها للناس بل من غير هذا هو لا مثلك قال انما يتقبل الله من المؤمنين
 لكان حسنا واقول لا حاجة الى ذلك لان غرضه بيان معنى التقبل من وهو يتم بتقبل من احدها ولم يتقبل من الاخر قوي لم التاسع
 الاستقاة في شرح الباب يجوز وصفت بالقوس بالنظر الى ان القوس جعلت لة الروق ومستغنا بها من رويت على القوس بالنظر
 الى التهم قوي لم اجتنع الراجح فبعض الصبر والحلم بكسر المنة الموت والقوس بينك فضك قوي لم اعني تهمتي في التمام
 الحرف صاحب ذي الرمة والمراد عما الصبابة الدمع وفي القوس سميت العين قطر ومغها وبسال قليلا قليلا قوي لم فاعلم اني لا اذكر فيه
 بمهله على حقيقة حادثة بتعليم عليها الطغى قال لا تمنع وهي موق قوي لم على غير مزية الطير بها هذا صدد ريب من بحر الطول بحر
 وكف سنوح والهمم فطبع كذا في شرح الشواهد والسمع بضم السين المهملة وتشديد اللام جمع صائح كرايح وركب والسائح ما
 يرمي من اللب الى الهيم والبارج بالعكس والعرب تقول بالاول وتقام بالتالي قوي لم دع عنك كهيلا صريح في جراته هذا صدد
 ببيت بحر ولكن حديث ما حديث الرزاق وهو بحر الطويل وهو الذي في اوله ثم لا يخرم مجاز في صدره والجزء بفتح الحاء
 الجيم النواحي جمع حرة مثل حرة وجراتي اترك منبه لال واستغل في الشا التخي الرواحل قوي لم وقول ابو نواس دع عنك لوف فان اللو
 اعرأ هذا صدد ريب بحر وداوئي بالتي كانت الداء صفرا لا تزال الاخرن ساحتها لومتها بحر مسته سراء وابو نواس
 بنو مضمومة ووافضو حرة بلاهرة المحسن هلك ابو على الحكيم الشاعر المعروف ولد بالاهواز وشاب بالبصرة وسمع من جابر بن زيد
 وعبد الواحد بن زياد وبهي القطان وقوا على يعقوب وكتب عن ابي زيد الغريبي حفظ عن ابي عبيدة ثم عن المشي كان ابو نواس النخعي
 مثل امرئ القليس المتقدمين وقال النخعي ما رايت اعلم باللغة من ابي نواس مات سنة ست وستين ومائة وقبل بعد ما او
 قبلها وله نحو من ستين سنة وبها عن حكايات غريبة قوي لم كقولهم لا اضله عوض العائنين في النص ويقال لا اهلك عوض
 العائنين كما يقال لا اهلك دهر الداهرين وفي حواشي الفقهيل المعنى انما قلنا ان عوض حالة الاضافة معرفة لا نفاهم على الفتح
 مع الاضافة واختلافهم فيه عند عدمها قوي لم معني ان لم يصف لفظه عن الاضافة في اللفظ دون المعنى فاشبه الحرف في استغاره الخ
 قوي لم رصعي ليلنا كمال الندي المحلق في قوله قبله تشب لمقرو ريز صليانها وبات على النار الندي والمحلق وقد تغد
 شحرا الشا المفردة وندي لم على نقد حرف الجري من ندي لم وهو متعلق بربيعي ويجوز ان يكون بدل من ليلان على الموضع الا ان
 بهما ليلين هنا الليل وقبل الرحم والبناء معني اي تماضافا فائدة الاشباة في الولادة وقبل زق الخمر وقبل الرما اي تماضافا عند ذلك
 وفي الشرح لا اغرفنا حلا جيل الشا معني عند فاما ندي هذه السعدية من ارجايات واقول عليها جاشت من مجاز في الطير في ليلنا لا
 تماضافا في بعض الزق ولا في بعض الزق بل عندا وبقره قوي لم قبل لمقرو لشفرة فان قبل انما يكون نظرا لشفرة فان قبل على القول بما

الى هذا المراءى في التعمد على القوس التي في تحت عرش القوس بالنظر

اسم المبتدأ في ابو عبيدة

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

لا يلبس لها القدر وم لا على القول بان لها القدر وم او اذا وقعت في جواب القسم وهو الصحيح وهي ههنا وقعت في جواب القسم الجواب
 عوض كما قال الرضي لكثرة استعماله في القسم مع ان معناه ما يدا لنتبه به من التاكيد ما يقيد فائدة القسم ولاجل انه قد فائدة القسم
 قد تقدم على علمه فانما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بجزء من متبوعه فينصب له عوض عن متبوعه لا يتنكب وعوض ما يتنكب
 انتهى وعلى هذا فوض في الباب مقدم على علمه فانما مقام الجملة القسمية بيان ان هذا قول من خلعت به اركان في يد شامخا من انت
 من هذا الدم اذا ما ج والاضراب جمع منصوب فيعين وقد بسكن ثابته وهو ما نصب ليعلم من ذلك انه قول من ولو كان كما زعم بغير
 بناء في البيت في السرج بغير تقييد كلام ابن الكلبي ان يكون معنى قوله عوض قسم انه ساد مسد القسم وبناء مع صحة لا نظره في سقوط
 عن الاضافة فان قلت قوله وهو اسم ضم في ذلك قلت انما ياباه لو كان الضمير ههنا على عوض من بعد كونه ظرفا سد مسد القسم
 وهو منوع بل هو عائد على عوض باعتبار هذا الضمير بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستحالة المذكور في البديع وهو
 ابن ابراهيم اوعيليه وبضمير معنى الاخر او يراد به الضمير به احد المتعنيين وبالصغير الاخر لانه في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
 التكلف والخروج عن الظاهر في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 وقيل في ههنا ما لا يجد نص في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 الحاق الضمير به لكونه على تقدير تراخي كما لا بد من على لسان ما قال في مجزئتها قول في ومعناه الترجي في المحبوب لا شقاق في الخوف في
 المكره والحق طبع واستفاق في الطبع في المحبوب ولا شقاق في المكره انتهى في العريضي من الله ولحيته لا شقاق في الطبع ولا شقاق
 عليه رتبه ان لا يكون في الا في الجملة وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 لا لشك وقيل في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 نظر الى ما عند من الكراهية والثانية لترجمهم نظر الى ما عند من المحبة وفي الشرح وعسى الا في الآية لترجمهم والثانية لا شقاق
 نظر الى ما في الا في تفسير البهجة وعسى ان تكرر هو اشياء وهو جميع ما كلفوا به فان الطبع يكرهه ومومنا طمنا صلاهم وسببها
 وعسى ان يمتنعوا اشياء وهو جميع ما نهوا عنه فان النفس تحب وتبوء وهو يفضي بها الى الردي ايمان ذكر عسى في الفصل اذا راها صحت
 تنعكس الامر عليها وفي حاشية التقاضي في ولا يلزم منه كراهية حكم الله ثم وعسى خلافه وهو ينافي كما لا يقدر بولان معناه كراهية
 نفس لك ومشفقة كوجع العرف في الحد مع كمال الرضى بالحكم والا ذعان له وهذا كما يقول ان الكل يقضاه الله ومشيته مع ان
 مكرهه منكر غايته لا تكار كما لعابج والشرور في قوله يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 المضاف في اللفظ في الاسم ولا في الجبر في قوله يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 للقرينة وما يخفى عليه كل ينطبق على ما لا يكاد يخص الجزئيات وليس الكلام في عسى ان يبدل ان يقوم بمضمونه بل يميز فيما اشبهه قوله
 مراد المصنف ذكر المثل مما جرد التنظير في حذف المضاف من الاسم والجبر في قوله يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 عزهم العن وقال الكوفي في ذلك المصدر بمعنى اسم الفاعل وقال البصريون انه على تقدير مضاف الى المصدر وقيل جعل المصدر
 نفس الشخص على سبيل المبالغة قوله يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 معتن مع اي كلمة كانت بعيد قوله يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 على قوله غير الاخفش والافريحي ان الزائد ناصبه واما الرد بالثاني فلهم ان يقول كم من زائد يلزم فلم يكن علم سقوطه مؤثرا
 في زيادته انتهى ونقول ما نقلنا من كلام الرضي جواب عن هذا الثاني واما الجواب عن الاول فنظ والقول انها فعل متعد غير
 قارب قال الرضي في هذا نظر انه لم يثبت في عسى معنى المقارنة لا وصفا ولا استعمالا في قوله يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فليعلموا ان الله لا يهدي القوم الضالين
 الكوفيون ان يفعل في هل الرغ بدلا مما قبله بدل الاشتغال الذي لري ان هذا وجه قريب منكون في نحو الزائد وعسى ان
 يقوموا قد جاما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى انهم يساعده ما ذهبوا اليه لا عسى بمعنى توقع وترجي فبما
 قوله ويرده انه يكون بدلا لا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن النبذ في الشرح فلهذا ان يقولوا اي مانع
 يمنع من وقوع البدل لان في بعض الصور مع محو مثل ذلك في بعض التواضع كوصف حجر قد ان اذا كان ظاهرا والبدل ادلى به
 لا نه المقص بالحكم والقول فاما اشار المقص الى المانع بقوله وليس هذا شأن البدل قوله عسى الكرم الى هذا البيت فلهذا جرح

شابه الفعل كونه
سببه

الفعل

قوله

ففي عسى يدل ان يقوم
توقع

العذر ويقتل صبرا مقتضاها بغيره وكان معاوية عرض على علي بن أبي طالب أن يقتل سبع ويأت فاقبل لا قتله فقتله وهو أول قتل
 نزل بعد هذا النوع ولما أرادوا قتله قال له بلعني أن القتل يقتل بعد سقوطه اسد فان عقلت فاقبل بغير رجل وباسمها أن لا
 تفعل ذلك وذكر المعنى الباب الخامس من إن فرج مبتدأ وروا عنه والجملة خبر يكون واسمها ضمير يعود إلى الكرب ولا يجوز أن يكون
 فرج اسم يكون وروا عنه لعل البصر الفاعل من جز عسى واما الجانبى عن اسمها قولها أكثر في العدل لها الزم العدل بالعين
 المنهية المستوحدة والذال المجزئة السابقة للملزمة واللاحج بمقتضى الملازمة قولها لم يوطئ المثل عسى الغوير يؤس الغوير بمقتضى
 وروا عنه بموتة مقتوحته بعد هاها والمقتضى ما وكلت الأيوس من المقتوحات جمع يؤس هو العذاب والشدة في الحرب أصل
 هذا المثل فالتة الرب الغوير بعد جمع مقتضى المقتضى من العراق ومعه المثل عليها الغراب خبان منها الرجال وكان الغوير في طريقه إلى بلد
 الشرايا تكم من جهة الغوير قولها لم يوطئ المثل منها ما يجد وفيه الخبر أي يكون ابوسا وكون صائلا أن في ذلك بقاء لها على الاستمال
 الأصلي والأولى أن يقول أي يكون ابوسا وان يكون صائلا لأن الأصل في جز عسى أن يكون بان قال الرضى وقال بعضهم التقدير أن يكون
 ابوسا وان يكون صائلا وان كان مع الفعل مع كونها حرفا مصدر بالقوة الدالة وذلك لكثرة وقوعه ان بعد سرفوع عسى هو
 كحل في المصدر وروا عنه مقتوله وقبل التقدير بياس ابوسا فيكون معقولا مع قولهم يوطئ المثل على هذا التاديل مجاز في
 الاستدلال فاعلها بياس ضمير الغوير وقال ابو علي عسى بمعنى كان ونزلت منزلة وقال ابن جني مسائل الطبيعة قلت لا في ابوسا
 في قوله عسى الغوير ابوسا فيكون معقولا مع قولهم يوطئ المثل على الغوير فاد قولها عسى على الرما قال الشيخ
 السبكي في سطر في ثمة عند المتأخرين مقام ان لكونها الاستقبال والغلات بضم المعجمة جمع غللة وهي حراة الفطش الكلى جمع كلبه
 كلوة بضم الكاف والجواخ الأضلاع قولها وعسى فيهن مغل فاقصر ضمير فيهن عائدا على الثالث والرابع والخامس باعتبار ان كلية
 ان كل ما حذورة من صور استبدال عسى قولها والسادس ان يوطئ عسا وعسا وهو دليل على الأصل عسى ان يقتل
 بها الصمير لم يوطئ قولها يا ابن الزبير طالبا عيسى كما قاله رجل من جنود بعد وطالبنا عيسى النكا لغرض من سبغنا قتيكا والكنا
 بدل من التاديل بكذا نصر فيها اعتراض عليه بان هذا البديل ليس المذكور بالنصيرف والجواب بان نصيرف إلى النصيرف لا بد له من
 هذا كونه بل ان من شأنه ان يكون كونه قولها والثاني ان الخبر قد ظهر من نوعا في قوله فقلت عساها فاد كاسا ولو كانت
 ثابتة على عملها واستعير ضمير الضمير كان ضمير الرفع لم يقع الخبر بعد ها بمعنى البيت جار مجزئ لعل العقبير اسمها و
 فاد كاسا خبرها قال ذلك من روى الشرح ويحتمل البيت وجهين آخرين أحدهما ان يكون فاد كاسا اسم عسى الضمير المضمون خبرها
 فيكون مثل ان عسيت صائلا والثاني ان يكون ضمير الضمير تابعا خبر الرفع وهو مثل عسى فاد فام على ما حكاه نقل
 فان قيل يلزم على الأول الاخبار بالمعروفة عن النكرة فجوهر ان كاساها علم على اشارة منها اخبار بمعبره عن معرفة قولها واذا قلت
 ان يقوم رداحتمل الوجهين بمعنى نقصنا عسى وتمامها لكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى فان اعتبر يقوم متجلا للضمير كانت عسى
 ناقصة وروا عنها وان يقوم خبرها وان اعتبر خالبا عن الضمير كان زيدا فاعل يقوم وعسى فامته مسندة الى ان يقوم زيد وفي
 الشرح فان قلت قد حكوا في باب المبتدأ بمنع نقل الخبر اذا كان جملة فعلية فعلاها مسند الى ضمير معرف عايدا الى المبتدأ مثل
 زيدا فام بكعب ساغ هنا واسم عسى مبتدأ في الأصل قلت المسئلة مختلفة في احادها عند دخول الفعل الساخف منهم من منع كما
 منع في باب المبتدأ ومنهم من اجاز قال ابن عصفور وهو الصحيح ووجه الفرق ان الاستدعاء عامل معنوي فاذا تقدم الفعل على المبتدأ
 كان اعتداء الفعل لا رما لكونه اقوى اذا تقدم على الاسم بطل عسى لم يكن كما رما واقول لعل ان يقول ليس ان يقوم في عسى ان يقوم
 فاد على يقتدر بعضا عسى من نقل الخبر الجملة على مبتدأ لان ان مع صلتها معرف قولها كما يقال من علوه وهو سكون اللام ونم
 المهملة وكما قال في الصق وعلوا النار وعلوها بضم سفلها وفي بعض نسخ المعنى منط علوه بضم العين وتشد بد الواد وفيه
 مغل لان ذلك مصدر علاق المكان واسترقا في الأرض بمعنى تكبر وليس معنى المصدر رماها قولها يا رب يوم لا اظلال الا
 واصل اظلاله اظلال فيه فحدود الحار توسعا واصل الضمير بالفعل وان من بعض الأول والثالث أي استند حرامضارع ومن بعض
 كمال علم واصل يفتح الأول والثاء مضارع مضي كسر ها أي بر التمسك لا وجه لبيان لو كان مضارفا بفتح لا وجه لبيان على الضم لان
 عنه الساء مبه على الضم شبهه بالعايات وهو مستعمل في الأصانة وفي الشرح بله وجه وهو إضافة للمنى كما مر في سواله وسيا في

مقتضى

قاله

عوم

نظرفان هذا التقدير يمكن مع جعل التلخيص متعلقا بما هو لا ان الظاهر متعلق به وقد جرت عادة العرب ان يقولوا يا لهف لبيح برجل
يا لهف وفي حاشية الفنا ان الشعر لا ينبت في جواب الحادث من ههنا الشياطين قالوا ان ابنه ما جرت عادة العرب ان يقولوا يا لهف لبيح برجل
اي يا لهف لبيح برجل هذا الرجل فيما حصل له من الامتنان بهذه الاوصاف ويجوز ان يكون على قصد التلخيص بمعنى انه لم يحصل له تلك
الامتيازات وحده لا بغيره سيعلمنا مع المبالغ في معنى ما كتبت لانه غايتها الغلبة له واللبت مع ان من المجازة وهذا
على ما ذكرنا في الشرح فاعلم انه فيقال ان بانه هو الشاعر يظهر التلخيص لانه لا اجل الحادث ويسبب ان يترأس الى المبحر والمحدث
والحادث اسم ان يفتي في قول الثاني من اوجه الفاعل ان تكون رابطة الجواب قال كوفي الجواب ان كان مما يصح ان يقع شرطا فلا حاجة
الى رابطة يفتي من الشرط لان بانه ما استنبطه من حيث صلاحه وروحه وقصره وان لم يصح لان يقع شرطا فلا بد من رابط
واولى الاستنباط الفاعل المستنبط لانه معنى ان معناه المتعقب بل افضل والجواب متعقب للشرط كذلك انتهى في قولها وذلك حيث
لا يصح لان يكون شرطا لا يبق الجواب اذا كان مضارعا مبتدئا جريا عن من استقبل او مضارعا متعقبا بل يصح الشرط ويكون الفاعل
منه رابطة فلا يصح قوله وذلك حيث لا يصح لان يكون شرطا لان برجله الرقعة على سبيل الوجوب لان الرقعة في التصورين
المذكورين على سبيل الجواب لانا نقول المضارع المبني داخل في الجملة الاسمية بناء على ما ذهبنا الى ان نخرج حين مبتداء محذوف
سبب ذلك ان المضارع المقرون بلام داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال بناء على ما ذكرنا في الجواب من ان المضارع المقرون
يدخل الفاعل عليه اذا كانت لا يفتي في الاستقبال ولا تدخل عليه اذا كانت جارية في كل من الجملة الاسمية والمضارع المقرون
لا يصح لان يكون شرطا في قولها احدهما ان يكون الجواب جملة اسمية لا يقال هذا فيتحقق نحو قوله ثم وان اطعمهم انكم تشكون
لانا نقول القسم معتد قبل الشرط والجواب له ويجوز حذف القسم من غير موطئة لا يوسلنا ان الجواب المذكور المقسم لكنه وال
على جواب مثله مقدر للشرط وهو غير فاعل المقدر وكذا يكون النقص لانا نقول الجواب المذكور انما يدل على جواب مثله
من غير اعتبار لوجود الفاعل اذ اعتبار ذلك فيما نحن فيه انما هو بالنظر الى خصوصية ذي الجواب في قولها ثم وان اطعمهم
فهو على كل شيء قد جرى امامه منا على ما هو الظاهر والافتقار في اول الباب الحاشية ان التحقيق ان نحو قوله ثم من كان هر جولة الله
فان اجل الله لا يكون الجواب فيه محذوف لان الجواب سبب عن الشرط واجل الله ان سوله وجد الروايات لم يوجد واما الاصل فليبا
العمل فان اجل الله ان قولها الثالث ان يكون فعلها انشائية اي فعل الجملة الواقعة جوابا لسؤال كان ذلك الفعل انشائية متعقبة
نحو انكم تحبون الله فاتبوني ام غيره نحو ان اصبح ما لكم عز وافر يا ايها الذين آمنوا فان يا ايها الذين آمنوا فاتبوني ام غيره
ايضا كان ذلك الفعل المذكور كما مثل ام غيره من قوله فان يا ايها الذين آمنوا فاتبوني ام غيره من قوله فان يا ايها الذين آمنوا فاتبوني ام غيره
من امثلة الجوازية الفعلية التي فعلها انشائية فكان المناسبت في تلك فاتبوني فلا تشرها معهم بحيث يذكر الكافي لسوق واحد
يذكر في يا ايها الذين آمنوا فاتبوني ام غيره من قوله فان يا ايها الذين آمنوا فاتبوني ام غيره من قوله فان يا ايها الذين آمنوا فاتبوني ام غيره
في موضعها الذي ذكرناه ولا بد من بعد الجميع لان الفضل فيه مذكور كما هو مذكور في قوله فان يا ايها الذين آمنوا فاتبوني ام غيره
بين الامور المتناسبة في قولها فان اهلكوا الحق بالهمة الغبطة والظن الناري وتلهت لانشاء الفوقية لانه مسند الى ضمير الظن
وهي مؤنثة او بالانشاء التخييلية على الكتاب المضاد وهي لطى من المضاف اليه وهو ضمير التذكير في قولها وانما دخلت في مجزوء
منتهى الله من تقدير الفعل خبر المحذوف وهذا الجواب سؤال هر على قوله ان الفاء تكون رابطة الجواب حيث لا يصح الجواب لان يكون
شرطا نفي السؤال ان هذا منقوض بالفضل المضارع المبني الواو فان الفاء تدخله وهو يصح لان يكون شرطا ونفي
الجواب ان الفاء لا لبست بل داخل على المضارع وانما هي داخل على مبتداء ذلك المضارع خبره في الحقيقة داخل على جملة اسمية
والجملة الاسمية لا يصح ان تكون شرطا وهذا ما ذهبنا الى وقال الميرزا لا حاجة الى ذلك قال ابن جبر وهذا ما ذهبنا الى ان الفاء
صالح للبناء بنفسه لولا انه خبر مبتداء لم تدخل عليه الفاء وانما نفي الابالفة والتحقيق كلام الرضي في هذا فليسمع ثم في قولها
ان اذا العجايزة تدنو على الفاء يعني وهي لا تجامعها وانما تجامعها اذا كانت مقوتة ومؤكدة لها لانا نبهنا على ما قال صاحب
عند قوله ثم فاذا هي شاحضة ابصارا الذين كثر واذا هي اذا الخائبة وهي تقع في الجائزاة سادة مسئلة الفاء كقوله ثم اذا هم يقطنون
فانما جاءت الفاء من ههنا وتعالى وحل الجواب في قولها فاذا هي شاحضة ابصارا الذين كثر واذا هي اذا الخائبة وهي تقع في الجائزاة سادة مسئلة الفاء كقوله ثم اذا هم يقطنون

تقبالة

حرف الفاء

لاشأنه على الغزاة التي هي من نكت البلاغة وتكون على غاية المطابقة لمقتضى الحال قولهم ومن المكانيته تعيّل لمقتضى الحال
 الخاتم في أصبوح القلنسوة طرون والراسد لا صبيح مظهرون لكن لما كان الناس بان يترك بالمظرون نحو الطرون وهم هنا
 الاسر بالعكس قلبوا الكلام وعانته بهذا الاعتبار قولهم الرابع الاستعارة نحو لا صليكم في حذر وع الخلل قال الرميح هنا وفي
 قول الشاعر بطل كان ثيابي في برعة معني على والاوتام منها بهاها التمكن المصلوب في الجوع كمكن المظرون وفي الطرون قولهم
 وهم صلبوا الصند في جذع نخله هذا صند ربيت لسو يدان على كاهل عجزه فلا عطف سببا الا باجدا قولهم بطل كان
 ثيابي في برعة هذا صند ربيت لعترة وعجزه على في فقال السبب ليس بتوام والسرة الشجرة العظيمة ومعنى بالذات الحسية
 اي يجعل له حذاء اي ضالك في الشرح وفي القص والحذاء الغل وحذاء في انتقال فاحدثه ضل اذا اعطيت مثلا وهذا
 بقا ان يفي في السبب بضم اوله وفتح ثا السمع في المفعول والسبب بكسر الميم لانه جلوبا القبر المدبوغ في القرد والتوام كل
 الولدين الذين في خل واحد ومعنى البيت انه شخص طوبى كان ثيابا على شجرة عظيمة من طول تدام العقل لانه لم يشارك احد في
 وانما حض فقال السبب لانه كان لا يلبسها الا اشرف الناس مملوكهم قال ابن سنيذ وانما كانت هنا بمعنى على لانه معلوم ان
 ثيابا لا يكون في داخل من خلان السرى حتى لا تنشق فليستودع وهي جالها سرقة وليس هذا القول في الجبل لانه قد يكون
 في غار من اغواره وليس الباء عليه انتهى قولهم ويركب يوم الروع الخ الروع والفرع جمع فار من على غير قايين
 والا بالمرجع امير وهو عرق اذا انقطع ما صاحبه وفي القص وهما اميران من الجانبين من القلب ثم يفتح عنهما سائر الشرايين
 وهي يفتح العجينة والروم بمشاة تحية مكتوبة العروق الناجية ومنتهما من القلب جمع شريان يفتح الحجة والراء وبمنا تحية
 وكس ما وسكون الراء والكل جمع كناية او كناية قال الرضي الا ولي بها في هذا البيت معناه اي لهم بصائر في هذا الشا
 قولهم سرادفة الباء اي في معناه الاصل هو الاصل هو الاصل حقيقة كان ويجاز بالاق كل واحد مع معناه معا بينهما لان من معاد
 البناء ما لا يكون في له كالعسم ولا في بعضها ايا كان كان لم يذكر نحو الظرفية والصاحبة كقضاء بدو المرادفة ولا في بعض غير اصل انضبا
 المرادفة الاصل اي في مواضع اللفظ المتعد في الوضع للمعنى الواحد الاصل قولهم خلا فالراية هو القراء قالان في معناه معا
 الاستعانة والاستعانة مجازي كحاصر بذر الرمي قولهم السابع سرادفة من اي في المعنى الاصل هو وهو ابتداء الغاية مطعون
 التكوين في غير الزمان عند المعنى بذر سوله كان الجوز وبها مكانا نحو من الصبرة او غيره نحو من الكتاب من زهد المعسر وقولهم
 الاعصبا انا هذا البيت من مقبلة ذمري القيس في القوم صبا كناية تحية كانه يحذر ومن نعم الكس منهم كما نقول كل من
 اكل باكل في الحسرة والنون تخفيفا وصبا حاضضا على الظروف والتميز من النسب والاطلاق شخص من اثار الدنيا والعصرين
 وبغية فسكون وبغية فسكون الذم في الشرح لا معنى لقوله ثلاثين ثلثين الى ثلاثه احوال يكون معناه فكثر فلا يظهر لتخصيص
 الثلاثة بالذم معطال وان كانت هي قول المراد في بوجدها الثلاثون شهر اخر يمكن ان يكون من كابتداء الغاية اي ثلاثين شهرا
 استبدت من ثلاثه احوال اي من انقضاء ثباتها يكون المراد حنة اعوام ومضافا هو المعنى الذي ادعى فيه ان في معني مع لكن نظرية
 اخرى غير تلك انتهى اقول بل يظهر لتخصيص الثلاثة بالذم عند ارادة الجضية معني طالع غير كونه اول مراتب وجود الثلاثة
 شهر او ذلك المعنى هو قاتل الوردين بها والتماس في البيت دون خلاصها قولهم ومنه نظر لان ما ذكره في البناء ليس بقياس بل تمام
 فلا يقاس عليه في غيره وفي الشرح الضمير يرجع الى القياس والى قول ابن مالك ووجه النظران المقس عليه وهو فانظر من
 نقول لا يهين البناء فيه الزيادة ان يجوز كاستران يكون من استقامته لا موصولة والكلام ثم بقوله فانظر ثم ابتداء مستقيما
 بقوله بمن ثلث فلا حدان ولا تعويض قولهم انا اوسعدا لودجا الليل يدجو اظلم والبرنج بمشاة تحية معنوية فراء مفتوحة
 فنون ساكنة فذال لم يمتد معنوية فغير الجمل الا سود وفي الشرح ولو جعل هذا البيت من قبل الخبر يدجو فلهذا لا يمكن عليه
 فلا زيادة ولا نقص في القاف قد قولهم قد على وجهين حرفية وسببا واسمية قد مبتدا وعلى وجهين حرفية وحر فبغير
 على انه حرف اخر وبدل من الحس واسمية معطوف عليه بناء على ان الثاني حرفية واسمية للنسب ويجوز جرهما على التبدل
 التفضيلي من وجهين بناء على ان الباء منهما المصدرية اي الكون حرفا والكون اسما كالياء في الفاعلية والمفعولية
 هي معي الكون فاعلا والكون مفعولا وفي الشرح ينبغي ان تقبض حرفية واسمية بالرفع فتكون قد مبتدا الحرفية الجارية تحتها

متى ربيت الجضية
 اذا كان يكون ثلاثين شهرا
 بعض ثلاثة احوال

حرف الخاء

من الظاهر

كلاهما اللون ويحتمل الثاني ان يكون اسم فعل على ان اللون حدث للضوء او على ما قاله الرضي انما الافعال لا يجوز ان يلحقها من الصفات
 لانها ليست نفعالا في الاصل قولهم اذ ذهب المقوم الكرام ليس هذا غير ذلك صدر وعدد شقوى كحد بها الطهني يقع في بعض النسخ
 الميت بتمه وفي النص الطهني الكثير من المثلث الرمل والماء من هذا قولهم لا يمتلئ من الماء كمنعوله فالتاء للاطلاق والكثرة
 للتاكيد في الشرح هكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اسباع حركة الروي فلا يجوز له الاطلاق بل
 الروي فان لم يمتلئ ساكن اصله لا قول هذا الاشكال مبنى على ان الساكنين هنا هما الدال والماء اللذان للاطلاق وليس ذلك
 معتمدا لجواز ان يكون المراد بهما الدال والفتوح لان اسماء الافعال قد تنون للتكثير فكسرت الدال من ذلك لالتقاءها ساكنة ومحتما
 الياء للاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق على ان قوله فان حرف الاطلاق حرف مد يتولد من اسباع حركة الروي ظاهرة في الخبر فلا
 محقق بقوا في الشرح ظاهر كلام صاحب الكتاب انه غير متحقق بها فانه قال في سورة الاسراج انما السبيل او زيادة الاطلاق لا جعلته
 فواصله كقوله في الشرح فانه قال في الوقف والدلالة على ان الكلام قد انقطع وان ما بعده مستأنف وقيل في سورة الجفر في ذا غير
 ان التوقف على حرف الاطلاق في قوله خبري بعد في الدرج الكفارة عنها بالأكسرة واما في الوقف فتجد مع الكسرة انتهى في الشرح
 واما القول في ذلك ما قاله من باب جوق القواني والاشياء ومضرة اعم ان الساكن والجزم يقعان في القواني ولم يقعوا في ذلك
 لصاق عليهم ولكنهم استعملوا ذلك في واقع واحد منها في القافية تحرك وليس الحاقهم الياء للكتابة مشعر الحاقهم حرف المد ما ليس هو
 منه في باره في الكلام ولعمري يقفوا الاجل من غير مد لصاق عليهم ولكنهم استعملوا كذا حركوا واحدا منها اصدار بمنزلة ما لم يترفع
 في الحركه فاذا كان كذلك الحقود حرف المد فجعلوا الساكنين لا يكونان الا في القواني الجوزة حيث احتاجوا الى حركتها كما انهم اذا اضطرروا
 الى تحريكها في القاء الساكنين فلذلك جعلوها في الجوزة حيث احتاجوا اليها كما ان اصلها في القاء الساكنين الكسرة ولو كانت في نحو
 مرفوعة او مضمومة كان اقوى انتهى كلام من قولهم اذ اخل الدندرة لوطان عشق الا في الصريح لوطان عشق بفتح واو وفتح
 اي منبسطا وذلك اذا اجتزته بما او قصه في جزء او ملته قولهم فقد ولعمري من غنائى الوشك بفتح الواو وضمتها وسكون
 الحجة السريعة والحدو بضم الصاد الملهمة وفتح الراء طاهر معروف قولهم اذ النزل الا فدا بالفاء المكسرة والدال الملهمة وبرى ازت
 بالزاي ثم الفاء وكلاهما بمعنى فربا وذا معنى الركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف لا بل القديا عليها الواحدة وحلة ولا واحدة لها من لفظها
 والجمع ركب مثل كات كبت مثل كبت في موضع الزاي مضارع زال بهزل بمعنى منبسط حال قولهم اذ اخل الدندرة لوطان عشق بفتح واو وفتح
 يكون من المتكلم او من غيره ومثله مع تفرع بفتح في المضارع من المتكلم في الماضي من غيره وكلام الرضوي في انه ظني انه لا يكون في
 المضارع وصريح في انه اذا كان في الماضي كان من غير المتكلم وسند كلامه عند قولهم في الماضي ثانيا فربما الماضي وقال الوقع انتظارا
 الوقع والماضي قد وقع هذا الدليل الماضي قد وقع وكلامه قد وقع لا يتوقع اما الصغرى فظاهر قولهم لكبري إعلان النوع انظروا
 الوقع فنقول الوقع انتظار بيان الكبرى المطومة قد علم على الصغرى للاهتمام به وقوله وقد بين الى اشارة الى الجواب عن هذا الاستدلال
 ونقري وان اردتم بغيركم ككلامه لا يتوقع حال الاجزاء فسلم لكن لا يصح ان المراد الوقع قبل ذلك وان اردتم ان لا يتوقع قبل الاجزاء
 فليس يصح القطع بان يتوقع قبله قولهم اذ اظاهروا حال الخبز عن مستقبل انه متوقع له الخبز هنا بكسر الباء لان الخبز بفتحها لا يصح
 اطلاق القول بان الظاهر من حاله انه متوقع له لا يراه الى الذي من عن الحكم او منكر لمرادنا ثانيا عنه وكل من الخالي عن الحكم بالاستقبال والتميز
 له لا يكون متوقفا لوقعا لان يقول ان الرفع وان استغنى عن حال الخبز عن مستقبل البئر بمعنى وضع المضارع فيه بل ان يصير له حرف
 بدل عليه مع قولهم واما الماضي فلا يلاحظ ابناات الوقع لظننا انها تدخل على ما هو متوقع لفتح ان يقال في لا جري في الدارة
 بالفتح ان لا لا يستفهم لانها لا تدخل الاجواب المن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا متوقع لفتح مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما
 الماضي بخد قد متوقع كذا لما يشبه قد وهو لجواز ان يكون سر مجازا ابناات الوقع لها ومعنيها فلا يعتد به بعد تسليم الملازمة
 لا نسلم بطلان الملازمة فانه لا مانع من ذلك نعم انهم لا يقولون بذلك احد وفي الشرح وهذه الملازمة التي ذكرها لا يتم الرب بها على
 الضم لانه يقول انها دخلت على الفعل الماضي قولهم انه على انه كان متوقفا قبل الاخبار كاصح بفتح الميم ومنع الملازمة شرط لا لا يلزم من ثبات
 الوقع لعد باعتبار دلالته عليه واذا تها والواضحة من غير المتكلم بها على ابناات الوقع دلالة عليه كان الملازمة كاتامة
قولهم والثاني فربما الماضي من الحال قال الرضي اذ علمت انه على الماضي او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انما يضاف في بعض المواضع

لقال ان يقول انما هي
 الملازمة لو كان المعنى للملازمة
 علة ابناات الوقع اذ
 ومصحح الحق يتبادر
 ابناات ما يشبه هذا
 المعنى

قال المتن في ان اصل قد المضارع التعليل ثم استعيرت فمما التفسير لتأسيته المتضاد كرمي او الخوض به كرمي في قوله ثم علمت غرض النقص
وصوبه بغيرها صبيته الفرضها وحقيقة في الفرضها عليه من تحت ارتق انتهى بالقرن كبير القاد الكافو والفرضها القوت الكثر
وفي القوت ثمانية ولا قبل موت يعنى بمشاة في اوله ومثله في اخره وفيها عشر الفحة يقال ان معانها بعض الحكماء من كرم
بمكاد ذي الوصال والتواضع وقد ذكره الفقيه ابن الاعرابي وقال ابن تيمية قال لا يجوز ان يلاصق في القوت فتقول بالمشاة القوت لا
بالمشاة واخر من على العلم بان من لم يتل هذا وانما جود ما بوجها عليه معارضها العلم بان عماله عند وسبق باحيان الى ذلك
الزخشي واما من من واما قد تجوز ان يقول انما يفعل ثم قال ويكون بمنزلة رجاوا الشد قول الخليل قال ان ما لا اطلاته
القول بانها بمنزلة رجاوا بوجه التسوية بينهما في التعليل والنقص الى المعنى واخره ما بوجها فقال لم يبين من الجنة لوقها بغير
ربما ولا بدل على الله على التسوية في كل الاحكام بل يستدل بكلام من على يقين ما فهمه ربنا لك وهو ان قد بمنزلة رجاوا في التفسير
فقط بل عليه ذلك البديع لان الانسان لا يفهم ما يقع على سبيل العقلة والندوة وانما يفهم ما يقع من على سبيل الكثرة فتكون قد بمنزلة
رجاوا في التفسير واجهان الاطلاق المستوية كان في ذلك على كونها في كل الاحكام وان الانسان انما يفهم ما يقع من على سبيل الكثرة
فيما يكون وقوعه طيل وكثيرا اماما لا يقع الاطلاق فانه يفهم من التعليل لا يستحالة الكثير وتركه القرن مصغر الا ناهي كان اوابي جئت
بغير ما على لا يقع الاطلاق اقول قد استدل القائلون الاستدلال من غير ما على الفاعل والناظر في العبرة وفي القوت اثار على القوم واخا رجع عليهم
الليل والشيء اوضح الشين الحجة وسكون العين المحملة والمماثلة المقررة وجوبا باليمين تاييها جوبا بمتعة ومعرفة المحبة باليمين
المماثلة والظاهر دليل عليها وانما يقع الامم تلبية على وهو منبسط التبعة من الانسان وغيره والسر حوب بضم المماليك الطويلة على
وجلا من قول في الجملة الفعلية المحل بها القسم مثل ان واللام في الاممية المحل بها في افادة التوكيد في الشرح الذي يظهر
ان هو اللام وقد اوضحنا في الفعلية التي محل بها القسم مثل ان واللام جباوا اقول بعد تسليم امتناع ان يبين من في ذلك الكبر
ما يبين من ان لا يبرهان قد مثل محض من ان واللام كما توضحه الشواهد انما يبرهان بها مثل كل واحد منها على الافراد وذلك ظاهر في
قد مضى بقل القول بالتعليل في الاولى بمعنى قوله قد يعلم ما اتم عليه وذلك انه مضى في المعنى الثالث لتعليل المتعلق في قوله
والتوقع في مثل الشائبة بمعنى قوله وقد علمت الذي استند وانتم في السبت ولما لم يتقدم لتوقع في هذه الامة بخصوصها وانما
لذلك في مثلها وهو قوله قد اقل رسلا نوافحا حال في مثل الشائبة في قوله السادس من المعنى حكاية ابن سبويه قد كنت في جبر مقدره منسوبة
لما كان هذا المعنى عزيا لم يقبل فيما سبق ولما استتمت معان وذكر معنى سادسا بعد ذكر المحنة لاجل اعادته وتقرير ذلك قوله في
الجمعية في اصولهم اصول الشريعة ثلاثة الكتاب السنة والاجماع والاصل الرابع العباد من قالوا انما قبل ذلك لكون الثلاثة الاول
اصولا مستقلة للاحكام والقياس اصل من وجب لاستناد الحكم اليه ظاهر اودون وجب لكونه فرعاً في الثلاثة لا بقائه على علة
مستبعدة من موارد واحد من الثلاثة وان سبيله هو ابو الحسن على بن اسمعيل الموسوي صاحب الحكم في اللغة وغيره كان اماما
في اللغة والعربية وكان من اصوله من يراى به اشتغل في اول عمره على والده توفي سنة ثمان وثمانين واربعمائة وعمره نحو ستين سنة
قوله وهو ان يكون قولك للكدن وجب هو رجاوا صادق بمعنى انه مثله في حلال اللفظ اعلى ما قبل بل معناه على سبيل الضمنية فهو
معنى المعنى قوله ثم جاء النقيب نظر الى المعنى لا يقال شرط نصب الفعل بعد المعنى ان يكون ذلك المعنى محضاً كذا في قوله في قوله
لانما قول ذلك شرط لوجوب نصب الفعل لاجزاء قوله المعنى بالحق فاسترجعنا لا يقال استرجعنا جواباً لا تركه الذي في المضارع
الاول وهو سائر من في المعنى فمما يكون جواباً للمعنى المعنى لا يقول جواباً للمعنى معني في المعنى ما شئت بما شئت في المعنى معني
في الشرح لقائل ان يقول لا نسلم ان الفعل من قوله فاسترجعنا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون التحققة هو قولا عليها بالالف
وتأكيد مثل هذا بالتحققة والقبلة جازية الضميمة واقول في قوله مرفوع مساجده فان الفعل المضارع اذا باشرته نون التاني
مبنى بالخلاف في الذي لم يباشره وهذا الوجه عن كون استرجعنا المنصوب انما هو مؤكد بالنون التحققة قال الا علم وقالوا
والراجح عندي انه منصوب بعد الخبر المبني بالخال من الشرط اضرا لا يبرى لا استرجعنا فجات على الخليل والنصب انتهى ثم في
الشرح فان قلت فاجله النصبين قبل في البلية كما فصل المعنى فان القول بان من سفل الفاعل مع كوني وهو لا يبرى فكيف
يجز على طريق المصير بين قلت بحمل الضميمة من معني على حال قولنا للمصير عباد ونظر عن ان يكون المعطوف عليها من ملفوظا لغير

تأويل الفعل وظان ان لبيب البركان وقد خرج لهم في التوضيح الا انه على شدة ذلك الضيق قد مضى وقال صاحب الكفاية في قوله من بعد
 وهو في صنف قوله سائر من لم يمتدحوا بالحق فاستجابوا على صنف النصب بل مضى في كمال التيقن في تفسيره ووجهه
 مع ما بعد الجمل على المعنى والحذف على الحق **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني في الكثير المشايخ والافتقار في الاقليات على سبيل القلة
 ذلك قول بعض الصحابة قصص الصلوة في السفر مع رسول الله صلى الله عليه وآله الكثر ما كانوا آمنه **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني
 من والى واما لم يمتدحوا بالحق لان من عند البعض من غير الاختصاص لا يكون له ابتداء القافية في الزمن ويكون له **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني
 حسب في جواسم التسهيل ولم يمتدحوا منهم الا معروفا بالقاء وهو لا ثلاثة لان من عندى ذلك قول في قولهم فحسب القاء ثلاثة انتهى
 المعلوم ان قصصا في هذا الاصل لم يمتدحوا بالحق وكثيرا ما يصيد في القاء من قبله للفظا وكان جواز مترادفا لمحمد بن في كتاب المسائل في السيد
 واما صنف القاء في هذا الاصل لان معنى احداث درهما فظا اخذت في هذا ما كلفت به فعمل القاء فيه عاطفة **حرف الكاف**
الكاف المرفوعة بان تكون الكاف مكسوفة بما لو قال بان تكون الكاف لكان لخص لزم يعلم كنهها في المثال وعلمية زيادتها
 كحكاية من كان لا يعلم فاجازها عنه لان ما فيه لا يكون مصدرة لانها ان كانت مصدرة لكان الظان ما ل هذا صنفها من
 غير قصد برشي وهو لا يصل بان المفتوحة ومعهما في الشرح ويجعل من مافي هذا المثال مصدرة وان وما بعد ها فاعلم ان ثبت
 والفاء عاطفة على محذوف او لا اجل بثوت عدم علمه ساخر الله فجا وزعنه وحرف التعليل متعلق بالظن ومن لا يما بعد الفاء لثلاثة
 بل لم تقدم ما بعد ها عليها واما فلان ذلك عطفة على عدم زيادة القاء لان من لا يرى زيادتها انتهى **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني
 النسخ المتبعة بصيغة المضارع ويجوز ان يكون فعل امر قلته وان الخ اجاب عن بصيغة الامر **قول** وفي المرفوعة بما الكافة هكذا
 وقع في نسخة المصنف ان بقى بما الزائدة **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان افتتان الكاف التعليلية بما المصدرية وتيط في قوله ثم واذا ذكرهم كما
 هذا **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا كمن افتتان الكاف التعليلية بما المصدرية وقال ان الكاف فيه
 للتشبيه لا للتعليل وقد وضع الخاص وهو الذكر والهداية موضع العام هو الاحسان والاصل فاخبرنا ان احسن الله اليكم ثم عدل عن ذلك
 الاصل الذي هو احسنوا كما احسن الله اليكم الى خصوصية المطلوب وهو الذكر والهداية **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله
 ثم كما ارسلناكم رسولا وقوله ثم واذا ذكرهم كما هذا **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله
 مصداق انتهى وهو منوع على الاستدلال وحيلة الشرط والجواز جرح ولا يجوز نصب محمد بن مصنفنا بحسنه لان فضل الجزاء لا يصلح في محذور
 على شرطه وما لا يصلح عاملا **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا
 الاسم في الفعل وهو عند من لم يمتدحوا بالحق هذا بل لا دم على واقع في نسخة الشارح وهو نصب الفعل الشبهة بانها في المعنى ولا على بعض
 النسخ وهو نصب الفعل بعد ما الشبهة بانها في المعنى لان كلاهما لا يتحققان النصب بالكاف لظهور فاعلق بالشبهة بالانصبين ليس
 ايضا بل ان على مافي بعض النسخ وهو نصب الفعل بعد ما الشبهة بانها في المعنى لان كلاهما لا يتحققان النصب بالكاف لظهور فاعلق بالشبهة بالانصبين ليس
 التعليلية وهي نسبة جازية باعتبار ان النصب بان مصدرة هاء لا ينبغي ان المتكلم فيها قال بان مالك وان رواية البت في حيزها
 كما نرى في نسخة الاسود مؤيد لقول الفارسى انه لا يمكن ان يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا
 احتما كما قيل كما تكونوا بول عليكم **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا
 وصبر وجبر المبتداه وما عطف عليه محذوف اي كاشان **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا
 قبل بصيغ جمع على علة والمأخذ الكريم ولم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا
 كروب وسيفه هو الصمصا المشهور قال في الفصا والصمصا الصمصا المتعارف الذي لا يثبت في الصمصا اسم سيف عمر بن عبد
 كروب انتهى فحياته السيف بنو عند الضرر فاستوهبه منه عمر الخطاب فوهبه له فقبل عمر ان يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا
 عمر له وذلك فخصيت عمر وقال فانه فاحذره وحمل دارا الى الصدقة فصر بعقوبه فابا بضمير به واحدة وقال لما اعطيتك سيف
 لا الساعد والمضارب جمع مضرب وهو قد يشتر من طرفا السيف فان قيل كيف قال مضاربة وليس للسيف الا مضرب واحد احب
 بانه على اعتب ان كل جزء من المضرب مضرب على سبيل المبالغة **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا
 بالجملة الاسمية وذهب البشير والاعلم واخرى وان ذلك الجواز وصلها بالجملة الاسمية وذهب في الجواز ذلك **قول** لم يمتدحوا بالحق يعني ان ما ذكرناه في الايتين يعني قوله ثم واذا ذكرهم كما هذا

انته

مستقلة بما الزائدة

الابتداء

وكان سيف عمر
لا يمتدحوا بالحق

وهو من قبل
الظاهر

اعتد سطا واذن عفت فالكائن مقيم اتماما كاللازم كالاكبادون تتركون في لغة العرب عنهم انتهى قولهم من هذا الحال هو
اثبات المثل قال النفاذ في حاشيته العصد لان النفي يعود الى الحكم لا الى المتعلقات وقولنا ليس كائنا بذا حد بذا ظاهر
على ان لا يبدلنا وان كان محتمل ان يكون نفي المثل ليدلنا على عدمه وقد يجب ان يمنع كون الكلام ظاهرا في اثبات مثله فكيف ينقضه
وهو نفي مثله فقولهم ولا نهم اذا بالعوا في نفي العقل عن احد قالوا امثلك لا يعقل كذا هذا عطف على قوله اولوم نقد ذلك
تقبل اخر يقول الاكثر بن نقد به الاية ليس بشئ مثله الا انه غير منظور فيه الى ان الكائنات ثلاثة والاول منظور فيه الى الله
منسقط الاعتراض بان هذا التخييل انما يكون على القول بعدم الزيادة وهو القول الثالث الذي سلكه وحصل جواب السؤال
عن قوله لا نهم اذا بالعوا عطف على اذا فقولهم ومثل الكائن في الاية غير ثلاثة المحققون على ان الاية من باب الكناية ولبثوا
الكناية منها بوجهين احدهما انه نفي للشيء بنفي لان في اللازم ليستلزم نفي المذموم كما قال ليس لاح ولبثنا فاحسن ذلك
ملزوم والاخر لان مدله لا يدل لاح زيد من اخ هو زيد فحق هذا اللازم والمراد نفي ملزوم ليس لغيره بل لاح اذ لو كان لاح
الاح هو زيد فكذلك نفي ان يكون مثل الله مثل والمراد نفي مثله ثم اذ لو كان له مثل كان هو مثل مثله اذا التقدير به موحى به
الوجهين ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا امثلك لا يعقل فنفي العقل عن مثله والغرض بغيره عن ذاته فسلكوا طريق
مقتدا الى المبالغة فانهم اذا نفوه عن باالله وعن يكون على احسن وضاعة فقد نفوه عنه كما يقولون قد انقضت لذاته وعلقت
انزاه به يد وانما عطف بلوغه في الفرق بين قوله ليس كاهة شئ وقوله ليس كاهة شئ الا ما عطف الكناية من فائدة بها وعندها
متشبها على معنى واحد وهو نفي المبالغة عن ذاته فقولهم ومثل الكائن اسم مؤكد بمثل هذا عطف على قوله فقبل الزيادة مثل في
الكشاف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كبرت للتوكيد وفي الشرح يلزم عليه اضافة المؤكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة
اسما الزمانا المبهمة في نحو جند وبوم شد فقولهم مضربا مثل كصف ما كول هذا بيت من مشطورات التبرج الموقوف والصفة
ورقا المزع وفي جميع الجار في قال الحسن قوله ثم جعلهم كصف ما كول اي كزرع قد اكل حبه ونقي تيب فقولهم بعضكم على كثر
المنهم هذا من مشطورات السريج قبله بعض ثلاث كعاج ح واليخبر جمع بيضاء والمراد بالعاج هنا نقي الوحش وكثيرا ما يشبه
النسل به في العيون والاعناق والجم يضم الجمع جواهي التي لا قرن لها والبر وجب العمام والمنهم يضم الميم الاولى وتشدد بدليم الثانية
الذي يشجرون وفي نحو زبد كالأسدان تكون الكاف في موضع رفع ونه مخفوضا بالاضافة هكذا وقع في اكثر النسخ وهو مستوفى
والصواب ان يرفعها وهو الاسد مخفوضا بالاضافة فقولهم ما يرتج وما يتجأ فجمعها لا جمع ضل احسن الا ان في اخره للاشارة
وفاعله مستتر عائد الى الممدوح وهرجى يخاف مبتدأ للمفعول ما يرتجى مفعول جمع وفي الشرح واعلم ان الذي يتعجب فيه القرية
مثل العجبى الذي كثر بدله لا نه شايع مضجع ولو كانت الكائنات نه ما لم يكن كان لان حد من الصلة مع غيري لا يقع مضجعا
شائبا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا تمنع الحرية وقولنا تتعجب في البيت اية الخربة
لان الصلة فيه ولو سلم انها طويلة الا ان صدر الصلة لا يحد فشاها الا اذا كان الباقي بعد الحد لا يصلح ان يكون صلة في
هذا الصلة فقولهم وهذا يخرج للقصص على الشاذ لان وقوع الكاف مع مخفوضها صلة مضجع وحد فصدر صلة غيري
لم تطل الصلة شاذ والاشارة الى اجارة ابن مالك ان تكون الكاف مع مخفوضها مضافا ومضافا اليه على انما مر مبتدأ مصدر
صيلة الوصول فقولهم وصايات ككاف يفتن مثله لم يبق من اي بها تخلي عن غير ما وعظام كنفين وغيره وجادل ودين
والآي جمع اية وهو العلامة ويخلى من حلت الرجل وصفت حليته والحطام الزمام وكنفين بدل منه والكنف بكسر الكاف
سكون النون وعاء يجعل فيه الزاء اداة تدور واصله وقد سكنت الناء ثم ابدلت بالواو وادعت والتجادل بالهم والذال المعجمة المنقب
مكانه لا يبرج والصلوات المجارة المحترقة ويؤقتين بمشاة مخبئة معصومة فمزمرة مفتوحة مثله ساكنة فغاء اء مخبئتين
انما في القدر وجاء به على الاصل المرفوض مخبؤكم قولهم ولا لباهم ابداء هذا بعجز بدت صدى فلا والله لا يلحق لبا
وبله لد رتم الصفة كل لد مخبؤ النفع ثم شوا فقا والبيتا الجعن الاسديين قال ابن سيده والدود ما يصيبنا سعط في احد
شقي الغم فم على اللد يد وهو احد صفتي العنق جعده الدود قد لده بلده لد والدود ايضا اللام واشد البية استعماله في القوم
انما هو في الاجزاء كالماء والدود قولهم وحر من حر الحاف في الكلمات الموضوعات لمقابلته للاسماء والافعال فيها لغة اخرى

وهو من قبل
الظاهر

فلا يلهو صنوعها للعد
المهم ولما لا تقار
الى العفن فلا يهاها
ولا السار

وقيل والله استحيين ووافى سنتنا شين وثمانين ومائة وقيل مائة ستة ثمانين وعاش مائة ستة وستين **قولهم** أطرد
الهاشمي **قولهم** يطرد كقولهم يطرد والهاشمي الحنوط والربا بالمد لا مل وقصر الشاعر الضروف وكان من جهة فتنه فتنه مشد
وبعدى الربا بالمد وكان بالفتنة والهم على وزن فاعل من الميام وم قد **قولهم** وكان لنا فضلا عليكم **قولهم** قال الرضي وقال
يونس هو اسم فاعل من كان وقال المير يانهم بنوا من الكلبين لربك وهو صفة فاعل فكانت الكلمة والحكمة التي كانت مداف
صارت عنيا وحذ فتاحي الميامين وبقيت الأخرى قال الخليل الباقية الساكنة أي قدمت على الفتنة وحركت بحركاتها **قولهم**
موتها وسكنت لوقوعها مع الباقية الساكنة ثم تلبت الباقية المعاني كالمناقحة باجتماعها مع سائر الألف والهمزة فمست
الهمزة لا لظن الساكنين وبقيت الباقية الأخيرة بعد كسرة فاذن بها التوين بعد زوال ركنها كالمفوض انتهى **قولهم** وأما
الزمان كذا **قولهم** الكاف للتشبيه والاشارة إلى ما تقدم قبل هذا البيت كما قبل أن يكون المعنى وأما معنى الزمان كان
الآن مسلوب الطريق **قولهم** الثاني أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين **قولهم** هذا القول وعلى القول الثالث
اشارة إلى الأصل إلى ما في ذهن المتكلم **قولهم** ما يمكن كذا إذا كان جدي يقال بل وجاد **قولهم** المتعجب الميم هي الثانية دخلت
الهمزة للاستفهام عن الشيء كما هو مختار في قوله قول الشاعر الا اضبطا لسان ام لها جلد اذا لا الذي كان في فاه انما إلى سمن
وصح الجواب بلي بعد ما قال المعنى حرر للبلاد انهم اجر والاستفهام المحقق في الغرض يجرى المعنى كما في قوله الميامين
قالوا بلي الست بر كمالوا بلي وفي المعنى الواحد بالجمع والذال المعجمة نكرة في الجمل يجمع فيها الملامع وجاد **قولهم** المعنى الميم هي
في المعنى المعنى والميد والصيغة والمنع وما انهم الله به عليك وكذا المعنى وان تحت النون مددت في ثمان الفاد البوسنة الميم
وسكون الهمزة والقصر خلاف المعنى اللطف التوفيق من الله تعالى والرفق والرحمة بجمع الميم **قولهم** لا شقة كذا
وفيه نظر هذا النظر يحتمل أن يكون في تلميل كون كل سون فيها كالمكية بان أكثر الفتوة كان بمكة فتكون في مكة **قولهم** لا شقة كذا
لا شكال بر وعلى قولهم أنه لا معنى لكلا إلا الزجر ويحتمل أن يكون في التقليل المذكور وفي قولهم كذا لا معنى لها إلا الزجر
ثم لا يظهر الوجهان لوجه النظر في هذا الأخير هو وظ وقوله لأن لزوم المكية إلى آخر بيان الوجه نظر في الأول ومعناه أن ذلك
اعا يجمع إذا كان كل الفتوة الصاعد من الكهات الذين في ركنهم من أن كذا لا أكثر ولا ينسلفا فاما يجمع إذا أصبح الزجر والتميز يدل
بالمدية فلا يلزم أن يكون السون التي فيها كالمكية وأقول أيضا اعلم أن تكون الآية التي فيها كالمكية لا السون التي فيها
في منها كما هو المدعى لأن من السور ما لا آيات منه بمكة وآيات منها بالمدية قال عطية **قولهم** لا شقة كذا
كنت بمكة ويريد الله فيها ما شاء بالمدية **قولهم** وقوله المعنى أنه عن ترك الالمان بالفتوة الثاني بالفتوة متعلقة بالآية
وكذا في البحث لأنه معطوف على بالفتوة وفي القرآن متعلقة بالعملة ولا معنى لما في كلامه من الفتوة المرتبة **قولهم** لا شقة كذا
هذا عطف على ثم لا يظهر **قولهم** الوارد منها في الترتيل فلا شقة ولا روى وصفه **قولهم** لا شقة كذا
هو لينا فائدة **قولهم** فإذا معنى تأييد معنى عليه أن توقف دورها وبيننا بها على حد لست اعنيها في قوله ثم لا شقة
على ما هذا كذا أو معنى مع معنيها في قوله ثم واتى المال على حبه وهو متعلقة بجمع ولذا جعلها والية له ويجوز أن يكون
للاستعلاء المجازي متعلقة بتوقف بأن يكون المراد بالوقوف عليه الوقوف ببلد النطق بهام معنى كذا لم يزدوا الكلام
الزجر يجمع لأجل أنه من بوقف عليها ولا يتد لأن كلامه مع معنى الروع **قولهم** ان يوقف عليها ويبدى بعد ما يجمع
ها من باده ناله **قولهم** توقف عليها والجداء بها **قولهم** فان قول النضر بيان في أبو المعنى نين والشرابة المؤقتين
هي رب **قولهم** ما خافني تركت كذا أنها كلمة وقولها وآية الشعراء في قال أصحابي عوي بالمديون قال كذا لا نبي
فيهم بعددوا والنفس بالصناد لئمة مواز متشبه **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا
الخليل ابن أحمد **قولهم** أبو عبيدة صاهت عليه العليشة بالفتوة فخرج من يد من كان من شيعه **قولهم** لا شقة كذا
سائمه البمدث أو نحو **قولهم** وأحمد في **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا
بأنه كذا لم يكن منهم من يشكك في **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا
شأنها المعروفة **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا **قولهم** لا شقة كذا

ولا تكسر منه حقا ولا يبد ما كان مجنا في الشرح انما يمنع كسر ما سجد حقا اذا كانت حقا وتشتق في ابتداء الكلام فيكون ما قبله
فاعل بفعل لا صليا ومتبدا مجزعه ما على ان تكون منصوبة على اسقاط النافض اي في حق واما اذا جعلت حقا متعلقا
بالكلام السابق عليها لا بما سجد ما فلا مانع من كسر ان يحذف الواجب على هذا التقدير لا ينافي في عمل الجملة كما اذا قلت
وبدا كسر حقا انه فاعل اي حقا كسر حقا وما قبله لما قلناه من ان هذا جعل حقا من تمام الكلام السابق كسرت
ان الواو متعبد بها ان قوله هم الهيم جمع جها وعداه حقا انزهد والخلق ثم يعيده استئنافا معناه التعليل
المرجح اليه وقرئ بفتح لن على ان المراد لا نه او على انه منصوب بالفعل الذي مضى حقا اي وعداه الخلق ثم انما
والنفي عادة الخلق بعد مدبه وهو ان يكون منوعا بما مضى حقا اي حقا هذا الخلق كقولهم اعتقاد اداه ان لسانها
ولا داهبا الا على رقيب كذا في الكشاف انتهى قولهم ولان يفسر حرف جر في ذلك من تفسير حرف باسم هذا يقع في اكر الشرح
في هذا الموضع قبل قوله واما قوله كي وهو موقوف على ان ان تكسر بعد الا لا استفتاحية ويقع في كثير منها قبل قوله والواو
منها في الترتيل ثلاثون وثلاثون موضعا نحو الكسوة مثال تفسير الحرف بالجر في قول ابي حاتم كلا بمعنى لا وقول النضر والفراء كلا
بمعنى اي نعم ولما قل ان يقول هذا كما يتوجب على الجوز لان كل واحد من الرفع والجر اسم ويمكن ان يكون انما يتوجه على الجنب
لوقا لو اكل حرف بمعنى الرفع والجر كما في الكافي حرف بمعنى حقا لم يقولوا ذلك وانما قالوا حرف معناه الرفع والجر فليس
قولهم ويحوي لتكلف نحو عليه لسانها قال الرضي انما لم يثبت لكون لفظها كلفظ الحرمة ومناسبة معناها لان الرفع
المخاطب كما يقول تحف العقول قولهم والاول لا تؤث في الشرح وادخل الميم لا على الفعل الماضي لفظا ومعنى ومع عدم
تكرارها وهو يقال المراد لا يكون ما ينبغي معنى لا يجب تكرارها قولهم وقد تضمن الرفع تعين بالمشاة الضوئية وقاعله
منه كل ما عتيا الكلمة لقوله قبل هذا الرفع حمله على الرفع لانها لم يثبتها قولهم وقد يمنع كونها للجر نحو وامي الا
ذكرى للبشر كذا الفراء ليس بينهما ما يصح رده في الشرح ان لم يكن بينهما ما يصح رده فيلها ما يمكن الرفع عن ان كان وهو
قوله هم انها الاحدى الكبرى وقد جوز الرفع في ذلك مقال يجوز ان تكون كذا الرفع لما يمكن ان تكون احدى الكبرى وهو وجود
الرفع في كونها الرفع في كافي سلاسل الكشاف وقرا ابن عبيد كذا سبكه من عبادتهم اي سجدون كذا سبكه
عبادتهم كقولهم يا ابروت بنو اسرائيل في مجلسي مني كذا يفتح الكون والتوزيع ان معناه كل هذا الراي بالاعتقاد كلا
ولما قل ان يقولان صحته ان الرواية هي كذا التي الرفع قبل الواو وقف عليها الفها فوا كما في قوارير او الضمير في سبكه من
للاهة اي سجدون عبادتهم فيقولوا لله ما عبدوا ثم كاد يكون انتهى ما في الكشاف فاستلهم عن الرفع في ان كان
فهو هذا الذي الكشاف من نقل المعنى لان ما قبله في قوارير يقال في سلاسل وفي اعراب السفاقي وانقل على الرفع في
بان المنقول عنه القراءة في السواد ابو هنيك بالكيفية وان الطبري نقل عنه كل ضم الكاف ورفع اللام على الابتداء والجملة خبر
جزء قولهم ورواه ابو هنيك بان ذلك الاشادة بذلك الى التنوين قولهم وليس هذا التوجيه مخصصا عند الرفع في ذلك
اي ليس توجيه التنوين في سلاسل مخصصا عند الرفع في هذا ذكره ابو حيان من الادب التي لا تنافي في كل بل جوز الرفع في
سلاسل وجمعا اخر لم يذكره ابو حيان يتا في كلا ويصح به تشبها بسلاسل وهو كون التنوين بدل من حرف الاطلاق وهو
الحرف الذي يفتح الحركة اعني الحرف المزيد في راس الاية اي اخرها قولهم ثم قدم جـ التشبيه هنا ما به يعني لثبوت الكلام
من اول الامر بالتشبيه قال عبد القاهر ان لم يجد لم يعتمد في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل عن العناية بالاضمة لكن
يلغى ان يصير وجه العناية بفتح مع يعرف له معنى وقيل ان كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولو كان من غير ان يذكر
من ان كانت تلك العناية ولم كان اهم وليس كذلك قولهم وقال الاكثر من مقابل هؤلاء الاكثرين الزجاج وابن جني مجموع هو
الاكثر في حوله كذا اكثر من قولهم وفيه نظر لان ذلك في التركيب التوضيح في التركيب الطارفي في حال التركيب لا مستند في
الشرح وهذا تركيب هذا تركيب وضعي لان واضع المعنى في معقده هؤلاء هو الذي وضعه لذلك وليس من الامور التي
طارت في الاستعمال من غير ان تكون للوضع فيها مدخل قولهم من الاسكال اراد به النظر الذي ارده على اكثر من البعيد
الذي في قول الزجاج وابن جني قولهم وهو قول بعضهم فيه رد على صاحب صفها في حيث قال انه قول اكثرهم وقال ابن قاسم في

شخص

القول باللبسامة الى اكثرهم نظر ان الظان الاكثر يقول بالتركيب قول بلان كان مقام ثم في الدار وعندك او يقوم مقامها في ذلك كله لكن انما يقال هو لا بد ان كان للتشبيك هناك الواضع لان جزها حق فضل انما كان زهدا هو فضل العاقل وينبغي المستقر والشئ لا يشبه بنفسه قال الحق والاولى ان يفتح التشبيه ايضا والمعنى كان ذلك ثم حتى يتغير الاسم والتشبيه تشبيه احد بها بالآخر لا انما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم سبب التشبيه كانه الخبر بعينه صان الصفة من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف فقلت ذلك يقول كافي اشبه كانه عشي الا مثل كافي رجل يشبه كانه رجل عشي قول كافي الشك والظن يقتل ان يكون الواو هنا بمعنى وان تكون على ما هو يكون العطف يقتضيه باقول فاصبح بطي مكة او كقول ان يربط بطي مكة عيونها الذي يدغم فيه الاموات فيكون المراد بمشعر امتن لا او محض امتن مشعوت السنة اذا اعلنت وهذا الاجز هو الملام لعقول المعين لمعنى انه كان ينبغي ان لا يقتصر بطي مكة مع ونشام لانها كالغيت قول كافي لانه ليس في الارض حقيقة يعني في الاشياء الارض التي هو بها بالارض التي ليس هو باقول كافي واجب بامور في الجواب ايضا ان هذا البيت من مجاهل العارف كقول الشاعر ايا سحر الخابور مالك موريا كانه لم يخرج على ابن طريف كانه يعلم ان شامات فيكون التشبيه من جهة المعنى كانه قال وجود هشام لانام كالغيب على وجه الارض قول كافي احدهما ان المراد بالظرفية يعني في قوله لان البله ينظر فيه قول كافي والراجح التقريب قاله الكونيون وجملا عليه كانه بالشتاء معقول وكانك بالدينام تكرر بالافرة لم تزل وقول الحريري كافي تتركب تحت هذا لاجل المعاني الادعية كان وفي لشرح المراد وجملا عليه مثل قول الحريري انه هو متاخر عن تلك الطبقة مات بعد النخاسة اقول هذا ليس متعين لمحو ان يكون الغيبة في قوله وجملا عاقل على الفاء المتاخرين على الكونيين المتأخرين المتقدمين لهما تان بان كان للتقريب او يكون عاقل اعلمهم ونسجل قول الحريري اليهم على سبيل التغليب لوقوعه في جنس ما هو منسوب اليهم على سبيل التحقيق وتخط بلبس بدل الخطاء المهمة مضاعف اعطى ينط اذا احدث من علو الى سفلى وبعبارة الى اللحد وتخط وقد اسلمك الرقط الى اصغرهم والحمد لله رب العالمين الامم المشوق في جانبنا ليعبر والحمد لله رب العالمين لا تفتنه وتخط تعرض اسم هذا بفتح المهملة الثقب الضيق ومنه الخياط قول كافي وقد اختلفت اعراب ذلك الاشارة بذلك الى جميع ما تقدم من الاشياء قول كافي فقال القاري في الحاشية خطا في البلد زائدة في اسم كان في غير قول الحريري اما قوله فيقال الشاخر في كماله والياء زائدة في اسم كان وقال المطردي لا يصل كافي بصيرت تحت وكافي بصير الدنيام تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء قال الرضي الاولى ان نقول يتقن كان على معنى التشبيه ولا نعلم برأ شئ ونقول للفتد بركام تبصر بالدنيا اي تشاهد ما من قوله ثم تبصر من غير جيب والجملة بعد الجزر بالباء حال اي كان تبصر بالدنيا وذا امد ها غير كاشية انه في المطردي هو ابو الفتح ناصر بن المكارم عبد السيد العقبة الثوري الاديب الخوارزمي المعترف ولد سنة ثمان وثلاثين وثمان مائة بخوانم وهو كما يقال خليفة الرنخري فانه توفي في تلك السنة كما ذكرنا في هذا الف وفي المطردي سنة عشرين وثمان مائة قول كافي كان اذ ينه الى الشوق الطلح والظلال والحامل في اذ معنى التشبيه الذي في كان والفائدة واحدة قول الطير وهي مقدم رتب وهي عشر في كل جناح قول كافي وحذفت النون للمعروف وهذا عند غير الكافي ولما هو فيقول يجوز حذفها في السعة كل قول كافي هو مصنوع لاستغراق افراد المنكر نحو كل من في الموت والمعرف المجوع نحو كل ما يشبه واجزاء المعرف بالمعروف كل ذلك حسن لا يقال قد ياتي كل مصانعة الى المنكر والمراد استغراق الاجزاء كقراءة كل قلب متكبر بركام تبين قلب وقد تاتي مصانعة الى المعرف بالمعروف والمراد استغراق الافراد كقول كافي كل الطلح كان جلالي اسرائيل وقوله الطلاق واقع الاطلاق المعنوية لانا نقول المراد ان ذلك هو الاصيل وعند خطو القفا عن القرائن واجاب تاج الدين السبكي في شرح منهاج البصائر عن الامة والحد يث بانها من قبل المعرف بالحسن وهو في المعنى كانه والى جواب الاول اشبه قول كافي ومن هذا وجه قرائنه غير اني عمر وان ذكوان كذلك بطبع الله على كل قلب متكبر بركام تبين قلب فهدى كل عبد قلب ليعرف انفراد القلوب كاي كل امرء العقل يعني ومن اجل ان النكرة الواحدة تعيد كل غير مصانعة الى ما قبله يكون كل هذه استغراق لا من درج على هذه الامة تقدر كل قلب متكبر بركام تبين امراد المتكبر فيلزم عموم افراد القلب لمصانعة اليه لان كل متكبر قلبا بعبارة نقلت ما عمنه الا ان لزم من كل المقدسات بعده وعموم الاجزاء من كل الواحدة صرحا من ذلك

كله

المراد

المراد بالاجتماع بالجمع على جميع قلب كل متكبر ولا يحصل ذلك لا بتقدير كل اخرى بعد القلب جعل كل تلك كون لا يستغنى عن بعضها
قال ابن الحاجب في اماليه وقرأ باقي القراء باضافة قلب الى متكبر فلا يستغنى العموم في القلوب من الطراد لا بد من التاديل لانك
لما اصبحت القلب لتكبر ومتكبر مفرد غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى على حكم الاراد كما في قولك اكلت كل عذيق رطباً و
كل عذيقاً شتاً وانما بطل العموم في ذلك بطل العموم فيما اضيف اليه كل لا ينافي ما اذا لم ينسب الى بطل العموم فيما اضيف
اليه كل وجب جعل الكلية على اجزاء ذلك الواحد لا تنوع في الاول لم في الثاني وقد بطل العموم في الثاني ولو وقع في الاول
لم في الثاني وقد بطل العموم في الثاني ولو وقع في الاول لم في الثاني لم يستغنى عن المتكبر الواحد فلو جازى مع قولك
كل قلب المضاف اليه باعتبار ما هو في ما قبل الاية لان المعنى الذي سبقت له الاخبار بالطبع على جميع قلب كل متكبر مخدوف
المضاف واقف المضاف اليه معناه وحسن الظهور المعنى المراد وبذلك يثبت المعنى من العموم في القلب بحصول المتكبر للعموم في
المتكبر الى ما لا يرد في الشرح وفي كلام المصنف فان كان المضاف الى ذكره فكيف ياتي الاجزاء على ما هو وان قوله ليس افراد القلوب
اسماء مشكل فانها للعموم افراد على المضاف اليه وكل ما اضيفت اليه من موصوف مجازيعة بالنسبة الى المتكبرين المجازين
لا بالنسبة الى افراد قلوبهم انتهى واقول الجواب الاول ان الاخبار انت من حيث لا يستغنى افراد وجعل لا يستغنى الاجزاء
وعن الثاني ان اضافة القلب الى كل المفرد للعموم في افراد ما دخلت عليه فادارة العموم قول له وان الذي جاءت به في الحاشية
بالمهلة هلكته والمراد به هذا ذهب هذا وطلب بالفاء المقصود به من وضع بين الضميمة ومنه من ذكر مصرف كذا في الضر
مثل الدخول البيت مخففاً الذي يخرج النون بعد وصفه بالجمع اليه من قوله وما ذكره من وجوبه من موصوف مفرد لفظاً محتمل
يعني مثل العموم فان الذي نزل اللفظ الموصوف وجمع الضمير لما عايناه من نظر اللفظ فقول له قد ذكرناه في ذكره بكثر
الكاف خطاب لاسمارة وكل الخطاب في هذا كروا وما عر عنهما من جملة الدكر والمقيد كقولهم فقال لا هله امكوا حقاً
وليس قولهم بل هو الذي ثبت بهما انه على الكمال على عموم الافراد يعني وكل هذا العموم الافراد فلا يكون متساوي في الشرح بل هو شئ
ظاهر حسن وذلك لان على هذا التقدير يكون تفضيل اهل الكمال وما على ارادة العموم فيكون تفضيل اهل الكمال والناس
وهذه مائة قال الشاعر اذا انت فضلت سراباً ناهته على ناقص كان المديح من النقص وقال الاخر المزان السيف ينقص
قدى اذا قبل ان السيف جبر من الصفا واقول كل التي ثبت بهما ان على كمال السيفوت بهما معنى ما عيان اليه لا على كاله
معطى فلو كانت في البيت معنا كان معناه يا اسبه النابل الكاملين في الانسانية بالقر فلا يضيف المبالغة في الوصف بالتحسن
بانه اسبه بالقر من كل فرد من افراد الانسان لا من كرم من ناقص من الانسانية اجمالاً من كرم من كاملين يائماً لا يخفى من تفضيل
فرد على افراد نوع من غيرهم لربما شاع بكال بعض الافراد يفضيها نحو هذا احسن الناس وما استشهد به الشاعر انما ياله
على امتناع تفضيل فرد كامل على فرد ناقص من نوعه كفضل شخص ذي بياضة على شخص مشهور بعد هذا على امتناع تفضيل
فرد من نوع ناقص كفضل سيف على عصي قول له ثبت حوله كاملاً ان ثبت بفتح الموحدة سبيل اللام مضارع لبث بكسر هذا
اي بقيه ومصدره البث بفتح اللام وسكون الموحدة على غير القياس لان مصدره فعل بكسر العين فبما سببه فعل بفتحها والمحول
السنة والمنهج الطريق قول له مع انها في المعنى من لمة من لمة ما لا ياتر لانه في المعنى من لمة من لمة كل المضافة الى الضمير وتلك
لا ياتر العامل قول له وحكمها ان لا يخلو منها غالب الا الاستدلال في الشرح لغير كل بل الغالب عليها ان تكون ناصية نحو جمل
العموم كلهم وسكنت بهم كلهم وحديث يخرج من البقية فالغالب عليها ان تمل الا الاستدلال واقول مراده حكمها في كونها معمولية
لا بطريق البقية قول له فيستد رعبها كلها وهو ناهل هذا عجز بفتح صدى بمدا امارات عليه ولا هم ويقع في بعض
النسخ ذكر البيت كما لم يقال ما الذي يميزها من لمة وفي الشرح وكان يوصف منها لاي انه يضطرب بغيره اذا تحركت عليه
اليد لا يفسد رعبه كل من تلك الجماعة اصحاب الدلا وهو ناهل اي بيان قال ابو زيد الناهل العطشان والناهل الريان وهو
من الاستدلال قول له فلما نبينا الهدى الى في الصافي بقي اصله ادق على وزنا منقل غلبت الواو ياله لا نكشا ما قبلها و
ابدلت منها التاء وادعيت ولما كثر استعماله على لفظ الانتعال فهو ان التمد من نفس الحرف فنجعلوه اتقى بفتح التاء
فيهما ثم لم يجدوا الرشا في كلامهم بالمعقوبة به فقالوا اتقى بفتح متق بفتح قول له كل من صبح الى هذا البيت مثل ابو بكر

على فرد من نوع ٢

بيناه

في رضى ما تم المذنبه بالجر او هو يحكم النشلى كان يرتجى هو هو يبت واحد من تام الزجر او يخلص مشطون في كلام المتكلم
 تغليب الالحاق بقرول ما ليس هو له لوقوعه مع نسب اليه قول ما هو له وعينه ايضا الف وشرهت ومعنى صحيح في قوله
 يوجد فيهم صياحا اذ هو كرا في صياحا اذ هو في الصباح وهو شره الغداة والشره بكسر الشين المجتزأ من الفعل قولها
 كل ابن اشيء والحمد البيت لكب والاله الحمد بالالفش الذي جعل عليه الميت قولها الاكل شى الى الكلبين ربيعة هذا البيت
 قد مر في الخلة المجتزأ قولها وقول التمر لاد المزمع به من الزجر ليدل بسين مهنه وميم مفتوحين وواو ساكنة وهجر مفتوحة
 هو ابن عاريا اليهودي من شعراء الحجازة وفي القاموس والممول بالهمزة طاش بكفى ابا براء وبن باب الحبل وابن عادياد
 واليوم بضم اللام وسكون الهمزة صفة تضاد الكرم والعرض بكسر العين المبهمة وسكون الراء الى الجسد وفي صفة اهل
 الجنة انما هو عرق يسيل من اعراضهم اى من اجسادهم والعرض ايضا الغنى يقال كرمت عنه عرضاى انا جئت عنه غنى
 وذلان بقى العرض اى يرى من ان يشتم او يفتاب وقد قيل عرض من الرجل حسبه كذا في الص قولها في قوله ثم كل نفس بما كسبت
 رهينة وفي الكشاف رهينة لغزنا ذلك النفس لوقصدت الصفة لعقل بهن لان فيللا بمعنى معقول يستوى بهن لاندك
 والموت واما هو اسم يعنى الى كمن كالهينة بمعنى الشتم كانه قبل كل نفس بما كسبت من انقى وعلى هذا محل الشاهد تانث
 المسند اليه في كسبت لا تانث رهينة وفي الجوز الذي اختارنا منها بما دخلت فيه الماء وان كان بمعنى معقول في الاصل
 كالظقة ويدل على ذلك انه لما كان جنرا عن المذكور كان صيرنا له قال الله ثم كل امر بما كسبت رهين ولما كان جنرا عن النقي
 كان بالنسبة الى هذه الامة انتهى وعلى هذا يكون رهينة محل الشاهد به معقولها كل رجل هناك تانث في الشرح لا تسلم زيا
 فان العموم بالرجل مراد بكافة ذلك في الرفيعين اى ان كل رفيعين لكل رجل هذا شأنها ولو كانت الشايرة زانث لم يحصل
 العموم بالرجل وهو مطلوب انتهى واول لولم يكن زانثا لكات للعموم وقد اصبغ الرفيقان اليها اضيق قد رفعتا لعمومها
 فصير المعنى كل مترافعين في كل فرد من افراد السعير هو العنوان وليس لك بمراد لعدم تناوله المترافعين في سفر واحد
 واكثر بل ليس بمعبد لعدم تحقق المترافعين في جميع الاستحقاق لها لها متان خطأ اصال ذلك لا سرى العقب وهو خطأ
 متان خطأ كما اولكب على ساعد به التمر والمتان جنبا الظاهر خطأنا بجاء فظا متجمعين قال الكشاف بحر كما من خطاء
 اذا تحرك وكان حمزة خطانا كما هو عرفا قولها اذا قبل ان خطانا فعلنا فاعل يعنى وانما اذا قبل ان خطانا وهو المتكسر واضلعه
 وان اصله خطانا فان فخذت فونه للصوت فلا يكون مما نحن فيه وفي الص وبقي خطا بظا اى كثر واصل فعلنا والشد البيت ثم
 قال واصل خطانا فان فخذت فونه استحقاقا وبقي اذ خطانا فرد الالف التي كانت سقطت لاجتماع الساكنين في الواحد لما عكر الخطا
 انتهى قولها وبعد الضمير لان الرفيعين ليسا باثنين معينين بل هما اكثر كقوله ثم وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا في الشر
 فيبقى من الايمان ضمير الجماعة لا ضمير الواحد واقول الظاهر بالامة انما هو لكون المتقين بها وهو الطائفتان لم يرد به اثبات
 معينين وانما اراد به الكثير لا يلزم من الايمان ضمير الجماعة في الامة الايمان به في البيت لورود الضمير الى الامة باعتبار غير
 الاعتبار الذي ورد في البيت لانه في الامة باعتبار مجموع الارادى الى البيت باعتبار كل واحد قولهم حمل على اللفظ اذ قالها
 اخوان في نسخة على اللفظ فاما النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما يتصاف به وقد اصبحت الى معنى يتكون معناها
 ضد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخة اخرى التي هي حمل على اللفظ فقد لبس شكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد
 مذكور فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتبار اللفظ وجواب ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى هذا هو مجملها لانها
 بحسب ما يتصاف به قال الامر الى الحمل على معنى كل وهو الاثنية المستفادة من دخولها المضاف اليه انتهى واول لم ار هذا
 النسخة التي اصلها الشارح واستظهرها مع كثرة النسخ المحرم الحاضر عند اقراس هذا الكتاب وزيادتها على عشر قولها
 وقوله فوما اما بدل من القائلان قومها من نسبها اذ معناه تقادهم ما نحن فالا واند هو بدل اشتمال في الشرح بليني ان
 يقول لان قومها من سببها بضمير المفرد الموصوف فاننا الى القناعة اذ المراد ان يكون بين المبدل والمبدل منه ملائمة بغير
 الجرئية والكتابة لكونه بدلا اشتمال كما عربه وهذا المتأسس بان يكون قوم القناعة من سببها لان كون مقادير الرفيعين من سببها
 ما قول مراد المع ان تقادهم الرفيعين من سبب قناتهما فنعينا وانه حذف مضاف عليه كون تقاديرها ما شيئا من بقا عليها الحق

حيث

متاينتين في
 قوله ثم كل نفس
 بما كسبت

ضمير

في الشرح ثم جعل على
 المعنى اذ قالها
 اخوان

انما يسمي

منه

الذي هو تضادهم بها إما أن كان تضادهم من سلب تنابها كان بين تضادها والقتاة ملائمة ولو قال كان قومهم من
سيد الكان أظهر قولهم أو معقول مطلق من باب وضع اسم من اجبى كونه معقولاً معقولاً من الجاهل ان كاف الخدين
في البيت على سبيل الجواز في الآية على سبيل الوجوب قولهم ومعنى البيت ان كل الرفق في السفر اذا استقر باربعين وثلاثين
فهما كالاخوين في الشرح اطال المصنف في تقرير ما بين الالفاظ الذي ادعاه وكلامه مبني على حرف واحد وهو بثبوت ستون قوماً
من جهة الرواية ولعلها التي كك وانما هي قوماً ثلثية قوم والثلث مضاف الى الضمير الرفيعين ولا اشكال في اللفظ ولا اعراضاً
ولا معنى اذا المعنى على هذا التقدير ان كل رقيقين في السفر اخوان وان ساد قوماًها وظالموا المطاعنة بالقتاة وقد رأت
في نسخة من ديوان الفريدي هذا البيت مضمون الميم من قوماًها بنقطة واحدة ملكت هذه النسخة وضبط هذا البيت هو الله
كان باعثاً على شرائها انتهى واقول اصح من هذه النسخة التي برأها الشارح ان ابن عصفور ذكر هذا البيت في شرحه الكبير
للجمل شاعداً على تشبيه قوم قولهم وكل ناس لم يتعلم الكلام عليه في رب قولهم وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه لان
ما نحن فيه ان يكون كل مصنف الى منكر وعلى هذه الرواية كل دون الأولى قولهم جاءت عليه الى الضمير في غنيته عائد الى
البيت في قوله او روضة اغتصمت من ثمرها غيث قليل الدمن ليس يعلم والعين مطرا يام لا يقيع والثرثرة بالمثلثة تلفتحة
والراء المشددة وقال في النص صاحب ثرائي كثير الماء وعين ثرة وهي سحابة تاتي من قبل فبانه اهل العراق قال عنترة والمشد البيت
والحد بقية الروضة ذات الشجر الروضة الانف بصمتهم التي لوزج قال في النص روضة انف بالضم لم ترع وكاس انف لم يثر ب
بها مثل ذلك كما استوفى مشربها مثل روضة انف والدمن بكسر اللام المهمله وسكون الميم البعر وقليل هنا بمعنى النقي والمعلم
بفتح الميم الا ان يستدل به على الطريق يعني ان الغيث ليس معه بعر فتعجز عليه وان الروضة لم تكن تعلم طيأة اللذوب فتعجز عليها
قولهم من كل كوماً كثرات الورى كوماً كثرات العظمة السنام والو بر بفتح الموحدة الصوت يقال دبر الجحر فهو دبر بكسر
الموحدة يقرب الجحر منهما قولهم وعليه كثرات اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب يؤتيك نصرة في الشرح الا ان
بضمير الجمع مع اتيان التيم على كل واحد قليل فالجمل عليه عند وجوده مند وحتوته خلاف الأولى سيما وقد تأيد الادب بقوله
نصحه وبقوله في بحر البيت وما كل مؤت نصحه بلباب فحل الأولى على الأمر الكثير معصدة بالكثره وبما سبه السدر والجر فكنت
بعد اعين ذلك رب مع علم المبالغة وقولهم على هذا ان عصفوراً لما جوزه بناء على جواز الايتان بضمير الجمع عائد الى
كل التي ياربها الأفراد قولهم اخواني لا يبعدوا بعد بكسر التين في الماضي ففتحها في المضارع بعد انفتحيت ملك وسعد بضم
في الماضي والمضارع بعد انفتح المضارع وسكون العين مند قريب كلامهم في البيت واسموا بكسر الميم الكثر واواظطوا قولهم
ذلك في قولها اسرها فاما قوله وردوا فالضمير في خوفها انما حصل اسرها بالذكور ولم يذكر معه وردوا الامر بالضمير في مساو استبان
في وارداً لان الواو منه علام الجمع والاعراب ليست بضمير ولا اكفاء به لان المقسم بيان ان ضمير وردوا لا حوزة لا لكل وفي
الشرح انما حصل اسرها بالذكور لخصوصية مطلوبه لا يمتثل وارداً ان يكون مفرداً لا جمعاً والعبارة باللفظ لا بالكتابة قولهم فاجلته
على سرادف القبيلة بالجمع في اسرها واجب الشرح لا نسلم ذلك لان الحان ان اردت بالقبيلة مفرد لفظاً وال عن الجمع فهو كالفرد في ذلك
رعانة لفظه ورعانة معناه واقول هذا لان الكلام في عود الضمير على كل بناء على انه يجب رعانة معناه اذا اضيفت الى ذكره
وان معناه بحسب انصاف اليه لا في عود الضمير على ما تصانف اليه كل ولهذا نظراً بكل حرب بما لديهم فرحون بما المضاف اليه مفرد
لفظاً جمع معنى كالحج بمعنى القبيلة قولهم وليس من ذلك وهت كل امرئ بسوطه اي ليس يحتاج منه الضمير لها ثل على كل مع اراد
الحكم على كل واحد قولهم كالحج والبارق والجامل القطيع من الابل مع رعانة والبارق جماعة البقر مع رعانة قولهم ونظيره ولا
تكونوا اول كافر به فان كافرته لمحدون مفرد لفظاً مجموع معقول ان اضل التفضيل اذا اضيف الى ذكره مطبقها انصاحه
في الافراد والثنائية بالجمع وهي هنا مطبقة فوجب للتأويل بما قال المصنف او بان المراد لا يمكن كل واحد منكم كافر به كقولهم لا تكفوا
حالة اي كل واحد منهما قولهم ولو لا ذلك لم يقل كافر بالافراد لا يقال الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون كافر بالافراد من غير ان يكون مفرد
لمحدون مفرد لفظاً مجموع معنى لا تكونوا ولا يمكن كل واحد منكم لا انقول المراد ولو لا ان كافر اصفه لمحدون ومع ان ولا تكونوا معناه
ولا تكف جميعكم كما هو الظاهر لم يقل كافر بالافراد والملازمة محبة قولهم واشكل عن الايتين بقوله نعم وحفظاً من كل سلطان مارد ولا

بان يكون معنوه

بديل الحق في غير الحق
بديته

لا يصح معنى بالاثنتين قوله ثم رمت كل امرئ سوطه وقوله ثم وعلى كل مناسير باين وانما قال اشكل منها لان شيطانا مفردا لم يخلط
مع غيره فلهذا قد قولي ولو نظرت في ابواب ان تحت في الشرح هذا تحامل عيب بل الظن بابي حيان انه نظرا لا غير والحوار
عنها قد ذلك كله ما ذكر في الكشاف وهو مضى عليه واقول انما لا يكون في كلام المصنف تحامل بان يكون معنى كل امرئ انما
حيان لم يخلط بها اعتراضا على ابن مالك ودعا عليه لانها عجب عنها وليس معنى ان لم يخلط عليها واذا انما ان يكون معنى كلامه
ما ذكرنا من عليه قولي انما معنى المصنف من شيطان لا يصح في الشرح ان كان المراد انه لا يصح بعد الخط جملته استغناء ما ذكره
والمعقولة ومنها الكلام على ذلك في الباب الثاني قولي هو الصواب ان الضمير لا يعود اليها من جنسها الا معروضا على
لفظها في الشرح قد وقع في جميع النسخ باب لا قتله بسن رسول الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال كل امرئ
بما خلقوا الخيرة الا من ابى قال من ابى قال من طاعني بخل الخيرة ومن عصاني فقد ابى فقد عاد الضمير من جنس كل المصنعة الى
معرفته غير معروضة قولي وانما لم يقد رضمير كان واجبا لكل لفظ لا يخفى مسئول عن ضمير فيكون ح مستندا الى عنك انهم في
الشرح فان قلت لم لا يجوز ان يكون في مسئول الضمير يعود الى المكلف اي كان كل افعال تلك الحواس عنه مسئولا هو اي المكلف
قلت لو كان كذلك لو جاز ان الضمير يرجع الى الصفة على غير من هو له فان قلت لم لا يكون ذلك على هذا حسب الكونيين فانهم لا يفرقون
وجوب باراه الا عند الدبر ولا ليس قلت بل اللبس حاصل ذلك لانه مع عدم ابرار الضمير محتمل ان يكون عنه ناشئا عن الفاعل
وقدم على رايهم لانهم لا يتماشون عن ذلك ويحتمل ان يكون الثابت ضمير احتملا مسئولا يعود الى المكلف واللباس حاصل واقول
اللبس الذي جعله ابرار الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من يرت عليه الصفة من غير تسمية تدل على ذلك لا مطلق
اللبس الذي لا جعله ابرار الضمير المستتر في الصفة هو اي شئ كان قولي والصواب ان المقدار يكون مصدرا ذكره فيجب انفراد كماله
صح بالمعروف ويكون جمعا معروفا فيجب ان لا يكون غير هذين في الشرح وقد قدم في المتن ان الصواب بالمعروف قبل رادة
الكل الا فرادى والكل المحض واطلق هنا وجوبه فزاد عند فقهاء المصنف اليه مخرجا ذكره فانه ينبغي ان ياتي بالتفصيل هذا ويجوز
الاخرى واقول هذا الصواب الذي ذكره المصنف هنا انما هو بناء على ما مضى عليه ابن مالك لا على ما استظهره فيما سبق على انه لم يخل
فيما استبور الصواب المقررة وانما قال والذي يظهر وبين العبادتين فرق قولي وقال البيهقيون اذا كانت كل في حين التي ينبغي
سواء اعتدلت على النفي وكانت معمولة للنفي نحو كل الدرام اأخذ والدرام كلها لم اأخذ او تأخرت عنه وكانت معمولة للنفي نحو ما
كل الدرام اأخذت وما الدرام كلها اأخذت او اأخذت ولم اأخذ كل الدرام ولم اأخذ الدرام كلها وما اأخذ كل الدرام وما
انا اأخذ الدرام كلها او تأخرت ولم تكن معمولة للنفي نحو ما كل صفتي المرء محلا او ما كل سوداء مرة قولي واقاد بمجموعه من ثوب
الفعل اعم من الاسناد الى فاعله ووقوعه على معمولة ولو قال الثبوت من غير تعيين بالفضل كان احسن لشموله الاسم المشتق الى
قولي وما كل ما يبقى المرء يدرك هذا صدر بيت عجزه عجز الرماح بالاشتقاق السفن والمرى فيه دفع كل وجوز ابن جني
نصبها باخفا فل يعبره ما بعده والسفن بضمين جمع سفينة قال في الفقه والسفينة معروفة والسفنا صاحبها قال في القاموس
سفينة سفينة قتر ومنه السفينة لغرضها وجبر الملة والجمع سفان وسفن وسفين وصاحبها سفان وسفينة السفانة اسم
بما اوقع به بعض الطلبة ان السفن في البيت بفتح السين وكسر الفاء صاحب السفينة ليكون اسنادا لاشتباها به حقيقة وليس بشئ
اذ لا يقال لصاحب السفينة سفن وانما يقال له سفان كما ذكرناه عن الفقه والفق ولا ضرورة الى جعل الاسناد حقيقة والمخارج
ابلاغه قولي كقولهم لما قال له والدين انيت لم مقررت الصلوة كل ذلك لم يكن وقول ابى الخيم قولي قد اصحبت الخي
البيان واعلم ان الاحتمال في هذا المطلوب الحديث وشعر في الخيم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد
الامرئ لطلب السنين بعد ثبوت احدهما على الابهام عند المتكلم وجوابه اما بالعين او بمعنى كل منهما لا ينبغي الجمع بينهما لانهم يعتقد
ثبوتها جميعا والثاني ما روي انه لما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له والدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قول كل ذلك
لم يكن نسلا كذا الماصح بعض ذلك قد كان وداله لانما يفتى في كل منهما لا يفتى فيهما جميعا اذ لا يجب الجزئي في السلب الكلي لا السلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر في الخيم فلا ينبغي في الشايخ فيما انه يمكن العمل مستغلا بالضمير ان يفتى باسم على المعنوية وليس في
نصيب كل منهما ما يكسر له ونادى سينا كلامه بآيات بشي مما ادعت عليه هذه المراء فلو كان النصب مفيدا لذلك المعنى و

بعض الافعال اراد
بثبوت الفعل

بأنه ينفرد له بعد الشارح الضيق عن الفصل السابع إلى الرفع المحتاج إلى تقدير الضمير من غير ضرورة قال المتأخرين طاعنا أن
يقول أنه يضطر إلى الرفع إذ لو مضى بها لمضوا وهو متع لأن لفظة كل إذا انضمت إلى الضمير لم تستعمل في كلامهم إلا تأكيد
أو مبتدأ لا تقول جاشي كلهم ولا ضرب كلهم ولا ضربت بكلهم وبعد هذا البيت من أن رأت داسي كراس الأصابع من غير ضرورة
عن قترنغ والفرق في الشعر المجمع نواحي الراس من حيثها واختلافها في الأساس جديبا الشعر أي مستقيمة
واسم أو اسم في من الليالي على تقدير القول أو كون الأمر مع الجزر ويجوز أن يكون منقطعا أي اصنع ما شئت منها الذي
فلا يتفاوت لها عندى بعد ذلك ولا بالي فإساءة أي الجحوش شعره ومثل أنه أي سره وادته وقال له هو معناه أن هذا
المرأة أصبحت تلع على دنبا وهو الشيف الصلع والعجز عن ذلك من وجوب الشفوخة وقال دينا لأن المرء كبر السن المشتغل
على كل عيب لم يصنع شيئا من ذلك إلا أن بن فلم يصب كل ذلك لوضبه مع تقديره على ناسبة لأنه قد تمسك النقي بالكل وجوده
على أنه فعل ذلك لأن بن ودره تنهيه عن كل جرعة من ذلك وعنه إذا ما بانم يصنع منه شيئا قبل كل شيء جرانة
مصنوع والتقدير لم يصنع من الضمير الضمير في الضمير عند سلب الرفع بينه عموم السلب ثم قال ولطاعنا أن
يقول لما كان الضمير في قوله نأ إلى بناء هو فكرة النكرة لو اختلف عن معنى لا بد أن يكون الضمير هو ذلك الدنبا الذي ليس بمعين
نقط لا إعادة الضمير إليه فلا يكون نفيه جميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيهه من جملة الذنوب لا حق أن الضمير لما كان معاً
عن المنكح المهرن ودخول النفي عليها يقتضي عموم فدخل النفي عليه أيضاً يقتضي ذلك كما تقول أن الفرق ظاهر بين قولنا
لم اصنع دنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الدنبا المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء الأول عموم دون الثاني ثم نقول فتكون القضية
مع شخصيته والتقدير بكل ذلك الذي ليس به مصنع على أنما يمكن ذلك إذا كان هناك ذنب ووجه يمكن أن تضاد ببعضه دون
وعلى هذا إما أن يكون المراد بالكل المجموع وهو الغالب الظاهر من دخول في التخصيص فلا تغلظ في تقدم السلب عليه وتقدم
على السلب في عدم اقتضاء شئ من النفي جميع الأجزاء ويكون المراد كل واحد من الأجزاء كما يستعمل في الكلي بلعبا الجزئيات فتدبر الفرق
بينها ما لك أن رفض الكل لم عموم النفي لجميع الأجزاء وان رفض كل واحد من الأجزاء لا يقتضي نفي الكل فانه يلزم من
ما ذكره من تنزيهه من جملة أجزاء ذلك الدنبا لو اختلف فلا يكون ذلك الكلام منقضا انتهى قول من قد صرح بالشك وبين أن
ما لك في بيتي الجيم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع كل وضبه في الشرح وكلام من في الكتاب صريح أو كبر في ذلك على ما نقله
بها الذين استبكي في شرح النحيف واختار الشيخ نقي الدين السبكي صرحاً ما لم ينسج على ظهره وعلله بأن اللفظ إذا استلزم بكل
ومعناها كل فرد معاملها المتأخر في معنى الجزر عنها لأن السامع إذا سمع لمضوا يتشوق إلى عمله تشوق سامع المبتدأ إلى بيت
فكان كلامه اضمح مضوياً ومرتفعاً في المعنى سواء قيل له والجزر عن الآية يعني قوله ثم والله يجب كل غزال غوز وقد اجاب الله تعالى
أيضا عنها بأن قال الحق إن هذا الحكم أكثرى لا كل حق لهم ثم ابدأ من الزمان أي كل وقت رزق ذكر كل هذا مستند له لأن
ما أجداً في تفسير الزمان الذي ناب عنه ما العقل الواعان بعد كل في كلامه رزقوا وذلك الزمان هو وقت رزق قولهم
الأول مقتران كثرة محبتي الماضي بعد ما يعني بعد كلامه كثرة مجننه بعد ما المصدر رتبة في الشرح كيف يكون هذا مقرباً
مع أن ما المصدر رتبة توصل بالجملة العقلية مع سواد كان فعلها ما ماضياً أو مضارعاً ولا رتبة الأولى على الثاني باعتبار الكثرة
واقول بل المراد من رتبة لأن الشيء الذي يتردد بين أمرين أحدهما أكثر من الآخر يكون جملة على الأكثر أقرب قولهم وان ما
الوقتية في التوقيتية شرطاً من حيث المعنى هذا أعطف على كثرة بيان التقرب الثاني وما التوقيتية شرطاً من حيث المعنى
كما أن كل واحد لا جل أن كلما شرطاً في المعنى أحدهما إلى جملتين أحدهما رتبة على الأخرى قولهم لا يجوز أن يكون من
يعني لا يجوز أن تكون ما التي في كلامه اسم شرطاً مثلها في ما تفعل فعل وقيد بهذا لأن التوقيتية شرطاً في المعنى على العام فعد
في كل الدالة كما صرح به وهي فعل لوجه الأول من الوجهين الجاهزين في قولهم ان تلك عامة فلا تدخل عليها أداة القو
في الشرح لا نسلم امتناع دخول أداة القوم على العام فقد مر في كل الدالة على المعنى بالالف واللام احتمال إرادة القوم
بكل من الأداتين ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ القوم كالذي والقي من انتهى وتواشيت
بما صرح كل واحد في ولها ما تاج الذين استبكي أنه قال في شرح لبيدنا أن كل إذا دخلت على ما فيه الالف واللام وأرسل الحكم على

جواب الليالي نطق
الطرس في إتمامه
الله للشمس طلع نحو
أدأول الدرع من يدي
وحتى من قترنغ جديبا

هذا عطف على كثرة بيان المصدر
الثاني وما التوقيتية
المصدر رتبة النامية هو
صلى الله على الزمان
المقرب الثاني هو كور

السؤال الكبير
الوحيد

1990

محمد بن عبد الله

الحمد لله

[illegible]

من ابن الأثير
أدله الامم
بوني حكم
بمن في قول
والجسوع
الاف في الاب
مزمع

والألمعنى

ومن يا الزيد لعمر

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عبدالغفور

[illegible]

لان ما هو المرشد والاضلع لا يبعد الا الله لا انت لا من تشاوره وقوله ايها فان سئل انه لا يندبر الا حقيقا لا مبهنا وقوله ايها
 وما في الاشياء لا غير يقول الممان ان يقول بها ايات ان اراد بالاثبات الجملة المستقلة المثبتة كما يرشد الى ذلك مثله لم
 غير المسلف بل لا يستغنى ولا يفي في الاحتياط والمقالة لان الاستغناء بعد التوثيق قوليهم وزعم ابن سبيد ان هو
 السين الممتدة على منقول من بيت هو افضل من بيت الابل ولم يشك بقوله لرحل السقلمن تشبه برسلته الشدى قوليهم
 فانما قيل جاثي في ذلك بل هو في الحلف بل ولا رصا جاثيا وليست طاعة في الشرح هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف
 اليه لا تزداد قبل التوكيد الا ضربا بعد الايجاب لتوكيد كجهد نقر بر ما قبلها بعد النفي او قوله قد حقت في فصل بل
 معارضة بين كلامه فليبرج ثمه قوليهم والتالان سقا فان سقا طفاها لا يحتمل في الصدق فلا يجوز فيها في رتبة
 ذكر هذا الشعر ابريجا ومبقة الى ذلك السهل في نتائج الفكر والابد وفي شرح البحر ولله قوليهم واللبس في ذلك
 سني اللون الذي في البيت لما في القص من ان ينه عن اللين من الشاء والابل ذان اللين قوليهم وتنوابع في ذلك العامور
 وتنوابع كجولاء ثنيه مشرقة قرب القوا على ديق تنوابع بالفتنة انتهى على هذا فيكون الشاعر مقترضا للضرورة وقبل هذا اليه
 ومع عنك من سابع في حجارة ولكن حديث ما حديثا الراسل قوليهم وقوله ان العامل مقدر بعد الحذف الى العامل معا
 بعد كل حافظة لا يصح تقديره هنا ان لم يكن كان تقديره لا قام عسر على الاجزاء لا ينو لا قام عسر والاضل في ذلك لا يصح
 في تلك فاما ما عدا ذلك لا يصح تقدير العامل فيه وهو ليس بعد الواو لان تقديره فيه مضمر به فاما ما عدا ذلك في النفي مثله
 ولا شك انه منقو قوليهم لا الشمس في حيا لا يصح لها ويهمل ان تدرك القصر في سرعته فان ذلك يزل بتكون البسات
 وتبش الجوا في تارة ومناخه وفي مكان بالزفد الى محله او في سلطانة فيطير في زوره وبالاحرف فيقول الشمس للذلة على
 مسخرة لا يلبس لها الاما اريد به لولا الليل ما بقوا النهار ليسبقه فيقوته ولكن ساقبه وقيل المراد بها ايتهاها وهما النيران
 سبوا القدر الى سلطان الشمس فيكون عكسا للاول ويند بل الاداء بالسبق لا في الملائم لسرعة سيرة كذا في تفسير البضا وقوليهم
 وانما لم يترك في قولك ان تغفل ان تغفل قال الرضى مصدر بمعنى الشاؤل وهو صيغنا بمعنى المفعول الى امر متاواك ولعلنا في
 هذا الفعل لا يبين ان نثاره قوليهم لانها هولا وضامن انواع الفت القوم شرب الخمر من غاله يقول اسنده ولا م منها
 برنونا في سكر من نرف الشارب من نرف فمن نرف اذا ذهب عقله افراده بالنفي وعطفه على ما بعده لا في اعظم مقبل
 فكان كمن يراه قوليهم وفي الحديث فان المنبت لا ارضاطع ولا يظهر القى المنبت بالمشاة اخره من انبت بمعنى انقطع والحاش
 واردي في الرفوة الاعمال الصالحة وان المبالغة منها تودى الى ما لها وتركها فيكون صاحبها كما ان انقطع عن رفته فان
 اجهد راحلته وفقت ملا وهو وصل الى مقصوده ولا هو بقي راحلته قوليهم وقول المحدث هو بالرفع معطوف على فلا
 صدق لا من في محل رفع على الخبرية وقام قول المحدث مثل ذلك بطل به في المشاة النخبة على ان معان من المفعول بمعنى
 وهو وروى الموحدة على ان معان بمعنى ذهب غير شئ قوليهم ولا زال المحدثا بجر عاتك القطر هذا بجر بفتح صدى اليا
 سلوى ادرى على البلا والمناهي محذوف وقيل بالشيء دون السند واسلوى امر من السلامة وهي اسم اسرة وليس برغم منه
 وعلى الصاحبة والمنهل بضم الميم وتشديد اللام الساقلة بشدة والجر عام ولا في مستوية لا ثبت شيئا والقطر المطر اوج قطر
 لا بارك الله في القولي الى القواني بكر المباد الحقيقة اخره للضرورة وجوه الى الاصل جمع غائبة وهي الجارية التي غلبت
 بزوجهما وغلبت بحسنا عن الحل والزينة والمطلب بضم الميم وتشديد الطاء وفتح اللام اسم مفعول ومصدر بمعنى من الامتلاء
 من الطلب قوليهم حبيب في الدنيا متعلق بحبيب الجبين لا في فائدة منه ولا بعدا بهم لان مفعول المصدر لا يتقدم
 عليه كذا في الشرح ولقولهم ادرى الشاعرا ان هذا بهم في الدنيا بما يقاسونه بكفى غلظا بهم في الاخرة بل ليل عجز البيت لا يخفى ان هذا
 المحقق يحصل بتعلق الدنيا بحبيب يكون متعلقا بحدوث ودل على بهم عذابهم او بعدا بهم على النشاة الرضى من جواز تقدير
 مفعول المصدر ان كان ظرفا قوليهم لان الحارثة هذه الالباب الاربع من مستطوار الرجز ولا م اصلا اللهم ولا عهد له حال
 من المستخرج خبرا كذا عن جارية وهو خبر كان وفي جارية في محل نصب على الحال في الشرح بحتم ان يكون النفي هنا ماضيا
 لفظا مستقبلا بمعنى ان يكون ترك الكرار منه شاذ او قوله ان يكون الماضي هنا بمعنى المستقبل لا يصح لان المراد بفتح الاصل النفي

هذا الكلام في
 هذا البيت ما هو
 ان ثبت سواد كان
 على مستغنى
 بكن جارا لسطر
 طر بعد الاستغناء
 ولم يكن ذلك
 اختيارا لانه

[illegible]

بن سید علی
و علی کا
ہو و
میر

على الجواز
في الآية

والوجه ان يفي الشئ والمعتق ذلك لا يثبت بالشيء الا اعظامه بل ببل قوله ثم فلا اعتبار بمواقع الغنى وانما قسموا مستوحشهم فكانه ما
سما الشئ بقولنا اعطاني لمباقتي به كل ما يعني من حيث اهل فوق ذلك قولي ورواها الوتر لذلك مسددا بل حشوا كان
زيادة ما وكان كل في الشرح ولا شك ان الزيادة وقسمه في مثل محسبك دوم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما كان
حيث لا يزداد شئ منه ما صدقنا بابل من جواز ذلك بالقياس على التبعث من يد في الصدور واقول امتناع ذلك بالقياس على
ما كان اول من جواز بالقياس على المتالون لا يثبت به باقي الشئ والدخول على الجملة المستنبه بخلاف الباقي ليس وذلك
لان زيادة الشئ شيئا اطر احرق الشرح وانما تقيد الزيادة بالثابت والفقوة او تحتين اللفظ وفيه ثم لازم الزيادة
غالب استغناء الكلام عند طرح المزله واقول مراد المعاني زيادة الشئ مكتبة صحة الاستقناع ومن ذلك قولي وانما
ابو على يعقوب عن الرواية بالاثراء لذلك مسددا بل حشوا بما حشد من ان القرآن كالسورة الواحدة فلا يكون الزيادة في اول
السورة زيادة في الصدور بل في الحشوا وفي الكشاف وهذا الجواب من مسددا لا يفي الى امر القيس كيف زاد هناك في مستهل
مستبدته وهو لا يملك اية العاصري البتة قولي ويجوز ان يعلق عليك يا بل سوا جعلت ما استغناها مية او جزئية
فقد ليس احد هان يكون اى ان وما تبدها ومنه رد على الجحاش حيث قال ان يكون في موضع مضيقك الموضع كان وما تبد
لان وحدها ثم قال والنصب على البديل مما حرم او من الضمير المحذوف مما حرم ان تقدر به ما حرمه وهذا الوجه لا يفيها
زانة وهذا مضيقك محض عموم الحرم في الاشرار المود ما تبد من الاشرار داخل في الحرم ولا ما تبد الاشرار ما تبد لا يمكن ادعا
زيادة لانه لظهور ان لا يفي للتميز انتهى قولي ما ذكره من زيادة لا وما اعترض به من ان محض عموم الحرم في الاشرار لا يفيها
على البديل من الضمير لا على البديل مما لان صحة البديل بغير حلولة عمل البديل منه وبغير تعلقه عاملا عليه متحققة في البديل
منه لان ائله هذه المنكورات متلوة غير متحققة في البديل من الضمير لان عاملا حرم وهذه المنكورات ليست بحجج وقيل
المفهوم بذكر البديل من الضمير لهذا لا ننزوي الى خلوص الصلة في حق المقصود بالحكم وهو البديل من عائد الى الوصول قولي
انما يكون زائد والصواب انها نافذة على الاول زائدة على الثاني اذا كان الضمير الذي قدره المفسر بالجرم وهو ممنوع لجواز ان يكون
مفسرا بالملوك فيكون الصواب عدم زيادة ما قال صاحب البحر واما الرفع فعلى انما مستند له عليه المعنى والتقدير المتناولين
لا تشركو في الشرح بعد كلام المفسر هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما ضوطة وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان
تشركو في موضع نصب على انه بديل من ما فاذا جعلت نافذة في هذا الوجه كان فاسدا لا فضايلة لان عدم الاشرار العقلية
عليهم محرم وهو باطل قولي هذا البر بغير ما على الاول معمول لانه لا يفي ان لا تشركو ابدلا منه على تقدير ان يكون لا
يقضي ان عدم الاشرار متلو عليهم وهو كذا ولا يقضي ان عدم الاشرار محرم عليهم وانما يقضي ان لو كانت متلو
لهم وليس الاشرار ونشأ هذا انتم بياض الجملة الرابعة من الباب الخامس قولي والتشرك كما استغناها مية وفاعل
يشرك مستتر عائد اليها والخطاب للكفار عند مجاهد وابن زيد والذين كفروا عنه ولا يؤمنون من الخطايا فزاة
بن عامر وحرمة وبالهيئة في قراءة الباقين قولي فهم فتح الحشرة هم نافع والكسائي وحفص وابن عامر وحرمة فقال قوم منهم
والفارسي يهدو على الجحاش حيث قال في البحر والفاصل زيادة لا هو الكسائي والعلاء قولي والا لان عن ذلك الكسائي مفسر وما
يشرك انها اقسام لا يؤمنون انكار شعور المؤمنين عدم ايمان الكافر بزيادة من قصر حاشته اذ اجابته كما انكار لسايل شعور مبنا
في نفي مسيبه والضمير فيها لا يفي لثباته اية وانكار شعور المؤمنين ان الكافر لا يؤمنون مشربا منهم يؤمنون وفي الصدور
عدم ايمانهم قبل انهم من مفسر حاشته وفي انهم احمم الايمان على النبي وهو باطل والفاصلين بان لا غير زائد وهو الجحاش وانما طاب
المؤمنون كانوا يطعنون في ايمان الكافر فاجابته بتمتوجيها فقبل الحشمة ما يدرك انهم لا يؤمنون على معنى انكم لا تدرون فاستق
على علي بن ابي طالب لا يؤمنون الا ترى الى قوله كالمؤمنين اول مرة قولي ورجع الزجاج قال ان الحاشة اجمعوا على ان ان هانما يعل
وليس كلام الزجاج على ما نقل صاحب البحر عنه لذلك جبر وذلك ان فيه قال الزجاج وزعم من ان معناها العلم اذ اجابته لا يؤمنون
وهو قرأه اهل المدينة قال وهذا الوجه قوي في العربية والذي ذكر ان لا لغو عال لا ما كان لغو لا يكون غير لغو ومن قرأ بالكثير
فلا يجمع ان لا غير لغو طبع جواز ان يكون المعنى مرة اجماعا او مرة غير ذلك في سياق كلام واحد انتهى قولي وقبل التفسير لا يفي مع بقا

ان لا تكيد

ان لنا كيد وكون الكلام ضمن ثمن من ايمانهم وكون الالهة عن المؤمنين قولهم واختاره الفارسي فانه قال المقدس قل انما
الاباء عند الله ايها اذا جاست لا يؤمنون فهو لا ياتي بها الاصرار على تغيرهم فيكون نظرها منعنا ان نرسل بالاباء انما
ان كذبها الاولون اي بالاباء المعقولة انتهى قال ابو حيان وعلوه هذا يكون وما اشبه ذكر اعتراض ابن العلة والمعلوليين
قولهم فقبل لا زائدة قاله ابو عبيدة فاستبعد الجرم المستعجب كما استعجب من منع في قوله ثم ان الله سبحانه ما على الكا
واربها القرية اهلهما للجواراة او الجوار المحذون وحق في انية الرجوع وفتح ما جوج اي سد ما جوج والمعنى جوجون عن
الكفر يقولون يا ويلنا لخد كذا في غفلة من هذا قولهم والمغنى يمنع عليهم انهم لا يرجعون الى الاخرة قال ابو مسلم جوج
حرام منع وانهم لا يرجعون انتقاما للرجوع الى الاخرة واذا منع الا منع وجه الرجوع والمغنى انما يجب جوجهم الى الحياة في
الدار الاخرة والغرض بهذا القول من ينكر البعث يتحقق ما تقدم من انه لا كفران لسق احد وان لا يجري على ذلك يوم القيمة
كذا في البحر قولهم وتعل على يقول قال الطبري لا بأسكم بالنسب معطوف على ثم يقول قال ابن عطية هذا خطأ لا يلتزم به المغنى
قال ابو حيان ووجه الخطأ انما اذا كان معطوفا على ثم يقول وكانت للناسيس النقي فلا يمكن الا ان يتقدم العامل قبل لا وهو ان
يلتزم من ان والفعل المنفي مصدر مستف من ضمير المغنى ما كان للشبر موصوف بما وصفت به انتفاء اسمها باخذ الملائكة و
النبين وانما يمكن الانتفاء كان له الارب حضار اسمها باخذهم ارباها وهو خطأ انما اجعلت لا لتأكيد النقي السابق كان النقي
متخبا على المصدر من المقدس وثبوتهما فنفي قوله كوفوا عبدا الى من دون الله واسمها باخذ الملائكة والنبين ارباها فاعلان
ابن عطية الخطأ انما يكون على احد المقدس في لا وهو ان تكون للناسيس النقي وان يكون من عطف النقي بلا على المشتب للداخل
عليه النقي نحو ما اربدان يحمل وان لا يتعلم يريد ما اربدان لا يتعلم قولهم احدهما الزيادة قال القناري في احدهما ان يحمل
لا زيادة لتأكيد معنى النقي سيما مع طول التمدد وفصل الفضل والمغنى واضح وما استفهام لشبران يؤمن بالله الكتاب ثم يترتب عليه
ان يقول للناس كوفوا عبدا الى ولا ان اسمرها باخذ الملائكة والنبين ارباها وليس المغنى ما كان لشبران يؤمن بالله الكتاب اياه ولا قوله
كوفوا عبدا الى ولا اسمرها باخذ فليس وثابتهما ان لا تكون لا حاجة معطوفا هذا النقي على ثم يقول قصد حاربه هذا المحمور
على الايمان بمعنى ما كان لشبران يؤمن بالله النبوة ثم يترتب على ذلك اسمر عبادته نفسه ومنه عن عبادة الملائكة والنبين مع استناده
في عدم استحسان العبادة وعدم الامر وان كان اعم من النقي لكن من غير ان يكون من المعقولة وادخل في الاستعداد ووافق بالواقع في
الرفع نحو ما عن التكلف ظهري في المعقولة والخطاب على كل حال اللغات **لا** قولهم والثاني ان اصلها ليس بكسر الهمزة قال ابن
الم قاسم في شرح التسهيل وذهب الى ان الهمزة بدل من السين التاء ثم ابدل من التاء الالف كراهية ان تليق بحرف
المقوف في النقي الدخلى في قوله قولهم ان اسمها مضمرة فيها ولا تعتبر الا في الاضال قولهم وابدلت السين ما في الشرح وهو
ابدال شاذ كافي مستان اصله سلس فابدلت السين تاء وكذا قولهم والثالث ان الالف لفظه كما في تمت وزيت في التخرج معنا
ان كلاما من رب وثم صالح لان يراد به اللفظ فيكون مدكرا وان يراد به اللفظة فيكون مؤنثا فدخلت التاء للتخصيص على ان المراك
الثاني واقول ليس معناه ذلك وانما معناه ان دخول التاء في هذه الكلمات ليكون لفظها مؤنثا مع انها مراد بها معانيها التي
لا تنصرف بتاء قال الم في شرح المتن ورواها زائدة لتأكيد النقي والمبالغة فيه ولما ثبت الخوف قولهم والثالث ان
في اول الجهن قال لوصي ومنه ضعف لعدم مشهورة في اللغات واشتهار لا ت جهن وايضا فانهم يقولون لا ت وان هذا ولا
يقولون وان وثمانية انتهى وما به تسلسل في زيادة التاء في اول الجهن قول الشاعر العا لمغوز جهن ما من عاطف قولهم و
المعنى من جهن ما من مطعم قال ابن مالك في تحرير الجهران المراك جهن لا ت جهن ما من عاطف مخد في جهن مع لا وهذا اول من قولهم
قولهم من قال ان اراد العاطفون بهاء السكت ثم اقبلتها وابدلتها تاء انتهى وقال ابن طام قاسم في تخريج فطر واحسن من التخرج الثاني
من زعم ان التاء بدلت مع الجهن انتهى ووجه النظر ان في تخريج حذف الساخ وبقاء معموله مع التاء التي انما بها التاء
لفظه قولهم واستدل ابو عبيدة بان زعمها في مصحف الامام قال الزنجشيري اما قول ابو حيان ان التاء داخلية
على جهن لا يجعله واستشهاده بان التاء هل في جهن في الامام لا ثبت به فكم وقع في المصحف استنساخا خافية عن قبا من المحيط
الجور وغيره ان الذي استدلال ابو عبيدة وسبب كتب المصنف ما صح ان من الخطاب لا يكرهوا صغرها قد استخرج الفاء يوم الباءة

في قوله

خشيتم ان يطلع القرآن فأكبر ندما أبو بكر بن عبد الله بن ثابت قال قال كنت تكلم الوحي رسول الله وأنا لا أتمهل بجمع القرآن ولكني خجلت
 من يدي بفتح القرآن من صدور الرجال ومن الرقاع والامتناع ومن العيش حتى يصير في صحف فكانت تلك الصحف عند أبي بكر حتى
 مات ثم عند عمر حتى مات ثم عند حفصة التي ان اصل حد يقرب ابن الهيثم على عثمان وكان الناس يهاطلون على نزع ارميه منه في
 عثمان يا امير المؤمنين ان الناس خلفوا في القرآن فادله هذه الآية فان سل عثمان الى حفصة ان ارسل اليها بالصحف
 فادست بها اليها فلعان يدين ثابت وعبد الله بن عمر بن العاص وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس وعبد الله بن
 الحارث وقال الصنف هذه الصحف في صحف احدى فلما انصرفوا رد الصحف الى حفصة ورجع الناس على هذا الموضع فذكر العبد
 على ان عثمان جعل اربع نسخ وعيلى الكوفة واحدة الى البصرة واحدة وإلى الشام واحدة وامسك عنده واحدة وقيل جعل نسخ
 نسخ وبث واحدة الى اليمن واحدة الى مكة واحدة الى البحرين والاولى **قوله** وعلى قراءة الرض حتى تاتي السهال
 قراءة السهال بفتح السين ورفع النون نداء في البحر **قوله** منظر القراء على ان لا تظلال في لغة العين قال الرض قال القراء
 يكون مع الاوقات كلها واشتد ولات ساعة مندم وهذا يخالف ما نقله عنه **قوله** لم يخص العين في البحر واد
 عيسى بن عمر قرا مكر الساء من لانت وجر النون من حين **قوله** فرغم القراء ان كان مستعجلا جازا لاسيما الزمان كما
 الرضى ليس يتي اذ لو كان بحر غير اول واحصا من الجار بعض **قوله** وما ودم يصح لا تحين مناص بحر من الامتداد وانما
 لو كان جازا لكان لاد له من يعل او ينهاه من غير ان يمتد **قوله** طلبوا صلحا ولان هذا صدر ريت كاي يند
 الطاق عمر فاجبا ان ليس بقاء **قوله** مع حذو نون بانه اذ ياد تون لئلا يكيد **قوله** الارحاج اجراء الله
 هذا صدر ريت بحر بدل على محصلة ثبت وقد تقدم الكلام على ما في الآية من التفتة والتخفيف **قوله** ان الاصدر
 ان طلبوا صلحا قال الرض و ان عند السهال في المجر ومجر لكونه معناه فاني لا اتمل الى جملة تعني طلبوا صلحا ولان لوت
 طلبوا الصلح ولان طلبوا صلحا حذف الجملة وبني وان على السكون ثم بدل النون من المضاف اليها كما في يومئذ تكسر والحق
 لثلاثة سواك ككسر ال اد او نقول حذف الجملة وبني على الكسر لا على السكون لانه يجمع سادان ثم اتى بقون العوض ولا
 يعوض النون في المبنيات من المضاف اليها الا اذا كان جملة فلا يعوض نحو **قوله** **قوله** **قوله** وقال الرض في العوض
 وتري حين مناصير الكسر ومثله قول الرض في الطاق طلبوا صلحا ولان فاجبا ان لا تحين بقاء فان قلت
 الكسر في وان قلت شبه ما في قوله وانت اذ يجمع في زمان فليح منه المضاف اليه يعوض النون لا في الاصل ولان لو لم يعل
 فان قلت فما تقول في حين مناصير المضاف اليها ثم قلت نزل على المضاف اليه من مناصير لان اصله حين مناصير ثم لم يقطع
 من حين لان اتحاد المضاف والمضاف اليه جعل نونية عوضا من الضمير المحذوف ثم بني الجملة لكونه مضافا اليه غير ممكن **قوله** لو
 كان كما راع لا عري لان العوض قبل منزلة العوض عنه فيه نظرا لان ذلك انما يلزم لو كان العوض في وان قبل هابه وهو لم
 مسلم فالعوض لا يتقبل منزلة العوض من كل وجه ولا يقوم مقامه في كل حكم **قوله** ومن القراءة بالحوار الاول هو ان يخفض العين
 اضمارا من الاستغناء فيكون موضع من حين مناصير مضافا اليه اسم لان على قول الجوهري انما يقول المر من رجل قائما على انه مستند
قوله لا يخفض والجز على كل منهما محذوف وفي الخبر روي انه يخفض لان حين بالرفع مناصير بالفتح قال صاحب اللوام وان
 جميع ذلك فليح من حين على المقم فيكون في الكلام بقدر ما خيرا وجره مجرى قبل وصل في الفاتحة وفي مناصير على الفتح مع
 على تقدير ان مناصير حين لا يضاف الى السكوت في اتصالها من دون ان يفسل بينهما طرف وغيره وقد يجوز ان يكون لذلك معنى
 اعني انه يخفض صاحب اللوام **قوله** في المستقبل ظرف السببية والمسببية لا للعقد لانه في زمن التكلم وهو حال **قوله**
 لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهمه المتبدون هذا ظاهر اذا كان الزمن المتصفا بالاستقبال والعوض
 واحدا كالصورة التي ذكرها واما اذا كان مستندا كاهل الماضي وعد المستقبل فان الماضي منه سابق على المستقبل على ما لا يخفى
 ويمكن ان يبان ستر الشرطان على الشرط بلوان بان للشك وعدم الجزم ولو لم يجرع الامتناع والشك بقصور الجزم فتنه
 والعوض سابق على التصديق والاشارة بشك او لا ثم يجرع اقام الدليل **قوله** واخلا على فعل الشرط منفي لفظا او
 هذا القبول لفعل الشرط لا لفظا والمثال السمر الاول والثاني لدخول حرف الاستدلال على لفظ فعل الشرط والاشارة وبث الحماهي

والثاني

سيف

لِلْخَامِسَةِ قَامَا
وَرَفَعَ الْقُتَيْبَةُ

کائنات میں ہر شے کی
حیات و موت کا
وہی حکم ہے جو
میں نے

بسم الله الرحمن الرحيم

لا يقر من ذلك بل لاكثر كون الاول والثاني غير واقعين ، قال في التمهيد لو حزن شرط مقتضى امتناع ما باليه واستلزامه
فقول مقتضى امتناع ما باليه يعني الشرط لانه لو ثبت ثبت جوابه وكان الاجتناب بذلك اعلا ما بايجاب لم يكن بقولك لو قام ذلك
غير فائدة وقوله واستلزامه لانه مقتضى استلزام شرط الجوابه فلهذا من مقتضى وجود شرط الجوابه وجود مقتضى
امتناع الجوابه فمقتضى كونه لا يثبت في بعض النسخ لو حزن مقتضى مقتضى ما لم يثبت لثبوت شرطه والعبارة الثالثة بمعنى كل
في شرح التمهيد لا ينم فاسم حق لم يلب بان صغافته ثم لانها تها معنى عدم تناهي صغافته عدم تناهي صغافتها لانها لا تتناهى
حدا لا يتصور فخر لا بمعنى ان ما لانها تها بدل في الوجود فانه محال وفي الخبر قال ابو علي المراد بالكلمات والله اعلم
المعتمد وردون ما خرج منه الى الوجود وقالت فخر المراد بكلمات الله معلومة انتم في اقول القول الاول مناسب لقوله
فائدة في قوله نعم ان الله يثبت بكلمته معنى جلي بكلمته لصدر بكلمته كن وقول مقتضى ان قوله نعم انما قولنا الشيء اذا ارد
ان يقول لكن ما يكون حقيقة وانما معنى مستفيضة في كون الاشياء ان يكون بها هذه الكلمة وان لم يتبع فكونها بغيرها والمقتضى
يقول له احدث فحدث عقيب هذا القول لكن المراد الكلام الاذني العام بذاته لا اللفظي المركب من الحروف لا بحدوث يحتاج
الى خطاب اخر وبالسلسل لانه فسيفس في الحروف بذاته ثم والاكثر على ان اللفظي بيان عن سرية اللفظ وهو لانه على الله ثم
بمثلا للغائب اعني انما قد رت في المراد بالشاهد اعني المراد بالطاع للطبع في حصول المأمور به من غير امتناع وليس هناك
قول لا كلام وانما وجود الاشياء بالخلق والتكوين مقرونا بالعلم والقدرة والارادة وفي الكتاب فان تلك الكلمات جمع
فلهذا لا يمنع موضع الكثير لا التقليل هذا لا قبل كل الله فلهذا ان كل كلمة لا تفي لغيرها الجاه فكيف بكلمة قال ابو حنيفة وعلى
العلم ان كلمات جمع فلهذا جميع العلة اذا عرفت بالالف واللام غير الهندية او اصبحت تحت مساواة لا تحصى القليل
العام مستغرق لجميع الافراد حق لم والجواب انه معنوم من قوله كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع في الشرح ما ندره اذ في
ان المراد بما سيقع هو الجواب ان المراد بغيره هو الشرط الاثر لما قدر باللام فويلته بمعنى عند قال ان الثاني بليت عند
الاول وما قاله ثانيا مقتضى ان ما كان سيقع هو الشرط وبغيره ما نفاذ فاقول ليس ما نفاذ ثانيا مقتضى ان ما سيقع هو الشرط
بل يصح ان يراد به جواب كما قدره اول بيان ذلك ان العقب في قوله على انه لم يقع عائدا الى الشرط والمقتضى ان امتناع الشرط
من قوله كان سيقع الذي هو الجواب لان كان سيقع بغيره انه مترتب والمترتب لم يقع وعدم وقوع الجواب دليل على عدم وقوع
الشرط حق لم في ثبت اني سلمته هي بدين بفت عبد الله بفت عبد الله اسد الخ زوى روت عن النبي وخرج لها اصحاب الكتب
السنة وقوت سنة اربع سبعين وامامهم سلمة احدى زوجات النبي ماتت في سنة مائة وهي اجرامات المؤمنين قوله
الثاني لم يثبت بالثبوت عن قوله ولم يعلم الله فيهم خبر الاسمهم ولو اسماهم لتولوا اللبج بالشئ الولوع به وفي المطول
واما قوله ولم يعلم الله فيهم خبر الاسمهم لو اسماهم لتولوا افتد قبل ان على صورة قياس افتراض فيجب ان ينجح لو علم الله فيهم
خبر التولوا وهذا محال لانه على تقدير ان علم فيهم خبر الاجمالي من التولوا لا يقتضيه واجبا بانها ملتان وكبرى
الاول يجب ان تكون بكلمة ولو سلم فانها بنتان لو كانتا لوميين وهو لم يسم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم
خبر محال والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظه لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس لا تفرق وانما يستعمل
في القياس لا مستغنى عن مقتضى الثاني لانها لا امتناع الشئ لا امتناع غيره ولهذا لم يصح باستثناء مقتضى الثاني
وكيف يقتضي كلام الحكم ثم انه قياس اعم من شرطه لا امتناع واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس لا لمحصله
النتيجة بل الحق ان قوله ولم يعلم الله فيهم خبرا واراد على قاعدة اللفظ يعني ان سلب عدم الامتناع عدم العلم بالخبر فيهم ثم استبد
قوله ولو اسماهم لتولوا كلاما اخر على طريقه قوله لم يخبر الله لم يخبره يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير
عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكر واذا اقول بخبر وان يكون التولي متغيرا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل التولي
لان التولي هو الاعراض عن الشئ وعدم الاعتقاد له فليقتضيه عدم اسماعهم ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولي والاعراض
عند ولم يلزم من ذلك تحقق الاعتقاد فان مثل انتفاء التولي خبر وقد ذكر ان لا خبر فيهم فلما لانتم ان انتفاء التولي
بسبب انتفاء الاسماع خبر وانما يكون خبرا لو كانوا اهل بهان سمعوا شيئا ثم اعتادوا له ولم يرضوا انتم في المطول قوله

منه في المطول

حرف الأول

والسبب قد يكون
ايم من السبب
او من سبب في قولك
لو كان في قولك
سبب في قولك
سبب في قولك
سبب في قولك
سبب في قولك

اعماله قال الرضوخ قال المتصوفين بالحجب بل هو لا مشاع الاول لا مشاع الثاني قال ذلك لان الاول سبب الثاني سبب الثالث
قد يكون ايم من السبب كما لا راق الحاصل من النار والشمس لا ولي ان بقى لا مشاع الاول لا مشاع الثاني لان انقضاء السبب
بدل على انقضاء كل سبب فيما حله نظر لان الشرط عند مملووم والجراد لا زهر سواد كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت
الشمس طالعت لكان النهار موجودا كانت الشمس طالعت والعقرب ان بقى هو موضوع لا مشاع الاول لا مشاع الثاني اي انقضاء
الثاني بدل على مشاع الاول لكن العلة التي ذكرها بل ان لو موضوع لا يكون جزاها مقدر والوجود في الماضي والمقد
وجوده في الماضي يكون بمنزلة فيه فيمنع الشرط الذي هو مملووم لاحل مشاع لا زهر اي الجراد لان المملووم ينبغي بانقضاء لا
الشيء وقال المفناني ان في مطلوب ليس معنى فوطم لو لا مشاع الاول الثاني لا مشاع الاول انه يستدل بامتناع الاول على
امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انقضاء السبب والمملووم لا يدل على امتناع السبب واللازم بل معناه انها لا تدل على
انقضاء السبب واللازم بل معناه الثاني في الخارج انما هو سبب انقضاء الاول معنى لو شاء الله طهراكم ان انقضاء لهذا
انما هو سبب انقضاء المشبه فيهم عندم يستعمل اللدلة على ان علة انقضاء مضمو الجراد في الخارج هي انقضاء مضمو
الشرط من غير النفاذ الى ان علة العلم بانقضاء الجراد ما هي الا ترى ان فوطم لو لا امتناع الثاني لوجود الاول بخولو لا على
هناك عسر معناه ان وجوده على سبب لعدم هلاكه عسر لان وجوده دليل على ان عسر لم يهلك وبدل على ذكرنا قطعنا قوله
الحال ولو امت الدلالة كانت كغيرهم بها ولكن ما لم يداو اما لا ترى ان استثناءه بنفسه المقدم لا ينافي شيئا على ما تقر
في المنطق وكذا قول الحامسي ولو طائر وجاز فيلها لطائر ولكنكم بطر اي عدم طيران تلك الغرير سبب ان لم يطير وجاز
فيلها واما ان باب المعقول فقد جعلوا الوان ونحوها اداة للتلذذ والذلة على لزوم الجراد للشرط من غير قصد الى القصد با
ولما صح عدم استثناءه عن المقدم بخولو كانت الشمس طالعت فالنهار موجود لكن الشمس
طالعت فيهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانقضاء الثاني علة للعلم بانقضاء الاول ضرورة انقضاء المملووم بانقضاء اللازم
من غير النفاذ الى ان علة انقضاء الجراد في الخارج ما هي الا ترى انما يستعملونها في القياسات لا ككتاب العلوم والصدقيات
وذلك ان العلم بانقضاء المملووم لا يوجب العلم بانقضاء اللازم بل الامر بالعكس اذا مضى واحدنا استعملها على قاعدة
اللاتمير لكن قد يستعمل على قاعدة تم كافي قوله لو كان بينهما العلة لانه لعندنا الظاهر ان الغرض منه التصديق
بانقضاء علة الاله لا بيان سبب انقضاء القضا فعلم اعترض الشيخ الحقوقي من الجواب ان شيئا مما هو على ما فهموه من
كلام العقوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا ومن عاب قولنا صحيحا قال السيد محاسنهم من ظاهر قوله واما ان باب
المعقول فقد جعلوا وقوله اذا مضى واحدنا استعملها على قاعدة العلة اكثر ان المعنى الثاني انما هو محجب لا وضاع
الاضطلاح لا باب المعقول وان الابهة الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم ومنه بعد جدا والمحق انهم من المعاني المتغيرة
عند اهل اللغة الواردة في استعمالها عرفا فانهم قد قصدوا الاستدلال في الامور العرفية كالقبح لك هل زيد في البلد
فنقول لا ادل لو كان منه شخص مجلسيا فيستدل بعدم حضوره على عدم كونه في البلد ويحتج عند علمنا البيان مثله بالطريقة
البرهانية لكنه انما استعماله من المعنى الاول قولهم وخلافه من وادعبارهم الفهم من وادعبارهم لم يتفق الا مشاع
وماضى وادعبارهم هو فوطم من لا مشاع الجواب لا مشاع الشرط وعبارتهم هي فوطم من لا مشاع لا مشاع قولهم فان المعنى يفتقد
عليه هذا جواب سئوال مقدر عن سبب نفس يد والدن عبادتهم بما يوافق ما قاله ابن الحاجب قوله لغير مجرد ولا يدل
على انقضاء معنى لو على يد الدن قولهم فانهم من ابن الحاجب هذا جواب سئوال مقدر عن سبب نفس ابن الحاجب
بما وافقه ما قاله ابن الحاجب قولهم ان ما قاله من الاول يمكن في بعض المواضع اذ بالناو بدل بالقلعة من قولهم وغاية
ما في ادلة من ائت ذلك اه قولهم وما لا يمكن ذلك فيه قوله ثم وصالت مؤمن لنا الاستدلال ان يراد لو كذا صادق
ما انت بمصدق لنا الكلام مضد قولهم قوم انما هو اوه المازج مع من ركب الميم وهو الا ان فوطم لم يفتد والحاف
ومعهم وقولهم وسد المادرها كما تترك الجماع والاطهار مع طار وهو من الخيض قولهم اري واسمع ما لم يسمع بل
هذا غير مبني من مضمة كعب بن هب التي امتدح بها النبي وصدده لقد اقوم مقام ما لو يقوم به وسدوا لطل برعدا الا

ان يكون له من الرسول بادن امة تنزل في حق ليس قول من له ما كان من له امة تنزلة بالعان المضمومة والمنشأة الغومية وياه
 الصغير قال السبيلي والمصحح انها بابت الضم لا اختصاره قال الزبير بكاء وعزم وكاء وقع في كتاب الدلالة انتهى قال التواتر
 استلثت قبله يوم الفتح وكان النبي صلى الله عليه وسلم قتل النفس صبرا بالصبر بعد ان اضرب من وقصده فالتشد منه قبله بعد قتله اسبا
 منها هذا البيت فقال عليه السلام لو سمعتهما فالتشه ولعمري عندهم قال لا يقتل قريشي بعد هذا صبرا قال الزبير بكاء وسعت
 بعض اهل العلم بغزايها وبكواها مصنوعة وكان من جملة اذي النفس للنبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقرأ اخبار الرجم على العرب ويقول
 محمدا يا بنيكم باخبار عاد وثمود وانا ابكم بحضرة الكاسرة والفتامة والمغيط بفتح الميم اسم مفعول من عاطة عيطه وفي التمام
 الخط الغريب وسدده او سودته واوله والمحقق اسم مفعول من اخضعه واخضعه واكبد للخط واما فانية او استغفامية
 والمعنى اي شيء كان من له لعمري والفتى ان كان مضمنا منطوقا على حق وعداه قد بين ومغفوق قولهم واما فانية
 قوما اهل الشئ معظمه والثاني التوقف في التزم وضبط الامر والاختلاف ومن غلبت لغات قولهم باخبار عاد وثمود اسبا
 من بنة والآخر اس كاجار جمع حاد من كاصحاب جمع صاحب قبل جمع من كاجار جمع حاد من كاصحاب جمع حاد من كاصحاب جمع حاد من كاصحاب
 جماعة الناس ولما جمع من بعض كطراف جمع ظرف وجاء ما منه من باب عرب ومن باب علم وليس من يروى بالهائلة من
 الاسرار وهو الاخبار والاختفاء لفظ مشترك بين هذا والصديقين ويرى بالهجرة وهو مغفوق لا خبار فقط قولهم غطفت
 بالهجرة بالضم على تد من لكان معناه ان تد من في الشرح الذي يظهر ان تد من هو مضروب بان مضمة جواز وانضموع
 منها من صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها واقول لا تسلم ان اصار ان بعد الفاء هنا جاز لان ذلك اذا كان العطف
 بها على اسم ليس ثابلا الفعل هو لولا تقع معترفا رغبة حتى لو كان المعطوف بها المعطوف في ثابلا المعطوف هو الطائر فغضبت يد
 الذباب وجارح وعلى ما قاله ان يكون المعطف بها على مجموع حرف فغل صرح ذلك المجموع في ثابلا اسم وهو اولى بوجوب
 ولما ذكره المص هو الوجه الثاني من الوجهين اللذين ذكرهما صاحب البحر حيث قال وجمهور المصاحف على اثبات النون وقال حارث
 انه في بعض المصاحف مند هنو والصيغة جازا احدها انه جواب ودو الثمنته مغفول والثاني انه على قوله انه نظير بان ودو ان
 تد من فيد هنو اعطفا على التوهم ولا يجوز هذا الوجه الاعلى قوله من جعل او مصدرية بمعنى قولهم ولا دليل في هذا الجواز
 ان يكون النصب فافوز مثله في والادحيا او من وراء حجاب ورسلا وسولا هكذا رابناه في نحو عشر نسخ معتمدة وفي بعض
 النسخ ما يوافق نسخة الشارح وهو بدل فافوز فتكون ولا يخفى ان الاشارة في قوله ولا دليل في هذا على النسخة الاولى الى انتفا
 فافوز على نسخة الشارح الى انتصاب فتكون وتوجيه نسخة فتكون مذكور في الشرح وهو ان تكون مضروب بان مضمة
 والمصدر المسبوق منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم المتقدم وهو كذا وليت لنا رجوعنا فكوننا من المؤمنين واما
 نسخة فافوز فتوجهها غير ظاهر اذ لم يتقدم اسم خالص صحيح معطوف عليه كعطف برسل على حيا فان قبل قال السقا فتى فافوز
 الجمهو بنصب لرائى هو جواب للفتى وتذهب جمهور القيسيين ان النصب باخما ان بعد الفاء وهي حرف عطف عطفت المند
 المسند من ان العنزة والفعل المنصوب بها على مصدر متوهم ومذهب الكوفيين انه انصب بالتحذف ومذهب الجرح انصب
 بالفاء ففيها اجيبان ما ذكره السقا فتى توجيه لنصب المضارع الواقع جوابا للفتى مراد المص وجمهور هذا وهو النصب
 الاعلى ان جواب للفتى بل على انه للعطف على اسم سابق قولهم وقولهم وللبس عبادة اه ملهون بميم مفتوحة فتشأ
 عطية ساكنة هن من له لبت بجدل مفتوحة فتشأ ساكنة فذل مهمل مفتوحة فلام تنزجها معاوية ونقلها
 من البدو الى الشام فكانت تكثر المحبين الى اناسها والذكر الى مستطد راسها من معانيات يوم تنشد لبس فتفتق الادواح
 احب الى من قفس منيف ولبس عبادة وفقر عيني احب الى من لبس الشقوق واكل كبيرة في كس بنق
 احب الى من اكل الرغيف واصوات الرياح بكل فج احب الى من نغز الدفوف وكلب ينج الطوق دؤ
 احب الى من قتل الثوف وبكر ينج الاطعان صعب احب الى من يغزل زفوف وخرق من بنى عتيق
 احب الى من عجل عليف وفي بعض النسخ من عجل عليف فلما سمع معاوية الابيات قال لها ما صنعت ابنة عجل عليف
 جلق عجل عليف هكذا ذكر الحريري في ذرة الغواص في او هام الخواص والآرواح جمع ربح والمنيف العالي المشرف وشف عليه

الساكنين وان تكون ناهية فيكون بمنزلة ما كسوا ولا التقاء والبعث الظلم والمعدى قولي وقيل من الثالث اي لو كنتم تملكون في
 الشرح هذا سهو فان الثالث هو ان يلو جبر كان في الالة انما اولها اسم كان لا جبرها على هذا واكد الاسم لا الجبر
 على راي المجيب عن الرد واوله لا سهو من هذا القائل بل جعله من الثالث بناء على ان كان له جبر وهو ان الاصل لو كنتم
 انتم تملكون لكان قد كان ومنه على ان التاكيد لما لم يكن له دلالة على معنى بل على مؤكدا كان كعدم وقيل
 نظر للجمع بين الحدوث والتوكيد في الشرح لا نسلم ان الجمع بينهما منتهى فقد اجازوا اما العربية من التحليل وقد مر
 الكلام في فضل ان المكسوة للشدة ويا في الباب الخامس في الحاشية التي تكلم فيها على الحدوث وشرطه قولي لو كنتم
 الماء خلق شرقا قبل هذا البيت لحدى من بد وقيل ابلغ النعمان عفو ما كان انما قد طال حبس واستطرد وكان
 النعمان قد بلغه عنه شئ فاحتمل حق وقع في يده فجلسه الى ان مات والمالك والمالكه ميم معنونة فتمت ساكنة فلا
 مضمومة الرسالة وجب نظرا لما ذكر ان قبله من شواهد العروضة لم يذكره وانظار لسكون الزاوي والشرق بكسر الزا
 صفة مشبهة من شرق برتبة الف والضم الفصحى الغني العصبية والصاد المهملة اسم فاعل من عصبنت ياربجل يفتقر
 فانت غاص بالطعام وغصنا والعصب من العصب بالضم الحجة وتشديد الصلة المهملة ما يتخرج من الحلق من مأكول والاعصبا
 بالعين والصاد المهملة من ازالة العصبية بغير ياء المنة قليلا قليلا وبالماء شغل باعترضه معنى لو شربت بغير الماء لا كنتم
 شرقا الماء الذي يزال به الشرق قولي لو في حاشية العلية بغير المهملة وفتح الهاء وتشديد اللام العلية هي من بيت ليو
 الى مهم والاحلام العقول جمع حلم بكسر المهملة وسكون اللام عرضوا بمعنى اعترضوا واعلم ان في كون هذا البيت والذي
 من قبله من الراج نظر لان الراج هو ان يلو اسم هو في الظاهر مستلزم وعاصده جبره ولم يلو فيها الا الجار والمجرور وان قبل
 المبتدأ في كل من البيت والابوز في التقدير وان لم يكن وبالبال في اللفظ لان الجار والمجرور في الالة وليس في الخبر في
 الثاني نفس الخبر ومرايه يلو لفظا ورتبة اجيبان هذا وان كان محل كل من جبره لكن قوله مبتدأ ما بعد خبره لا معناه او
 حاشية اسمية بحسب الظاهر الى ذلك قوله فيما بعد ان الجملة الاسمية ولبنها شدة وذو قولي فهنا نصير الى شيعتها هذا
 اخربت العتمة وقبل يقرب الملوحة هو ويشت ليل ان سلبت شيعتها الى هذا نصير الى شيعتها وقال الفارسي هو
 من النوع الاول الاصل لو شرق خلق موسى في النجى الذي ذكرنا في ذلك ان لو قد ولها مبتدأ وخبر كقول الشاعر لو
 بغير الماء خلق شرق قبل هو من هب الكونين وتاول ابن خروف هذا البيت على اخبار كان الشانين وتاولة الفارسي
 على ان طلق فاعل محذوف وبصره شرق وشرق خبر مبتدأ محذوف وفيه تكلف انتهى قولي ولو قلنا الشق يبيع
 الشين المحبة العربة وبكسر هاء الجائز البيت تحتل لها قولي اذ ابن ابي موسى يلو لا بلغته هذا صدد بيت عجز فقام
 سفيين وصلبك جاذر وبلال هو امير البصرة وقاصها ابن ابي بريدة عامر بن ابي موسى لا شرق في الخطاب للناقاة
 وابن ابي موسى نائب عن فاعل محذوف وبصره بلغة وبلا لا منصوب بمحمد ووافر بصره بلغة والنقد بر اذا بلغ ابن ابي
 موسى بلغت بل لا بلغته والنقل السيف ووصلا الناقاة المفضلان اللذان عند عمل بحر ها وفي العمارة والاموال المفاصل
 واحد ما وصل والجاز اسم فاعل من جرن الناقاة نحرها قولي عند اصطبار اصطبارا اصطبارا انتقال من الصبر هو حبيب
 النفس عن العلق والنجع يغتض الصبر والنوى البعد والبرى تحت السم وخبره قولي وذلك لان لعل هذا ابتداء يكون
 ابتداء خبر المبتدأ الذي هو ان المفتوحة مع موهوبها مؤخر ابعدها مبتدأ لنقد برة مؤخر ابعدها لودنق برة ان جبر هذا
 المبتدأ بما يقدم عليه دفعا لا شتاء والشرحة المؤكدة المفتوحة التي هي لفظة لعل وهذا الاشتباه مفقود جدا ما شأ
 بعد لوان لعل لا يقع بعد لها الملية اتي هذا الخبر مؤخر عن مبتدأ بعد ما ولا ان الا وفي تقدير مؤخر ابعدها لوان
 الا ان التهمة الساخر وقد تقدم ما يستغنى عن التقديم قولي ما اطيب العيشة الفتى الشارب ويواي بعد والحوادث
 راس للملوم المجتمع لاجراء قولي ولو انها عصفوا اه مسوية اي في سامسوية وفي القص بل مسوية منمنة
 الرمد شئ من سطع من سطع وان المعبر وبترك معلقا بانها انما يعبر لك فالكرم من الا بل وعبد انضم العبد وانما
 حة الحنة وسكون اراي وفتح اثنون اسما شخصين او قبيلتين من بروج وقبل عبيد يعطى من الاوس وان من بروج قولي

من الثالث مباحث
 اخر كلامه

في قوله
 لو كنتم تملكون
 في قوله
 لو كنتم تملكون
 في قوله
 لو كنتم تملكون

في قوله
 لو كنتم تملكون
 في قوله
 لو كنتم تملكون
 في قوله
 لو كنتم تملكون

لوان حياة في الص كان يؤ في راجع استر بالكت بن جبريل كتاب ملاعب الاستة فجله ليهب ملاعب الروح الحاجه الى
 القاضة فقال لهم وهو غير قوامه من على الانواع وانما ملاعب الروح اباها ملاعب الشباح انتهى في
 الشرح ان صاحب الص انشد ما ذكره الله واقول لعل نخبة الم من الص كما ذكره الله الصخرة التي راجعها فليس فيها الا
 ما نقلته ثم رأت في نخبة اخرى مثل ما في نخبة الم في قول لمي ووجدت اية في المتن بل وقع فيها الخبر اسمها مستقاوله
 بقية لها الزمخشري كما لم يقتضيه لقمان منه نظولان في هذه الاية ليست بلو الشعر على الق الكلام فيها قال الزمخشري
 في تفسير هذه الاية وان كانت الاصل بكرة ثابته ثموا الحوقم مما منوا به هذه الكرامة فخرجوا الى السيد ورواها
 بين الاخر يسألون كل قادم من جانب المدينة عن اخبار كرو عن ماضي عليه انتهى قد مر في سرف الزاوية قال في رجا
 هو الذي بر كبر والوكا نوامسدين ان لو حكاية لوداهم وانما جنى بها على لفظ الغيبة لانهم يحزن عنهم وقال النفاذ ان
 في مطوله معقول هو ووجدت في ذلك لة قوله لو كانوا مسلمين بناء على ان لوللتى حكاية لوداهم ومن ذم ان الواقعة
 معقول من فهم منه معنى المسمى مصدرية فمقول هو ووجدت في ذلك لة قوله لو كانوا مسلمين وقال ابن الحاجب منقولته لو انهم
 بادون في الاخراب لولتمنى لغيره الباب قال الرضى ما قوله ثم بودوا وانهم بادون فان لومعنى ان المصدرية وليست
 بشرعية لجهتها بعد صل وال على معنى القنى في قول لمي ووجدت اية الخبر بها طرد وهي لو ان عند نادر من الاولين في
 الشرح ولا دليل في الاية المذكورة على الزمخشري لا حقال ان يوجب فيها ملحق الطرف بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل
 واقول لما كان ما تعلق به الطرف محذوف على سبيل الوجوه اتم الظرف مقام كان الاخبار بالظرف غير ان اخبار الفعل
 بالاسم المشتق وضع الاستدراك به على من يقول بجبل ان يكون الخبر فضلا في قول لمي لو شاء طار دابة هذا البيت لاسمارة ثم
 الحارث بن كعب بن ثمة شخصاً وبقوله فارسانا غادروه ملجأ غير رصيل ولا كس كل حقال رصيل ملجأ فيج المملة اى ملصق
 بالقوم والزميل بالزى المضمومة والميم المفتوحة الضعيف الحال والنكر بكسر النون الضعيف والوكا بفتح السين العاجز الذي
 بكل امره لم يغيره وبكل عليه المشقة يعرج الميم وسكون الحنة وفتح العين المملة بعد هاءا الثانية اى تام واول جري
 ولا حق الاطال اى ضا لمخسبين قد لصفنا طله بالحنان الصبر وقد جمع الشاعر في موضع المثنية والا طلل احد هما
 شاع على ضل كابل وهو الخاصرة وفسر هذا بفتح النون وسكون هاءا اى جيم مشروء وحصل بصم الخاء المعجمة وسكون الضا
 المملة هي لعنف من الشر في قول لمي تامت فؤادك اى في الص بمثل الجب وعبدته وذلك هو ميم وبق ايضا فامنه فلا تنفعا
 لعبد بن دارة تامت فؤادك وانشد البيت وفي الشرح ولم يلبس الجوهري بلو وانما انشد بل واول لعل نخبة الم من
 الص كانت واما النخبة التي راجعها فانما هو فيها بلو في قول لمي والغالب على المنفى تجرده منها في الشرح ط العبارة ان المنفى مط
 سواء كان منفيها بل او بما جرحه عن اللام غالباً وليس كذلك فان اللام لا تدخل على اصلاً ويمكن ان يجعل الالف اللام في المنفى
 للعبد المذكور في المعهود اقرب شئ الى هذا الكلام وهو المنفى بما وقد سبق كان الاولى ان يقول والغالب على الثاني تجرده منها
 فان اللام انما تنقل بحرف النفى او تجرد هو عنها لا بالفضل المنفى صفة الجواب لا للفضل وحذا في قول لمي كقول جرير لو شئت قد
 يقع الفؤاد كسباً بزمري هذا البيت بجرير بن سبيرة صاحب الص السيد فاقال وعبدته بالضم لغة عامرية لانظير طاني يا ربنا
 قال السيد وهو عامري انشد البيت ان ذكر مكان حوام صواحي يمكن ان يكون هذا من توارد الخواطر بان يكون كل منهما
 قاله كالحوم من مباداه انشد لنفسه مقيد ومثلاً وانما انقله فلهذا واهتم اهتزاز المهند فقبل له اين قد هبتك
 هذا المحطية فقال لان علمت في شاعران واقترع على قوله ولم استمعته ونفع الماء العطش بقفا ونفوقا سكنه والطائم الذي
 بدور حول الماء ولا مصل اليه قالوا ولا دامل باكل الا فاعج الصيف فمضى فطلب بالماء فانارته امتعت من شره وعادته
 عليه فتمه لانها لو مشيت في تلك الحالة هلكت فلو ان الخوم حتى نذ هب ثوران السم فلتسرب فلا يصيرها والخليل بالمعجزة
 العطش وقد وقع اقتران جوابي للما في شرفها بعد في صحيح البخاري في باب ربح الحبل بالزفة وفي باب الخمر لفظ الاول
 قال في عبد الرحمن عوف لورابت رجلا اتي عسر في يا امير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عسر لربعت فلانا
 وفي الشرح وكان لاخير هو طحة بن عبد الله وقع ذلك في فؤاد العوفي في المقدمة للحافظ بن حجر انه وقع ذلك في مسند البراء

فأنت

وا

والجهد يا باسنا ضعيف وقع في الانساب للبلاد في باسنا قوي به على ان فلان الاول الزبير لفظ الثاني قال قال رسول الله
لو قد جاءنا الخبر قد اعطيتك هكذا وهكذا فقول لي لو لا رجاء ولد قد نلت ولا في هذا خبر بيت كانوا ثمانية اوزادوا
ثمانية وقد تقدم الكلام عليه في اوقول لي قبل وقد يكون جواب لوجبة اسمية مقر ونزاع اللام او بالفاء كقولهم ولو
اعلم امنا وانفق المؤمن من عند الله خبر وقيل في جواب القسم لاسم جواب لوجبة اسمية مقر ونزاع اللام او بالفاء كقولهم ولو
ثم كذا لو شكوا علم اليقين لترون الحليم وجواب القسم سادس جواب لو ذهب جارا لله الخ ان الاسم في الامة
جواب لوقال واما جعل جواب اسمية والتم على استقرار معقول الخبر آتاهم قد ذكرنا هذه الامة قبل الكلام على لا وفي
الخبر اللام لام الابدال الواقعة في جواب لو محذوف لفهم المعنى ولا بدوا ثم ابتدئ على طريق الاخبار لا على طريق تليق
بأهائهم ومقوام وترتبة علمها وهذا قول الاخفش اعني ان الجواب محذوف وقيل اللام هي الواقعة في جواب لو والجواب
هو قوله لثوبه والاول جارا للاربع الشان اختيار الزمخشري في اختياره غير مختار لانه لم يبعد في لسان العرب وقوع
الجملة الاستدالية جوابا للو انما جاء هذا المختلف في تحريم ولا يثبت القواعد الكلية بالاحتمال وليس مثل سلام عليكم لثوبت
رفع سلام عليكم في لسان العرب انتهى بحسب الزمخشري فان قلت كيف اثبت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لوقلت
لما في ذلك من الدلالة على اثبات التوبة واثباتها استقرارها كما عد لغا انما في الرفع في سلام عليكم قال يجوز
ان يكون ولو انهم امنوا تمينا على سبيل الجواز عن ارادة اهلها منهم واختيارهم لانه قد قبلت منهم امنوا ثم ابتدئ لثوبته من عند الله
خبر قال لفتنا في رد على التسوال ان الاسم لا يصلح جوابا لوما لفظا فلا طباق الحاجة على ان لا تكون الافعلية ما منونة
واما معني فلا خبرية لثوبته لا يتقيد بأهائهم وانما هم ولا يفتي بانفائهم فالاولى ان الجواب محذوف ولا بدوا ثم ابتدئ
على الجواب ان الاسم انما يدل على ثبات مدلولها وهو كون التوبة خبرا لا على اثبات التوبة ولذا ذكره انما هم لثوبته ثم
والجواب لانه ما منونة فقد مر اذا الاصل انما هم الله ثم مشيئة بضد الى مشيئة لهم واستقرارها على تقدير لا بان والتم
الى مشيئة من عند الله خبر مختار لهم على حرمانهم بغير ترجع الى سوام في الايمان والتقوى وقوله على سبيل الجواز عن الارادة
لان التقي على الله ثم محال عند المعسر لم يحذف ارادة ما لا يقع واما عند اهل الحق القائلين باستحالة التمام فلا يجوز حملها على
التمنى الاحكامية على انهم يمتنعون بحال العارضا ما منهم وانما هم تليق عليهم لثوبته في الشرح لم يصح يعني الزمخشري يكون
الجملة على تقدير التمني جواب قسم معتد ومحملة ان تكون اللام لام الابدال ولا قسم معتد اسمية اصلها يكون هذا قوله
ثالثا في الامة واقول قول الزمخشري ثم ابتدئ لثوبته من عند الله خبر صريح في ان اللام لام الابدال قول ثالث سلام
اعادة خبر يكن ذلك في محل نصب على الحال ان تترك الاعداء اسم يكن ومقدر مني المتفعل من عند رتبة خبرته مقدم
او مني المتفعل من عند الرجل متاذا عذر فقول لي لولا ولا لا انعكس معناها اي ان لو فقد في الحديث مضاف بعد
هو الخاتمة لم يقيد الامر الذي فيه بالاجاب انعكس معنى لولا وصارت حرف وجود لا متناع لان مطلق الامر بالسؤال موجب
ونفس المشقة معد وقرآن قلت فما صنع في قوله ثم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم تكن طائفة منهم ان يضلوا فانهم جمل
هم منهم قلت قال النجاشي ليس الفضل في جواب لولا هنا الى نفى همتهم بل الى نفى تأثيره فيهم فقول لي وليس المرء في علمه القو
رانه سرفوع بلولا لتأنيها عن الفعل قال ابن ارقاس في الجني الذي قال بعضهم هو سرفوع بلولا لتأنيها منا ولم
حكاية الفراء عن بعضهم وردة بانك تقول لو كان بدلا عسرا لا بذلك ولا يعطف بل لا بعد التقي فقول لي او مبتداء الزمخ
الشرح هذا اللفظ وهو قوله مبتدا لا خبر له الى قوله في فضل لو يثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان الخرج على انه على
ثبت محذوف لا يتأتى تفرجه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لو بالابتداء وذلك انه قال بعد سوق الخلا ذلك
بالاستدانة ثم قال اكثرهم الى اخره انتهى فتم واقول هذا اللفظ موجود في نسخ كثيرة ولا استكمال فان مراده بالمرفوع في قوله و
ليس المرفوع بعد لولا فاعلا الاسم الصريح دون المولى لان ذلك لا يبق لسرفوع بل في موضع رفع ولا شك ان خبره وقرآن
مع معمولها الذين هماد لك الاسم وخبره الذي هو كون خاص في موضع رفع ثبت محذوف فاعل مرفوع على دخول ان على ذلك
الاسم ودخولها عليه مرفوع على كونه مبتدأ لانهما ناسخ والتاسخ لا يدخل الاعلى مبتدأ فقول لي المرفوع قبل هذا البتة ودفنوه

مقدم قال لو انما
قوله ثم ولو انما
افق المثنى من قبل
خبر مطلق القسم
قبل لا يكون الاسم
جواب القسم

والجواب لانه ما منونة
قد مر اذا الاصل انما هم
الله ثم مشيئة بضد الى
مشيئة لهم واستقرارها
على تقدير لا بان والتم
الى مشيئة من عند الله
خبر مختار لهم على حرمانهم
بغير ترجع الى سوام في
الايمان والتقوى وقوله
على سبيل الجواز عن الارادة
لان التقي على الله ثم محال
عند المعسر لم يحذف ارادة
ما لا يقع واما عند اهل
الحق القائلين باستحالة
التمام فلا يجوز حملها
على التمنى الاحكامية على
انهم يمتنعون بحال العارضا
ما منهم وانما هم تليق
عليهم لثوبته في الشرح
لم يصح يعني الزمخشري
يكون الجملة على تقدير
التمنى جواب قسم معتد
ومحملة ان تكون اللام
لام الابدال ولا قسم
معتد اسمية اصلها
يكون هذا قوله
ثالثا في الامة واقول
قول الزمخشري ثم
ابتدئ لثوبته من عند
الله خبر صريح في ان
اللام لام الابدال قول
ثالث سلام اعادة خبر
يكن ذلك في محل نصب
على الحال ان تترك
الاعداء اسم يكن
ومقدر مني المتفعل
من عند رتبة خبرته
مقدم او مني
المتفعل من عند
الرجل متاذا عذر
فقول لي لولا ولا
لا انعكس معناها
اي ان لو فقد في
الحديث مضاف
بعد هو الخاتمة
لم يقيد الامر
الذي فيه بالاجاب
انعكس معنى
لولا وصارت حرف
وجود لا متناع لان
مطلق الامر
بالسؤال موجب
ونفس المشقة
معد وقرآن قلت
فما صنع في قوله
ثم ولولا فضل
الله عليكم ورحمته
لم تكن طائفة
منهم ان يضلوا
فانهم جملهم
منهم منهم قلت
قال النجاشي ليس
الفضل في جواب
لولا هنا الى نفى
همتهم بل الى نفى
تأثيره فيهم فقول
لي وليس المرء في
علمه القورانه
سرفوع بلولا
لتأنيها عن الفعل
قال ابن ارقاس في
الجني الذي قال
بعضهم هو سرفوع
بلولا لتأنيها منا
ولم يحكاية
الفراء عن
بعضهم وردة
بانك تقول لو
كان بدلا عسرا
لا بذلك ولا
يعطف بل لا بعد
التقي فقول لي
او مبتداء الزمخ
الشرح هذا
اللفظ وهو قوله
مبتدا لا خبر له
الى قوله في فضل
لو يثبت في بعض
النسخ وهو مشكل
فان الخرج على
انه على ثبت
محذوف لا يتأتى
تفرجه على القول
بان رفع الاسم
الواقع بعد لو
بالابتداء وذلك
انه قال بعد سوق
الخلا ذلك
بالاستدانة ثم
قال اكثرهم الى
اخره انتهى فتم
واقول هذا اللفظ
موجود في نسخ
كثيرة ولا استكمال
فان مراده
بالمرفوع في قوله
و ليس المرفوع
بعد لولا فاعلا
الاسم الصريح دون
المولى لان ذلك
لا يبق لسرفوع
بل في موضع رفع
ولا شك ان خبره
و قرآن مع
معمولها الذين
هماد لك الاسم
وخبره الذي هو
كون خاص في
موضع رفع ثبت
محذوف فاعل
مرفوع على دخول
ان على ذلك الاسم
ودخولها عليه
مرفوع على كونه
مبتدأ لانهما
ناسخ والتاسخ
لا يدخل الاعلى
مبتدأ فقول لي
المرفوع قبل هذا
البتة ودفنوه

هو انما هو
سلمان احمد بن عبد الله
من علماء بغداد
في سنة ١٠٠٠
من علماء بغداد
في سنة ١٠٠٠
من علماء بغداد
في سنة ١٠٠٠

جر المنايا ولكن بعد التفتت فالاولاد ابدا له الجوامد والربع الحوت الضيل يسفنا القاطع الهند كبر المجرة غلظ السيف
المضروب بهسكه للفضيل المعان هذا السيف نقرع منه السهون فلولها اخطاها ممسكها كانت قولي وللمجمل
في الشرح سلفنا في فصل بيدان ابن مالك خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله عن اخيه وزير السابق من
يوم القيمة سيد كل امرئ هو الكفا من قبلنا على ان الاصل بيدان كل امة تختار من ويطول هذا الامر ان يكون
عليه يدب المعنى فيكون الاصل فلوله ان العنق قال ابن مالك وهذا الحديث في ان نادى واكنه عن سبعة في العتاة
على حديث انهما التمان في المصدرة وشبهت ان في اللفظ وقد جعل بعض النحويين على حد فان قول الزبير رضي الله
عنه ولولا بنوها حوطة الخطا ما انتهى اقول ان بيت المعنى لا يتفق فيه هذا التوجيه لكونه من المولدين بخلاف الحديث في
ابن الزبير وقوله تلك المرأة وهي امه معها عن خلافة وهي تقول نطاول هذا الليل واسود جانباه دارقني لا خليل
الاعبه فواته لولا الله تفتش عواقبه لزعزع من هذا السور جوابه مثال عننا فقبل ان زوجا بعث في العز
مسألة ابنة حفصم كعصير المرأة عن زوجها فقالت ستة اشهر فخلد ذلك منها بعبئة الرجل عن زوجها كذا في الشرح وروى
البهيقي وهذا الحكاية ولفظته فقال لست حفصة كم اكثر ما مضى المرأة عن زوجها فقالت ستة اشهر فخلد
في لا احب الخيش اكثر من هذا ودارقني اسهرني وزعزع حرك قولي وقد اسلفنا بعون باب عي قولي بعدون فتنا
الرجل انقضم الذي لا عتاء عنده كل الضوطة والصوطة في الكساج المتكسفة سلاحة المقنع الذي على سه بيضة
في حديد قولي عاف صدره وبالعنق منهم منزله ملوك القصر فملا من معظم الرول والارض المحصى ذرها
والعاقب الدارس النوى بنون مضومة فمزة ساكنة في اخر الروف حفيرة حول الحائلا بدخله المطر قولي لوما الاصاب
اصاخ استمع وومئى كلامي كذب فيه قولي لولا فوارس لم يمت منهم النون مثيلة والامرة بضم الضمة والوهط الادنون
محو رجة عطفها على نعم ورفعه عطفها على فوارس الصليقا تقصير الصلطا وهي الارض الصلصة ويوم الصليقا يوم من
ابام العرب الشرح فان قلت لم يتعلق هذا القول فلت تحذف وتفتد به لولا شان فوارس يوم الصليقا وقد اجاز واستلحق
الظرف بالشان كما في قوله اني لا اعلم اذ كنت على غضبي اي لا اعلم شأنك اذ كنت كذا ولا يصح تعلقه بل لا يجواب لولا
في حين الجواب لا بتقديم عليه واقره لا يتعين بتقديم عليه ذلك لجواز ان يكون هو الجبر عن فوارس على مدح بعض انه يجوز
الخبر اذا كان كونا خاصا ولو سلم فينبغي ان التقديم وجودا لا لولا على وجوده بالهاق لئلا يتوقف بضم المشاة التفتت
سكون القاف قولي وقد اخرجت تبعية تحقيفا لواء من الجار وشقيلها اخطاه والمضي ان العرب لما اجر واكلا من الحر من الجوار
يجري الاخراج والحق المتحركة من ام يجري الساكنة من فقد ركنوها والراء الساكنة من بعد جري الحسن من ام فركوها
ثم قلبوا الضمة الفاء الالف هزة متحركة اجيبا به سبجح بنى اخر هذا البحث في التعليق في الكلام تناوذا قول المم يعني
لزم فتح ما قبلها يقضي ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة الفاء ومقارن لدقوله اني الفتح وقد جرت العرب الى يقضي ان فتح الراء
سابق عليه لانه يقضي ان يقارن بسكون الهمزة السابق على ابدالها الفاء واقول ليس كلام المصنف مع كلام ابي الفتح لان قول
الراء المم يعني لزم فتح ما قبلها لا يقضي ان فتح الراء متأخر عن كون الهمزة الفاء ومقارن له وانما يقضي ان لزم فتح الراء متأخر عنه
او مقارن له وجاز ان يكون فتح الراء سابقا على كون الهمزة الفاء ولم يرد ذلك الفتح متأخر عن كون الهمزة الفاء ومقارن الالف
قولي كان لاء هذا الجذيت وتصل مني شحنة عيشية مسؤنة الى عبد شمس قولي لاء عيشية ثم حدثت الالف
في الشرح فينبغي ان يكتب بالالف بالياء وقد اسلفنا عن السبق البطلوس في فصل لو خرج على صاحب خروصون يكونوا
مضارع راقولي واقر من محرمها انجوى قوله يوم لم يقدن بجعل حركة هزة ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفاء كما في لا
الضالين منهم هزة كذا في القول في المرأة والكاه وقوله كان لم يرد ولكن لم يحرك الالف منهم لعدم التفاء الساكنين هكذا
في بعض النسخ وهو غلط بالنسبة الى فتح فمد كافي ولا الضالين في هذا الموضع فانه يقضي ان من هزة ولا الضالين ابدل
الهمزة الفاء والركن وانما ابدل الله هزة صاحب العز قوا ابو اتوب السحا ولا الضالين بابدال الالف هزة فوارض التفاء الساكن

ومما يرد

متجيب

والا فلو كان هذا لا بد من ان يكون له في نفسه ما يوجب له ذلك لا بد من ان يكون له في نفسه ما يوجب له ذلك لا بد من ان يكون له في نفسه ما يوجب له ذلك

سببها

فمن الخوف على ان هذا الابدال غير قياسي لانه لم يكن كثره فوجب قياسه على ان يكون له في نفسه ما يوجب له ذلك لا بد من ان يكون له في نفسه ما يوجب له ذلك لا بد من ان يكون له في نفسه ما يوجب له ذلك

الشيء لا بد ان قلته بل هي حتى اصبحت من العرب وابتدأتهم و يمكن تأويل هذا النسخة بان المشية بما في ذلك الصنائع فمن ههنا ليس

الابدال المصنوعة الساكنة انما بل هو ما مرتب عليه ولا بد منه وهو ابدال الالف بعد ذلك ههنا الا ترى الى قوله ولكن لم يجر له

الالف من اى المراتم والكماة لم تراه في نفسه حتى يكتفي بها سابق وهو مقدر لم وكان لم يذكر ذلك اعتقادا على فهم الطالب

يقع في معنى النسخ بعد قوله ثم ابدلت المصنوعة الساكنة العاظم الالف ههنا حتى لا لا لثغاء الساكنين وكانت الحركة في نسخة اتباعا فيهم

الراء كما في في الصنائع فمن ههنا ههنا وكذا القول في المراتم والكماة وقوله كان لم تراه ولكن لم يجر له الالف ههنا لهدم الثغاء الساكنين

وهذا النقص فيهم من ما يقع فيه بعد هذا في الالف ههنا حتى لا لا لثغاء الساكنين وهو يقيم لقوله الى الفتح ومنه ما لا يقع

فيه ذلك اكتشافا بذكره في شرح المعنى وفي الشرح تبين بانفس يعقوب ان هذا على الفتح واني على ما كان على الفتح لا شيء

فجرهما بعباس بل وفي نسخة في المعنى الذي لم يجر له انفس سواء نقل الحركة الى الساكن قبلها او يحتمل ان يكون حركة الحاء

من المشرح اتباعا اما الحركة الراء التي قبلها والحركة اللام التي بعد ها وان حركة الراء من ليدفع اتباع الحركة الدال التي قبلها

والحركة اللام التي بعد ها انتمى اولها ان كان معنى ليس في ليدفع عليه شيء في ذلك لا لثغاء الساكنين المراتم

قوله فاصحنا لغاني بالجمع معنوق هو الموضع الذي كان به اهله والغفار جمع قفر وهو الغفانة لا بيات فيها ولا

والرسم جمع رسم وهو ما كان من اثار الدار كصفا بالارض فاصلة قوتها بين العالمين والظواهر وشبهه معنوق في كسبه والظواهر

الشروط وهذا من الرضى صريح بان حروا الشرط هو العاقل الجرم في المضارع المقترن بحرف النفي **قوله** الثاني ان منفعتها

مستمر النفي في الحال اى حال المتكلم وهذا من قال انها الاستغراق النفي فاعتداده قال الرضى من الالذس من معنوق

الاستغراق فيها وقال في مثل كذا في حال الاستغراق وعدمه والظواهر الاستغراق كذا هي الالف الحاء واما لم يجوز انقطا

نفيها وان الحال نحو ليدفع بئ بالانفس كذا في اليوم **قوله** ومثل ليدفع لك يقول له وكنت اذ كنت الى خذ كذا ليدفع

شيء يا ابي فلما ومما يرد فيها كتب على المستعمل ذلك وهم فاحش جعل ابن مالك النسخ هذا البيت منقطعا وذلك

لوجود اشتبا لا يتصور بل من انكلم بهذا النفي وهو المزمع لان النسخ في البيت وجود شيء معنوق بالقبليته عليه وهذا

النفي مستمر لا ينقطع لوجود شيء بعد ذلك هذا كنت كتبت على هذا المحل ثم دأبت عن المعنى وجعل الناطم وابنه من النفي المنقطع

هذا البيت خطا وانما ذلك لو كان في الشعر لم يكن شيء يا ابي معنوق وعندهم رقيه نظرا ليدفع ذلك يكون نقده لم يكن

قبلها وعندهم من باب هذا لا يرد اذ كان هذا حدث ذلك الشيء معنوق بالقبليته بل معنوق اى ليدفع شيء يا ابي فلما كان بعد

وعى السبع سراج الدن البليغى والصواب ما قاله ابن مالك لان القبليته لها في حق السبع وجل ففقت المعنوق المعنوق ليدفع شيء

معك قبل خلق العالم وخلق النفي العالم انتمى في البيت لسبب الله القوي كان بديهيته في اموره **قوله** ولا اعتداد للمعنوق

لما عجز انتم انما عجز والتعجب بخلاف لم يقولت فلم يقع لان معناه ومما عجز عجز في كذا يجوز مت فلما انتم لا نفعنا

ماقت الى لان في الشرح لم يظهر كون امتناع مت فلما انتم معنوق على امتداد النفي ههنا اذ ما منع ان يكون قيام الخطا

منفيا يعقب قيام المتكلم واستمر في نفسه الى حاله التكلم وانقول ليدفعنا نحن ذلك من فضل الله وبه ان في الدلالة

على كون شيء معنوقا ذلك على حصول ذلك الشيء بعد ان لم يكن فاذ جعل النفي يعقب شيء كان ذلك النفي غير متد في حيزه

ذلك الشيء فكان التعقيب الاستدلال في الجملة وفي بعض المصنوع من اجتماع كلتيهما في الفعل كمنعوا من دخول

علامة الاستقبال على الجملة المصدرية بمضارع مثبت ذوات حاله الثاني بين الحال والاستقبال ومعلوم ان لا نشأ

بين الحال بهذا المعنى وبين الاستقبال واما الثاني بينهما من جهة معنى اخر للفظ الحال فليست **قوله** وعلية هذه الاحكام

سعى بالاحكام الامور والخسرة التي فارت بها المالم وبه ان هذه العلوية الاولى ان فعل يكون شرطا فكذلك نفيه وهو ما بعد

وقد فعل لا يكون شرطا فكذلك نفيه وهو ما بعد وفي الثاني والثالث ان قد فعل اجزا عن الماضي المتصل القريب من

الحال فنفيه كل وفعل ليس كل فلا يكون نفيه كل وفي الرابع ان قد فعل يعين التوقع فنفيه كل وفعل بعده فنيته

وفي الخامس ان قد فعل جازم فلا يكون نفيه كل فدخل لما في كذا من نحو ولوجوه ومعهم وجوب او جواز لما الذي يستلزم

[illegible]

شعبي

بالكسر نحو ما حلا الشئ في فخره جملوا في الصلابة لان بعين في بعين في مصدر في جملوا اذ العجاء
 وحلا في في الفقه قال ابن مالك في حديث عبد الله بن عمر الذي في العجوة وقال انك لمن ترع ان ترع فيه اشكال كان ترع
 محبا تقبلا العمل بعد ما وقد ولها في هذا الكلام بصورة الجرم والوجه فذلك يكون سكن عين ترع والوقوف ثم يشمكون
 الجرم فخذ في افة لف قبله كما تحذف قبل سكن الجرم ثم اجري الوصل بحرف الوقف ويجوز ان يكون السكون سكن جرم
 على لغة من جرم بل في لغة حكاها الكسائي قولهم فيا ليت الشباب لو في الفتي الشباب جميع شابة كل الشبان والشبان
 الحداثة وكل الشبية وهو خلاف الشب تقول شبت فلانا بالکس شبابا وقد تقدم ان في كتب الطب ان الشبان يكونون خطونا
 في زمان تكون حرارة الغيرة فيه مشبوبة اي قوته مستعلة وفي الص الشب المشيت احد قال الاسمي الشيب بها خسر
 والمشبك حوله الرجل في حد الشيب من الرجال قولهم وبالممكن قليلا في الطول ويجوز ان يكون للفتى توقع وجا لغيره في قوله
 والاشبار ترجيا قولهم لا يكون اي ليس يتقدم الجرم في البيت الاول يكون ليس بواجبا حتى كان وقوعه لعدم تقدم ان
 ولو الشرط بين تقبل هذا النفي وفيه نظر لان تقدم ان ولو الشرط بين ليس شرطا الحدف كان دابقا خبرها وانما هو
 شرط لكثرة ولا محذور في كون هذا البيت من القليل قولهم وكذلك حال مرجوح في الشرح لا سلم عدم طول الصلابة هنا
 بل هي طويلة بالصفة وقد صرح المعتمد بمثل في فضل ما من حرف الميم في قولهم سرى القيس ولا سها يوم بدارة جليل لعل
 قولهم وزعم بوسن ان ذلك لغية لبعض العرب في الشرح اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجرمين كما نقله بوسن وتكر
 العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل اياك منطلقا فكيف يقول كرامه على الحدف ان سمع مثل ذلك من لغته مضطربا ثم في
 الخبر حسن المناويل في قوله كلام المعتمد ما يشير بان ذلك لم يثبت لان لفظ زعم يستعمل في القول الذي لم يثبت ان في ثوب
 وايضا اعتماد بوسن في كون ذلك لغته على قول بعض العرب لعل اياك منطلقا وهو ايم لا يقتضي ان لغته مضطربا
 لمجوز ان يكون ذلك على المناويل المذكور قولهم لعل اياك منطلقا فربك هذا غير صدره فقلت ارفع اخرى ارفع
 الصوت مرة هو قول كعب بن زهير في رثاء اخيه وادع دعائا من يجيب الى المندى فلم يجبه عند ذلك مجيب يقال
 استجاب لي اجابة قبل الشكر فلم يجيب عاده على حد من مصان وبغلي الاستجابة يتقدم الى الدخا بنفسه قولهم وهذا
 تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل وايضا لا تغل في ضمير الشأن وان فتح لام الجر مع الاسم الظاهر شاد وقبل مجوز ان يكون
 لعل في البيت هي التي يقال للعاشق في اللام للمر والكلام جملة قائمة بنفسها والموصوف محذوفون نقد وترج او شئ من ذلك
 ايهم وقبل اذ الحكماء في الجني الذي قولهم وقولك رب رجل قولك مرفوع عطفا على محل لولا في كذا قوله من قوله
 وجهان لما كانوا اكرام تترتب لا مري القيس صدره فكيف اذا سرت بدار قوم ووجه المائنة بن مجمر و لعل اياك من
 من ان كان زيد قولهم ان الرائد لا يغفل هو ان كل من مجر و لعل وايضا ضمير بعد كان في محل رفع على ابدأ قولهم ثم وصل
 الضمير بكان الزائدة اصلا للفظ لا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل في الشرح التعللة المقررة ان الضمير
 لا يصلح الابعامه وكان الزائدة غير عاملة فكيف يصلح بها فالاعتذار باصلاح اللفظ تشامنه فساد هذه القاعدة في
 لا اصادها ثم في الشرح ووقع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل بضمت اذا كان لغرض كل في قولك انما قام انتم فلو اني هنا
 بالمنفصل الى جانب كان الزائدة لغرض التنبه على بادتها وانما غير عاملة كان مستقيما واقول لا بد ان يكون الغرض
 الذي استعمل للفظ لا محله معتبرا عند الغرض ذلك انما هو معلوم عنهم وفي نحو انما قام انتم لا فادة الخبر لا في كان هي
 لا فادة التنبه على بادة كان قولهم وقبل بل محموله ليس هذا عطفا على قبل السابق حتى يكون تقريرا على ان كان الزائد
 لا تغل شيئا وانما هو عطفا على ضمت انما بيان القول مبين لما يفهم منه وهو ان الضمير ليس بمجول لكان في البيت الا ترى
 انه نزع على هذا قولين بالقاء كافر على صدر الكلام قولين بما قولهم لعل اضلت لك النار الحاد المعتدا هذا بعض
 بيت وهو عند نظر المعتمد قس لعل اضلت لك النار الحاد المعتدا في بعض شرح المفضل ان غرض هذا الشاعر
 هجاء عبد قيس بانه يفعل الحمار لفعله الشنعاء واضنا يستعمل لانه ما ومقد بالاجابة ثبت قولهم مشهور في السهول
 وهي لعل فعل ولعن وعن ولان وان ودعن بالمهمل ودعن بالمعته ولعن في في في لعل تتعاشر لغته فذكر

مع اربعة النوى من ماد خلق كماله ان يكون العقل اسهل من غيره من اقسام النفس انما هو العقل
العبادة او علمكم على معنى بلصقها بالربا ان النوى فيكون العقل من الله حال الخلق والربا من النوى انما هو العقل
كأنه ليس من رتبة الله انما هو من رتبة المخلوقين فلما لا يكون له طبيعة عن اقرب الالهة وتوسطه بين النوا
وحياتها فان الذي جعلكم الارض فراسا لوصول من كماله لا يكون له طبيعة عن اقرب الالهة وتوسطه بين النوا
لخالق واجبا منه لتعوى الارض وتوسطها لخالقها على اعداء من رتبة العقل على ان طيبها العبادة من رتبة النوى
ليس له كسب معقول انما المناسب بعينه ما بالنوى انما لها بها او رتبة النوى منه من البعد ما لا يحصى واما انما
فلان العقل والنوى حال الخلق هو النوى رجاها الى الارض الى قوله ثم وما خلقت الجن والانس الا ليعبدوه ولولم
تكن لهم اجارا ولا استعارة اكثر واضمح فلا يكون العقل غير مناسب مع تكلف وتشتت شديدا وان كان لها وجه نحو
لدى الحاشية فان مثل هذا صاحبها لا يصح من غير بل يعنى الارادة لا استلزاما وقوع المراد ولا التعليل عند من يعنى بابل
عمل الله ثم بالجن من ما يصنعون بل على الواضحة كلام الله ثم عند استماع جعلها على رجاها فلما لا يحصى الطلب هو لا
يستلزم وقوع المطلوب على ما تقر في علم الكلام من ان الطالب عن الارادة على ان من العقل الغرض من العبادة الى النوا ومن حيث
الخالقة كثير من النوا من انتهى قولكم ولهذا علق بها العقل في الحق الذي وذكر الشيخ ابن حiale طس له ان العقل في العقل
لاضال القلوب ومنه وما يدرك العقل الساعة تكون غريبا وما يدرك العقل في كل ثم وفقت لاني على الفلاس على شيء من
هذا قولكم وفي الاية عجايب في الباب الرابع في مقام العطف في الباب الخامس في المثال الرابع من الجنة والجنة قولكم
لعلك هو ان ان تلم مله هذا صدد يبت عجزه عليك من الالهة عنك بعددنا والفرق والملة النوا من نوا ان الله
والجود بالخير والادال الملة الساكنة قطع الانفاز عجزه من الاطراف يقول عجزه عنه فهو اجمع بين الجود ولا نقى جود
وضبط بعضهم الخاء المعجمة والراء من الخنج فيجوز وهو الضعف وما فيه من عجز بالكثر قولكم فتقول له قوله بقاء
وفيقا بالقاف من الرق وفي بعض النسخ والقاف من الرق وفي العز والغير قول صوت الحمار والتهنئة ولا ان الزهرا بخال
النفس والتهنئة من الرق وفي بعض النسخ والقاف من الرق وفي العز والغير قول صوت الحمار والتهنئة ولا ان الزهرا بخال
بالى ان تقدم الكلام عليه اذ وبلدت رقعا هذا القيد لا يرى العجز وكان يقال له رد العز وهي حركات يخرج في الخجل
وذلك اياه من الكندي كان طريقه حل عشقه غيره وتنبه بها في استعارة فلما مثل المنذر الى امرى القيس على نفسه
ان لا ياكل الحمار ولا يشرب بخر حتى يخذل سارا يبرحخرج الى مجلس مستقر حابره على المنذر فاكوه وانزله فشقته ابنه فصر
بابها وكان الطرمح من قيس الاسدي الشاعر عند قصر فومثي به الى قصر فطلبه فزير فادركه الطلبة عند فقره او دنا
قال الجوهري وانقره موضع خبر قلعة الرزم وكان مع الرسول حلة مسمومة بالسب اباه فخرج فجر ومات ودامت بقلده
لهم وفي بعض النسخ دائما والمنا باجمع منه وهي الموت والابوس جمع بوس وهو الشدة وفي الشرح فان قلت لعل تخفف بالكثر
وتحول المنية شدة بحيث لا يقع ليس يمكن قلت جعله لقوة طهر من قبل الممكن قولكم ولا نزاع على هذا ان يكون لما فيه مموه
لها ومعو لا مان جرها مع ان هذا التعليل الذي ذكره عدم دخول العقل على الماضي لا تغير في الحال به بين ان يكون انما
معو لا للعل بان يكون جرها معو لعل الله طلع ولا بين ان يكون غير معو لها واقعا سبدها معو لعل اصناف فتقول الله
او معو لا لما في جرها السرى على ما ينبغي والصواب في جرها قولكم فليت كما فافا في الشرح ثبت فيما رايته من نسخ هذا
من نوى باثبات البيا خطأ وهو اما ان يكون مثبتا على انه مضروب وفق عليه بالسكون للصنودة واما ان يكون متغابرا
على انه مرفوع والوقف عليه بالسكون للصنودة واما ان يكون متغابرا على انه مرفوع والوقف عليه بالسكون للصنودة واما ان يكون متغابرا
ما بينات الباء وكذا لو كان مجردا قولكم فخير اما عند وف بغيره كما فافا في الشرح لا حاشية الى هذا التقدير فان كانا
كوبه خبرا عنهما وهو مصدر صالح للخبر به عن الاشياء وعبره ساد قولكم على هذا جاز ان يتعلق عن كفا فائد كور في
جعل المعبر بوقا علا لا روى نظرا لا وعبره لرفع الما الما لا على بضع قولكم اما سر بوقا هذا معطوف على اما عند وف قولكم
وروى بالضم عطف على روى بالرفع قولكم ومر بوقا على الوجهين مرفوع احد الوجهين وجبه من ذكره فلا اشكال في ذلك

[illegible]

منه

منه

من حيث انهم فكانت ما ضلت شيئا غير الضمير في قوله هي الشئ الذي في هذا البيت لمشام اخذ في المهر
والدال من هنر اصله والظفر العوز والبند بالمعجز الاعطاء **فولم** ابن الغراء والمراد بالاشهر هذا الشهر
ابن الصباح صاحب الفيل الذي خضعت له الكعبة وقيل له اشهر لانه كان شروم الاثنت **فولم** وهو مقتضى كلامه
ان قوله لا تغد من مضل لم يجر مدح وفيه نظر وجعل الظاهر هو انه لا مانع من جواز مدح مع تقديره مضلا في الشرح لما
ان ذلك مقتضى كلامه فقل لا تغد من مضل فقال ثم حذف لاضلاله واما ان فيه نظر فليس معناه انه مشكل
واما المراد انه مضل نظر وثبت فيتحقق النقل فيه هل هو كل عند المرسل **لا حرف** قوله فاما او بعد الاستدلال
الكاف وما قام كل شيء فاذا علم في بما ومن وكفاك ليل لا قول العلماء لا يفعل قال الشاعر الذي يجمع اطلاقه على
الفعل وغيره من الابهام سواء كان الاستفهام او غيره فاذا علم ان الشئ من ذلك الفعل والقلم من بين وما نحس من بين
العلم وما يفهم وبهذا الاعتبار يقال ان ما تغير الفعل واستدل على اطلاقه على ما ذكره انفعول بالبيان اهل الفهم
على قولهم من لما الفعل من غير نحو ذلك حق او قيل من ان يفعل كان لغوا من الكلام بميزة ان يقول لذي فعل فافل فان قيل
مما يجزى ان يفهم بما ومن لان ما يفعل معلوم انه من ذلك العلم فلما انعم لكن بعد اعتبار الصلة حق بفعل واما الموصول
فغيره فيجب ان يفهم بما مراد به شئ ما بالفتح وهو وقع التفسير بالنسبة الى ما علم مدلوله من وليع وصغيره بفعل مضى غير
فليست امل **فولم** لما نفع الى الالباب العاقل والمجيب الباء ويعبره مرفوع بجعل والد من منصوب على الظرف وساعيا
حيث نك **فولم** وبما نكوه الفوس من هذا البيت من قصيدة الامير الى الصلح من بحر الخفيف والبيت ملحق
صلح الهم الساكن من الاسر قبله صير النفس عند كل مله ان في الصبر عليه الضال لا يضيغن بالامور فقد نكست
علموا هذا غير انما العلم النازل والاعمال المثل العلم والعمر والفهم غير في الغاء الخرج من العلم قال في الصن والفهم
النقص من العلم وانشد البيت والفهم غير بالفهم من حله الجاهل وما اشبهه العقل الجبل الذي يشهد به العلم انما ينعطف الفهم
ودجله السيرة هو السهولة والسرعة **فولم** وهذا انما به المرفوع المجمع لانه انما لا سر في الامور **فولم** وفيه وفيه الاول انما
به الصفة غير المفردة عن الموصوف اذا الجملة بعد الصفة له وقد يعني حذف وايضا هو كما مضى للذات ان ذلك ثم الظاهر في
بالجملة قوله لفر غير الجار والجر وانما من الاسر ان اطلاق لفظ الجملة لا يبنوا منه الجار والمجرور لانه قد بالفعل المحذوف
و **فولم** كلام ابن الحاجب القصر كبح بان الصفة القابضة مقام الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الاسر مقامه وذلك قليل
الا بالشرط المذكور في باب الصفة قال الرضي هذا قوله ولا يمنع ان يكون معلقا شكي وهي لبعض كما في اخذت من
الذات شيئا وقوله في صفة الاسر لا غير معين ويجوز ضمير نكوه مغنى شئ من ينقبض **فولم** فاما انما في الجملة صفة
هكذا وقع في النسخ الا انما ها والعتوب يا صفة بدل تامر لانه جعل الجملة صفة لما والموصوف في الناقصة وقد ذكر هذا
غير الحق ولم يذكر ان ما فيه تامر وناقصة **فولم** وقيل ما مع مرفوعة موصولة فاعل الجملة صلة قال الرضي ويصغره فله
وفوق ذلك مصحح بفاعله النعم ويشي لزوم حذف الصلة باجتماعه فتعاهي لانه محض **فولم** وقيل غير ذلك
الحق الذي اذا جاء بعد ما والواظن بعد نعم فعل فصح هذا بيت كقولنا الذين ذكرها الهم وثمانية لغير التفسير
راى المرحوم في غير مع الشخص الخاقل والكشاف فقال فرسبه هو الشيطان الذي في قوله ينقبض له شيطاناً فهو
فرسبه شيطاناً قوله قال فرسبه ربنا ما اطعنه هذا ما لا يحسد هذا شئ الذي في مكنه عند المحبة والمعنى ان ملكا
يسوفه واخر يشهد عليه شيطاناً فرسبه يقول فلما عند المحبة وهذا ما باقوا وانما في الفهم قبل فرسبه كاتب
الشمال الا شارحه بمحل رجوعها الى كاتب الشمال الى الشخص نفسه وقد قيل ان كاتب الشمال هو سابعه وقيل فرسبه من
زبان جهنم الموكلة حالها هذا والاشارة الى ما اعلمه من العدا فاطلاق في ما هذا القول احد الاصلين الواضحين
القول الثاني على ما بان من استعمالها فيما لا يفعل **فولم** حرم بل للجميع البصريين لا يقتض قال الرضي وهذا من ضعف
من وجوه وان الاستعمال لما نكوه غير موصوفة تامر ومخوف تعاهي على قوله لم شئ لك مثله **فولم** وجوز ان تكون
معونة موصولة والجملة بعد فاعلة فلا الرضوية بعد لان فيه حذف الخبر وجواب مع عدم ما يستلزمه وايضا ليس من معنى
الابهام الذي في بل يجب كان في تقديره وقال الفرزدق وابن درستويه ما استعماه منه وما بعد خبرها قال الرضي وهو

ان يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام عظم مغفرة الله ثم وثقوه وركبوه وسفروا عنه انما في التنجيز بان يعلم صدر اوله
على الذنوب مكابرة وان يكون الغرض عظم مغفرة الله لا يلائم المقام قولهم وكان ما انكره الواقعة في غير الاستفهام
الشرط لا يستغنى عن الوصف لان بابي النجاشي ثم وبأس وفي نحو قولهم اني بما ان اضل على خلافه من قدام هذا التبدل
عطف على قوله اذا المبدل ويجوزها علة لكون رجة ليست بدلا من ما حاصل كالمدان رجة لو كانت دلا بها فان كانت مما
استفهاما ما وجب اقران رجة بهيمة الاستفهام وان كانت غير استفهام وجب وصف ما وكلها مقفود هنا فقط قوله
في الشرح هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعي الاصام ان ما للاستفهام النجاشي فلا بد ان يكون ما اذا لم يقع استفهامية ولا
شرطية يجب صفها الا في الابواب الثلاثة فان قلت يتحمل ان يكون مراده الواقعة في غير الاستفهام المحقق فيجب الاعتراض
قلت لو اراد ذلك لا ينعض بصورة كثيرة كقولهم وما تلك بهيمة يا موسى فان الاستفهام فيه غير حقيقي بل هو وصف مائة
لشيء انتهى في اعراب السفاينة ما اذا التوكيد وزاد بها بن الباء ومن ومن الكاف وبين بحر وادها شيء معروفي وفي لسانهم
ودهم به من الى انها نكرة تامة ورجعت بدل منها كما قبل فليحتم انهم ثم ابدل على سبيل التوضيح استفهامية قال الرازي قال المحققون
دخول اللفظ الممل للوضع في كلام احكم الحاكمين غير جائز وما يجوز ان يكون ما استفهاما ما لتجريد فداي رجة انتهى وما
قال من اعتناع دخول اللفظ الممل في كلام امة ثم فسلم لكن لا نسلم ان زيادة ما ونحوها للتاكيد من قبيل الممل في كلام امة ثم فسلم
لكن لا نسلم ان زيادة ما ونحوها للتاكيد من قبيل الممل للوضع ولا يخفى ان زيادة تلك في اعتقارهم ان جملته مما استفهامية يستلزم
ان تكون مصانعة بجرهم ولا يجوز اضافة ما الاستفهامية ولا غيرها من اسماء الاستفهام الا با اتفاقا وكم على من ذهب
الى استحقاق ان يبدل يجوز ان يكون رجة بدلا من ما الاستفهامية فلا يلزم ما ذكرتم قبل كان باره اعادة هجرة الاستفهام في
البدل وقد قال الزجاج في ما هذه انها صلته فيها معنى التاكيد باجتماع النحويين قلت لا يتم هذا الاجماع مع ما نقل ابو العباس
عن الاخفش وغيره انها نكرة بمعنى شيء وما قاله الرازي قد نقله الغزنوي عن ابن كيسان انتهى في اعراب السفاينة فقولهم ولا
ما الاستفهامية لا يوصف عطف على قوله لهذا ومجموع ما علة لكون رجة ليست عطف بيان من ما والاشارة بهذا الكو
النكرة الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا يوصف ونحوه لو كانت رجة عطف بيان من ما فان كانت ما غير استفهامية
وجب صفها ولم توصف ان كانت استفهامية ما اذا الاستفهامية لا توصف وما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان في قولهم
واذا ركب ما الاستفهامية يرفع في صحيح مسلم من حديث كعب بن مالك احد الثلاثة الذين دخلوا الفيل بالغي انه توجهوا فاقولوا لعنهم
هم وظففت تذكر الكذب اقول لم اذا خرج من محطه يجد في الالف من ما مع كونها مركبة مع فاصد زامن قبل المشارة انتهى
فقولهم الان لا لان المرأة هذا البيت اول مصدق للبيد ربعة العام في دم الدنيا والزهد بهذا النجاشي السند والمدد قالوا
وفي الشرح يجوز ان يكون المراد بالمرثخصا معينا كما قال صاحب المتاليد ويجوز ان يبدى ما ذاب يابى طار يبدى سعية في
المال اندر يبدان يقتضيه ويوفى بهام سعية ذلك صدر على غير بصيرة والنجاشي هذا التندب قولهم فاما مبتدأ بديل
الدلالة المرفوعة منها وما موصول بدليل فتقارر الجملة بعد في الشرح هذا غير متعين لا احتمال ان يكون ما اكلة اسماء واحد
مرفوعا على انه مبتدأ ويجوز ان يجره والرابط محذوف ون اي يجاول ومثله في الشعر وجازن ونجب بدل من الجدل ومحمدان
يكون ما اكلة في محل نصب على انه مفعول مجاز ولا ضمير محذوف فان قلت بطله رفع البدل قلت لا يكون يجب بدلا
من المبتدأ ويحتمل ان يكون ما اكلة في محل نصب على انه مفعول مجاز ولا يكون جزم مبتدأ مضمرا انتهى في شرح الرضوي
لما قلنا ان يمنع مجي زام موصولة مطر ونحكم في ما اصنعت بن هار تها ما رضى الجواب في قوله ليس تلوذ ما اذا نفيقون في العفو
ورفع البديل في قوله لا لان المراد ما اذا جاول النجب ينقصي ام ضلال واطل فلان ما مبتدأ والفعل بعد ما المرفوعة
حيزه على نفي بديل لاعتبار من الجملة التي هي جزء ما والذم على ما يكون ذاهبنا موصولة رفع الجواب البديل
في الصحيح المسهور ووجهان يدعي الجوابين غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثير لم يجز دعوى عدم التقيد
بين البديل والمبتدأ فوجهان يكون ما اذا جاول جملة اسمية خبر مبتدأ فيها فعلية واما ما ذكره محمد والصفير
خبر المبتدأ فليل ناد ووجهان الجملة الخبرية في ما اذا جاول كثير غير الب معرنا ان الجملة صالحة بدلا من لما كان لان هذا راجع

[illegible]

ان الله يحب
 المخلصين
 الذين يطيعون
 امره

عليه طلاق الأصل

مفعول في مجموع ما وصلها مفعول فالجمله هنا بالمعنى اللغوي **فوق** لم اعد هذا ابتداء الغاية قال الرضي كثر انا كثر بكم هذا
من الابتداء الغاية والى ابتداء الغاية ونقطة الغاية يستعمل بمعنى المباشرة كما ان الامداد والاجل ايهم يستعملان بالمعنى
والغاية يستعملان الزمان والمكان اطلاق الامداد والاجل قائما بهما يستعملان الزمان والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية ثم
ابتداء الغاية جميع المشا ان لا معنى لا يبتداء الغاية وانزلها الغاية ثم قال ونقطة من لا يبتداء به بان يحسن في ما يليها الا انما يبتد
ثامتها مفعولها ان يوزن بالله من الشيطان الرجيم لان مفعولها هو شير لحي اليه فالبناء هنا افادت معنى لا ابتداء وانما هذا قد يكون
المعنى انما هو مفعولها الفصل عن الشيء وخرج منه لا يكون معنا او شيء مما جاز ان يقع مفعول عن كماله الجواز ونقول ان فصلت منه
وعنه ونهت عن كذا ومن كذا **فوق** لم يكن في غير الزمان اي في مكان كان كالجرح في ما مكانا نحو من المسجد الحرام ام غيره من اماكن سليمان في
نوله ونفع لذلك مفعول هو كل جرح الجرح الكوع **فوق** لم يبدل من اول يوم قال الرضي اجاز الكوفون استعماله في
ايها استلزامه لا يقول ثم من اول يوم وقوله ثم فوكتا للصلاة من يوم الجمعة وانا لا ارى في الايتين بمعنى لا ابتداء لان المصنوع من معنى
نعم ان تكون الفعل المعك من الابتداء شيئا ممثلا كالجرح والشيء غيره ويكون الجرح من الشيء الذي منه ابتداء وذلك لفعل محو
من الجرح ويكون الفعل المعك اسم للشيء الممتد من قبله وكذا خرج من الدار لان المخرج ليس شيئا ممثلا اذ يقال خرجت من
الدار اذا فعلت منها او باطل من خطوه وليس التأسيس ابتداء حقيقي بل اصله في اللغة الممتد بل ما حدثان واحتمال بناء بعد
من فعله في فنيه الايتين بمعنى ومن في الخطه فكثر اما شاع بمعنى خرجت من قبله ومن بعدة ومن بيننا وبينك فجازا
بعض من الجرح مقام بعض غير من فالتزم من هذا الكوفين اذ لا معنى من قولك تمت من اول الليل الاخره ومعنى من قبل الشرح في الخوة
وهو كثر الاستعمال انتهى **فوق** لم يخرج من زمان اه يخرج في بين المفعول في غير الشيء اصله في زمان جمع ومن يوم عا يمتد
منه من ايام العرب قال صاحبها موس وعلمه بنت الحارث ابن ابي شمر ملك هشان وكان ابوها وصيه حيث لا الممتد في السماء فاعلم
لم يخرج من ايام من جسد فليتهم منه ففعلوا اليوم علمه بغير ضرب لكل امر مشي انتهى في الفاعل تمام خبرهم بهم وهو لا الممتد
فالاول ايشناك من عند صاحبنا وهو بذلك وبطريق حاجت فبما شروا مفعولها بعض الفعل في ذلك الجرح على الممتد
فقلوه وبجاءه ارفع هذا اليوم من الجراح ما عطف غير الشرح قبل هذا البيت ولا عجب فيهم خبر ان سبواهم بهن فاول من فواع
الكتاب والجار جمع يجره مصلح هو في الشيء اذا اخبرته وعرفته والمركب كبير لهم فاعلمه نون الاية التي يغتسل فيها الشباب ويسير
فعله **فوق** لم يرد في السيرة بانه لو قبل ملكه لا ينجح لا تقدر الزمان وذلك ان الشيء على الطريقة الزمانية فيكون القدر في البيت
في زمان من معنى او زمان في الابرة زمان من نا هو ان يوم قال ابو جيان قال ابن عليه وجئت عنك ان يستغنى الابرة من تغدير
ان تكون من بجر لفظ اول لانها هي البداة كانه قال من ابتداء الايام فقل على هذا الذي اخبرته عن بعض من القوم انتهى **فوق** لم
عالمنا امكان ما قال الرضي ونقطة من السجبت بانه نكو وله في عظامه ولو بعض الجرح ومن كانه قوله ثم علم من اموالهم
صلفة ومفعولها من الدارهم شيئا قال المبرق وعند الفاعل والزمح ان اصله من المبتدأ ابتداء الغاية لان الدارهم قولك
اخذ من الدارهم مبداء لاخذ **فوق** لم يابغ الله للناس ان يذكروا السقا في امر بغير هذا فانه قال من في من ابنة للشيخين ابنة
منه وقع موقع الحج اي في شيء من الابان ومنه ما بغي الله للناس من عمة وما بكم من لغة من الله فالفهم منه هذا الجرح ويخصيص
عوى الشرط او قلت من ضرب اعرب كان عامتا فاذا ملك من اجل اخص بغير الرجال **فوق** لم يمانا ثابره من ابنة الا قال السقا مفعول
موقع ثابره بالابتداء او مضيا فاما فعل بغيره فعل الشرط من باب لا شغلا اي اي الشخص مفعول ثابره ومفعولها ثابره فابعد علم
هنا في بناء على عالمها لان المراد بها اي ابنة كما عا د على ما في قوله فانه من ابنة او نفسها وهي مفعولها في ذلك في موضع
المراد في الشرح اصله ما بغي الله للناس من دونه فالأبنة ظاهره فلا والاما لا يملك عمل مضى مفعول بغير وكذا في ما نفع من ابنة
مما ثابره من ابنة فالظن ان مبداء والحق لا يقع منه على البصر فيمكن ان يكون والحق ان ضمير الجرح من به او يجعل مما امرنا بالاعتد
على الاستغناء لكن هذا هنا مروج انتهى في قوله هان كان المراجع كونه مسدا مفعول في المعنى والمفعول في المعنى مفعولها ان
منه وانما المسح الايشان بالحق من المبداء الذي ليس بغيره على لا مفعول في المعنى **فوق** لم يمانا ثابره من ابنة او نفسها فابعد علم
ان المعنى وان لم يمانا ثابره من ابنة او نفسها فابعد علم **فوق** لم يمانا ثابره من ابنة او نفسها فابعد علم

[illegible]

[illegible]

في قوله

على هذا ما روي عن بعض الحكماء من ان كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 هذا القول لا يوجب شيئا من هذه العقوبات الا ان كان الانسان قد عمل في الدنيا ما يستحق به العقوبة ولكن يقولون
 من الله ما يشاء من غير ان يكون له في ذلك حيلة ولا حيلة في ذلك حيلة ولا حيلة في ذلك حيلة ولا حيلة في ذلك حيلة
 عادلة وحكمة في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 حيل في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 التواء ولا حيلة في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 والتميز المتروك في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 البرزخ الصليبي في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 لكون الحقيقة او كبر الشاكن اذا مر به الكسوف في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 المشد وانما اوصل ان ذلك كبر في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 بنهاية لا يصلح الوصف في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 العيشة اذا كان كل الف الف في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 في الوقت الذي في الشرح قد بان في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 مكان حقه الاطلاق اوصل المشد في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 العيشة في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 هي اية في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 وليس عليك بامطر السدام وهو لا هو من عبد الله في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 جيل او كان جيلها جيلها في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 سلكه خلافة نكاحها مطر سدام فان نكاحها مطر حرام فلا غفر الا له لنكاحها فذوبهم ولو صلو او صامو
 فلو انكم اكلوها لكان كعبها الملك الهام فظلمها فظلمها في كل ما في الدنيا من افعال وانسانا وكل ما في الآخرة من عقوبات
 لان وجود العليين في الاسم مناف لصفه وانما حمله على ذلك قوله يجوز في المصنف للمصنف وفيه من الاشكال ما ذكرناه فينبغي ان يحمل
 كلامهم على انه يجوز للمصنف ان يجعل غير المصنف كالصنف في الصفه باعتبار ادغال النون ولا يكون هذا النون نون الصف بل نون
 لوجوه العليين المصنفين وانما يكون نون الصفه في قول وجوه العليين في الاسم ليس منافيا للصفه منافاه حقيقه في لا يمكن اجتماعها
 مع نفس الامر بل هو منافاه اعتبارا في هذا غير وانما الاسم منصرف للصفه مع العليين والقرن هو دخول نون التكرار
فول وفيما قاله نظر لان الله كما سماه نونيا فلما بدله منه على انه سمعه الوصل من الوقت وبترج بذلك ما سماه انما
 عن الترخيص واول ابن مالك استدلاله بمثله امونها النون في الوقت كما تقدم فلا يلزم من تغيره في ما استدلال عليه في هذا اعراض
 منه بانه نون القرى لان الله كان قبل قبل التسمية في بعد هاء الشرح لكنه ليس لفظ الحكماء نون حرف قطع وكيف فجامع
 نون القرى ما فيه علشان ما فان من المصنف ثبت انه من راءه وان كان الحكمي نون حرف واوول قد علمت لان ان علم بجامعه
 نون الصف لما فيه علشان لست لا اعتبارا في لفظه وضعفه لانافيه فاذا وعلما بدل على الجماعة اعبر كجاء الحكماء هنا **فول**
 الرابع نون الوفاة في قوله الشرح صرح ابن الحاجب اما لانه بان نون الوفاة في حرف الضاء وعنه لفت بكلمة وانما لانه في ضارة
 واليه مخرج والالف في كنه وعنه اطال الكلام فيه وعلمه فلا ينبغي عدله في اشياء النون لانها جوه كلمه لا كلمه نون واول اعراض
 الكلمه دخل في لانه على معناه ونون الوفاة لا مغل لانه لا نون ما الحذف على معناه فلا يكون خيرا **فول** في هذا هو المصنف الكرام
 ليس تقدم الكلام عليه فلهذا بين من شطو الشرح **فول** وبل نون الوفاة وهو الصحيح لان الحذف نون الاعراب ولا لانه
 حذف للمجازم والثائب بخلاف نون الوفاة وسيلكم المصنف في الباب لما سأل اذا اراد الا سربين كون الحذف ولا وانما يكون
 ثانيا وان من ذلك نون الوفاة في نحو اخرجوا وان الغول يجلها لاجل العبا والبعيد وان على والفتح واكثر المتأخرين

في الشرح اذا كان
 النظر صحيحا امكن ان
 يورد مثله في ذلك
 في ان سرب ما هو
 نونها هو لبل على انه
 سمعه الوصل من
 الوقت

[illegible]

جميع حليف كاشنا وجمع شديد وهم الغوم بالافعال على الضاحك والناصري وبيان بئال مضمو وفعل تكسر جليله من فليس
وهم صديق من الترابي في لسان ذكرهم الكشاف وفي ان ذكرهم بهمة الاستغناء وحرف الشرط واثن ذكروا القليل منها
بجته شطرنج ان ذكرهم وفي ان ذكرهم بهمة الاستغناء وان الناس بهمة الظن ان ذكرهم وفي ان ذكرهم بهمة الاستغناء
اي الظن ان ذكرهم وان ذكرهم فظنهم وفي ان ذكرهم على التخييف في لسان وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من مباح عقيل هو
الذي طالي اخو علي كابيعة امر كان ناسج الناس جوابا فاستبوا الحامزة قال ابي بكر دخل عقيل على معوية بعد ما ذهب بصره فخطب
معه على سريره وقال انتم يا بني ما شتم ضابون في بيتنا اكره ان يدخل عقيل فانهم يا بني امينة ضابون في بيتنا اكره ان يدخل عقيل
فدم على ابي علي بالعرفي ما لا يدخل ما اعطيك شيئا فقال لا يضرني وعناج فقال امير تخرج عطايا من المسلمين فاعطيتك
فالح عليه فقال على لعل فليدركه والظن في الخواص فافتح الخواصا وخداها فقال عقيل ادون ان يجلت ساد فافعال على ان
ادون اخذ اموال المسلمين واعطيتك يا هذا فقال عقيل لا ذهبت لا دخل ووصلت منك بغير معوية فقال انت واذ لا دخلت صبا مقاما
فاعطاء ما نزل الف درهم وقال سعدا المنبر اذ كونا اولك على صوابك فضعنا المنبر فقال انتا الناس في اخبرك ان اوردت على اعدائك
فاخذنا دينة على واخذنا معوية على دينة فقال معوية هذا الذي نزع مني اربعة اونها اعطيت من وكان طالبين من عقيل عشر
سنتين وكان عقيل اسن من صفر بعشرين سنين وكان على عاصمهم قال ابن عبد البر لدم المدبزة قبل المدبزة مضاجع افعال هشام سلم
سنة ثمان من الهجرة وفوزة سنة خمس من الترابي بكسر الراء جمع ربح بفتح الراء وسكون الراء الموحدة وهو الدار في لسان شكره لدم
هل انهم بجره اذ يولون دون فان همام وانهم مضاع الذم وكذا بالنون المحفزة في لسان التاسع انما لا في الترخ هذا البشعر
بان ثم استغناء ما بها الكثرة فاجاب لا في قوله بعد هذا انما امرنا بالانكار على مدعي لك وبازم من ذلك لانفاء لا انما للشيء شيئا
بفتن ان هل موضوعه الحق حيث يلد بالاستغناء بها اليق لا انما للاستغناء بغيره بارادة اليق منه فحين كلامه شافا فاول
لا شافا بين كلامه من الوبر الذي ذكره فان البناء قوله هاء يلد بالاستغناء معناه انما يلد بالاستغناء باليق وهذا لا
يضر انهم استغناء ما وهو وظ وقوله فيما ترابا معناه بلا واسطة اي ان الهمة تستعمل في الانكار وبازمها اليق فلا ليل على
اليق بواسطة استغناء لكان انما بغيره هل فانها تستعمل اليق فلا ليل على بلا واسطة وهذا لا يفتن ان هل موضوعه وكان
تخالف قوله ان هل يلد بها لئلا الاستغناء اليق وفي شرح الترخ ان الهمة تستعمل في الاستغناء ولما انكاد اياهم قال الله نعم انقول
على الله ما لا يملون وقال الشاعر اطرأ وانت فلسر ولا تستعمل هل لانكاد ويخص بكمين كونهما للقرينة الايات لقوله
هل ثوب لكها اوى وبوا واخاها فاما الثانية هي جازان جيب بعد هذا الاضداد لانجاب في لسان الاصل اخو عشر ليد
بل انهم صدقهم قولنا انا اقول على عليها واخوت قال الله وهو للفرقة في وجه بحر حرا وقوم كلبا باثان الاوش كما اخبر فرقة
برمون باثان الاكل قال لا انا من فرمها خلون بر على فلو صدرك اكلنا باسنا وقبل التبت وليس كلبا افا جولة اذا لم يد
ظم الا ان بانهم وفي النص وقد اقول اي ارفع والمقولة المجابة المستوفرا لعل في اقول في الرجل امره افا انكش الشد خلفا
يقول انا اقول البيت وقيل فيهم واخراي سكن ونمات وانما الامر يقول انا اقول البيت وفي الشرح فلهذا انما لولا اليق المراد
سليم ثوبا لباغدة الخبر وعلى هذا لا ترا في نحو قولك هل يد شام اذ اردت الاستغناء الحفي وفيه نظر وقد قال الله في قوله واليه
ان زباد في ذلك الخبر غير الواجب بناس الاستغناء عندهم من قبل غير الواجب اقول لبر الاستغناء عندهم من قبل غير الواجب كل ما
ون سقا اوتاما هو عندهم من قبل في مواضع من قولهم اياك ذلك ولم يصروا هاتين فالاصل انه ليس من قبل ولا بدليل في لسان لم يصنع
شأن الكلام مضاع اصفاء بالشيء اخره في لسان سائل فوارس فوارس جمع فار من على سبيل الشدة لان فواعل لا يكون جمع فاعل صفة من
على هذا البشعر في السدة بفتح الشين المعجمة الجملة الواحدة في الحرب بكسر الهمزة وسنخ الجبل اسفله حب يسف في الماء والافاع المشو من الا
في النار والربع في عطف الخبر والاك في فحين جمع اكة وفي النمل في لسان وتبين في كتاب من ما نزل عنه ذكره في باب المفضل ولكن فيه ما قد يخالفه فانه
الاثناء وبالف في باربعة ما يكون على الكلام هكذا وفي كثير من النسخ والضمير المستتر في فعله للزعماء والجر وسبع في المستر في ذكره في الباد
في فعله وذكره في لسان العدم الا في الجرح وفيه لكاتب وعلة بكسر العين في شد بدال المملين وفي الشرح وما اخلا هذه
النسخة في شد قال بعد ذلك وقد مضى ان لم يقل بذلك انتهى واجيب بان معناه ان سلم يقل انها مجع قد واثما وفي بعض
النسخ ولم ارد في كتاب من ساقله عن انما قال في باربعة ان يكونا على الكلام ما صرعه على الاستغناء لم يجر على ذلك ثم

[illegible][illegible]

ربنا سبحان

مصنفها ما يقتضيه انما بعد دخول النسخ جملته بنسخه على من يقرأه فانما يقال بانها من الاضال واضعها من انظار
 مشكوك الجملته فيدخل على البناء والغريب بعد اخذها الفاعل فغيرها مفعول من انظر وهو انما يظهر لنا انها ليست من انظر
 بنوعه كغير من الناس قال الرضوي الفري بين الجملة والكلام ان الجملة ما انفصل الاستناد الاصل سواء كانت مفعولة لادائها او لا
 كالجملة التي هي خبر المبتدأ فيخرج مصدر اسماء الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة والظرف مع ما استدل به والكلام ما انفصل
 الاستناد الاصل وكان مفعولا لاداء فكل كلام جملة ولا ينعكس في الشرح كلام الاندلس في شرح المفضل ان كونها من انظر
 للجمع فانه قال بانها ليست من انظر الجملته والكلام في اصطلاحهم من انظر ان وكلام ابن الحاجب ان ادق فانه عرف الجملة بنوعه
 الكلام في تحصر في الاصول فانه قال في الجملة ما وضع لاداءه ونسبه وهذا لا يهد وما فانه اصطلاح عمل به هو لا وهو لا وهو
 ما قال المصنف اصطلاح لغوي اخوي فليس فيه اولى وثالث بناء على اعتبار اصطلاحه واول من توجهه هو بناء على اعتبار ذلك المصنف
 ولا مشاحة في الاصطلاح وافول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا يشك في المشاحة وانما هو من الاختلاف في نقل
 فاني المشاحة فيه والنوع هو لم وهو قول صاحب المفضل فانه بعد ان فرغ من هذا الكلام قال في الجملة الشرح ليس لك بطلان
 فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة لتسمية الجملة كلاما لانها اسم منه على ما به وافول بل هو كلامه هناك لان قوله وبهذه الجملة طلق
 ان لفظ الجملة موضوع للتعريف الذي وضع لفظ الكلام لان ذلك هو معنى التسمية وانما كان لفظ الجملة موضوعا للمعنى الذي وضع
 له لفظ الكلام كان لفظ الجملة مراد باللفظ الكلام لان المراد بين ما اللفظان الموضوعان لغوي واحد وانما قال ذلك قوله صاحب المصنف
 لاحتمال قوله ونسبه الجملة احدا كغيره لان لفظ الجملة يطلق عليه لانها اسم منه ولما كان اللفظ هو الغريب من الكلام فزم ابن الحاجب بطلان
 في شرحه فقال وقوله بغيره وان يكون بالبناء والبناء مضابطه ان كل لفظين وضعنا لهما واحدا فاحدهما مؤنث والاخرى مذكرة
 ونوسطهما ضمير خاير فانها تسمى مذكرة والناثية هنا احسن لان الجملة مؤنثة وهي خبر عن نوع الاصل لان الاصل الكلام الجملة ثم
 دخل الفصل اعني قوله لم وانما قول ابن مالك فانه كان من هذا ان يرد ما انما في جملة في الشرح بل كان من هذا ان يرد ما انما في جملة
 راي اسم شعاعا والنا عذري قوله بكسبو كان قلنا انما لانها خبر كان فمن تمام التامه قلنا فليكن ان لا يرد ما من جملة لانها خبر
 ثم ليس كلام الترخشي ولا به انما لك ما يدل على قوله وهم يتعجب من جعل الاعراض افعال الترخشي فانه قال في الكشاف المعطوف عليه
 قوله فلنخذناهم بغيره وقوله ولوان اهل الفري الى قوله بكسبون وقع اعراضا بين المعطوف والمعطوف عليه وانما ابن مالك فقال
 في باب الحان في شرح التسهيل قال في الترخشي في الكشاف ان ولوان اهل الفري انما هو واعراضا جملهم بربك ان التامه والادنى ولكن
 كذا وانما اخذناهم بما كانوا يكسبون اعراضا بين المعطوف والمعطوف عليه وانما فانه نام وانما فان اهل الفري وهذا الاعراض في الكلام
 فتم شرح جملة انما في قوله على الخلاف في انما ضللت واسمها في الشرح ان الخلاف منها غير لان بصله ما ازم على الترخشي وهو
 ان هذه ضللت ليس الا في قوله وانما عري يرى ان وصلها انما فاعدا ثبت هكذا لوضع اكثر النسخ وهو لان المراد بان لفظها وهو
 مفعول اول لغيره فاعدا مفعول ثان له وفي بعض النسخ يرى ان وصلها انما فاعدا وهو غير لان المراد بان الثانية لفظها وهو ان
 الاصل مع اسمها خبرها استند مفعولا يرى ولا يصح ان يكون فاعدا خبره مع ضربه في قوله وهذا هو الضمير علم على جملة في
 لا يسمعك وعلى جمل الاعراض هذه الابد تلت في الشرح وهذا لا يقتضي فيه والضيق ان يقال ان قوله نعم ولوان اهل الفري انما هو لا
 بكسبون جملة واحدة باعتبار كونها من انظر فانه جمل الاعراض فيكون الكلام انما فانه هو المجموع لا ربنا بعضه ببعض وانما
 كل واحد من قوله نعم فانه نام ما كانا وبكسبون فاعدا جمل الاعراض فيكون الكلام انما فانه هو المجموع لا ربنا بعضه ببعض وانما
 لان اسم ان جملة الاعراض لا يكون الا كلاما انما فاني في الجملة الاعراضية ان وان شطونها من قوله على وان شطونها من قوله على
 قوله لان الكلام هنا ليس مطلق الجملة فيه نظر لانه يودي الى من قال الاعراض من انما جمل الاعراض من الجمل الاعراضية وهو
 وانما مراده من مطلق الجملة انفس الجمل انفسه فاعدا في قوله وفيها العقب قال
 الرضوي ان علم ان بعضهم يدعي ان اسماء الاعراض منوعة محل على انها مستندة لاجرها كقوله انما فاني في الجملة الاعراضية لان معنى فاني
 مع اسم وان شارة الفعل فيصح ان يكون مستندة بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبارا باللفظ فان سمع قوله
 نسمع بالمعنى مستند وان كان لفظه فعلا ما ذكر بعضهم من ان اسماء الاعراض منصوبة الى المصدر ليس شيء من ذلك كانت

بكم في
 الجمل
 في

عبد الوهاب
نصفه على
الملك لفظ
فلا يفت
مخ

مکتبہ اسلامیہ

[illegible]

فأثبت قولهم دفع العواد له في الغاموس من أن مثل القول الحق والباطل الكذب ضد واكثر ما يقال في مناسك دين
شرح التفسير في باب الذين السبكي لم يسئل الزقوي في الشران العظيم الا للباطل واستعمل غيره للتصحيح كقول هو لا لا سفيان تحت
وهو كثير لكن اذا ما لم يدع على جعل حيث يكون للكلام شاكاً فهو كقولهم الدليل على محضه وان كان صحيحاً في نفس الامر فال
بشكل قولهم صدقوا بغيرهم المذكورين والعواد لجميع عادله وهو مؤث في الشرح والجواب ان المراد بالعادله الجماعة العادله و
اطلاقه مثله على المذكورين جاز في المعنى نعم الجماعة العواد له المذكورين وهذا الجواب في كره القناني في مطول في الكلام على
هذا البهت وفي بيان العواد لجميع عادله بمعنى جماعة عادله لا امرأة عادله بل دليل قوله صدقوا والعن الشدة ولا يجوز
في كشف قولهم اذا لا معنى للفظ من شيطان لا يسمع هذا لغيره بل ان كان جملته لا يسمع قوله لا يسمع قوله هو ان سماع الشيطان
سبب الخط منه الشيطان حال كونه محضاً من غير حال كونه لا يسمع وهذا المحال لا يسمع قوله لا يسمع قوله هو ان سماع الشيطان
موصوفاً بعدم السماع في حاله واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الخط وانما هو معد وبسبب اعراضه اليقين بان التصديق
كاشف فلا بد من حصوله للوصف قبل وصفه والامكن كاشف هذا هو الاصل في الساق في الفهم واما ان يثبت اليقين باسمه ما يثبت
فجاز والاصل في الخط واول التصديق كاشف في التي تكشف عن المبتوع وتبين فطاهرين جملته لا يسمع قوله اذا جعلت صفة للشيطان
ليس كذلك في قولهم وانما هي سفيان في الشرح وذلك ان قولنا اذا جعل اسبناً فاقول ما يكون كان لغيره هو لا الشيطان
الضوابط منهم بانهم لا يسمع قوله في الاشكال وهو انه لا معنى للفظ من هو نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فهو كاشف فاما في قوله
فان قلت القدر لا يسمع من بعد الخط فلا اشكال قلت هذا القدر يمتنع بمعنى جعل الجملته صفة اي تخصيص القدر بجملته الاستثنا
يكون هناك واوله يمكن الجواب عن السؤال انه اذا جعل اسبناً فاقول ما يكون لغيره هو لا الشيطان لا يوصف كونه محضاً
منهم قولهم ولا يكون اسبناً قابلاً للفساد المعنى اصحاب الشرح انما بهذا المعنى بقدره ان يجعل جواباً عن السؤال عن العلة كاشف
البدل في غيري واما على ان يكون جواباً للسؤال عن حال الشيطان بهذا المعنى منهم لا عن السبب في الخط في الخط منهم لا بهذا المعنى فاطلا
الم قول المشاع اسبناً فالبيان لما يثبت عليه من الفساد غير ظاهر قولهم لا يبدل الا جزوي حضر الوعد هذا مصدر يثبت مغلفه
طرفه وانا شهد للذات هل كانت مختلفة قولهم واستضعف الزمخشري الجمع بين الخلفين قال ابن المنبر اجتماع حذفين
سابع كما في قوله نعم بيتي لله لكم ان ضلوا الا ان اصل الامر انضوا واخذوا الجار وحرف التقى قال البهني وهذا غير وارد على الزمخشري
لانهم يذكرون بل قال المعنى كره ان يضلوا واوله ولو ذكره لا يبرر عليه لانما استضعف هو جملته لا ان يرضع الفعل وادركه
ابن المنبر عليه ليس كذلك في قولهم الذي بقدره جو معناه الحال هو صاحبها كما في قولهم بوجله معه متصرفاً بل بغيره اي مفتر حال المراد
برانه بصريح غدا والشيطان لا يقدر من عدم السماع لا يبرر وند في الشرح وهو صيغة اما ان لا فلا تسل ان الذي يقدر وجود
معنى الحال هو صاحبها ولا يجوز ان يقدر ما غيره ولو قيل معنى المثال مرث برجل معه صفر ومفتر احد الصديق في القدره ان
يكون مفتر الاسم مفعول مع سواء كان هو المفتر وغيره واما ثانياً فليقل يقدر تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع
الا ان يكون الشيطان يقدر من عدم سماعهم بعد الخط لما رواه من القدر بالشبهة الطرد عن الاستراق واما ثانياً فلان قوله
ولا يبرر انه لا مدخل في كون الحال مفتره لا تمامه نفع حيث لا يكون صاحب الحال سرياً لها كما اذا قال الامر بطولوم ادخل الحق
خالداً في علمه واما على ما في القبول لقوله نعم ادخلوا او خلوا ابواب جهنم خالدين فيها لا خائفين ان يقال غدا وسرياً به بارز
من جرمها كقوله في الدليل على ان الذي يقدر جو معناه الحال هو صاحبها ان في الحال من غير ابعاد على صاحبها فيجب ان يكون
في مفتره كذا لانه بمعاها فيجب ان يكون مفتر الحال صاحبها ويمتنع في الاثر ان يكون الشيطان يقدر من عدم سماعهم فقد
الحفظ لان عدم سماعهم لان الحفظ منهم مفتر في الوجوه الكواكب غير مغاير له فلو كانوا مفترين عند سماعهم بعد الخط كما
مفترين عند سماعهم بعد الخط فكانوا مفترين عند سماعهم واحده منهم بل كانوا ممتنعين في الحال المفتره وقت تقديرها
ما كان المفتره لا يمتنع بها صاحبها وقت تقديرها والحال المفتره لا يمتنع بها صاحبها وقت تقديرها بل بعد كما في
المثال وقوله ولا يبرر في تقدير هذه الحال بل يبرر ان قوله لان يقدر من نفع تقديرها بمفتره او تماماً فان ذلك لا ينافي
الالفه اذا في الفصل الثاني في خروجها عن الاستغناء لانهم يقدر مفتر الصديق غدا ووضح منه ان يقال سرياً به الصديق

[illegible]

باب الثاني

خدام الخبز ان كلهم علم في قول الله ولو قيل معناه لكان من اجل عدم الصديق في القدر من طهارة العلم
 الثاني ان العزلة لا يجب ان يكون في قولهم في الشرح ثبت في ما بين من فتح الكتاب فلا يجرى بالقاء واللاوة فيها انما
 بالاول بالقاء هو لم يوافق ما في جميع القرآن وقف واجيب عن التوفيق بين هذا وبين كلام الشاوي بان مراد الثاني
 الوجيه عند القاءه وهو انما ثبت الواجب عند القاءه هو لم يوافق ما بين من فتح الكتاب فلا يجرى بالقاء واللاوة فيها انما
 القوي القوي من اجل البصر في كتابه يبين على الاختلاف بين من كان كثير في قوله والوجه الثاني والامور مع كونه بعد
 ما وجد عشر الف بينه وبين غيره في قول ابن رجب ما ان ابو حاتم البصري في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 الى الاستدلال الذي قد جرت به الملة في الاستدلال لان المصنف لم يذكر في حاشيته الا ان استدل في خبر جليل ويحيى كونه خفي من
 قولهم لم يوافق ما في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 في خبره في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 بالعلم في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 وقيل المعنى الثاني لان من علم البصر في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 ولا يما نطق على التفسير في الشرح العاطف انما هو الاول فقط لا يجمع قوله ولا المعنى في هذا التفسير مع شفه من انفسه الى القاءه
 واول ولا في حاشيته ان يجمع لا يفسر معطوف وانما هو حال وعينه انما القاءه ليس فيها ان ولا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ
 خال من القدر في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 قال ان البصر كان في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 في المعطوف في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 فاعلم في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 الاول في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 المعطوف عليه وكلام ابو القاءه على ما نقلنا من قوله انما القاءه ليس فيها ان ولا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ
 عجايبها في نظرنا لا يفسر من علم البصر في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 لما في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 وجه بل انما كان في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 اكتفي به في الذكر بل انما هو في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 يجوز به من قولهم نعم الرجل بل انما هو في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 فانما السهولة لان زعمنا انما هو في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 مسانعة على وجه التعليل في الكتاب فان قلت كيف وقع هذا الجمل فيكون لا بالونكم صفة لبطانه وكل قد بد
 البضاء كما جعل بطانه غير انهم خبايا في بعضا وهم اما قد يتبين في كلامه مبني من بعضا ومنه وابلغ ان يكون مسانعة في كلامه
 على وجه التعليل التي في غايتها بطانه انهم في حاشية القناء في قوله كيف نوضح هذه الجملة يعني لا بالونكم قد بدت البضاء
 قد بدا بفسادكم لظنون قوله وما يخفى الصلة وصدورهم اكرام وان قوله ودواما عنهم بيان لو كيد لقوله لا بالونكم خبايا فيكم
 حكمه ولذلك لم يذكر عند فصل المراض وقبل ان يطلع بين الصفتين في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 من القوائد وهما في الصفات من الدلالة على خلاف المقصود وانما هو في قولهم لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول
 مسانعة كل ما ان الشكل على واحد بالاجتماع بل ان كلامنا على الله في الاستدلال انك ناطقها بينها على الاستدلال كما في قولهم
 ثم ذلك بانهم كانوا ذلك بما عصفوا او بجهة انها مسانعة في التعليل على طرفي الزنديان يكون الداعي على السابق الا ان يكون
 الاول على الله في التعليل بالهوى لا يقطع عن حال صاحب الكتاب ولا الاول للشيخ والثاني من بعده لوكيد الاول لان المعنى الاول

في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 من المعنى الاول
 لان المعنى الاول
 في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين

في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين
 من المعنى الاول
 لان المعنى الاول
 في خبره وبين ما بين والاشارة بينه وبين

الاول الذي قيل المبرور هو لم ينسب اليه ثلثا من الاغراض اصطلاحات كماله في اللفظي الاخر ان يكون ثلثا كلامه
 مستلزم من جملة الواكثير لا عمل لها من الاعراب فكذلك موضع الابهام وليس لزيد بالكلام هو المستند اليه والمستند قطب كل مع جميع ما يعلق
 به من الفضائل والعيوب والمزايا والعيوب الكلا من يكون الثاني بياناً للاول فذا كذا او بكذا لا منه جوفال قوم قد تكون التثنية في
 الاغراض موضع الابهام ثم جوف جوف ثلثا من فوج الاغراض اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاخر من
 في قول الكلام فويلها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف في قول جملة الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاملة
 تحفة والمبينة الشرح هذا صريح غير مانع لصدقه على الجملة الثالثة فذلك ما سهرت في هذا الجوف وهو ما جزاء الاحتمال الا ان
 وهي ضللة كاشفة لخبثتها ما يليه من الجوف فيلزم ان لا يكون مما عمل من الاعراب هو باطل ام في قول جملة تسليم بن مثل هذه
 الجملة في عمل نصب على الحال مراد المص بالفضلة الجملة لا عمل لها من الاعراب فاذ من الجملة التي ورد بها لان لها عمل احسن وذلك انه
 قال عند الشان من مواضع المفسرة انه اخر من الفضلة غير المفسرة التي لما عمل وهو المفسر لضمير الشان وعمل المفسرة في باب الاستغناء
 فمما قيل انها تكون فان عمل في قوله فمما بعد نفسه لمثل ادم لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قد مر جسدنا من بين
 ثم كون فيه نظر لان خلفه وما بعده اذا كان نفس لمثل ادم كان باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ وقد زاد ما قال في التفسير
 الا ان عبارته رسالة عن هذا النظر فانه في الكشاف وقوله خليفة من ثراب جملة مفسرة لما شبهه بادم اي خلق ادم من ثراب
 ولم يكن ثم ادم لا ام فكذلك حال عيسى فان قلت كيف شبه به وقد بعد هو بغير اب وعبداء بغير اب ام قلت هو مثله في احد الطرفين و
 لا يمنع لخصاصة هذا الطرف الاخر من تشبيه به لان حال الملائكة مشاكلة في بعض الاوصاف ولا تشبه به في غيره وجودا وخارجا
 الهادة المستقرة في ذلك نظيران ولان الوجود غريب وم غريب واخرى للعادة من غير الوجوه من غريب تشبه الغريب بالاخر فيكون
 اطلع الخضم ونعم لما نده شبهة في النظر فيها هو غريب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسما لروم فقال لم يعبدون عيسى قالوا لانه
 لا يلبس قال فادم اولى لانه لا يلبس قالوا كان يحيى الوثن فان غريب اوله لان عيسى احيى اربعة نفوس وغريب احيى ثمانية الاف قالوا
 كان جبر الاكبر والا جبر قال فمما بعد اولى لا يوجب ولو غريب فام سالما انه في الكشاف هو لم وعلى الاول فاحرم في جواب الاستفهام
 تنزيلا للتبعية هو الدلالة منزلة السبب هو الامثال هذا جواب عن اعراض التراجع عن وجه الاول فان قال وقد غلط بعض التوفيق
 في قوله ان يفكر لكم جواب بل لكم لانه ليس اذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم واتما هو جواب بومنون بالله ورسوله وبما هلدون
 سبيل الله لان معناه الاصر له امنوا بالله وجاهدوا في سبيله يفكر لكم قوله والارابع ولما بانكم مثل الذين خلوا من قبلكم في الكشاف
 مثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثله التثنية ومنهم بيان للسل وهو استئناف كان في بالكيف كان ذلك المثل فضيلتهم
 الياساء قال الضمائر في ولا يفتي ان الذي بينهم مثل حالهم وشبهه لانه في الكلام حذف قوله والحال لانه من المضاف اليه مثل هذا
 وذلك ان المضاف هنا ليس بخيار الفعل في الحال كما في قولك بعيني ضربا لخصم مكوثا لا يخرج من المضاف اليه كما في قوله نعم ونزعنا ما في صدورهم
 من قلل اخوانا ولا مشيئة من المضاف اليه كما في قوله نعم ان ابيع ملءا حرمهم جنما ولا يملأ الحال من المضاف اليه الا اذا الكشاف وحلا
 من هذه التثنية في الغالب في الحالة من التثنية خلوا هو لم وشر ما في الطرفين ان مذنب هذا صدر بيت بحره ونفجته لكن
 اما لا اقل في عند تقدم في اي بالفصح والتكون ان لم تقدم اليها عمل ان تمامه بذلك لان الباء اذا قدمت قبل ان كانت ان عند
 ولا يفسر به والتحقق انها جواب لضم مقدم ان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون الضم ان المفسر هنا التما هو
 المعنى المحصل من الجواب وهو جبر في الشرح هذا الكلام فيه ندافع لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال ان المفسر
 هنا التما المعنى المحصل من الجواب هذا يلزم من ان لا يكون الجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق ان مجموع الجملتين هو
 المفسر وقول العلاء من الكلام الفصح هو الجواب والضم تأكيد له فلذا قال ان المفسر هو المعنى المحصل من الجواب هو لم ثم اعلم
 انه لا يمنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها يعني به مع حرف تفسير وان هو لم والثانية ان يكون مفسرا مود باخر جملة
 نحو واسر الجوف الذي ظنوا في الشرح لا يمنع في هل هذا بشر مثلكم ان يكون لاجل مفسر للجوف لا محل لها من الاعراب
 بل هو ان يكون في محل نصب على انها بدل من المفعول به الذي هو الجوف فان قلت ليس هذا من الاواب التي يفتح وفوج الجملة
 فيها مفعولا قلت الجملة هنا برادها لفظا على تقدم براديتها في فتح حكم المصدر وكانه قبل واسر الجوف هذا الكلام وقول لا يبرز

كتاب التلخيص

من التلخيص بل هذا لا يشترط كجمله المفترضة لها وانما يلزم جوازها لما قد ذكرنا في اول الكلام على الجملة المفترضة يجوز
 هذا لا يشترط ان يكون تفسير الجمل على قول الكوفيين ان يكون محولا لقول جازف هو حال ولا حاجة الى جوابي الثاني
 ان الجملة هنا سرية لفظها لان الجملة على تقدير كونها لا من النحوي ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به وبمعنى التواضع
 الشولية ما لا يفسر في الميقات والاقابل هو له وانما قلنا انما مفعول الاستفهام مراد به النفي فليس لنا انضائه المفعول واجبة لانتفاء
 لاجل الاستثناء المفسر لان التفسير واجب لك هذا جواب سؤال بردي على ما فتنه قوله الثاني ان يكون مفعولا به لاجل الجملة مفعول
 الجمل الذي في قوله فتنه كون هذه الجملة اعني هذا لا يشترط كاستثابة تفسيره في السؤال لانه قد مضى في اول هذه الجملة
 ان هل هنا للقول معلوم ان النفي من قبل الجمل والكلام على الجملة المفسرة حيث عجزت ان تالك في الكلام على هل ان الاستفهام في هذه
 الاية مراد به النفي والجملة خبره وفرض الجواب انما يفتل فما مفعول الاستفهام هنا مراد به النفي لان الجملة فتنه بل فتنه لاجل ان النفي
 انضائه ووجهه الصانع لاجل الاستثناء المفسر فتنه الجملة خبره مفعول انضائه لفظا فقول ويجوز ان يكون بل بغير جواز البدا لانه من احوال
 القلوب يقال بدلة في هذا الكلام اسرها اي تشابه فيه راي هو له ولقد علمت لثانين من قوله هذا مصدر يثبت عجزه ان المشابهة لا تليق
 سها ما و في الشرح خلف الجملة الواحدة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم كذا المشابهة محل نصب بدل ذلك الفعل وقبل لان القسم لا
 يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم الله فتنه وبه من انشاء المقام فقول وقال الكوفيون الجملة قال
 تم قال هشام ونقلب جماعة يجوز فتنه كل جملة في الشرح ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم يثان في ان من خصائص اسم كونه مستندا
 اليه فيعمل ما ذكره من جواز وقوع الفاعل جملة على معنى ان المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه بمعنى ما بينه في التاويل هنا
 وضع بغير واسطة حرف مصدر فوهما يقول الكل في خوف حين قيام زيد من الجملة وضعت مضافا اليها مع الاضافة من خصائص الاسم كالاستاء
 اليه لكن الجملة هنا موصولة بغير راي حين قيام زيد ولا بدع في هذه الاية ووجهه مفعول الاضافة وخباب الشوية نحو سوا على فتنه
 ام ضللت اي قيامك وضوءك وفي لا تا كل التملك ونشربا للذين اي لا يكن منك اكل سمل مع تسربا لذين هشام ومن قال بقوله المصواتل
 بجبى يقوم زيد بذلك الابواب فقول لم بعد فتنه ان المسئلة صحيحة لكن مع الاستفهام خاضعة دون سائر المعلمات وعلى الاسماء
 مضاف وعذ في الجملة في الشرح يمكن ان يكون هذا سرية الفروض في قوله اعني ان الاسناد في الضميمة مضاف محذوف لانه
 الجملة لكن لما حذف المضاف وافقت الجملة في مقامه جعل الاسناد اليها ونقد به ذلك مع كون المعاني استنفها ما ما ذكرنا في كلامه وانما اذا كان
 غير استنفها من غوطه مضمومة ما قام زيد يقال لاصل طرلى مضمومة ما قام زيد وبعد في واذا قبل ان وعد الله حق بعد عطف على
 بانه و في الضميمة مضمومة ما قام زيد يقال لاصل طرلى مضمومة ما قام زيد وبعد في واذا قبل ان وعد الله حق بعد عطف على
 المضمومة لذلك عندهم فلا يرد عليهم كون الجار والجر مفعول من على اخر انهم يقولون ان كان الطرف في هذا الحال يابغى الفاعل انما قال
 ذلك فتراد من كون الجملة ما بينه عن الفاعل مفعول به وادد عليه بما لا طرف فيه وانما في الجملة وعد هاء في المثال زعموا مضمومة للكذب سبه ما
 بعد من التلخيص امام كلامه ويوصل به الى عرض في قوله زعموا كذا وكذا بالجملة التي يوصل بها الى خارجة فان قيل اراد السبيل الجملة
 في خارجة كذا مضمومة وساد حتى يقضى حاجته في بعض النسخ مضمومة كذا لفظ المعجزة بعد هاء نون سبه وهو يصفى فقول وعنى الجملة المقتر
 في جملة الاستعانة هذا قبل ان يكون وان على كاشا وما ذكره بعد فتنه عن الشاويين انها مجسبة لغيره في الشرح ولا يخرج الجملة
 المقتر في هذا الثاني بعيد الفضلة في مثل قولنا قام زيد وعمره اربعين لانهما مفسر للحال في فضله وقول قد بينا ان سرية
 بالفضلة الجملة التي لا تعمل لها من الاعراب فلا يرد عليه ما اورده لان له محلا فقول ولم يثبت اليهود وفوق البان والبدل جليز
 في الشرح قد اجازوا في قوله نعم وانفوا الذي مذكم بما فعلون مذكم باعام وبين وجنات سمجوان تكون جملة امد كم التيا
 مد لا من الاولى واجازوا في قول الشاعر قول لم اعمل لا يفتن عديا او يكون لا يفتن يد لا من رجل ولما من استعد بانه خلاف قوله
 المحموي ميسر في النقل في ذلك القول الذين اتينوا في الاية والبيت لبدل هم البان يوتون في الاية بدل البعض في البيت بدل الاستاء
 وهم بالنسبة الى هذه الحاة خلاف المشهور في حاشية الفنا في عند قول صاحب الكشاف ان اما نحن مشهورون بدل من انما حكم
 تم الطائفة بمسألة الكل وارباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا عمل لها ويعنون بما لا عمل له ما لا يكون خيرا او صفة وانما
 وان كان في موضع المفعول للقول انتهى فقول وقد بينا ان جملة الاستعانة ليست الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة هذا

منه

صانع

ضبط

انقواء

المجوز

دخول الاسم كقولهم صوت الفرس وأظهر العربية ذلك هو اسم في صورة الحرف وصلته فعل في صورة الاسم قولهم فسي من نبي
 عندهم ما كتبنا هذا بفتح صدره فاما كرام كليم موبشون لغتهم قولهم وقطاع القبط من الذين يتجوز الصباها هذا صلا
 بفتح مخمر يوم الخيل غارة ملكا حاء واليه يفتي بضم العين وفتح الغاف والذين يكبت بلادهم بفتح لامهم في لغة من البرية اليانح
 الحان قبل السرية انه في حاله زينة شبهة الحرف واللام للتعريف على قول ومثابة لما على القول بان تعريفه بالهاء الذي في الصلة
 فلو انهم لم يولدوا حطفا في حاله البنا وأظهر وهذا حاله الاعراب لان شبه الحرف والضمير بفتح النون وفتح الحاء المحذوف بعد هاء مشاة نصبة
 الساكنة اسم الواضع والمراء به هنا موضع بالشام قولهم ولعل مراده ان المسلم رايا بنفسك ما ويكذبون لا منها ومن كان يحسنه جاز ان
 لا يربى بقوله وصلها بكذبون ان يكذبون صلها حتى ينشأ من كذبهم بل يكذبون هو الذي ينسب منه ومن ماء الصلة
 ايها الصلة فجعلها كانه يكذبون فلا نشأ حتى يجوز ان يكون اطلق الصلة على بكذبون لانه العلة منها ونحو الغالبه فيها قولهم الجلة
 السابعة الثانية لما لا على لثان قبل الناقع فان بأعراب سابعة من جهة واحدة فلا بد ان يكون لشبوعه على من الاعراب جسيان المراد
 بالنابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون لشبوعه على من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب اطلاق الثانية هنا جازان لعلها انشأ
 وينبغي ان يعلم ان الصلته لو اوفى الجمل لا على لثان فانه ثبوت مضمون الجملين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمر وبدون عطف جعل الامر
 والرجوع على الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عدا لثان صر الجمل لثان على من الاعراب قولهم وقبل ضرب يقول مضمون هو الخبر
 اضمار القول لا يفتي في يجوز ان يفسر مفعول به كذا فيكون الحذف محل رفع على انه نايب عن الفاعل ويجوز ان يفسر محذوف فيكون
 في محل نصب قولهم وقد ترابطا ليعني الجملة الرابعة الجواب بها انهم جت فالواحدة الثانية فلان الخبر الذي شرط احتمال الصدق والكذب
 الذي هو قسم الانشاء لا خير فيه لانه لا اتفاق على ان صلا لا فرد واحتمال الصدق والكذب ثما هو من صفة الكلام الجملة الثانية قولهم
 وفي محامنا لان الذكر مختص بصفته مع انه قد سبق بالنفي هذا جواب سؤاله فغيره كيف صح محامنا واسمه محامنا من فاعل بانهم وهو كذا
 ونشر الجواب ان النكرة بفتح انصباب حال عنها اذا وصفت وكانت في سبيل النفي وهذا بعد الاسرار فاما ما افاده ومن بهم صفة ذكره فلما
 جاز ان لا تكون صفة لذكر بل يكون منعقبا بانهم فيمكنه مع ويجوز في محامنا ان يكون حال من المستفاد من بهم وهو محامنا كذا
 هذا فلا سؤال قولهم فالحال ان على الاول مثلها في قولك ما في الزيد بن عمرو ذاكما الاصل الحار يد بالحقين محامنا واسمه محامنا
 مفعول بانهم وبالثانية كونه حال من فاعله قولهم فالحال ان من هذا حال المتأخر الذي ما جازان حال اخرى والمفعلة هي التي
 ما جازان حال اخرى فيكون من التحداه اي فنكون لا هبة مع وهم يلعبون على الحال وان كان مع اسمه عود من هذا حالها قولهم
 من احوال عامة ليس على ما ينبغي والاول من حال عامة اي مثابة لهذا الصرع وغيره قولهم يا بدي رجال لا تفكلم الكلام عليهم حرفي
 الواو وقول كعب مناف باطل اضحى وهو مشهور هذا بفتح ثبوت من فصيده كعب التي امدح بها النبي وصدره ثبوت بفتح ثبوت من فاصحى بفتح
 عواض في ظلم اذا البهت كانه منهل بالراع معلول والعواض جمع عاوض وهو جانب الاسنان الذي في بعض اللحم والظلم بفتح الظه
 ماء الاسنان وبريقها والمزلة اسم مفعول من ابلته اذا اسفينة النخ الاول والعلول من عللته اذا اسفينة السفى الثالثة والراع الحود
 شج كسرت من عللها لان الشج لا يكون الا في الركب الشج بمجزة فوحده فافه القش الشج بالحربك البريق غلاه ذات شج وفل شج الماء
 بالكسر فوشم ابو عمرو الشج الذي يبد البر مع الجوع والخشنة بفتح الميم واسكان الحاء الملهمة وكسر النون وتخفيف المستاة الضمنية مخفف
 الواو والايح سيل واسع فيه وفاف المحض المشهور الذي يصير ربح الشاخي بفتح قولهم مواضي ثامة في الشرح انما ادعى المصرا اضحى
 لوي وادوة الجملة المذكورة بعد ما فهمت ان تكون خبر لثان اسفند من ان الخبر لا يفسر بالواو وفل حتى الرخ ان ذلك يقع فلما
 في الاصل الناعمة فلا يمنع ان تكون ناقصة انتهى قولهم ومحلها الضمير لم ينب عن الفاعلة في الشرح انما الكلام في جملة الاول
 بها لفظي لثان التي بهاء بها لفظه حكم المصنف وليس الكلام فيه انتهى واول لا نسلم ذلك وانما الكلام في مطلق الجملة سواء اريد بها
 لفظها او معناها قولهم والاضا خلاف ذلك هو ان يكون الفاعل مستترا بغيرها لانه هذه الافعال ثمانية اخبار ابن الحاجب
 اي ثمانية المذهبين وهو ان الجملة المحكية مفعول مطلق نوعي قولهم والصواب قول الجمهور اي المذهب الاول هو ان الجملة المحكية مفعول
 به قال النصارى عند كلام صاحب لكشاف على قوله نعم واذا قيل لهم امنوا الصبح ان القول منعك وان لم يكن بعد مفعول به لانه
 مفعول ونفعل القول وفوق عليه واظهار القول عليه من قبل ضرب لا يفسر مفعول به والفاظ انشاء من هذا قولهم لا يفسر الفاعل

هذا هو الكلام
 في قوله
 فاما كرام
 كليم موبشون
 لغتهم
 قولهم
 وقطاع القبط
 من الذين
 يتجوز الصباها
 هذا صلا
 بفتح مخمر
 يوم الخيل
 غارة ملكا
 حاء واليه
 يفتي بضم
 العين وفتح
 الغاف والذين
 يكبت بلادهم
 بفتح لامهم
 في لغة من
 البرية اليانح
 الحان قبل
 السرية انه
 في حاله زينة
 شبهة الحرف
 واللام للتعريف
 على قول
 ومثابة لما
 على القول بان
 تعريفه بالهاء
 الذي في الصلة
 فلو انهم لم
 يولدوا حطفا
 في حاله البنا
 وأظهر وهذا
 حاله الاعراب
 لان شبه الحرف
 والضمير بفتح
 النون وفتح
 الحاء المحذوف
 بعد هاء مشاة
 نصبة الساكنة
 اسم الواضع
 والمراء به
 هنا موضع
 بالشام قولهم
 ولعل مراده
 ان المسلم رايا
 بنفسك ما ويكذبون
 لا منها ومن
 كان يحسنه
 جاز ان لا يربى
 بقوله وصلها
 بكذبون ان
 يكذبون صلها
 حتى ينشأ من
 كذبهم بل
 يكذبون هو الذي
 ينسب منه ومن
 ماء الصلة ايها
 الصلة فجعلها
 كانه يكذبون
 فلا نشأ حتى
 يجوز ان يكون
 اطلق الصلة
 على بكذبون
 لانه العلة منها
 ونحو الغالبه
 فيها قولهم
 الجلة السابعة
 الثانية لما لا
 على لثان قبل
 الناقع فان
 بأعراب سابعة
 من جهة واحدة
 فلا بد ان يكون
 لشبوعه على من
 الاعراب جسيان
 المراد بالنابع
 هنا اللغوي لا
 الاصطلاحي الذي
 لا بد ان يكون
 لشبوعه على من
 الاعراب كما
 عرفه ابن الحاجب
 اطلاق الثانية
 هنا جازان
 لعلها انشأ
 وينبغي ان يعلم
 ان الصلته لو
 اوفى الجمل لا
 على لثان فانه
 ثبوت مضمون
 الجملين لان
 مثل قولنا
 ضرب زيد اكرم
 عمر وبدون
 عطف جعل الامر
 والرجوع على
 الاول بخلاف
 ما اذا عطف
 نص على ذلك
 عدا لثان صر
 الجمل لثان على
 من الاعراب
 قولهم وقبل
 ضرب يقول
 مضمون هو الخبر
 اضمار القول
 لا يفتي في
 يجوز ان يفسر
 مفعول به كذا
 فيكون الحذف
 محل رفع على
 انه نايب عن
 الفاعل ويجوز
 ان يفسر محذوف
 فيكون في محل
 نصب قولهم
 وقد ترابطا
 ليعني الجملة
 الرابعة الجواب
 بها انهم جت
 فالواحدة الثانية
 فلان الخبر الذي
 شرط احتمال
 الصدق والكذب
 الذي هو قسم
 الانشاء لا خير
 فيه لانه لا
 اتفاق على ان
 صلا لا فرد
 واحتمال الصدق
 والكذب ثما هو
 من صفة الكلام
 الجملة الثانية
 قولهم وفي
 محامنا لان
 الذكر مختص
 بصفته مع انه
 قد سبق بالنفي
 هذا جواب
 سؤاله فغيره
 كيف صح
 محامنا واسمه
 محامنا من فاعل
 بانهم وهو كذا
 ونشر الجواب
 ان النكرة بفتح
 انصباب حال
 عنها اذا
 وصفت وكانت
 في سبيل النفي
 وهذا بعد
 الاسرار فاما
 ما افاده ومن
 بهم صفة ذكره
 فلما جاز ان
 لا تكون صفة
 لذكر بل يكون
 منعقبا بانهم
 فيمكنه مع
 ويجوز في
 محامنا ان يكون
 حال من المستفاد
 من بهم وهو
 محامنا كذا
 هذا فلا سؤال
 قولهم فالحال
 ان على الاول
 مثلها في قولك
 ما في الزيد بن
 عمرو ذاكما
 الاصل الحار يد
 بالحقين محامنا
 واسمه محامنا
 مفعول بانهم
 وبالثانية كونه
 حال من فاعله
 قولهم فالحال
 ان من هذا حال
 المتأخر الذي ما
 جازان حال اخرى
 فيكون من التحداه
 اي فنكون لا هبة
 مع وهم يلعبون
 على الحال وان
 كان مع اسمه
 عود من هذا
 حالها قولهم
 من احوال عامة
 ليس على ما
 ينبغي والاول من
 حال عامة اي
 مثابة لهذا
 الصرع وغيره
 قولهم يا بدي
 رجال لا تفكلم
 الكلام عليهم
 حرفي الواو
 وقول كعب مناف
 باطل اضحى وهو
 مشهور هذا بفتح
 ثبوت من فصيده
 كعب التي امدح
 بها النبي وصدره
 ثبوت بفتح ثبوت
 من فاصحى بفتح
 عواض في ظلم
 اذا البهت كانه
 منهل بالراع
 معلول والعواض
 جمع عاوض وهو
 جانب الاسنان
 الذي في بعض
 اللحم والظلم
 بفتح الظه ماء
 الاسنان وبريقها
 والمزلة اسم
 مفعول من ابلته
 اذا اسفينة
 النخ الاول
 والعلول من
 عللته اذا
 اسفينة السفى
 الثالثة والراع
 الحود شج كسرت
 من عللها لان
 الشج لا يكون
 الا في الركب
 الشج بمجزة
 فوحده فافه
 القش الشج
 بالحربك البريق
 غلاه ذات شج
 وفل شج الماء
 بالكسر فوشم
 ابو عمرو الشج
 الذي يبد البر
 مع الجوع والخشنة
 بفتح الميم
 واسكان الحاء
 الملهمة وكسر
 النون وتخفيف
 المستاة الضمنية
 مخفف الواو
 والايح سيل
 واسع فيه وفاف
 المحض المشهور
 الذي يصير ربح
 الشاخي بفتح
 قولهم مواضي
 ثامة في الشرح
 انما ادعى المصرا
 اضحى لوي وادوة
 الجملة المذكورة
 بعد ما فهمت
 ان تكون خبر
 لثان اسفند من
 ان الخبر لا يفسر
 بالواو وفل حتى
 الرخ ان ذلك
 يقع فلما في
 الاصل الناعمة
 فلا يمنع ان
 تكون ناقصة
 انتهى قولهم
 ومحلها الضمير
 لم ينب عن
 الفاعلة في
 الشرح انما
 الكلام في جملة
 الاول بها لفظي
 لثان التي بهاء
 بها لفظه حكم
 المصنف وليس
 الكلام فيه
 انتهى واول لا
 نسلم ذلك وانما
 الكلام في
 مطلق الجملة
 سواء اريد بها
 لفظها او
 معناها قولهم
 والاضا خلاف
 ذلك هو ان
 يكون الفاعل
 مستترا بغيرها
 لانه هذه
 الافعال ثمانية
 اخبار ابن
 الحاجب اي ثمانية
 المذهبين وهو
 ان الجملة
 المحكية مفعول
 مطلق نوعي
 قولهم والصواب
 قول الجمهور
 اي المذهب الاول
 هو ان الجملة
 المحكية مفعول
 به قال النصارى
 عند كلام
 صاحب لكشاف
 على قوله نعم
 واذا قيل لهم
 امنوا الصبح
 ان القول منعك
 وان لم يكن
 بعد مفعول به
 لانه مفعول
 ونفعل القول
 وفوق عليه
 واظهار القول
 عليه من قبل
 ضرب لا يفسر
 مفعول به
 والفاظ انشاء
 من هذا قولهم
 لا يفسر
 الفاعل

او ثانياً وسند اليه والسند لا يكون الا بناءً مفعولاً او ما بمنزلة هو له احد هاتين الحكاية بالقول او مراد قال بدل القين بن
 مالك معنى حكاية الجملة بالقول لان معنى القول لان الجملة الواحكي بها القول فتدحكت هي نفسها مع مصاحبة القول
 انفي قولهم ثانياً اختيار ابن الحاجب وثاني المذهبين وهو ان الجملة الواحكي مفعول مطلق نوعي قولهم والاصواب قول الجوهري
 اي المذهب الاول وهو ان الجملة مفعول به فقال الضحاك ان عند كلام صاحب الكشاف على قوله ثم واذا قيل لهم امنوا بالحق ان القول
 متخذ وان الحكمي بعد مفعول به لا مفعول ولعل القول موقوف عليه واختلف القول عليه من منيل ضرب الامين اي حكمي به
 والفاظ انما نشاء من هذا في الامور الثاني نوحان ما مع حرف التفسير يبدى بالثاني ما للحكاية فيه مرادف القول وبالقول في التفسير بالاولى
 مودة النفس يجب ان يكون مشتركاً بين اقسامه من المعام ان اقم قسم الجملة الواحكي مفعولاً لثلاث ابواب يجب ان يكون وقوعها مفعولاً
 لا موجوداً لكل باب من الابواب الثلاثة التي جعلها انساناً ما وجد جعل احد نوعي الباب الثلاثة من تلك الابواب وهو ما مع حرف تانياً
 لانكون الجملة فيه ذات محل فلا تكون مفعولاً فكيف يكون ما ليس مفعولاً ولا محل له فيما هو مفعول ولحل والقول لم يقسم لهم
 الجملة الواحكي مفعولاً الى ثلاثة ابواب وانما قال انها تقع في ثلثة ابواب وقوعها بثلاث ابواب بعد ثوب فيعياض كل باب نوع من نوعي
 تقع في باب الحكاية بالقول ومراد في كل نوع من انواع مراد في قسم اعم الحكاية بموافقة ليعلم ما يقع فيه من غير الا عرض
 على الم بل على المشاهدة في قوله وقد جعل احد نوعي ابواب ثلثة من تلك الابواب فانه يشعر ان المراد بالثاني ثلثة الابواب الثلاثة
 وليس كذلك وانما هو ثلثة الاول الذي هو الحكاية بالقول وهو الحكاية بموافقة القول وعبارته في التعليق احسن منها هنا وهو قد جعل
 فيها من احد الابواب الثلاثة اذ لم يقدر على الجزئية بل ان قد بدى ذلك لان الباء لو قدرت قبلها لم يكن حرف تفسير بل يكون مصلية
 وهذا الجملة النوع مفسر للقول تقدم في حرف الا لانه ان المصنوعة الهمة الساكنة القول ان الرفع قال انها مفعول مفعولاً وقد
 نفس مفعولاً كما صار تقدم الكلام في ذلك وجلان من الجحان يكون الجحيم للتحقيق نسبة رجل كعصا وشار بقوله روى يا
 لكسار انه لو روى بالفتح لكان حرف الجر مفعولاً فام يكن ما نحن فيه هو لم ينفرد في نوعه بغير ضا لربان ابي من اهل ونحوه نادى
 ربه نداء مخفياً قال ربه وهو العظم معنى الكشاف في قوله في الجملة الاولى بالفادون الثانية لان المراد بالثاني الاول اذ
 فكانه قيل اذ ان نوع النفا قال في الثانية نفسه فلم يطف حلة القول عليه بل جاءت مفسرة له قوله وقال الزمخشري ان الجملة الاولى
 اي بوصيكم الله في الاول كما اجال والثانية اي للذكر مثل خط الاتبين فيفصل لها وهذا يقتضي انها عند مفسر لا محل لها
 هو الظاهر عرض عليه بان هذا مجر في جميع الجمل التي تقع بعد معنى القول ولم يفتضح بحرف تفسير مما فيه حرف تفسيرها ليس فيه
 في عدم المحل ويكون ذلك النوع وهو الحكاية بموافقة القول مستند كما وقول بعد تسليم ان هذا مجر في جميع الجمل التي تقع بعد
 معنى القول انهم ذكر ذلك على قول البصريين والكوفيين لها محل لا على ما افضاه كلام الزمخشري واسطره انهم من لا محل لها
 قولهم ان نرا في الفها موس الجوهري ما يخفى من الاضرب داخل البيت الهان وثلثة عشر موضعاً غير ما وفيه يقر وسو فيه كجبه
 موضع ومضبة جبل بن بنبع والمدينة موضع بابسالة وموضع بطن مكة وبنو الحى المدينة بسكة لا على من الجطاب وموضع يرد
 وبلد بالخرقة شغرة موضع بغيره قوله وقد قيل في قوله ثم يدعو المنصره افر من نفسه البيضاء يدعو من دون الله ما لا يشتر
 ولا ينفعه بعد جاد الا بضر بنفسه ولا ينفعه ذلك هو الضلال البعيد عن القتل مستغنا من ضل البتة ضلالاً يدعو المنصره يكون
 مجوداً لا يخرج في الدنيا والعذاب الاخرة افر من نفسه الذي يوقع وهو الشفاعة والنوسل بها الا الله ثم واللام معافه
 يدعو من حيث انه بمعنى نعم والنعيم قول مع اعتفاء او داخل على الجملة الواحكي مفعولاً مجر له مجر يقول اي يقول الكافر ذلك
 بدعا ومصادح حين يرى استناره به او مستانقه على ان يدعو وانكر في الاول قوله يدعو عن عشر الا عشر بالنعيم منادى من رحم
 عنده وهو ابن معاذ بن الشداد العباسي وذلك على لغة من لا ينوي المحذوف وروى بالفتح على لغة من ينوي المحذوف وعلى ابن عمر
 منادى من للضرورة وهو مفعول يدعو والاستطان جمع سطن وهو الجبل يقال الجبل الطويل واليهان بالفتح في اوله
 القول في قوله ما جرح عليه اللب من صدر الفرس قولهم وجملة من وخبرها محكية بغيره اي ان الكافر يقول ذلك الهان في التشرع
 في هذه الابواب اشكال معروف وذلك انه لم قال اولاً يدعو من دون الله ما لا يضره ان لم يضره ولا ينفعه ان عبده ذلك هو الضلال
 البعيد عن الصواب ففي الضر والنفع عن الاصنام ثم قال يدعو المنصره افر من نفسه في هذا اتيان الضر والنفع للانعام

بالقلب قبل ما قبلنا استغناء ومغناه البقي التقدير أي شيء يسلككم من الجنون أي ليس به شيء من ذلك قوله الاسم المعلق باسم
عين نحو سمعت في هذا بغير مقبل متعلية الأشهر ثابتهما الجملة وقبل الأثر بعد الجملة حال القول الأول جوده أبو علي لكن بشرط أن يكون
الثاني تابعاً لغيره فلو سمعت في هذا بغير مقبل متعلية الأشهر ثابتهما الجملة قبل الأثر بعد الجملة حال القول الأول جوده أبو علي لكن بشرط أن يكون
نيل لأن الجمع لا يقع على الذات ثم بين هذا الخذف والحال المذكور في حال مبينة ولا يجوز حذفها أو تأويلها بوجه في انشاده ولو
سئل لم يذهبوا بغير مقبل متعلية الأشهر ثابتهما الجملة قبل الأثر بعد الجملة حال القول الأول جوده أبو علي لكن بشرط أن يكون
أنه في ذلك البعد والوقت في انشاده البقي وهو في الأثر وحدهما مبينة ولا يجوز حذفها أو تأويلها بوجه في انشاده ولو
لأنها مفعول مطلق مطلقاً على كونه مفعولاً بالفعل الذي بعدهما وهذا الظاهر يمكن من مصدر واحد في زمان واحد
والأصل أي لزمان واحد وأما إذا كان كذا فيكون مفعولاً مطلقاً وكان المفعول المذكور في الخذف حالاً لأصل قوله وقبل بدل من المفعول
سئل المفعول في هذا البديل وعطف البيان أن هذا الأصح قوله واضطررت ذلك كلام الزمخشري في الشرح فداوود الطبري دفع
الاضطرار بما أحسنه من الفعل المعلق صورة هو محذوف والتقدير إن لم يكن فاعلم أنكم أحسن من أن يكون المراد بقوله بغير مقبل
البلوى لعل ما هو مستبعد عنه وهو العلم فكيف بالتسبب هو الأصل في السبب هو العلم وهو المراد من قوله لأنه نظر طرأ عليه كالنظر
السمع وأما في سورة الملك فلا حذف من فعل البلوى مع العلم كأنه قيل لعلكم أيكم أحسن من أن يمنع الغالب لأن ما يكون
حيث يوضع بعد المعلق ما يسد المسد المفعولين جميعاً وهذا من المفعول الأول وهو الضمير المنسوب فامنع القول بالعلق في الخبر
اختار في هذا الوضع الفهمين وهذا باب واسع صحيح من حيث القدر واللب لا شأن بقوله من حيث يضمن معنى العلم قال وأما قول مثلب
الفرع لا يقع الجملة الاستغناء منه مفعولاً ثانياً فبصرفها أنها إذا وضعت مفعولاً أولاً قوله نعم ثم تنزع عن كل متبعها ثم أشد على
الوجهين أي تنزع القدرين الذين بهما في حقه إتمام أشد كما هو منه بالتحليل فكيف يمنع وقوعها مفعولاً ثانياً بالثاني وبذلك يعلم
الفرع الذي بهما في حقه إتمام أحسن عملاً وهذا صنف صاحب الأضاف حيث قال المعلق عن أحد المفعولين في خلاف الأصح وهو أن
اختاره الزمخشري انتهى كلام الطبري في حاشية البنية ما يدفع هذا الاضطراب فإنه قال ثبت في سورة هو المعلق المفعول ولم يبين
المعلق الاضطراب كقوله في سورة الملك فاذن لا شأن بالمراد بالعلق المفعول الاضمار انتهى في هذا بعد من وجهين أحدهما
حمل المعلق في سورة هو على غير المصطلح عليه وثانها الاكتفاء بالذكر في الآخر من الأدب وهو خلاف فائدة المفسرين من الاكتفاء
بالذكر في الأدب عن الأول قوله ولم أفعل على بغير النظر البصر والاستماع لأن جهة القول التي يقع الاستغناء بها بعد كل فعل يعيد
معنى العلم كقول من يثبت بعد كل فعل يطلب به العلم كقول من يثبت واستغنى جميع أفعال الخواص بكسبها وبصيرتها ونظرها
ومعنى وثبتت وذقت مفعولاً هو بقوله كثيراً ما كنت أرى إلى كثير بلغة الضمير هو أبو حنيفة عبد الرحمن بن أبي جعفر الخزاز أحد
عساو القريب المشهورين وأما قال له كثير لأنه كان حفيظاً أشد به الضمير وكان إذا دخل على عبد العزيز بن مروان يقول له طاب
ذلك لك أو يود بك السقف بما رزقه من ذلك وكان شديد التقصير في ما يطلب وعزة بغير الغبن المملة ونشد به الزاوي في
بنت جليل بن حفص صاحب كثر ولم يحكم بأن مشهوره وكان كثير مصر وعه بالمدينة فاشتا في إليها فاشترى فيها في الطريق وهي
منوحيه المصروف جري بينهما كلام وقد من مصر ثم بعد ذلك عاد كثير إلى مصر فواف الناس منصرفين من خزانة في رعدة لقمته
من مائة في اليوم الذي نوه فيه عكره مولى بن عباس فضله عليها جميعاً وقال الناس ملكت أمة الناس وأشعر الناس حتى أبو
الفرج الأصم في كتاب الأغاني أن كثير أخرج من عند عبد الملك وعليه مطرف فاعترضه بحجوة الطريق فداقته فداقته
دونه فضاقت كثير في وجهها فضاقت من أن قال كثير قال أنت الغافل فاروضه في الحبيبة التي في المدي جباها وعراها
بالطبيب من أذن غرة هو هنا إذا وفدت بالمد إلى الرب نارها فقال نعم فليس لو وضع منديل الرطب على هذا الروضه
لطب بها ههنا فقلت كما قال أبي العباس الرضائي في كتابه جئت فبرأ جئت بها وأن لم تطيبني فداقها المطرف وقال سطيف
هذا والجساجيب بنت طبيب المراهج وكان العار به والأود أن جمع بدن وهو أصل الكرم وأراد بالمدل عود الجود والجملة الأربعين
المضاف إليها الشرح لا ينبغي أن ينظم هذه الجملة التي لها عمل من الأعراب ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقة ولا يكون
في معنى المفسر والمضاف إليه لا يكون جملة حقة كيف هو لا يكون الاسم أو قبل الاسم وأقول لا نسلم أن المراد من

الجمل التي لها محل من الاعراب ما لا يكون في معنى المضارع بل المراد منها ما هو لقم من ذلك ما اعطاه من الضميمة ليس يصحح الشرح
 وقد انشد ابن جني في المصنوع له قول طرفة في بيان لغزهم بالبناء من سد فمعت هاج الصبر والجحان جمع جند وهي كالفضة
 ولغزهم نادينا فنعش علسنا وناينة والسد بفتح ساء البعير والثافة والتعير بفتح عين مكسورة فتون مشددة مفتوحة فها هو
 حذو ساكنه فها هو البر ثم قال ابن جني المصدر كانه قال عين هج الصبر يعني نقل الكسرة في الالف الساكنة وسكنت الواو
 هذا من التعريب فان الصبر لا شأنه فاعل يحتاج لكنه اعرب بالكسر لئلا يغل على معنى المصدر الحذف لا الفاعل ثم نقل الكسرة
 على ذلك نزل اللغز الذي نفقته فيه فربما وهو باعلا الهنداء سابل فنوا يفتني به يظهر السر وقاعلا بالفتحة لعرب لفظه
 بجر لا حرف يكون به الجذر وليس يحكى ولا يجازى لكى المحض والانتسا الجش طرفة من جواب عندك استغناء فن جرحه ما زال
 الدر واما نظمة من يدانية طرفة اعلمنا على نوح بن جني فقول سبعة في التثنية ذلك ابو سفيان فاسم المعرف بابن لب الخوا ابي
 في منظومته التوثيق في الالف والنون فقال ما فاعل بالفتحة لئلا يغل على معنى المصدر الحذف لا الفاعل ثم نقل الكسرة
 البيت قوله احدها اسم الزمان طرفا كانت واسما سو كانت منصوبة على الضم في غير منصوبه قوله يدل منة الثانية يعني
 من المفعول الثاني وهو يوم الثلاثاء لان مفعوله الاول محذوف والتقدير ليندرهم يوم الثلاثاء ويمكن في الثالثة يكون طرفا في
 هذا الوجه كونه بن عطية قال ويحتمل ان يكون منصوبا على الضم والعامل فيه قوله لا يتفق قوله واذا عند الجهم فند بهم لان
 اضافة اذا انما تلي على قولهم ان العامل اذا ملا في جوابها من فعل او شبهه لا على قول غيرهم ان العامل بها شرطها قوله وكنت
 شفعا لانه روى صاحب التفسير من حديث محمد بن كعب القرظي قال بينما عمر بن الخطاب جالس اذ مر به رجل فقبل يا امير المؤمنين هذا
 سواد بن غارب الذي اناه روى بطور اليجه فقال له عمر بن سواد بن غارب قال انت ما كنت عليه من الكفاية فقال عمر سبحان الله
 ما كنا عليه من الشكر اعظم ما كنت عليه لا خير بابنا انك رسل بطور اليقه فقال بينا انا ذات ليلة بين الناس والبعضا اذ تالي
 نصير من جله وقال في سواد بن غارب فاسمع مقالنا واعلم ان كنت تغفل فديت رسول من لوى بن غائب يدعو الى الله والعباد
 ثم انشأ يقول عجب للحن رطلها باوشدا العبير ما منها تهوى الى مكة بنجى الهدى ما صادف الحى كذا ابها فارسل الى الصفوة من هاهنا
 ليس في الاماء كانا هاهنا فلك دعى انا فاذ امسيت ناعسا فلما كانت الليلة الثانية انا فاضطر جله وقال في سواد بن غارب فاسمع
 مقالنا واعلم ان كنت تغفل فديت رسول من لوى بن غائب يدعو الى الله والعباد ثم انشأ يقول عجب للحن رطلها باوشدا
 العبير ما منها تهوى الى مكة بنجى الهدى ما صادف الحى كذا ابها فارسل الى الصفوة من هاهنا فاضطر جله وقال في سواد بن غارب فاسمع
 ناعسا فلما كانت الليلة الثالثة انا فاضطر جله وقال في سواد بن غارب فاسمع مقالنا واعلم ان كنت تغفل فديت رسول من لوى
 بن غائب يدعو الى الله وعبادته ثم انشأ يقول عجب للحن رطلها باوشدا العبير ما منها تهوى الى مكة بنجى الهدى ما صادف الحى كذا ابها
 فارسل الى الصفوة من هاهنا فاسمع مقالنا واعلم ان كنت تغفل فديت رسول من لوى بن غائب يدعو الى الله والعباد ثم انشأ يقول
 انا في محض بين هاهنا وسر فدا ولم انك فيما فذلوت بكاذب ثلث ليل فوله كل ليلة انا رسول من لوى بن غائب فمهرن عنى على الازاد
 ووسط في الدليل الوجان بين السائب فاشهد ان الله لا يعجزه وانك ما مولى على كل غايه وكنت شفعا يوم لا دوشفا عديت عنى
 عن سواد بن غارب قال فخرج رسول الله بمضا الى قال فوبع من الخطاب الزمعة وقال كنت شقيا اسمع الحديث منك فملا بابك اليوم
 قال اما مذقون القرآن فلا تالذ غلبت بمجزة مكسورة فملا ساكنه فلا م مكسورة فوحدة النافة التثنية وفي الصيغ العراض من الا
 مرفوع فليلا وهو عبط ومنه الوفا وهي النافة الشد بفتح شين بضم لاينها وقال هي العظمة الوحش والسياسة معملان بموط
 المضارة والغفل مثل ما يكون الخط في سواه الفواء وقبل ما يغفل بين الاميع من الوسخ وهو مفتوح على انه مفعول مطلق والمخفي معنى
 اغنا ما هو لقم من ذلك ما اعطاه من الضميمة ليس يصحح الشرح
 المستر في كان عابدا على الزمان المستقبل وقوله بشرط ليس على الزمان المستقبل وقوله بشرط ليس على ما يبعد والاوان يقول انما هو
 لان الذي ذهب اليه سببوه هو جواز اضافة اسم الزمان اليهم المستقبل لما يضاف اليه اذ وجب ما هو في ولا ينافي في هذا الجواب في
 البينة الشرح ان لم يبان فيه هذا بعينه بل فيه وجه اخر وهو ان يكون ذو شفا عدا اسمها لكونه محذوف والباء بمعنى زائدة في خبر
 قوله ونعم الهمة شارب الدريدية الهمة مفسو الهمة بضم الهاء من بلاد المغرب والتسبب اليها كل على غير العباس والتمهيد

بيت

ضميمة

مضبوطة مقلدنا امانه واسماكي لونه طرحة تحت ذبال القبح وهي مضمونة لا ينزله وهو امانه مصورة الادب في الشعر ابو بكر
 محمد بن الحسن وديدا البصر عن راس الشجر من عمره في سقي ليرى في فمه ثم غاوه بعد احوال لغوا نارا ولة فكان جرك
 بلده حركه مضبوطة بطل من عصر الى عصره وكان مع هذا الحال ثابت الذي كان كل العقل نوزة سنة احدى وعشرين وثلاثمائة قال وليث
 في النوت وجملا طويلا الصغر الوجه كوسما دخل على واحد بضاد في الباب قال اشدة احسن ما قلت في النوت ما نزل ابو نواس احد
 شيئا قال اشعر من فعلت ومن ان قال ابو ناس جرح من اهل الشام واشتد وهو ابل المتبحر صفر ابله انت حين نوبت من شغابتي حرك
 وجهه المشوف بمرافضه اهلها مزا جاك كاستون عاشق فقلت اسات قال ولم قلت لانت قلت فقلت الخمر ثم قلت نوبت من شغابتي
 فقلت الصغر فقلت الخمر ابق فقال وما هذا الاستغناء بما بهن في قولك الخمر ثم العاطفة لخصها ناء لثابت القطة لمحق
 بلفظ الجمل والبسبب جمع ملج هو من يقول لبسبب وبهي اقام والمنا من ان بهم مقنونه فمزة ساكنة فزاي مكسوة مكان منهو بين من
 وعرف فانه القحاح الما دم كل طرفي طوي بين جلبي وموضع الحرب ابق ما دم ومنه يجمع للوضع الذي بين المشعر بين عرفه ما دم
 ومقنونه في موضع الفجر كمن وهو مذكر يصرف قبل سعي من ذلك لما يجمع من الدماء قبل من جرح مثل لما اراد ان يمد يده فدم قال له من فقال
 انمي الخن وليس لي لما فدمه في اساء الزمان بعد ما فدمه ما اشار اليه بقوله احد ما اساء الزمان صريحا كانا واسما من خرج
 طرف الزمان عن الطرف في الاصله لا يجمع عن الاضافة الى الجمل في الشرح وفيه نظر اذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في اساء الزمان ثبوت
 في اساء المكان الا ان اساء الزمان كلها الى الجمل واهاء المكان لا تضاد منها الاجتناب بوجه السؤال عن سبب البناء على الابهة
 فانها غير مضادة عند اصيل وانما هي بمعنى مكان في المكان اقام في الما زمان ومقنونه قول لم ير الما الزوم وانما اراد ان يمد يده فدم
 اساء المكان مذكوره في اساء الزمان بناء على اساء في مطلق الطرف في قول لم ير الما الزوم في الجمل شغابته صغر من جرح كان على
 سنابكها ما دم ما وقع في بعض القبح البسبب ثابته الشق جمع شق وهو الغبر للراس والسنابك جمع سنابك صم لوله وثالث وهو طرف مفند
 الحافر الما دم الخمر بعض سنابك الخمر لكونها دامية كان عليها مزة الشرح وفيه نظر لمون وفيه غير بعيد على مني منهم المذكورين
 في بيت قبله شيئا وهو الامن مبلغ عن ثابته ما يمد ما يجمعون القفا واول الذي يلبي ان في نسخ المعنى فدمون ويجمعون بالمتا العوفية و
 قول المم وكان الذي حمل التاوج على ما قال انه جعل الالهي من علته المبلغ على المبلغ اليه وليس اذ ان الشاعر بين المبلغ اليه
 بعينه وقطع احوال غير وهو قوله فيها وانما ما جعل المبلغ على خلاف قول الا في ما كانا فاضعا فا ولا في الا في فاضعا
 المرسل اليه لان فاضعا في صدره لثبوت ما جعله رسول وهو السلام ولم يكن ما بعين فوضعت في الا في المذكورة علته عليهم ثم هو
 غير مضاف في قوله ما كانا فاضعا فا ولا في هذا غير مبدل الكثرة في قول السالك رسالة وضع في بعض الشيخ بامس والكم بكسر الهمزة
 وسكون الكاف من الاول وهو الرسالة في الشرح بل هو مضاف بان يكون ما مصدره ولا في النافذة عذرة لالا ما بعد ما جعله او قول
 هذا احوال بعيد والكلام انما هو على الظاهر في زمانه لذن سالفونا وفاقم لا يجمع في بعض القبح بدل سلفونا سلفونا ضل الاول مفعول
 لزمانه عذرة بدل عليه المفعول الثاني سلفونا اعني وفاقم وعلى الثاني مفعول مفعول وفاقم المذكور والجنوح للبل وهو مبدل يكون ذكر
 خبرها والخلاف متعلق به في قوله رفقاه في الا في ان على جرح من رفقاه في الا في ابطا والبيان في الما دم الحافه والعشاج جمع عشرين
 وهي كل بقعة من الدود واسعة ليس فيها بناء وجميع ايم على غراس اليهود جمع عهد وهو الشر الذي لا يزال القوم اذا انوا عنه رجوا
 اليه وكل العهد هو في الاول قوله في التسهيل شرح هذا بفتح في بعض القبح وفيه ما هو الاول هو القبول هو من لدن هذا
 بعض بيت اشدا سبب ونام على ان لا يبا والسول بفتح المعج وسكون الواو والنون في حفا لينا وانكسر صرخا وفي عليها من بنا حاسن
 اشهر او ثابته والواحد سائله وهو جمع على غير التماس الا لا بكسر الهمزة وسكون المشاء العوفية مصدر تلك النافذة اذا نالها ولة
 وقد اخرج سولا بلانون على ان صلا المد والقصر للضرورة في قوله بالو لربنا آه الكول جمع كمل في القحاح وهو من الرجال من جاد
 التلخيص في خطه السبب في القاموس الكمل من خطه الشبب من جاوز التلخيص او بعدا تلتين الاحد وخسين قوله واجب فاب كيف
 انت صياح الكمل على وزن علمت مجزئة من العواجم فاب من الجلاء وهو زيادة المرض في الشرح لا ينبغي ان بعد هذا ان البسبب
 من قبل ما هو صده لان الجمل في القبح فيها كل من قوله فاب مرادها لفظا في حكم المفعول وليس الكلام فيه واول الاسم ان الكلام
 ليس فيه بل الكلام فيها هو علم منه الجمل الخامسة الواقعة بعد القام واول جوابها الشرط جازم لانها لم تضد من غير يقبل الخبر لفظا كما

ما لا يوافق الفصح في باب فاعلمكم في العلم بالكتاب

ولا فاعلم

[illegible]

كتاب التلخيص

اعترض عليه
بأنه سبأ في
أحد هذا الباب
أن لا يحسن
منع

أي لكن الجاهلون بالانحاش لا يعرفون قولهم من ذلك ما سبأ هذا لا يرد خبر منه لأن الجملة هنا حال من أحد بانحاش أو
صفته عند الانحاش الفصل ٢ الأبن الصفة والموصوف فكيف يقول هنا بأن الجملة صفة لاحد في الشرح يمكن أن يجاب بالضمير
من قوله صفة له ليس بظاهر أحد المذكورين وإنما هو غايد الانظره كما في قولك له على وجههم وصفة أي بصفة درهم آخر هذا
الجملة التي هي زيد خبر من صفة واحد عذوفا وهو يدل من أحد المذكورين قبله فلم يفصل بالأبن الصفة والموصوف وإنما حصل ما بين
المبدل والمبدل منه وهو جازع عند الانحاش وغيره لكن يلزم على هذا حذف الموصوف في السعة أن الصفة جملة وموصوفها ليس بها من
منفرد مجرد من أوزم قوله وأجازها هشام بن علفيا أي أجازها إجازة الفراء وهو ما إذا كان الفعل قلبيا ووجد المعلقين
العمل وما بعده وهو ما إذا لم يكن الفعل كذلك وإنما ذكر هذا مع أنه يفهم من قوله ولا وأجازة أي كون الفاعل ذاتا به جملة هنا
ولعل مطلقا البني عليه قوله وأجوز أقول وماذا أعني لا يسير شرطه هذا مصدر يثبت بحقه وعمد به فنيما يسير بكسر الشدة كالغرفة
واحد الشوط كالغرف وهم طائفة من أعوان الولاة ويقال للواحد منهم شرط كذا في شرطه يعني هو أحد ذلك لأنهم أعلموا أنفسهم
بعلمان ما يعرفون بها كذا في الفاموس والفن الحداد والجمع الفنون والكبر كبر الحداد وهو ظرف أو جلد يخلط في حافان وأما البني من
طين فهو الكور قوله ونهض الضمير عذوفا وان في الشرح أحسن من هذا التأويل المصنوع أن يقال إن فاعل راعني ضمير يعود إلى ما
يعود إليه ضمير يسير فلهذا يسير عليه في محل ضمه على أنما حال من فاعل راعني والاستثناء مقترح أي ما راعني هو في حال من الأحوال الآفة
حال كونه يسيرا أي ويمكن أن يخرج البيت أيضا على هذا ومعناه لا يسير شرطه كما قالوا في أنه وجدت ملاك الشقة لادبان المقدير بل ذلك
التيه حكم الجبل بعد النكرات **قوله** وإنما اعتمد ذكر أهل هذا الكلام كله مأخوذ من كلام ابن الحاجب أما به وعنادته وإنما اتما د
الأهل بلفظ الظاهر أحد ابن أحدهما أن استطاعا صفة لغيره ولا بد من ضمير يعود من الصفة الجملة إليها ولا يمكن ذلك لأن الموصوف
استطاعهم لكان الضمير لغيره ولو قيل استطاعا لكان على الجوز أن الفير لا نستطيع فلما لم يكن بغيره من ذكر الضمير لغيره على الفير
ولا يمكن ذكره وهو مضاف إليه لا بد من كسر الخاف ولا يمكن المضاف مصدر الفاعل إضافة الضمير لغيره من ذكره ظاهره التأني لأن الأصل
لواضحه لكان مدلوله الأول ومعلوم أن مدلول الأول جميع الأهل إلا أنه صارت لك لو كانت هل فسر كذا إنما أعني أنك وصلت
إلهم فلا خصوصية لبعض دون بعض والاستطعام في العادة إنما يكون لمن يلى النازل بهم منهم وهو بعضهم فوجب أن يقال استطاعا
أهلها التأني بهم إنما استطاعا لجميع الأهل وليس كذلك في الشرح على قوله ولو قيل استطاعا لكان الضمير لغيره فاما من فانه يعني
فلزم عدم انبطاط الصفة بالموصوف فلوها عن ضمير لها بل إن بمعنى بناء على أن كسبها المعنوي وذلك لأن الضمير لموصوف ليس
غائبا إلى الأصل مظانها بل لا الأهل المقيد بإضافة الفير المنفرد المذكور فحصل الرضا بهذا الاعتبار وعلى قوله ولو قيل
استطاعا لكان الجوز منافسة فلما لم يكن بالثبوت ولكون مثل فاسل الفير مشحون بالجواز انتهى وأقول لم يعتبر في ربط الصفة
بموصوفها إلا الضمير لا الربط المعنوي ولا بالاسم غير الضمير فالأرضي قول ابن الحاجب كافيته ونوصف المذكور بالجملة الخبرية ويلزم
الضمير في الصفة والصلة لفصل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته فيحصل بذلك الربط انضاف الموصوف و
الموصول بمضمون الصفة والصلة فيحصل لها بهذا الانضاف تخصيص بغيره ولو سلم صحة اعتبار الربط المعنوي في الصفة فلا
سلم صحة اعتباره في هذه الآية إلا أنه لا يخرج أنه لو قيل استطاعا لكانت هذه الجملة صفة لأهل الفير بابطها لا صفة لغيره والباط
المعنى أنه لا دليل على ذلك وقول ابن الحاجب لو قيل استطاعا لكان الجوز يفرق وهو خلاف الأصل فيكون سرجو حاد وان كان
مضما وإضافة الفير على الصحيح في البحر وقد يظهر لنكر بلفظ الأهل فابدا غير التوكيد وهي أنها حينئذ إنما أهل الضمير لم يأتها جميع
أهلها بل إنما بعضهم فجي بلفظ الأهل للدلالة على أنهم لا استطاعوا ولو قيل استطاعا لم لكان الضمير غائبا إلى المالك الأهم **قوله** وإنما
فلان الجواب في قصة الغلام قال يعقوب قال لو شئت لأخذن عليه أجرا والغاية فلان ذلك لا لوجوب شرط مفقود قوله لا يفسله أي
ليس الجواب في قصة الغلام فقصته لأن المأخوذ المفقود بعد لا يكون جوابا هكذا نقل عن خط المصنف والظاهر أن يقال المفقود بالغاية
وفي الشرح فان ذلك يقع في بعض نسخ النسخ لأن المأخوذ المفقود بالغاية لا يكون جوابا كما وقع في أمثلة ابن الحاجب هو طر يقع في
بعضها لأن المأخوذ المفقود بعد لا يكون جوابا فاما وجهه أن الإعراب بالغاية يقتضي نفاد فلهذا قوله نعم إن كان فبغيره فنفذ
بل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان فبغيره فنفذ من بر كاذب وهو من الصادقين فنفذ فنفذ بوجوب تحقيق المعنى فنفذ

اعتبار

وجه قلت

عليه من الفعل الماضي فلا يصح ان كان يكون جواب الشرط المستقبلي **فهي لم** ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالاً لا غير وقوعه
 بعد المعارف المحذرة لا تمن شذوذاً لا تقترن بالصلوة وانهم سكان في الشرح لا ينقض بمثل قولهم في تلاءم الباني بل وعداً باحليها لا يجعل
 وما جاز لا يجعل فان الجملة الواضحة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب مع ان الموصوف محذرة محذرة لا تمنى معنى مضمون على ان
 التبدل في اجوبة المسائل انتهى وتقول الجوابان هذا من هذا الموصوف لا من وصف المتناهي وفي كلام الرضي اثنان الى هذا الجواب عند الكلام
 على التبدل بالضاف وان لم يكن ممنوعاً بجملة او ظرف حيث قال وكان القياس في الموصوف بالجملة والظرف انه يجوز ان يضاف باحليها لا يجعل
 القيدوس المكنى كوصف المعجز بعد النكرات فالوجه ان لا يوصف الا بالان كونه على تقدير انه كان موصوفاً للجميع تلك الصفات
 النكرة قبل التاء **فهي لم** هو الظاهر سائلاً ما شيئاً هو ما يضاف كونه خالفاً **فهي لم** ومثال النوع الرابع وهو المصطلح لها بعد المعرفة كقول المحدثين
 اسفاري الشرح قد فهم ان يجوز ان تضاف من المضاف اليه مع ان المضاف كلمة مثل ما ذكره على الباطن في قوله خالفاً منهم الباساء و
 القراء من الموصوف في قوله نعم ولما بالانهم مثل الذين خلوا من قبلكم منهم الباساء الا ان كان الحال لا ياتي من المضاف اليه مثل هذا والمضاف
 من كل من الايمان كلمة مثل جوابه ان صلاحه المضاف للسقوط في اية الجملة سوغ الحال ان كان المضاف مضاف اليه وعلم الصلابة
 وظرف البقرة منع من ذلك وهذا الكلام في هذا كلمة الجملة النفسانية ولا ينبغي ان قوله كانا غير مضاف اليه على ما ادبناه في النسخ
 مبنيهم ولعله سقط من الشان كلمة من الاصل في الخالق كانا من غير مضاف اليه **فهي لم** ولقد اصر على التمسك بهذا صكهم فنبهت
 ثم فلت لا يهتق وقد تقدم الكلام عليه في حرف البناء الموحدة **فهي لم** وقد اشتهل الضابط المذكور على فؤاد يهدى الضابط المذكور قوله
 بما سبق هو ان الجملة الجزئية التي لم يثبت ما ما قبلها ان كانت مرتبطة بذكره الى اخره **فهي لم** لان الاشياء لا يكون تغنا ولا خالفاً في الشرح
 اما كون الانشاء لا يقع خالفاً ولا تضاداً في الكلام على الجملة المعترضة وانما كونه لا يقع تغنا فقال الرضي وانما وجب الجملة التي هي
 منفردة واصله كونها خبر لا تكملة انما يخفى بالصفة والصلة بعرفها الحاطب الموصوف الموصول اليه بما كان الحاطب بعرفه قبل ذكر
 الموصوف والموصول من انشائها بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز ان الان تكون الصفة والصلة جملتين منفصلتين الحكمة
 للعلوم للحاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الجزئية اما الانشاء بغيره وتوعدت وطلعت وان حروصه او الطلعة كالان
 والى والاستفهام والنفي والترض فلا يعرف الحاطب حصول مضمونها الا بصددها **فهي لم** ويضعف من جهة المعنى ان يكون خالفاً
 ذلك لانه ليس بقرين ان القول خالفاً لانها وان كان هو فيها وكان الحال فيها المعاملة هو المعاملة في صاحبها وصاحبها هاتر جان
 فبان ان يكون القول من الرتلين مقيداً بحال انعام الله نعم جملتها **فهي لم** ومنها قوله ثم اوجاؤكم حصرت صدورهم جاؤكم عطف
 على يصلون اعني صلة الذين وهو استثناء من ضمير القصة قوله فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم او عطف على موضع مفعولهم و
 هي بينكم وبينهم ميثاق والمعنى لا الكفار الذين يصلون في قوم معاهدين او يصلون في قوم جاؤكم غير ميثاق اليكم ولا مقام
 قومهم وكل العطفين جواز التخصيص وان عطفه قال التخصيص والوجه العطف على الصلة لقوله فان اعرضوكم فلم يقبلواكم الاية
 بعد قوله فخذوهم واقتلوهم فيقولون ان كفهم عن الفتن احدى سببي استخفافهم لشرك النضر لهم وركز الا بقاء بهم قال ابن عطية
 وهذا ايضا حكمه كان قبل ان يستحكم اسلام فكان المشرك اذا جاء الى دار الاسلام مسلماً ما كان قال الفاعل فؤاد لا سبيل عليه
 مع السبب قد بحث انتم بما في راي **فهي لم** ثم اخلصوا انما اجتمع منهم لا خفش ^{حالي} فاعل جاعل انما دفعه الشرح نقل السبب في تحريم التخصيص من تحريم
 حبان ان لا خفش والجمهور على ان الماضي الواقع خالفاً لا يقدّم معه فدل بجواز ان يخلو منها لفظاً وفقدراً قال ابو جابر وهذا
 هو الصحيح وهو مخالف لنقل المص عن الاخفش بل هو مخالف لما ذكره المص في فذل من خوف الفاف حيث قال الثاني وجوب قولها عند
 البصريين لا لا خفش على الماضي الواقع خالفاً **فهي لم** ويؤيده فواه الحسن حصرة فانه فائدة انهم ويعفون قال المهدوي وعن غلام في
 رواية حفص في الحسن انهم خضر وفيه حارث وواحد بالرفع على انهم خضر في الجملة في موضع الحال **فهي لم** لا يحتاج الى انضاد
 قد هذا بناء على جملة الماضي الواقعة خالفاً لا بد منها من فظاً صرة او مقدرة **فهي لم** فضل الموصوف منصوب عند وفي ما قال ابو
 البقاء وهذا الخذف حال موطنه وقبل يخوض هذا القول الذي بعده في كلام الباقاء الا انه قال وما بيننا ما صفة انهم وبارك
 معترض راد بما بيننا جملة بينكم وبينهم ميثاق وقد خسر المص ذلك في قوله وما بيننا ما معترض وهو ليس بما ينبغي له ولو جملة بينكم
 وبينهم ميثاق وهو مفعول لا اعتراض **فهي لم** ويؤيده انه فسر بما ساقا اذ مصحف في وفرة ميثاق جاؤكم **فهي لم** وعلى ذلك اية

مع السبب
 ونحوه
 مع قوله

عليه السلام

على استقامه او يكون جائزاً كصفة لغوم ويكون حصة حصة ثابتة وعيها كصفة لغوم ويكون وان كانت نائمة عن بيتكم و
بينهم ميثاق وفي الكشاف ووجه هذه الفسادة ان يكون جائزاً كميان ليجعلوا في بدل او استنباطاً وصفه بعد صفة لغوم قال
ابو حنيفة وهذه وجوه مختلفة وفي بعضها نصف وهو البيان والبدل لان البيان لا يكون في الافعال ولا في البدل لا ينافي كون
ليس اياه ولا بعضاً ولا شيئاً ولا حاشية شيئاً في ذلك اي كون جائزاً كميان او بدل لا ينافي لان الاستنباط على المعاهدتين لا ينافي
بهم خاصة الكشف عن فقال السليبي فتح ان جعل يحتملهم الى السليبي بعد الصفة بما لا ينافيهم بالمعاهدتين او بدلهما من كلا او
بعضاً او شيئاً لا على ما قبل واما الاستنباط فيضاهي جواب كيف وصلوا الى المعاهدتين ومن ابن علم ذلك وفيه بعد لان الحصر
من الصفة الجارية في بعض الامور صفة الجارية فيكون بدل اشتمال منه في الشرح هذا لا ينافي المالكين بينه وبين الجارية فيكون بدل الاشتمال
لان جارية الجارية من سائر الجارية صفة الجارية والكلمة في قول ليس كل ما لا ينافي بعد تغير الجارية والكلمة في قول ليس كل ما لا
يجوز ان يكون بدل اشتمال فان بدل الاشتمال على ما قال ابن جعفر وبعد المحققون هو البدل الذي لا يكون غير البدل منه ولا
لا يفسد ويكون البدل منه شيئاً لا على الاشتمال على الطرفين بل من حيث كونه في الاعلى جازاً او متفانياً له بوجه ما يثبت في
الفن عند ذكر البدل منه موقوف الى ذكره منتظر لم يفتي هو مبنياً ومخلصاً للماجل ولا معلوم ان تسمى وهم ليس بالنسبة الى
كل غائبة من صفة فائزهم كان يحتملهم كل فيكونان صفتين فائزتين بوصف واحد هو لم يرد بان الدعاء عليهم بصف
فلم يرد عن فقال قومهم لا يغير سبيلهم كالمصحة في التاسع عشر من الجملات التي يدخل الاعراض على المعربين منها في الثاني
الخامس ان الزاد هو الفارسي وانه يمكن الجواب بان المراد الدعاء عليهم بان يسألوا اهله لقناله حتى لا يسطيعون يقابلوا احد البند
الجرم الفارسي على المبرزة انه دعا عليهم بان اسرنا ان يقول اللهم ارفع بين الكفار العداوة فيكون قوله او فانا نأفونهم في ما افننا
دعاء السليبي عليهم قال ابن عطية وبخبر قول المبرزة على ان الدعاء عليهم بان لا يقابلوا السليبي فيغيرهم والدعاء عليهم بان لا
يقابلوا فومهم فيغيرهم اي هم اقل واحقر واسحق عنهم كما تقول اذا اردت هذا البنية لاجل الله فلا تاعل ولا يبع وتقال غير ابن عطية
ان يكون سؤال الفومهم على ان قوله فومهم فلهما غيرهم عن لبسوا منهم بل عن معادهم انتهى في الشرح واما ما يغير الدعاء عليهم بصف
فلم يرد عن معاد فومهم لان فومهم كفادناهم مطلوب والدعاء عليهم بصف صددتهم عن جمل الكفار غير مناسب هذا في
ان قوله او يقابلوا فومهم متعلق بمحض اي حشر صددتهم عن فالك افعالهم وهو غير متعلق بكونهم ان يكون الفاعل
بان حشر صددتهم جلة وغائبة لا يبر ذلك بل يجعل الجلة معضنة من جائزكم وبين ما هو من مغلفاته وفلك قوله ان يقابلوا فومهم
يقابلوا فومهم اي جازكم كراهة الدخول في القتال مطلقاً فلا يبر ذلك فالك ولا فالك فومهم معكم بل هم مسكون لا لكم ولا عليهم في
ح الدعاء عليهم بذلك لانهم يذكرون الصفة متعلق بل دعاء عليهم يخرج الصدود وصفها هو لم يرد ان يكون خبر الانهم لم يفعلوا كل شيء في
الشرح فلم يرد على هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شيء اما اذا جعل صفة استقام لان الخفج وكل شيء مثبت
في الزبر اي صاحب عالم فله وجه اما لفظاً فانه ينافي الفصل بين الصفة والموصوف بالاجبة وهو الخبر واما معنى فلان المبرزة هذه الآية
ما اريد به قوله فومهم وكل صغير وكبير مستطر ففله صفة لكل شيء في الزبر الخبر اي كلما ضلوه مثبتة صاحب عالم هو لم يرد ان يكون خبر
لما اشار اليه ولا ينفذ الاول يقولهم لولا انك مد هونا ولا الثاني يقول الزبير لولا نبوها حوله الخطبها يرد بان اشار اليه ما
عليه بقوله كما لا يذكركم الخبر من ان الخبر لا يرد لولا واراد بالاول عدم ذكر الحال بعد لولا لانه اول بالنسبة لا عدم ذكر الخبر بعد لولا
وبالثاني عدم ذكر الخبر بعد لولا في بعض النسخ ولا ينفذ الثاني يقولهم لولا انك مد هونا ولا الثالث يقول الزبير على هذا الزاد
بالثاني عدم ذكر الحال بعد لولا لانه ثان بالنسبة لا عدم عمل الانباء في الحال وبالثاني عدم ذكر الخبر لاول منقول عن خط المص
ثم قول الزبير كخطة عصم فومهم انهم وفي بعض نسخ المعنى وبعض نسخ شرح الالفية لابن الناطم كخطة فومهم الطلاء الملهة على
الياء الموحدة وهو ليس بصواب تذكره فاضل بقوله ولا ينفذ هو مبني على مذهب لاكثر من ان الخبر بعد لولا واجب الحذف
وقد ذكر المصداق او ابلغنا من الحدوف المذكورة في الباب الخامس من هذا الباب ان هذا المذهب هو رد هو لم يرد احد هاهنا منع
خالفه كانت متبعة لولا وجوده وينبغي ح الاستنباط بخلافه زائد شاك فيه او ان الفقه له ذلك في الشرح قد منع عن الفقه
في هذا من المشايخ على تقدير زوال المانع اذا حتم الاستنباط فيها على تقدير زوال المانع اذا حتم الاستنباط فيها على

في غير

فقد برز والمانع ثابت واقول ان الدليل على صحة الجائز من هذه الاشياء ان لا يوجد هذا المانع لان المعنى على تقدير الفعل
المقدم وسببها هو على هذه الاشياء قوله واما قول بعضهم في فقال لا ذهب الى وجه سبب من حالها تقول لما ذهب هذا
فهو وجه ما تقدم على الجائز الجائز لا ضد بل لا قبل لا جناح منساقين بحسب الظاهر والى حاله والاستقبال في فعل
واحد وهذا مغفوف فاما من عليه فان دليل الاستقبال قبله في الحال بل في عاملها قوله معنى من الناس يستفتون في هذا
مدرستهم فقولوا لا يلبس الغداء شفع قوله والثالث ما بينهما معا في وخفا من كل شيطان مارد لا يهتدون وقد مضى فيه
البحث منها واثار الكلام على الجملة الاولى من الجمل لا على لسان من الاعراب في بعض النسخ معنى البحث فيها بتفسير المفرد والمؤنث وهو غايد
منه في الاصل قوله ان جملة من يفتي على حال من القبر فاعلم ولا يجوز ان يكون صفة لما لا اسم الفاعل لا بوصف بل العلة في الشرح
كلام المعنى انما هو على الظاهر وعدم الخلف الباب الثالث من الكتاب وما يشير المعناه اي معنى الفعل قوله وقال الكوفون ان التائب
امرته هو كونها عاقبة في البعد قال الرقي يعنون ان الخبر لما كان هو المبدأ في زيد قائم او كان هو في نحو وزيد امره انهم رفع
ارتفاعه ولما كان عاقلة لم يستلها لاطلاق اسم الخبر على البناء فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا هو عندك خالفه الاعراب
فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى العاقلة الخ انصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى التقدير شيئا يتعلق بالخبر انتهى قوله
مثال المغلق بالفعل يشبهه قوله نعم انصف عليهم غير المقصود عليهم قال القزاز في فحاشية الكشاف وما ذكر ابن حنبل في انه
استدل القصة بطريق الخطاب فغيرا واخر عن غثك في القصة ذكر الغضب ناديا كلام حسن ومعنى القصة بترك الخطاب قوله وسفل
البيضة مسودة آه القصة لمضاف اليها مسودة على الراس المذكور في قوله اما ترى راسي حالي لو نره طرحة صبيحت انبال الذي في الجوز
ما غلط من الخطيب ليس بالقصا شجره قوله نعم وهو الذي في السماء هذه فرة الجهور وفي عمر عبد الله والى على وبلد الان
ابن برز وجابر وابن زيد وعمر بن عبد العزيز وهو الذي في السماء الارض انتهى قوله والخبر لم يرد فاهو الغايد على
الموصول وحسن من طول القصة بالخط كاحسن من في قوله ما انابا الذي فاعلم انك سواء طوطها بالجهول قوله لا يحسن في
الطرف صلي فغيره على الجوان حيث قال ويجوز ان تكون الصلة الجار والخبر فيهما بالوجه وبوبقته ان يسجل حله
على الاستفهام في نفسه وتقدم في الارض المسطوحا كأي الطرف صلي والمبدل من المستفهم في القصة الابدال من جهة الغايد من بين
هذا على قوله ولا يحسن في ذلك في الباب الاول في الكلام على ان في مسئلة نزل اذ الاصناف انه لا يعرف نكر الابدال الا في
الاضراب واعترض عليه ابن الضايغ بان نكر الابدال في غير الاضرب يعرف بخلافهم انهم الا على الاطلاق الاول بخلافه
الانواع على الابدال والثاني بديل واجبا بان سره انه لا يعرف نكر الابدال والمبدل منه واحد والمثال العشر في المبدل انه
على ان الفتي بديل من القصة المبدل من الفتي كما ذكر المصنف في توضيح قوله وفيه بعد حتى قبل ما مناعه القصة الجرد وفي
بامتناع غايد على الابدال من القصة لغايد قوله ولان الحمل على الوجه العبد ينتج ان يكون سببا لخاص من محذور فاما
ان يكون هو موصفا بها يخرج الى ناولين فلا يمنع في بعض النسخ لان الحمل بدون او القواب ما ذكرها وهو الموجود بخط المصنف
لان الحمل بالواو عطف على لفظة الابدال واحدا للثاوي بدين نفس الابدال من القصة المستخرطة الطرف الاقل والثاوي بدين نفس الابدال
من القصة المستخرطة الطرف الثاني في الشرح فليكون سره بالثاوي بدين الذي يخرج اليها هذا القصة بان المبدل منه في حكم المظهر
فصير الصلة خالصة من غايد فيقال هو وان طرح تعد برامو جوتها فلا تضرب منه طرحة مع وجوده لفظا فاعلم هذا هو الناول
الذي اردوه ولا شأن له بحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض الا مثل تلك فجاء الناولان واقول الناول هو حمل
الكلام على خلاف ظاهره لا الاعراض عليه وجوابه والعادة فيها في الاعراض وجوابه ان يقال وفيه بحث فالوجه ما ذكرناه
قوله ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض المبدأ او خبر الثالث بل من فسا المعنى اسنوف وخالوا الصلة من غايد
ان عطف الشرح سره بالوجه الذي اشار اليه في الطرف صلي والمبدل من القصة المستخرطة وهذا مشكل لان فسا المعنى
يقدر الاستنباط لا خصوصية بهذا الوجه الذي شرع عليه لئلا يوجب العجز من هذا حذف في السماء مغلق بدي وهو الذي في
هو في السماء وجعل في الارض الاستنباط فاعلم المعنى انهم واقول لا مشكال لم يفرغ على هذا الوجه فسا المعنى في هذا

ترکب از ترکیب آب و آتش

كتاب التلخيص

فظا بل ناسا المعنى بقدر الاستدانة في حلو الصلابة من عايدان عطف وهذا لجميع له خصوصية بهذا الوجه الذي فعله
 دلت عليه قوله وان لسانا في شدة اللفظ في الصلابة والشد في شدة الصلابة والشد في شدة الصلابة والشد في شدة الصلابة
 الخلل ولكل شيء شدة من شدة علمه وشد به وهو يماهي لغة هذا ان يكون انهم وبالدلالة لانه في قوله ما قبله من شدة
 راجع الفعل قوله انما هو المثال بعض الأحيان هذا من مشطو التبرج الموقوف قوله انما ما بين ما بين هذا من مشطو التبرج
 وفي الصلابة عطف بالقرين فقرأ وهو صوت في عجمه وذلك ان اللفظ لسانك بحدك ثم شغف وقول الشاعري في قوله انما ما بين
 جلد الغزاة الغزاة بالجلد فلما وصف نقل حركة اللفظ في اللفظ في لسانك بحدك ثم شغف وقول الشاعري في قوله انما ما بين
 هكذا يكون ويرد بكر ولا يكون ذلك في الصلابة من قوله فغلق في بعض ما بين اللفظين لا بانيها باسم شبه الفعل بل
 لما فيها من معنى فذلك الشجاع والجواد في الشرح ولو قيل ان اللفظ باعينا فلما باسم شبه الفعل لم يرد عذرا واصلنا وقول
 عليها هي المراد منها وهي منع من ناولها باسم شبه الفعل ان ناولها في جميعها عن العلية قوله انما ما بين ما بين ما قبل هذا الصلابة
 بين عجمه بانضرابا وبانها للبل لم يتم وهو في وصفه في شاعري في قوله فغلق في بعض ما بين اللفظين لا بانيها باسم شبه الفعل بل
 الذي حصل كلالا في الصلابة والوهن في اللفظ وكسرهما في اللفظ في اللفظ وكسرهما في اللفظ في اللفظ وكسرهما في اللفظ في اللفظ
 في الاول عمل الكلام على الجواز في الشرح الجواز لان سوا عمل كليل بمعنى كليل الوفاء وهو من كل مسند الى البرق انما الكلال الذي
 هو الصلابة لا يتصف بالبرق في حقه وقول الذي في كل منها بما عطف لان كل من ينسب الكلال والاكلال الى البرق بما زود هو ليس
 بما اذا لم يكن وانما سره الجواز في الشرح والاشارة في الاول دون الثاني لان الاول في اللفظ كليل الذي هو حصة اسم الفعل الكلال في اللفظ على اسم
 المبدأ في قوله وهو جاز في اللفظ قوله من هو وسرنا على ان هذا عجمه في صدره وقدم من كسر ضاقت مناهيه وقد تقدم في من
 قوله في اللفظ في قوله وهو الله في السموات وفي الارض فلفظ باسم الله اصل هذا القول للزجاج الا انه قال في مغلق بانضرابا
 ثم من المعاني قال ابن عتيبة وهذا عندنا افضل الاقوال واكثرها احوال الفضايلة اللفظ لانه اذا كان يدلي على قدره واحاطة وسبلا
 ونحو هذه الصفات في جميع ذلك كذا في قوله هو الله الذي له هذه الصفات كلها في السموات وفي الارض قال ابو حيان وهذا صحيح
 المعنى لكن مساعده الحق لان اعداء تلك المعاني جميعها لا تعلق لفظ السموات في لوم متوجه بها جميعها لم يعمل في فعل الفعل في من حيث اللفظ
 اللفظ الواحد وان كان من حيث المعنى جميعها ولا بد ان يعمل في المحرر دفعا فلفظ الله من معنى اللفظ وان كان علما وقد قال
 الرغشمي نحو من هذا حيث قال في السموات مغلقه بمعنى اسم الله كان قبل هو المعنى فيها ومنه قوله نعم وهو الذي في السماء الله وفي الارض
 الله هو المصروف بالالهة والوحدانية لا ينفك عنها وهو الذي يقال له الله فيها وقال الفضايلة في اللفظ لانه لا يجوز فلفظ الله
 يكون اسما لا صفة وكذا في قوله في السماء وفي الارض لانها اسم وان كانا لمعبود كالكتاب بمعنى المكتوب بل هو مغلق باللفظ
 الوصف الذي فتمت اسم الله وذلك لانه في قوله ان يكون ما خذوا من لصل اشفا فاسم اعني العبودية وما اشتهر به الاسم من اللفظ
 وصفات الكمال ودل عليه هو الله مثل انما ابوا في المعنى بذلك وما يدل عليه التركيب المحصر من التوحيد والنفرد بالالهة او ما
 نزل هذا الكل من مغولية هذا الاسم عليه خاصة ومعنى كونه فيها انه عالم بما فيها على التشبيه والتشبيه خالده عليه بها على
 كونه فيها لان العالم اذا كان في مكان كان عالمه وبما فيه بحث لا يخفى عليه شيء ويجوز ان يكون كما ينبغي لا يشترط جوار المعنى الاصطلاح
 سبغ في الكلام بدون هذا الجواز والكاتب وكذا قوله نعم وهو معكم انما كنتم في علمه من هو المعنى وهو المعنى بهذا الاسم لا ينبغي
 عليك ان كون العلم على معنى المعجود المستحق تارة كان كون ابن ما يدور في المثال على معنى الشجاع والجواد لم يفض في اولها بكون
 كون الاسم على معنى اسم قد يكون مع تارة واجبة لانه يعلم الجبر لذلك هو ابو العلي الفارسي فانه قال هو ضمير لسان الله سبحانه
 خبر يعلم والحمد لمقتضى ضمير لسان قال ابو حيان وانما في هذا ولم يبدل مثل اليهود ان ضمير هو غايد على ما عادت عليه الضمير في قوله
 وهو الله لانه اذا لم يكن ضمير لسان كان غايدا على الله نعم فيض ليه قد روي الله الله فيمنع من سماء وخبرنا من مخلصي لفظا ومعنى
 لا نسبة بينها اسناد به وذلك لا يجوز في قوله وبخر عذوف قال الرغشمي ويجوز ان يكون الله في السموات خبر بعد خبر على معنى انه
 وانه في السموات والارض معني في عالمه بما فيها لا يخفى عليه منه شيء كان ذاته فيها في قوله ودالتا بعد فلفظ بستره وجهه كصفاة
 ثانيا لانه ثمة في قوله واخبر بلفظ يعلم في قوله وليس في لانه الصلابة هنا ليس مقلد الجبر مصلح ومثله في الشرح لاسم ذلك ولم

التمثيل في قوله

وقد لا يكون

فصل في
الاصول

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

لا يجوز ان يكون مفقدا بانما يصدق وما يجهرون واقول ليس التفرق في القس الذي يكتم والجمع الاسم والسرقة مثله والجمع السري
انما يمكن مصدر الاصل لا يصدق بحرف مصدره وصلته واما الكسر فهو مصدر الاصل لا يصدق بحرف مصدره وصلته وهو الذي لا يكتم
المصدر فلا يكون هنا مفقدا بحرف مصدره وصلته ثم لا يصدق ان المراد هنا بصلته الحرف المصدر المفقود مع قول الشاعر مفقودا
شرون ليس بغيره لا يصدق في الاصل الحرف **فوق** لم يعلق ان بالفعل الناشئ في القس وانما سميت نافضة لانها لا تبنى بالرفع بل بال
بل بالرفع مع المنصوب بغيره في الافعال الثمانية فانها تبنى كلاهما بالرفع دون المنصوب ما قال بعضهم من انها سميت نافضة لانها تبنى
على التثنية دون المصدر ليس بغيره لان كان في كان زيد فاما بدل على التكون الذي هو المطلق وخبره بدل على التكون المحصور
هو كون القيام اي حصوله في اوله باللفظ والى حصول ما ثم يفتقر الى الخبر ذلك الحاصل فكانت حصلت ثم قلت من ذلك من حيث ثم قلت حصل
القيام فالقيام في ابرام مطلق الحصول او لا مخصصه كما قلنا في صفة الشان في ابرام مطلق الشان مع فائدة اخرى وهي دلالة على
شبان زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل فاما ان الفاعل ثمان معا فكان تدل على حصول حدث متعلق بغيره في خبر
وخبره بدل على حدث معين واخرى زمان مطلق بغيره في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي التكون فصيحة ولا لانه
الخبر على الزمان المطلق مفعلة واما سائر الافعال الناشئة نحو ما اذا دل على الانفصال واصبح الدال على التكون الدائم وما زال الدال
على الاستمرار وليس الدال على الاستمرار وليس الدال على الانفصال لانها على حدث لا يدل عليه الخبر فائدة الطوبى فكيف يكون مفعلا
ماضيا بالمعنى الذي قاله والصحح انها كلها دلالة على التسهيل وبطل القول بانها لا تدل على الحدث او جرحا الله فلا يصح
مصدرها مع العلم بما في قوله بيدل وعلم ساد في قوله الفتح وكوبك بناء عليه بسبب اخر من يانه يجهل ان يكون التقدير وكوبك
فلما حذف الفعل انفصل الفعلين في ان الاصل يستلزم الدلالة على الحدث الزمان معا اذا دل على الحدث وسعد مصدره وعلى
الزمان وحده اسم زمان والمضارع يمنع هذا الاستلزام في مطلق الفعل فيقول انما هو في الفعل التام ففظ الثالث ان الاصل في كل
فعل الدلالة على المصير فلا يصل اوجها في الاصل لا يدل على الرابع انها لو كانت دلالة على مفعولها ان ينفصل جملته فانه من
ومن اسم معنى كايضا منه ومن اسم زمان التام في الافعال لا يثبت ان الاصل حدث وان تسمى بان زمان فانما زال ما به الافتراض
وفي ما به التناوب فلا فرق بين كان زيد غيبا وبين صار زيد غيبا والفرق حاصل في بطل ما يوجب خلافه السادس ان من جملتها
اعل ولا بد منها من ناف فلو كانت لا تدل على الحدث لزم ان يكون مفعلا غيبا ما زيد غيبا في وقت من الاوقات
الماضية وذلك فتنقض المراد السابع وفتح دام صلته لما المصدرية الثامن ان دلالة الفعل على الحدث أقوى فكانت اولها
التاسع بجي اسم الفاعل منها واسم الفاعل دلالة في الزمان بل على الحدث وما هو فاقم به او صاد وعنه الفاعل هنا
لو كانت مجردة من الحدث لم يبين منها امر كقوله ثم كوفوا واهم بالفسط **فوق** ولا باوجها لفتا القدر يرجع ان اوجها
لناس ان ائذ من الناس والفاعل ان يقول لا بسم فساد المعنى اذا كان الى رجل يدك من الناس وقد كانوا يجنون ايقم من كون
الرسول بسرا في اعرابه البقاء قبل عجب هذا بغيره المصدر لما وقع موقع اسم مفعول وفاعل جاز ان ينفصل مفعوله
عليه كاسم المفعول انتهى يوجب تغلبه فجيما ما روى عن ابن جريح انه قال عجب فرس ان بعث رجلا منهم فزلت هذه الابد **فوق** وقد
منع عن فرسان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمنع التقدير عليه هذا الاعراض على قوله لا يتعلق بجبالا
مصدر مؤخر وقوله حرف موصول منصوب على انه خبر ليس وصلته منصوب بالضعف عليه في منع في بعض النسخ ليس في نقد بحرف
موصول بدون ال وباضافة نقد بحرف واشار بقوله في فرب الى ما ذكره فيل هذا في الرد على من منع ندان الظرف وهو
التي في السموات وفي الارض يعلم سركم ويخبركم ان تكون مفعلة في حال من يجبا على حد قوله لم يزد موحشا ظل
بغيره يكون للناس في الاصل مفعلة ليجبا فلما قدم عليه انضبط على الحال كما ان موحشا في الاصل مفعلة لظلال فلما قدم انضبط
على الحال **فوق** لم يعلق ان بالفعل الجامد هذا الفصل يكمل سائر افعال بعض النسخ **فوق** لو كتمت اهل مراد اهل خاف ولا في
اخر **فوق** وما سعاد في الناموس الغذاء البكرة او ما به صلوة العجر وطلوع الشمس واليبس هنا الصرائ وظهير اعني اذا كان
يخرج صوته من خباشه وعرض الطرب فانها العين في القس والظرف العين ولا يجمع لانه في الاصل مصدر يكون واحدا ويكون
جماعة قال الله نعم لا يرد اليهم طريقهم **فوق** ومثله التعاون حرف التقي ما اكرمتم المسكين فادبر وما اهت الحسن لكافا فانه

هناك الفعل عند المعنى المراد وذلك ان المراد ليس في الاكرام المخصوص من الناحية لا الامانة المخصوصة بل كما في قولهم بل المراد في
 مطلق الاكرام ومطلق الامانة وهو غير لازم من الخلق بالفعل لان التقى ان تسلط على العبد هو في اصل الفعل متبادر
 وان تسلط على الفعل مع قيامه فلا يلزم من تقى المبدأ في الخلق في نفسه على قولهم ان يقدرك الخلق بفعل ولا عليه الثاني
 في اي معنى ذلك يتعدى تلك في المنسب اليه المعنى في علم الجنون يتعدى تلك وهو ظاهر ان البناء متعلق بفعل ولا عليه الثاني
 وفي الجرم يظهر ان يتعدى تلك في علم عشرة بين الحكم عليه والحكم على سبيل التوكيد طلبا للثبوت انتفاء الوصف الذي هم عنه
 وقال ابن عيسى يتعدى بواحد من كما يقول الانسان انت بعدا فاعطى وقال ابن عيسى متعلق بمجنون منعيا كما يتبعها في قول
 شيئا في قولك انت بعدا فاعطى متعلقا بذلك الاثبات والتقدير استواءهما في قولك ضرب زيد عمرو او ما ضارب يد عمرو الفعل
 متبادر منعيا لهما لا واحدا وحكمه النسب على الحال كما نه قبل فانت مجنون منعيا عليك بذلك ولم يمنع البناء ان فعل مجنون ضارفا
 لا تهازل ان لا يكيد التقى والمعنون متبادر ما كان نسب اليه كنهه كعداوة وحسدا وان من انعام الله عليه بخصافة العقل والشهادة
 التي يفتضاها الداهل المبينة بمنزلة انتفى والمضافه من ملين وقاعد بعد الاثبات الاعكام قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان يتعدى ذلك
 متعلق بمجنون وانته موضوع الحال يحتاج الى تماثل وذلك انه اذا تسلط التقى على محكوم به لم يعول ففي ذلك طرفا من احداهما
 ان التقى يتسلط على ذلك المعول فقط والآخر لا يتسلط على المحكوم به فينتفي معوله لا تنقضاء بيان ذلك بقول ما زيد بقا
 متعلقا للمبادى الى الذين اسرعه منصف دون قيامه فيكون قد قام غير مسرع والوجه الاخر انه متعلق بما سرعته في اسرعه اي لا يفتا
 فلا اسرع وهذا الذي فرناه لا ينافي معه قوله لا يفتا بوجه بل يوجب للمال المجنون ان ينطبق به في خواصه وقال السمعاني
 الجواب ان البناء وذلك في نحو ما زيد فقامت ضاحكة في القيام في هذه الحالة ولا يان منه تلك الحالة في غير القيام الا ان يكون
 المحكوم به لا تماثل تلك الحالة في غير القيام الا ان يكون المحكوم به لان تماثل تلك الحالة فيان من يتعدى فبها فتوله والثالث في الحكم
 به يقتضي معوله ما تنقضي انما كاد كونا والجنون هنا غير لازم لانه في حالة الفقد وتتم له ما زيد فقامت مسرعا غير
 لان القيام لازم للاسراع فلما لم من يتعدى في الاسراع غايته ما يقال لا يلزم من تقى الجنون في حالة الفقد فيها غير ابل المقوم في
 ثبوته في غير فلتا حالة الفقد لازمة له فيان تقى الجنون مطلقا هو لم وذلك على ان الاصل وما كعاد الا على اعنى على النسبة المحل
 فلبا لانه لا يكون الطرف منعيا في التقدير على اللفظ الحامل على التشبيه الشرح لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما
 حال كعاد غداه اليه في الا حال في التقدير على التشبيه على وجه التشبيه هو التقدير في الطرف منعيا في الحال كما في قوله ثم واذكر في الكتاب
 سرهم فان ثبتت فعد جعل كثير من العبر في الطرف منعيا في وجه وفي اذكر حالهم او فخصتها اذ ان ثبتت في ذكر بعضهم ان نحو
 الفضة والحديث يجوز انما في الطرف خاصة وان لم يرد بها معنى مصدرا كقوله ثم وهل انتك بنو الضم في تدوير الجواب وكل
 وهل انتك حدثت ضيف ابراهيم المذكور في ذلك واعلم في الشرح جواز الاحمال في معانيها في حصول والكون فعد الم ببعض هذا
 في اخر الفصل الذي عقده في وجع اذا في الطرف في القول لبس المراد تشبيه حال سعاد في حال الفقد في القول في ان التقدير وما
 حال سعاد لا كحال الفقد وانما المراد تشبيه نفس سعاد بنفس الفقد في الفقد الذي ذكر عنه هو السبق في ذلك في حاشية
 المطول في الشرح انه لو سلم لزوم تقدم الطرف على اللفظ الحامل في التشبيه لم يضر ذلك بوجه اذ الطرف يجوز ان يقدم على
 المعنوي نعم ان اريد بخصوصية العامل من حيث هو واضع بعد الا فاعلم انها ما عدا من عمل ما لا يها فيها بلها استقام وفيه كغير
 المقدم انتهى بقوله على التشبيه المعكوس بدل من قوله على ان الاصل ولم يرد التقدير في ضم اللفظ لان تقدم الطرف في هذا القول
 على عامله ملفوظا به لا مقدم هو لكن من عجز هو وضع العين للمادة ومكون الميم فيض الرأء والشهور في الضم والاعاد في
 بمنه للعامة في شبه العجز في كان فلوب الطير تقدم الكلام عليه في الجملة العنصرية في مع ان الحال شبيه بالمفعول به بعد
 جهتها فضلا من حيث ان الفعل يتسلط على بعضها من غير توسط حرف ملفوظ او مقدم هو له واما ما كان فالحج فها في شبيه
 الشرح لا يلزم من عمل حرف التشبيه في الطرف لان التفسير معول ضعيف في ان يعمل فيه الجاهل الضم بزاو بل كثير
 درها في لفظه انه العادة الفصل اجمع غا نل وكذلك المتعاليك جع معاول كعصفود وهو الغنير هو له لا تقدم الحال
 على عاملها المعنوي الذي نه بيب كعب بن جعفر طرف لا حال ولكن لما كان بين الحال والطرف مناسبة مطلقا اسم الحال على الطرف

حيث جوفه الوجه الاول كون القمير لما ارادنا نصيحاً وخطره في الوجه الثاني بل هو كما قلت شعراً ما الفرق بين قانون ابوة كانه من
ما ارادنا على عبادنا او قانونا من مثله ما ارادنا ابوة وهل ثم حكمه خفيصا فمكنه معنونه او هو حكم بحيث بل هذا مستبعد من مثله
فان داهم كشف الرتبة واما طه الشبهة والاشهاد بالبحر ايا بل من اجل الاجور والتواب قد اجابنا لقنا زان في حاشية عن هذا وان
لما اجاب به غير هذا والحوالين هذا اسر فيجبر بالتحديد الملبس به والذوق شاهد بان خلق من مثله بالاثبات يقتضيه وجود المثال
ودجوع الفجر لان بون من حيث هو مثل الله في البشيرة والمغفرة موجوب بخلاف مثل الفرائض في البلاحة والفضاحة واما اذا كان من غير
للسورة فالحج نعمته هو الاثبات بالسورة الموصوف لا يقتضيه وجود المثال بل بما يقتضيه اتفاق حيث يفتق به اسر العجز وخالصة
فولنا ان من مثل الجا بية يثبت يقتضيه وجود المثال بخلاف قولنا انت عبيت من مثل الخامسة وقد اجاب بوجه نحو الاول انه اذا اختلف
بما نوا من الاول بناء فطحا اولاهم بين ولا سبيل الى البهتة لانه لا يخفى لاثبات البعض ولا مجال للتقدير للباو مع من كيف وقد
ذكر الما في مصرعها وهو السورة واذا كانت من الثانية لم يثبت كون القمير العبد لانه لم يلد الا لاثبات كمال الفرائض وفيه نظر لان
المبدء الذي يقتضيه من الاثباته ليس هو الفاعل حتى يجبر مبدء الاثبات بالكلية في الكلام على انك اذا املت فالكلام ليس
مبدء الاثبات بالكلية من مبدء الكلام نفسه بل معناه ان ينقل من الاثبات الذي لعنير لم امداد حقيق او نواها كالصبر الفري
والاثبات بسورة من مبدء هذا نمدح ما يقال ان الخير من المبدء هو الفاعل والمادي والفاي واجبة بتلك شيئا ولا يصح شي من
ذلك فما في مبدء على ان كون مثل الفرائض مبدء ما بالاثبات بالسورة ليس بعد من كون مثل العبد مبدءا فاعلم ان الثانية
اذا كان القمير لما ارادنا ومن قانونا كان المعنى قانونا من منزل مثل بسورة فكان مائلا فلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب لانه
سورة والعلامة منه سون هذا وظان المقصود خلافه كما ظن به اي الاخر وفيه نظر لان اضافة المثال المنزل لا يقتضي ان يجبر
موصوفه منزلا الاخرى انه اذا جعل مفعول سورة لم يكن المفعول بسورة من منزل مثل الفرائض بل من كلام وكيف نوه ذلك والمقصود
بجبر عن ان قانونا من عند اقتضاهم بكلام مثل الفرائض ولو سلم فادعاء من لزوم خلاف المقصود غير من ولا مبين الثالث اننا
اذا كانت صلة قانونا من كان المفعول قانونا من عند المثال كما يقال ابوة من زبدي بكتابي من عندنا ولا يصح ابتداء من عند مثل
الفرائض بخلاف مثل العبد وهو ايضا بين الغشا انتهى قوله في توجيه الرتبة الحكم والقدر على اعضاء في القس الكم والكامة
وغاء الطلع وعطاء الفود والجمع كام واكدوا كام والتمر بالمشقة وفتح الهم قوله وفي مثل هذا باض على اعضاءه التي هي البه
بالمشقة وفتح الهم والباهع التقيع بفانج التمر ينع وبنع وبنع وسعا وبنوعا اي اردد وفتح وبنع مشد وفتح وبنع وهو مثل
التقيع والتقيع حكم المرفوع بعد فاقوله احد هان الارجح كونه مبدءا مخبر اعنه بالظرف والجور ووجوه كونه فاعلا في الشرح
هذا بفتح فاقوله ثم انزعت في اوقع تقديم الخبر الباس المبدء بالفاعل وجبا خبر نحو زيد فاقوله واقول ان قولهم ذلك انما هو فاعل نفس
الفعل القدر بل لئلا يجوزهم في هو الا ثم زيدان يكون زيدا مبدءا وان يكون فاعلا له عن غير قوله وجب اعرب فاعلا
يعني على سبيل المرجوحة او على سبيل الارجحة او على سبيل الوجوب قوله احدهما امتناع تقديم الحال في قوله في الدارجة اننا
ولو كان العامل الفعل لم يمتنع الشرح فلهذا يجب عن هذا ما تروى من جواز تقديم الحال على العامل المفعول به جواز تقديمها
عليها انما اضطررنا لاضطرار وجوب الحذف واقول المقتدر عندهم كالمفعول عليه في القول عليه كقوله على المفعول
وجوب حذف العامل المعنوي منصرف لانه لا يكون الا في مبدء عليه لفظا بسطة مسددة ثم على تقديم كون العامل الظرف
او الجور ولنا انهما عن استغناء الحذف لا يكون تقديم الحال على الظرف والجور لا تقديمها على عامل المفعول وايضا يمكن تقديم
الحال فاقوله في مبدء على الظرف والجور من غير تقديمها على الفعل المضمر ان يضر الفعل بفاعل الحال الساكن على الظرف
والجور وهو والقوله عطف على قوله احدهما تقديم امتناع الحال لانه في مبدء تقديم الحال ولا يصح ان يكون توكيد الضمير
محذوف مع الاستغناء لان التوكيد والحذف متنافيان في الشرح فلهذا منع ذلك فان مذهب سبويه وشيخه الحليل جواز حذف
المؤكد وبقاء التأكيد وانهما على ذلك جماعة كما نقى عليه في الباب الثاني من حيث لا شرط الحذف في الحاشية التي عرفت
عنا لذلك قوله ولا لاسم ان على حله من الرض بالابتداء لان الطالب للحل فلهذا ما سبغ في الباب الرابع
في اقسام العطف ان جهوز البصرين على شرط الطالب للحل خلافا لبعض البصريين والجميع لكونه يثبت لا يقال ذلك الكلام

نقطة

في الصنف وهذا الكلام في التاكيد لا نقول قال الجري والرجاج ان حكم التاكيد حكم الصنف التسوي سواه كان الاصل بطلان
او ظاهره والبداهة ان لم يكن شرط الاعراب فربما من هذا القبيل قال الرضا ولم يذكر قولهم ذلك متعاقبا ولا اجازة
والاصل الجواز لا فارق هو ان بينهما هو المشانع الوصفية في اخره جمع بينهما **قوله** قلنا اصل ذلك حذف اللام الاولى
لغرض الانضمام مع اجتماع النلتين والحقف مطلق اخذت الاولى بالحقف لانها تدغم وقبل الثانية لان النقل انما يحصل عند
وجوز في قوله كما هو سلبه وكسر فعلا لكسر اللام الباء والخطاب في ذلك لنفسه والباء بالظاهرة والفتحة بغيره من نفع الهم اذا تكامل
طهر والمراد هنا شدة الحرارة والطلب بكسر الجاء للجهل وسكون اللام في اخره باء موحدة فسر الميم بزيادة الكبد او بحباب القلب
بابين الكبد والقلب في القاموس هو لجهة دفعه ضل بين الاصلين او الكبد او بزيادة الجاهل او بزيادة البصر ومن
لا ريب فيها **قوله** او بالابتداء هذا متعلق بغيره معطوف على فاعله والتقدير او سره بالابتداء **قوله** وانما الباء
لكبد الملاينة بينهما بانهما في الشخص في الشرح الاحسن ان ضربا الملاينة هنا بين الباء والكبد بانهما في موضعها على قلب
الكبد واقول بل الاحسن ما قاله المصنف لان قلب الكبد الذي هو الملاينة بينه وبين الكبد على التقدير الاخر
الذين ذكرنا المصنف الا بانهما في الشخص فليكن اضافة الباء الى الكبد لذلك **قوله** ولا خلاف في تعيين الابتداء في قوله
لما يعود الضمير على لفظا ونية هذا هو النية الثانية في الشرح ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عندنا من هو ضرب
غلامه زيدا ولا يكف في عود الضمير الى الموحى لفظا ونية فكذلك هذا ومن حيث انتهى اقول انما يلجوا في ضرب غلامه زيدا وهو
الاختصاص من يصره كان حتى لا نسلم انه لا يلفظ الى عود الضمير الى الموحى لفظا ونية بل يلفظ اليه وانما جاز نحو ضرب غلامه زيدا
لشدة انشاء الفعل للمفعول به كافتناء الفاعل قال الرضا لا يلجوا في ما ذهب اليه لكن على فله وليس للضمير متغyre مع قولهم
في باب الشاذ ما قالوا او كانت في قول الشاذ وفيه حيث اشار الى هذا الذي قلناه **قوله** انما على الفاعل فلهما فتمناه وهو قولنا
سبوا ليدعو الضمير على مناخر لفظا ونية **قوله** واجازة البصر في على ان يكون الموضع مبتدأ افعالا لانه اذا كان مبتدأ
كان منفردا بحسب الترتيب دون اللفظ وعود اللفظ الضمير على ما هو كجاء واذا كان فاعلا كان موحرا بحسب اللفظ والنية و
عود الضمير على ما هو كجاء عندهم **قوله** لقولهم في كنهانه دمج المثل لقولهم هو بلام مكسورة في اوله ودمج بفتح الدال
المهمل وسكون الراء في اخره جيم مصدر بمعنى الطي والكف **قوله** بمسألة هلك الفة او بجملة في الشرح المسألة واحدة المسألة في
الكلام والمجوز في القاموس غلط الجوهري وقال بدل في الكرم في الكلام انتهى اقول الذي رابته في نسخة المصنف الذي راجعنا
هو نسخة صدره بجملة الدين والمسألة واحدة المسألة في الكرم والجود انتهى والملك بضم الهاء وسكون اللام قاله الصنف هلك
الشيء بمجرى هلاك ما هلكا وما هلكا وهلكا والاسم هلك بالفتح **قوله** واذا كان اسمهم بنية التقديم كان ما هو من
نماه كك هذا جواب عن تحليل الكوفين علم جواز الابتداء في قوله وانه جازم زيد بان الضمير يعود على المبتدأ بل على ما
اضيف اليه المبتدأ والمضيق للتقديم انما هو المبتدأ **قوله** والارجح تعيين الابتداء في قوله افضل منك زيد لان اسم التقبل
لا يرفع الفاعل الاكثر على هذا الحد هذا هو النية الثالث واشاد بقوله على هذا الحد الى ان اسم التقبل يرفع الفاعل
الظلي غير هذا الحد وهو ما انا سبق على اسم التقبل في وكان مرفوع اسم التقبل الجنبيا مفعلا على نفسه باعتبار ان نحو
ما دلت جلا احسن في حقه الكحل منه في زيد وليتم ذلك بمسألة الكحل **قوله** ومن الشكل قوله فخر بن اء هذا هو النية الرابعة
وقد تقدم الكلام على هذا البيت في حرم اللام انما حال الوصف غير مغلوم يثبت لا يقال وقد ثبت بقول الشاعر خير بنو لعل
لك ملبيا مفعلة لحي في الطبرست لا نقول فلا يجيب عنه بان خبره خبر مقدم ولا يلزم عليه الاجازة وعن الجمع بالمضارع لان ضميرا
يسئل للواحد وغيره قال القليل والملائكة بعد ذلك ظهر ما يجيب فيه فاعلمنا بمجدد **قوله** ان يرفع صفة ضو او
كسب من التمام في الشرح واعلم ان الطرفين عندهم بحسب مغلوم فاما من سفر ولوقا مستقر فاما كان مغلوم فاما واجب الحذف
بقولنا فاما نحو زيد جالس في الدار واما قولنا واجب الحذف وانما ذكر لبيان الواضع وزيادة الايضاح و
والاعتماد كان مغلوم فاما سواه وجب حذفه ضووم الجمعية حيث وجد واجازة نحو زيد راكب على الفرس فان قلت ما وجه
في نسخة الاول مستقر ارفع الفاعل والتايد لقول المصنف قلت لما كان المعلق المام اذا حذف فنقل الضمير الذي كان مستقرا

نقطة
نقطة
نقطة

١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

منہجی من کما
انفسہ جان

ملاحظة

البشارة

في قوله فان اوتيت
ما على انواع

والاول
في قوله
ما على انواع
في قوله
فان اوتيت

اي ضيقت بهيمة اعجبني بدل ما ذكره لان اعرب زينة هذا المثال لما در بين القصة الرضخ واستمع الرضخ وجب القصب قوله فان اوتيت
ما على انواع من جعل هذا عطف على ان اوتيت ما على ما لا يفصل واما على جاز ضمير جازي فاعل فلا يجوز وهو اعجبني بدل ما ذكر
عجوه وان كان الاسم الناض من او الذي يصح في المثال المذكور جازا الوجهان وهما رضخ وتبدد وضبه كما جاز في ما ان اضما
على انواع من جعل لان ماح ومن والذي ان جعل وهو يصح ان يكون معجبا ومعجبا من لا يفصل فانه يكون معجبا لا معجبا
ومعجبا العكس هو رضى زينة المثال الاول ونضبه المثال الثاني لانه لا يجوز عوجه التوب الى الخرج وكره من الخرج
في كره مضمر يعود على التوب من الخرج الا انه لما كان ضد له بيان بان في العكس هو رضى الدعاء على التوب الاول واسما
الكره لا التوب الثاني انضبه ذلك مما اشرقت فيه عطف البيان والبذل قوله فان اوتيت واما الا لان لم
بظاهرة في جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ان عطف البيان لا البذل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر
عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فهو مرتب بمراد الله كانه قبل من مرتب او ظن انه فقال ذلك فابدل كانه
ما هو اعرف منه ومثله وانك لتتالى صراط مستقيم صراط الله ثم قال الرضى قالوا ان الفرق بينهما ان البذل هو المفضو بالشيء
دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فيع المبين فيكون المفضو هو الاول والجواب ان لا نسلك المفضو بالشيء
في بدل الكل هو الثاني فظنوا في سائر الابدال الا الفلأف فان كون الثاني فيه هو المفضو بما دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاول في الابدال الثلاثة منسوبة الى الظن لا بد ان يكون في ثانيا فذكره فابده لا يحصل لوم يذكر مونا لكلام القضاء عن
اللفظ لا سيما الكلام ثم وكلام نبينا وكذا كونه غير مفضو بالشيء مع كونه منسوبا الى الفلأف واشتداله على فابده يصح ان ينسب اليه
لاجل ما هو خلاف الظن ان لم نقول في بدل الكل ان الفابده في ذكرها مع احد ثلثة اشياء باستفراغا كون الاول اسما والثاني
منصفا بصيغة مخويز بد رجل صالح وكون اولها منصفا بصيغة والثاني اسما بصيغة العالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني
بجزء التفسير بعد الا بهام مع انه يلحق الاول فابده البشارة والثاني لان الابهام ولا ثم التفسير ثانيا وفعلا ثانيا البشارة
بالمستور لا نحو رجل زيد فان الفابده الخاصة من رجل صالح فصل من زيد مع زيادة التفسير لكن الفرض ما ذكرنا ولا يجوز ان يكون
نحو زيد رجل الا فابده في الابهام بعد التفسير عطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضع الاول والا فبذلك يكون
البذل جامدا بحيث لو حذف الاول لاستقل الثاني ولم ينجح المبتدع فبذلك المعنى فان لم يكن جامدا فدر الموصوف بخلاف العتقة
فاللوا لو حذف في جاني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف بخلاف التاكيد فانه وان كان
جامدا لكن كون معناه مفهوما من المبتدع لو سك عليه منع من اعتباره مستقلا ولم يكن للبذل معنى في المبتدع فيحتاج الى المبتدع
كما احتاج الوصف لم يفهم معناه من المبتدع كما فهم ذلك في التاكيد جاز لغيا به مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المبتدع و
لما كان اعربا ينفعه الاول جازا ان يعتبر غير مستقل نحو الاول نحو زيدا واما الثاني فابده منسبين والثاني باعلام بشر وبشرام
بالوجهين واما انا زيدا وكذا قوله انا ان الدارك البكري بشر بالجر وكذا العطف يجوز بعبء مستقلا نحو زيدا وعمرو وغيره
مستقل نحو زيدا والحادث للعادة المذكورة بعينها واتمالم بجزا زيدا وعمرو ولا يان بد وعمرو بالتون كما جاز باعلام بشر وبشر
في البذل ان العاطف كرف النداء والمعطوف صالحا لباشرته والفايدة في بدل البعض والاشمال البيان بعد الاجال والتفسير بعد
الابهام لما فيه من الدائرة التفسير وذلك ان المشكك محتق بالثاني بعد الجوز والمساخ بالاول فنقول اكلت الرغيف ثلثة ففصدا
لرغيف ثلث الرغيف ثم يبين ذلك فنقول ثلثة وكل في بدل الاشمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يملأ ويراد
الخلا نحو اعجبني زيد عليه وسلم يدقوه فانه قد ضل اعجبني زيدا اعجبك عليه وسلم يدقوا فاما ان اسلب ثوبه على نذرا مضيا
ولا يجوز ان نقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه فالوا والفرق الاخران البذل في حكم نكر العالم فيه ظاهر فابى شئ بهر في
الحاطب ذلك فيما يكرهه ولنا ان ندعي ذلك فاما هو عطف بيان مع التسمية في البذل وفروا ايضا بينهما لعدم وجوب
البذل والمبدل منه نصرا ونكرا بخلاف عطف البيان والجواب نحو الخبر النخلة في المصحح عطف بيان ايضا في قوله واما الجاز
الز مخمصة في ان اعيد والله ان يكون بيانا لله من قوله ثم الاما مخمصة به ضد مضى وقد ان الفتوحة الهرة الساكنة التوت
اذا كانت مخمصة قوله ونحو فلان في بغيره بالحى علام الغيوب فان علام الغيوب صفة على المدح للضمير المستتر في بغيره

[illegible]

الباب الثاني

المتعلق بالفاعل
المتعلق بالمفعول

ومناخ والمخاربه مستندهم في ذلك عدم التماثل من القصر وحكمته ان معمول الصفة لما كان سبباً اشبه القصر لكونه زائلاً
الى المقادير والفتحة لا يفتن فكذلك لما اشبهه **فوق** له ويشكل عليهم الحديث في صفة الفاعل لعود بعضه اليه في الشرح فخرج
بعضهم على ان التبعي خبر ابتدائي محذوف لا صفة لعينه كما أنه لما قبل اعو عينه قبل اي عينه مضطرب اليه واقول وخوجه
انهم بعضهم على انه منصوب بفعل محذوف وهو **فوق** لظن طهارة الهمزة الطاء جمع الطاء وهو الطابع وفي بعض شروح
المعلقات الطاء الانضاج وهو مبتدأ لم يجر والهمزة في صفة المصنوع على الجارزة لتضع في القدر الهمزة المبطونة في القدر
والتعريف ان الصفة كبر حتى لم يجر واشتدوا **فوق** على ان الاصل او طابع فلهذا حذف الحذف وابتغي جود المضاف اليه والشر
لا حاجة بنا الى التفرع على هذا الوجه الشاذ بل يقول حذف المضاف اليه مقامه على الطريقة المشهورة ولقول قال المصنف في قوله
فان كان المحذوف المضاف فالطالب ان صفة اعرب وفعله في على جره وشروط تلك في الطالب ان يكون المحذوف معطوفاً على
مضاف بهناه كقوله اكل امرئ خبزاً اسماً نادراً لو قد بالليل نادراً اي وكل نادراً من غير الطالب الله يريد الاخر اي عمل الاخر
انتهى ولا يخفى ان خلف المضاف اليه المضاف اعرب هو حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومقتضى ذلك عدم قيامه مقامه
انما وافقه في اعرب كماله ما نحن فيه في قول المصنف كقوله بعضهم والله يريد الاخر بالمقتضى ليس على ما ينبغي والاول ان يقول كقول
اكل امرئ خبزاً اسماً نادراً فان كان وفعله في محذوف على مضاف بهناه ان الطالب بمقتضى المقتضى الاخرى لا ما سببكم المصنف في
العطف عن البعد اذ بين ان جره فلهذا بالهطف على محل ضعف ما افرق في هذا الحال ان المصنف ما اجمعنا
فوق له والفتحة لا يكون الا انما يفتن في ظرف ليكون منها الجملة والظرف **فوق** له والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام على
لما قبل ان يقول ان التبعي اي قد يتوقف معنى الكلام عليه فهو ما طاب بل لا انفتاح **فوق** له انما البت من بعث كيباه وبهذا
البيت ليس من مات فاسترح ميتاً انما الميت ميتاً لا حياء وفي النص الكاسر من الحال ولا ينكسر من الخبر وقد كسب لرجل بكاء
كالبشر امة ووافقه في نشاء فهو كيب فامره كيبه وكابا اليه ودخل كاسر في الحال والبال مطلق على الحال وعلى
الغلب على رخاء النفس في الشرح والرخاء بالفتح والمد مع الحال واقول هذا التفسير يقتضي انه في الجملة المعجزة والموجود في غالب
الشرح فحطه بالجم **فوق** له والثالث ان الحال مبنية للهيات والمفتحة مبنية للذات وانما الشرح قال المصنف في حاشية التسهيل المراد بال
لهبة الضوء والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر من مخرج مثل كمال صادقاً ومات مسلماً وفاض كما في وان اراد الصفة
فالتفسير مما اوضح لمصنوعهم لكن يخرج منه مثل طاء زيد والفتحة طاعة وجاء زيد وعمرو جالس فلان في معنى جاء مفاداً مطلقاً
الشمس وجلس عمرو فيجب لنا وبهذا يخرج من لانهاج مبعثان للصفة انتهى في الشرح واقول ما سبب ذكر المصنف في اخر الكلام
على الحال اخلافاً للناس في ادول الحال الواقد جملة وقال السيد ركن الدين في شرحه الكبير على كافي ابن الحاجب علم انك انما قلت
البيتك وفيه فائده فان الحال هنا لم يبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هي بينا للزمان الذي هو لازم الفاعل والمفعول
وقد اشبهوا العباد من المازوم باللازم فكان بينا **فوق** له على انما اذا ما دون ليلاه الرجلان المتأخفة وانضبت جلان وحافيا
على الحال من فاعل المصنف انما القدر به بان في بيتنا قلنا ومن الجرد في قوله ويجوز ان يكون حافياً حالاً من الضمير بجلان فيكون
البيت من الحال المشاهدة حاشية التسهيل للمصنف في هذا البيت يحجى فطرا رجلاي مكان رجلاي وعبره فاعلا بزيادة و
حافياً حالاً منها على حد قوله بها البيت انهم ذكر على حد قوله ولا يضرب لهما فاعل لهما يقال ذكر البيت لا يقال زاد
رجلاي البيت انتهى في شرح المتصاحح للسيد الجرجاني في قوله وان الواقد كانت في الشام **فوق** له لان الحق قول الاعلم وابن مالك
قال صاحب الجرد ذهب الاعلم وغيره على ان الرحمن يدل وزعمه علمه وان كان مشتقاً من الرحمة لكنه ليس بترادف الرحيم ولا الرحم على
هو مثل الذر ان وان كان مشتقاً من الذر صيغ للعلية فحاء على بناء لا يكون للسمو قال ويدل على علية دوده غير ان لا يعلم
قال الله نعم الرحمن علم الغر ان قال ابو زيد استعمله البدل في عندي منمنع وكل عطف البيان لان الاسم الاقل لا يصغر الا في
لا تعرف الاحلام كلها وابيها الا ترى انهم قالوا وما الرحمن لم يقولوا وما الله فهو وصف بزيادة الثناء وان كان جرحه بغير
الاعلام **فوق** له لا بد من جعل صفة ولا يخرج من في الشرح هذا الاستدلال من حيث ان المشتقات الكتابية بال يجوز ذلك
فيها هو الفاعل زيد ولا يخرج بدفع الوصفية وعلية العلوية ورواه ان الرحمن لم يستعمل الا فيهم فلا يفتن العلوية وقد مر في

ما افرق في هذا الحال ان المصنف ما اجمعنا

مخ
شیراز
محل
لازل
وکیل
نیک

جلد الحفظ على مثال ذلك والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ولم يقبل بكون خبره في الجملة إلا بعد ما كان له من قبل أن يقبل بكون خبره في الجملة

بحر الطيف والحدود الأربعة المعتبرة في الخبر وهو الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

شرايطه منها يوم أن لا يرد عليه في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

ظرفه يوم أن لا يرد عليه في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

شرايطه منها يوم أن لا يرد عليه في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

فما يجب فيه تقديم الخبر في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

وهل يجعل الذاد والذاد مع الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

سبا في الآراء وليس خول الاستفهام المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

الابتداء به شكل إذا عرفت ذلك المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

قال ان التكرار لا يثبت بها إلا انما تضمنت بوجه واحد المسمى بالخبر المسمى بالخبر

التكرار حتى يرد على ذلك المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

به عاين في القول ولا يرد عليه في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

ويجب به حصول المسوغ ثم لا يرد عليه في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

في نحو جعل خبر من اسرنا انما استفهم في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

لا يرد عليه في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

لو كان الجوز في ارجل الدارام اسره معرفة المكمل يكون احدهما في الدارام المسمى بالخبر

او اسره لعدم لفظ الدار على حصول الخبر عند المكمل وعدم شيء اخر يقتضي المبدأ انتهى **قول** السادس ان يكون مرادها ما

الحقيقة من حيث هي نحو جعل خبر من اسره وعرف خبر من جرائه اذا كان بقوله مرادها الحقيقة بدون كلمة صالحة في الشرح جعل المسمى

هذا في حواشيه على التسهيل من قبل ماء المعنى فيه معنى العوم وفرضه بانما اضطر واحد من جلي على واحد من جلي علم انه لا يقتضي

لفرض منه على معنى فصل الشرائع انتهى الثاني من كلام عمر بن الخطاب في الخبر المسمى بالخبر المسمى بالخبر

عمر لكب فقال الحق في ذلك كعب وهم ضال عما يجب انك انما التزمهم من خبر من جرائه **قول** السابع ان يكون في معنى الفعل

في تعاقب الخبر من خبرين بن عصفو والسابع والعشرون ان يكون في معنى الفعل من غير عائد نحو قائم الزيدان على الكوفيين

الاخفش **قول** في نحو قائم الزيدان غدا من جرائه ان يكون التكرار في معنى الفعل مثل قائم الزيدان عند من جرائه

الصورة عندهم مسوغين احدهما العمل كما تقدم والاخر معنى الفعل **قول** في نحو قائم الزيدان مسوغان كما في قوله

ثم وعندنا كتاب حفظ مسوغان في الشرح يعني ما تقدمه ولا من كون التكرار عاملا وما ذكره ههنا من كون التكرار في معنى الفعل

فدعه على رايه ثلثة اموههذه ان تكون التكرار عاملا ولو فوجئنا في شيا الف في قد اسلفنا ان لا ينفذ عنه ذلك في هذا الباب لان الكلام

في المبدأ الذي هو محكوم عليه لا يحكم به والوصف للمذكور من الشا في الامن لا في الشا في اقول ليس الوضوح في شيا الف مسوغا في

نحو هذا المثال وانما هو شرط العمل او شرط الكفاءة بالفاعل على اظهر القولين كما سبق قوله المسمى بالخبر المسمى بالخبر

مسوغ او لا سرخر قد اسلفنا في الكلام مطلق المبدأ الا في المبدأ الذي هو محكوم عليه واحد المسوغين في قوله ثم وعند

كتاب حفظ الصفة والاخر خبر في ظرفا **قول** في الثاني ان اشراط الاعراض كون الوصف بمعنى الحال لا الاستغناء انما هو

للعرض المنقول لا لخلق العمل وذلك ان العمل في الموضع يكفي فيه الاعتماد **قول** في الاوجب العامة ان لا يخلو الحال من ان

بما جلت عند وجب اسداد جل في الثاني من ذلك في فعل الاجزاء وانما فسرنا كلامنا بهذا لانه اشتمل على نايفين فيكون شيئا

لان في الفية اثبات في اسرنا ونعم فلاننا لا اسرنا سرنا بل لا واسرنا معناه وبدا ظهورها الوجه والشا في هذا الكوكب

[illegible]

علم بعض
الجهل انفسهم

علم بعض
الجهل انفسهم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰

الكتاب الرابع

في العطف

الثمرة وتعمل فيها أصناف كثيرة من الخلق هذا عنده هو معنى ما قاله الفناء في كائناته عند فلا معنى له في الشارح به على أن
قول الفناء في ذلك وذكر في وجه الوقت بصيغة المجهول يفتى أن غير ما قد ورد في كراماتهم هذا الشارح الذي في كلام الزمخشري
قال في الأمور التي يمكنها الاسم الإضافي **فول** كسنت وأبنت لا يحمل أن يكون هذا بيننا وأحدنا من ذلك الزمخشري عاوان يكون
بينين من مشطو التبرع الموقوف وفي القس وهذا ليس الرجل مناهة غلثا كما أنها صارت راحة فلو ساء من يوفى كما يقال لعنت
الرجل إذا صار أصحابه خشنا وأطغ صاوت طينة فطوقا في يجوز أن يبرهن أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه قلبه كما يقال في
الرجل منار إلى حال يدل فيها والناظر المثل يقال لواء بدنه لها ولها ما إذا مظهر **فول** ما الحازم الشهير إلى الحازم العناب لا شرة
الأخذ له بالثقة والاشتمال الذي في الفوائد والعدام الكثير الأقدام على العدة في البطل الشجاع **فول** وكما وقع هذا العطف في
الجور ووقع في أخيه الجورم جعل الجورم أخا للجور ولما ذكرنا في كل واحد مناهة على نوع من الحكم ولا يعمل في نوع آخر غير
فان معنى لولا آخر نوعا مطلق ومعنى أن آخر نوعا مطلق في أصله وأصله الشرح قد يشكك هذا ما ان الغضبية والذلة على الطالب الشرطية لا
عليه ما فكيف يجعل معناه ما وأحد ما وجاب بان الشرطية وإن لم تدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه ولما كان قصد في الصلح
لما كان مجزئ من مطلقين وعلى أصله الناظر الذي هو مبدأ الخواركان ذلك منها الطالب لعدنا خيرا برباه ليعف الضد والقتل
المفضيان لمصلحة التعانة لا بدية كما يقول ربان وففتي على ما لا يكون مشطرا طلب النوف في هذه الحثيرة كانت الشرطية
المذكورة في معنى الغضبية **فول** وقال السيرة والفارسي وعطف على محل فاصدق كقول الجميع في فراه الاخيرين وهما الكفا
فول من ظلال الله فلا مادي له وهذا هم مجرم بان عطف على محل فلا مادي له وفيه نظر فان صاحب الجرح قال ان فاصدق ليس على
جزم بخلافه ما دى له لوجود الشرطية لا ترى أنه لو وقع موضع فضيل كان مجزئ ما قال والعرف بين العطف على المحل والعطف
على النظم ان العامل في العطف على النظم مفعول دون اثره يظهر جزم أن على نون الشرطية بل عليه التام على المحل لعدم الشرطية
ان جزم بدنه على الكس من ذلك **فول** وان والفعل في ناويل مصدر معطوف على مصدر مشوه في الشرح لا يجوز ان المصدر معطوف
على مصدر مشوه حتى يكون من عطف المخرجات فلا يمكن نقض الشرط بل يقول ان المصدر المستعمل من ان وصلها ما سئلنا عن حذف
خير والجملة جواب شرط مقلد له ان آخر في فضاء ثابت وان فالقاء ح رابطة الجوابية ان معطوف على محل الفاء وما بعد فها
كقول الجميع في فلا مادي له وبدنه وفدا سلف المم الاشارة الى قول من كلامه هنا عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل
من لا تعرب **فول** وبان الفولان في قول الملهة قابلية الجرم بل بالقولين قوله بنووك الخليل وقول السيرة الفارسي وقد فسد
الكلام على البيت الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب **فول** اي قوله يعني ان نوب اسم مفعول مضاف الى ما له الكلام على
له هذا بل كونه مسبوقة في عطفها هو **فول** فليسنا بالجملة ولا الحمد بها هذا مجزئ مصدر معا في انفا فاسخ ومعنا في جزم
معاويه واسم سهل في **فول** وقال في الفارسي بال عطف على النظم في الجزم **فول** وانما جزم بصيغة على نون من شرطية
وبقي جزم بها **فول** وجبل بل يصل بيتا لوقف اي قبل ان يصير مرفوع وسكن لبنه في **فول** وهذه الباء واللام الفعلية
هنا ليست للنجير ولا للشك بل لتويع الاقوال فالصاحب الجرم وهذا الحسن الاقوال ولا يرجع الى قول به على ان هذا ما لا يحمل
لاننا انما نجزم في الشعر في الكلام لان غيره من رؤسا النحويين قد نقلوا انه لغة **فول** فيمن فتح الباء هم ابن عامر وابن خنظل وحف
وذلك على **فول** كانه قبل وبعده اسمي هكذا يقع في بعض نسخ الكفا وفي بعضها ووهنا بال والناس في هذا بال الفاء و
فهم المؤنث لان الانية فبشرنا فها بال الفاء وفيهم المؤنث وانما انخفضت الراء بال بشارة لان الباء اعظم سرور بال ولول ولا تها لم يكن لها
ولد وكان لا يجرهم ولما من غير فها هو اسم **فول** مشابه لهنوا اصلها بن عشرين لم يذكر الزمخشري من هذا البيت الا نصفه لا
ولم يقع في خط المم كلمة مشايهم بل وقع لهنوا اصلها بن عشرين والبيت لا يه الا هو من الرباعي وروى مكاسبين مشوم وناعبهم فاعاد
من النعيب هو صياح الغراب وانما جملة الزمخشري من العطف على النظم لا جل ما ورد على جزم بالعطف على اسحق وعلى نصبه بالعطف على
محله **فول** قبل صويجر وعطفا على ما اسحق **فول** بالعطف على محله الطان يقول عطفا على اسحق واهنا النوع الاقوال
لا للشك ولا للنجير **فول** في رد الاول اي ولما لاخير ان لا يجوز الفعل بين العاطف والمعطوف على الجرم وانما يجر من الاول
ولم يجر من لوز الشارح فيهم ما سبق من ان شرط العطف على المحل امكان ظهور وجه الفصحى ومجمل يكون مفعولا لا جله يعني بطريق

في العطف

غير ذلك
الرجل منار
لا حال

ح

جزم

فصل

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

في

هذا هو
الكتاب

الباب الرابع

المشهور بين الجمهور وقال السبعة ما شبه المطول ان منع البيانيون انما هو في الجمل التي لا عمل لها وان ذلك جائز في الجمل التي
لها عمل من الاعراب فتر على العلامة يعني صاحب الكشاف في سورة نوح ومثل بقوله قال زيد بن نوري لصنوه وصل في المسجد
وكذا في الجمل فاطمة على حوان قوله نعم وقالوا حسنا الله نعم الوكيل قال هذه الواو من الحكاية لان الحكي ايضا قالوا حسنا الله
وقالوا نعم الوكيل وليس هذا الجواب مختصا بالجمل المحكية بهذا القول ولا يثبت من به من جهة فحص قولك زيد يا ابيوه من الخ وما
اضغه ونحوه وما يجر وما اجوده وقال يقيم باب الفعول والفعول بدل على قوله انهم قالوا ان الجملة الاولى اما ان يكون لها عمل
من الاعراب ولا وعلى الاول ان فعلها بشرط ان الثانية لا تكون في ذلك الاعراب عطف عليها كما افهم وقروا ان شرط هذا العطف
بالواو مقبولا ان يكون بين الجملتين جملته جملته من المعطوفين بالمفرق من ضدهما والى الجمل التي لا عمل لها لا اعراب فيحكم المقول
واكتفى بالجملة النجاسة ولم يفتوا في هذا القسم الا في اختلاف خبره انشاء على ظهوره في اللفظ والواو اعني الشرط في الشرط المذكور
وانما العبر في ذلك الاختلاف في صورة القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى عمل من الاعراب فلو كانت تلك الاحوال اعني ما يوجب
كمال الانقطاع ونظيره جائز في القسم لكان ذلك التقسيم مخصوصا لتلك الاحوال بالقسم الثاني ضابطا فان تلك اختلاف الجملتين
وايضا لفظا او معنى فظ ان اوجب كان الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى عمل من الاعراب ولا قلت الجمل التي لا عمل
لها ولا في موضع المقول وتلبس التسمية بين اجزائها مفصولة بالذات فلا انقطاع في الاختلاف تلك التسمية بالجملة والانشاء مقبولا
في الجملة المحكية بهذا القول بل الجمل في حكم المفردات الذي هو في موضعها بخلاف ما لا عمل لها فان نسبتها مفصولة بين ذاتها فغير
احوالها العادة لما انتهى قولهم واجازة الصنفاد في جملته من ذلك في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
قوله نعم فان لم يمتدوا اولي بقولوا فانوا الثابت في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
قوله نعم ذلك القول العظيم واخرى صحت ما ضربنا فيه وفيه ضرب في ذي شرح التلخيص عليه السلام في التبيين ان اصل هذا القول في اصل
البيان في حقهم علمه من ذلك كالمعنى كثير من النجاسة جوازها ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه يجوز له ولا يجوز له بل في قوله
في التلخيص في هذا الموضوع فان كان لا الصنفاد وغيره باله في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
ذلك مبني على ما قل من ان الانشاء لا يقبل العطف بايضا على انشاءه في اوضح معلنا اخرج الى اوابله مما يكون خيرا في الله
فكان التقدير في الابنة ان لم يفعلوا اولي بقولوا فانوا الثابت في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
عليها وهي انشاء لفظا ومعنى فلهذا ما قلنا في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
خبره على بشر قولهم قال ابو جابر في الخبر الاصح ان يكون وبشر جملته معطوفة على ما قبلها وان ينفي معناه الجمل كاديسبب
وقد اسند ذلك في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
العاقل ان على ان يكوننا انما لان خبره بانه مضمون قولهم وان شقنا في الالباب من سبعة امر في الضمير العبر في الضمير
المهمة وسكون الموحدة في الدع وهو اذ يربطه الماء على غير قياس الرسم لار والدارس في المعول معطوف على اسم مكان من
عول الرجل انا بكي واضاصونه او اسم مفعول محذوف الصلة من عول على ذلك ان عائد على ما في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
اي منكته بما يعينه في جمع موق وهو ظرف الصبر فلهذا الالف والظاظ طرفة ثمانية اذن ويجمع اليه على امان وامان
مثل ابادا واما في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
الثلثة بينهما واما الدال جملته به قولهم واسند الصنفاد بهذا البيت وقوله الانشاء بهما الا الذي مطلعنا في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
بالعطف على هذا فيكون الصنفاد شاذ من اسند بالذي مطلعنا فلهذا واقول اما في البقرة فقال ان غشيه ليس لعند بالعطف الا في
حتى يلبس في مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يا ابياه بالعباد وبشر فلانا بالاظهار
وجوز عطفه على انشوا قال الثمانية وطاصلة عطف مجموع على مجموع كبا عتباد عطف شيء من هذا على شيء من ذلك وقد يقع مثل
هذه المفردات كما قبل في قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد قوله نعم وبشر الذين امنوا في سورة البقرة اي بعد
ويجوز ان يكون معطوفا على انشوا ووجه بطله بالشرط المذكور ان تبشر المؤمنين اي بقرئ على عدم مغايرتها للكتبة في القرئ
الا لم يكن معجزا فلا يثبت صدق الشيء ولا يكون ضد نفيه وتبشره بثلث الثواب كما قبل فان لم نأوا بوجه من مثله فثبت صدق الشيء

هو طرفنا

[illegible]

[illegible]

الآن فزروا عما بين
من تغلبوا فأنشدوا
لا اله الا الله
قال الربيع

اسمہ و اقوال میں نظر آئے
وہ جہت سے

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الرابع

ما

ويقال ثبوت الفعل بعض الافراد فيكون ابو الهم معترفا ببعض الدنيا الذي عدل عن الجهاد عليه هو خلافنا القدر في قولهم
وفي اجماعه هو انهم يجوزوا العطف على قوله ابن خالسه في قوله لم يجرى العطف على مرغوعا في قوله لم يجرى مرغوعا هو جزم
لصطف على محل جملة السنين من ان يدرهم هذه المرأة احكام النساء الا انهم اجتمعوا في ذلك فدل على ان بعض من اقرضوا
مضيق في صحيح البخاري وبعض من حديثي بحدوثهم في دفع والارب واعداد الابواب قبل يطابق على الذكر والاسم وفل انما
يطابق على الاقوي ويقال للذكر واحد في جملة هذه من صرح والذين يراى فرافون فياء موحدة طيس الراس في قوله لم يجرى
بهم وان صيرهم بالجر معطوفنا بعض على محل السنين من ان يدرهم في قوله لم يجرى فدل على انهم لا يدرهم في قوله لم يجرى
على من صيرهم في قوله اما على الاول فذل ان الجملة خبرية بل بالاول كون من موصولة والجملة جملة ان ذلك من غير الامور
في قوله اما على الثاني فذل ان لا يجرى جواب اسم الشطر المرفوع بالابتداء من ان يشغل على خبر في الشرح بل بالثاني ان يكون
اللام في قوله لم يجرى غير لام الابتداء ومن شرطه اذا كان كذا في الجملة التي قبلها في قوله لم يجرى فان ذلك من غير الامور
وهو متبني فكيف يكون جوابا للشطر مع عدمها فشرها بالفاء والمص قد قال يا في هذا الكلام وقول في الفاء والجملة
جوابا للشطر لانها اسبغية فوطا انها على الفاء وهو لا خلاف في ذلك في الشرح فاما الذي قبله لم يجرى لانهم لم يجرى
بان من شرطه كما جزم ابو الفاء والخو وانما قال ان فدل كونهما شرطية فلا بد من تقدير الواقعة في الجواب ثم ابطال الجواب لعدم الا
بالفاء وبانهم من ذلك ابطال كونهما شرطية مع جعل اللام لا ابتداء فاما الذي علم انه ما قال المص من انهم لم يجرى فدل على انهم لم يجرى
الثاني انما هو ان كانت الاشارة بذلك المصداق غير واما ان كانت الهم وكان جملة ان ذلك من غير الامور خبر
لا جوابا فالرابط اسم الاشارة ولا يصلح الاشارة في ذلك من غير الامور في قوله لم يجرى فان ذلك من غير الامور
بغير الواو واخر في هذا القيد فاما اذا كان المعطوف بالواو فان الفتح يكون رابطا في حواشي التسهيل للمص وانما كان ذلك لان
الواو اطلق الجميع فالاسمان معا والاسماء بمنزلة اسم شئ او مجموع فيه ضمير في قوله والثاني ان ينادى العامل نحو زيد فام عمرو فام
هو حواشي التسهيل لان الواو ليست في محل بل في الفوات ولهذا اسما الزيدان فيهم ويصعد واجازة فاسم فاعاد طما قول
بعض المصنفين واخذ ابو الفاء في هذا من شرطه وهذا من عدم وان الجلبين صفة ثابته لرجلين فمرو في قوله والثاني ان
يكون بدلا لضمير الجازية العجبي هو قوله لم يجرى فاما في الشرح هذا الاتفاق فاما في قوله لو ثبت ان العامل فعطف اليها
هو العامل في متبوعه اتفاقا فانه يثبت هذا فدل على ان العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع او غير من غير تفصيل
بين البطل وغيره في ذلك ملحوظ من الاقوال فانما كان من النسخة من يقول بان العامل في المتبوع وانما هو عامل اخر فدل على
كان التابع عطف يبا او غير يثبت فدل على ان هذه المسئلة على تقدير كون التابع فيها با على سبيل الاتفاق فانما في قوله
حكى الاتفاق لان القول بان العامل في البيان مقدم من جمل الاقوال لا يصد به فدل على انهم لم يجرى فام فاسم وحكاية الرفع
بعضهم قال بان فاسم لهما الفت والتوكيد وعطف البيان فدل على انهم لم يجرى فام فاسم وحكاية الرفع
فيها هو العامل في المتبوع ونسب السبوق وفعل الفعل فيها ايضا لما جرن عليه من هذا الجلب والاختصاص في سبوق واكثر الحفظ
قال الرضوي اما المتبوع والناكيد وعطف البيان فيها ثلثة اقوال فالسبوق العامل في التابع فاما في المتبوع وقال لا خشي العامل
فيها معنوي كناية المبتداء والخبر وهو كونهما تابعة وقال بعضهم ان عامل ثلثة مقدم من جمل الاول ولما البدل لا خشي
الربط والافارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدم من جمل الاول وسبوقه والمبتدأ والسبوق والزخشر وابن الحاجب
ان العامل في البدل منه واما عطف النسق فيه ثلثة اقوال فالسبوق هو العامل في المعطوف الاول وبواسطة الحرف وقال
الافارسي في الايضاح وابن جني في سرائر ان العامل في الثاني مقدم من جمل الاول وقال بعضهم العامل في الثاني مقدم من
جمل الاول وقال بعضهم العامل حرف العطف لثبوت في قوله لم يجرى فاما في الشرح ان ذلك يمكن ان يكون مبتدأ
غير خبر الجملة للباس في قوله ويمكن ان يكون بدلا او بياناً والخبر معر لا جملة فدل على الاحتمال الذي بدلا المص في قوله لم يجرى
ذلك جملة لا بد من مقتضى ان الاشهر للباس فلا يقال هو في قوله لم يجرى والذين يدرهم اياها انما واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار
فولدهم والذين امنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفس الا وسعها اولئك اصحاب الجنة منعت ان لما اسند بها جاعله وليس كذلك
نفسه

[illegible]

فانزلنا الكتاب وذكروا الشرايع وعبادوا الله فاصف لنا الخائسين لا تتردد في مقابلة هؤلاء الخائسين
مستلهم علمهم وانزلنا القرآن للذين آمنوا وحبوا ما نزلنا من قبله من التوراة والفرقان

جواز الخلف والاثبات وقال الرقي جواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون الصلة لها بالوصول استلزام لا غنى
 للوصول عنها وانما يفيد بر مقرر فهو هذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعد ثبوت الصلة احسن منه في الجملة لانه في الجملة
 رجل ضرب لانه مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالضمير فيها موصوع غير كالكلمة الواحدة اولها وانما
 كان الحذف في الصفة انقص منه حصة الصلة انه ليست الصفة من ضرورتها الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الوصول وضرورتها
قولهم كانهم كرهوا بناء قليل على قليل القليل الاول هو ربط الصلة بالوصول الواضع خبر عن ضمير الخطاب بالاسم الظاهر والقليل
 الثالث هو ربط ذلك بضمير الخطاب **قولهم** على هذا فقول هذا ما لا يقتضيه الا وابل وعجاجة التي تقتضي **قولهم** على ما عطف قوله ثم
 والتورث الذين كثر ابراهيم بعد ان يكون العطف بهم على الجملة الفعلية ضعيفا لانه يلزم ان يكون من هذا القليل فهو يكون
 الاصل كقولهم يمكن الجواب عن هذا بانه يقتضي الواضع ما لا يقتضيه الا وابل وعجاجة التي تقتضي **قولهم** على ما عطف قوله ثم
 الذين كثر ابراهيم بعد ان يكون فلان ما على قوله الحمد لله على معنى ان الله حقيق بالحمد على ما خلق لانه ما خلق الا الله ثم الذين
 كثر ابراهيم بعد ان يكون فكيف يكون **قولهم** على قوله خلق السموات على انه ما خلق ما الا بعد عليه حد سواء ثم بعد ان يكون
 به ما لا يقدر على شيء منه **قولهم** فلان ما عطف قوله ثم فلان استبعاد ان بعد الواء انه بعد وضوح انما قد مره ولذلك ثم انهم بمنزلة استبعاد
 لان يشر فيه بعد ما ثبت انه محتمل ومبهم وباعثهم وفيه حاشية الشك انما فان قيل له حاجة في قوله لانه ما خلق الا الله والبدل
 قد يكون على غير العطف فلان الحمد على العطف دون مجزئ الاوصاف والافعال الكماله وقوله ثم الذين كثر ابراهيم بعد ان يكون
 وفي الوجه الثالث ثم بعد ان يكون بد استبعاد بان البنية الاقل صلة كقوله بعد ان يكون من العطف وفي الثانية صلة بعد ان يكون من العطف
 بوضع الظاهر بوضع السببية وتقدم الصلة لا للاهتمام بالضمير الاستيعاب وهذا يقتضي من غير مقتضى البنية التقدمين على كل من الوجهين و
 وضع الضمير لبيان موضع الاستيعاب ولفظ الكتاب هو ان الضمير ثم الذين كثر ابراهيم بعد ان يكون وليس كذلك وهذا العطف على الصلة
 ليس على ضميرانه صلة واحدة براسه بل هو لا عرض بانه لا معنى لمولنا الحمد لله الذي عدوا به بل هو اخلت الصلة بجملة
 يكون المجمع صلة واحدة كما قبل الحمد لله الذي كان منه تلك النعم العظام ثم من الكثرة الكثران انتهى لهذا يندفع بقية كلامه
 وهو لا يدل على ان الاولى الابتنان لا يقدر ضمير ولا يقتضي ذلك اعترض صاحب الانصاف على الكشاف بان العطف على الصلة في
 للدخول حكمها ولو قل الحمد لله الذي كثر ابراهيم بعد ان يكون لم يستف **قولهم** ودعم التخصيص في الثالثة انما شاذة فائدة فانه قال في
 الفصل فان كانت اسمية فالواو اما من قولهم كلمة فذلك **قولهم** وما عطف ان بضمير على الدسرة وفي البحر وليس في الجملة الاسمية الواو
 حالا بالضمير من الواو شاذ خلافا للقرء ومن وافقه كالتخصيص والجا اذا كان يكون جملة بعضكم لبعض عدو وسنافة اخبارا من الله
 ثم بعد ان بعضهم لبعض كانه من الحال لانه فيجوز ان يابزم من الغاية الامر ان يكون مامورا به او كالمأمورية وليس ذلك بل انهم
 وفي الشرح لكنه قال في الكشاف قوله بضمير بعضكم لبعض عدو فان الاستعانة بالواو متعادية في قوله ثم والله يحكم لا مقتضى
 لحكمة انما انهم حال كانه فيل الله يحكم نافلا حكمه كما نقول جاسي زيد لا غماصه على راسه ولا قلنسوة يربدها سارقا لا العطف وقد
 يكون مراده ان الاكفان من الاسمية بالضمير انما يكون في جملة يمكن ان ينزج من حيث ندل على مقرر مفعول ولا كك جاني زيد
 فادرس ذلك ويرد عليه انه حكم بالشاذ وفي قوله ككشده في الا في مع امكان الاستدراج المذكور اذا العنى ككشدها فما هي لم يندد
 وادعوا ظهورهم كانهم لا يعلمون هذا وقع بما راينا من التنج وليس للملأه فكذلك لان الابدالية وضع فعمل فنبذوه وادعوا ظهورهم
 ليس فيها كانت لا يعلمون وانما هي فنبذوه وادعوا ظهورهم واشتدوا به ثمنا قليلا فنبس ما يشرون والابنة الله فيها كانتهم لا
 يعلمون ليس فيها فنبذوه وادعوا ظهورهم وانما ابتدأ في من الذين اووا الكتاب كتاب الله وادعوا ظهورهم كانهم لا يعلمون **قولهم**
 مضاف اليها غامرة الا في الضمير مضاف اليها واسم مستب معني منه قول المستب بن عيسى وذكر عاصا مضاف اليها الما غامرة
 ورفقه بالغيب لا يزيد والمما غامرة في حذف والالحال انتهى وفي الشرح قوله المما غامرة حال من الهار ولا وافيها وهو طاهر
 ولا مظهر بعد على صاحب الحال ان الضمير الما غامرة على الفاص فاجعل في تقديره باطد وهو اما الواو والضمير فلم قلتم
 هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الواو لانه الاصل في الربط فيقال المما غامرة في واو لانه ما قد مرهنا
 الواو دون الضمير جدا على الكثرة ربط الجملة الاسمية وهو الربط بالواو **قولهم** فان قلتم بربطه لا لم يصح نصب الاسم على الاستعانة

هذا

وضع الظاهر بوضع السببية

بدلهم

الشيخ

ولا رخص على الأبد لا نخرج يكون من جملة أخرى في قولهم نفسا مصدر لفعل جلد وفقد هو الخبر في الخبر وفقد به منفسهم
الله نفسا ويجوز أن يكون الذين منصوب على افتراء فعل بهنر قوله نفسا هم كما تقول نربا جلد عاله وقال الرغشي فان قلت
على هم عطف قوله واصل لغا لم قلت على الفعل الذي نصيفه لأن المعنى فقال لهم نفسا لأن المعنى فقال لهم نفسا انما عطف
لهم ونفسا شين في لغا لا في لغا ما هو من لفظ المصدر ولا لأن فيه ولا على ما حذف في ما في الخبر في قولهم وكذا لا يجوز زيدا
جلد عاله ولا غير واسفيا له خلدنا لما عده منهم ابو حيان لان الهم متعلق بمجد وقد يعجز عن فعل هذا المصدر لا تنفالا انها لا تنفلق
بدلا المصدر لكونه لا يتحد باللام ويلزم من هذا ان لا يتعلق باللام ويلزم من هذا ان لا يتعلق بفعله وهذا جرح من ذلك في خبر
الرغشي وهو قال لهم نفسا وتقدر بره جتان وهو نفسهم الله نفسا وفي الشرح تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في باب
الفتن من كتاب التسهيل ان اللام في سبيلك متعلق بالمصدر وهو المبني وقولهم انهم في هذا فانهم انما اطلقوا القول بان
اللام للمبني فانما يريدون انها متعلقة بمجد وفاسقوف المبني فلا يسلم لهم وادعوا انها لا تدر معار من يقول ابن الحاجب
في شرح المفضل انما اسقط فقال سبيلك جلد بها اجماعا هو قوله نفسا في سبيلك كذا انبأهم من ابن ابي ندر من سبيلك اسقطا منه
زائدا فكم مبتدأ او مفعول لا نبأ مصدر بعده وفيه ذلك ان كذا من جملة ما حذف من خبرها المصدر به وانه مفعول ثان لا
ننبأ به من خبره من بناء على انما زاد بعد الاستفهام ولو تغير هل المتعلق كما جاءه انبأهم به في قوله مبتدأ ونفسا هم الخبر وكذا
مفعول المحذوف بقدر الفعل المذكور وذلك الحذف مفعول بعد ما لان الاستفهام له المصدر في قولهم وجوزوا في الخبر في قوله
الخبرية والاستفهامية يعنى على سبيل التقريب قال ابو حيان وهو ابو حيان وهو ليس بمجد لان جلدنا خبرية بنفسه فاطع الجملة في الشرح
في فها من جملة السؤال وبسبيل الخبر سبيلك بذكر السؤال عنه ثم قال اكثر من الايات انبأهم فبصرف هذا الكلام مغلطنا عما
قلد لان جملة كذا انبأهم على هذا التقدير خبر من لا يتعلق به سلات ترى معطى الكلام ومصلب السؤال على هذه الجملة وهذا لا
يكون الا في الاستفهام ويجوز في جملة خبرية لا تقدر بمجد وف هو المفعول الثالث لئلا يكون المتعلق بسبيلك عن الايات
الخبرية انبأهم ثم اخبرهم انهم كثر من الايات في حاشية الفنا في قوله فان قبل على فمجد الخبرية ما معنى السؤال وعلى تقدير الايات
سفتها مبتدأ يكون السؤال للتفريع والاستفهام المنفرد الاستنكار والاستبعاد ومعنى الخبرية التحقيق والثبت فلنا على تقدير
الخبرية فالسؤال عن غايم وفصلهم في مباشر اسباب التفريع وعلى تقدير الاستفهام المنفرد الخبرية المحل على الاية وهو مبتدأ الخبرية
وكما انبأهم قبل في موضع المصدر لهم سلام هذا السؤال وقيل المفعول به فقبل بيا المفعول كانه قبل سلام جواب هذا السؤال
فبل في موضع الخا لاي سلام فاما كذا انبأهم واما كذا فمفعول وان لا انبأهم ومن انبأهم على في ما في قوله او اذا فصل بين كذا
ومبنيها بفعل منع حسن ان يؤتى من وهذا السؤال المأمور به الرسول في لكل احد لفصل تفريع بيا سبيلك لفصلان
بحسبوا فاعلم من جوابهم امر الايات الموانع فيكون معجزات انبأهم ثم على ما هو المتعارف من ايات القرآن وغيره في قوله
ولا يخفى في جوابه عن السؤال الذي سألوه من دفع اعتراض الجان فليما مل في قوله ولم يذكر الخوف ان كذا الخبرية يتعلق بها
عن العمل هذا اعتراض على الرخص فانه يلزم على جملة خبرية يتعلق بها الفعل وهو سأل عن العمل كذا الخبرية لا يتعلق بالعمل في
في الشرح وفيه نظر اما اوله فلان الهم ذكر في الباب لظا من النوع الثاني عشر من الجملة الشاذة منه ان كذا الخبرية يتعلق بها لا كذا خبرية
في الخلاف بين الفخوين واخذاهما ما ذكره ان الخوفين لم يذكره واما ثانيا فان سلم انها لا تتعلق فلا نسلم ان سلم غايم الجملة يمكن
الجواب عن الاول بان سراد بالخوفين اكثرهم وعن الثاني بان كلام الهم انما هو على الظا المشاود وهو عمل سلف الجملة الى فيها كذا
المحل لان معطى الكلام ومصلب السؤال على هذه الجملة في قوله لعل كان في حواله لول السنة والنوا الا فانه والبيان ان ضم اللام جمع
في لياة وهي الحاجة من غير فاف والاشارة الملائمة بسلام منصوبان منضمين جوازا مع صلتهما مود بمصدر معطوف على المصدر المذكور
اي بنفسه ليايات وسامه سلام في قوله ودعم ابن سبيلك في كونها في نوبته للمحل على الاشاع في ضمير الطرف مجاز في كلمة
في وليس ينبغي لمحو الصفة من ضمير الوصف في الشرح ان ارادوا ما من الضمير لفظا وفقد برافسوع وان ارادوا خلقها لفظا
فسلم ولا ينظر الحاصل ان في البنية موصوفا ومبدا لانه بدل اشمال وكل منها يحتاج الى ضمير ليس في البنية الا ضمير واحد فان كل
رابط اخبر الى ضمير اخر يربط الضمير في المصدر يعود الى حوال والمفضل يعود الى قوله غير ان تقدير الهم اول من عذرو

من سببه لا من الاشباع الذي هو خلاف اصل هذا ان قلنا ان الجار والجرور حذفان معا وان قلنا على التفسير فالاشباع
 لا بد من على تقدير ان لا يشترط الاطلاق بل لا يشترط ان يكون ذلك مرتين بل ان كان ذلك مرة واحدة والقطع
 بقوله منهم لانه لا يوجب لكان بدل بعض من غير خبره الشرح لا نسلم وجوبا لقطع ذلك على الاطلاق بل هو مقتضى ما اذا
 لم يتوسط حذف يحصل به منضم الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا توفى فلا يجب القطع بل يجوز هو الاشباع ومنه قوله
 اجنبوا السبع الموبقات الشريك والتحرر قد مر بالوضع على القطع وهو لا يوجب بالتصديق البديل ومنه مقطوف محذوف كانه
 قبل اجنبوا السبع الموبقات الشريك والتحرر ولما قد ثبت بفضيل السبع في آخر لكن افترضنا هنا على ما بين الشرحين فيهما
 على انها احدى بالاجتناب فليست بمنجورين الزمخشري في قوله فليست بمنجورين بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان مثانا بل ذكرها
 فان الايمان وجب في غير هذا لا على كمال الايمان كانه قبل بينات بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان مثانا قال
 الزمخشري وهو في طي ذكره في غير مكان حنفه املا ما قلتم من العبد وثلاث من مواليها ومنه قوله هم حبيبي من بينا ذكر تلك النسا
 والطيب وهو عتيق الصلوة هذا كلامه فان ذلك كيف يكون ما جوزه الزمخشري في هذه الآية من ذلك نظرا الى الكلام فيه و
 هو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله بينات بينات قلت فدا عند من عند المصنف في آخر التتبع الثاني من الجهة الثانية
 من الالباب كما مر من قد يكون غير البديل بعطف بيان لثانيهما واذا كان مراد بعطف البيان هذا البديل استقام ما ذكرنا
 في قوله وقال نعم وان للسبعين الحسنة في البحر فمرة الجمع يحتاج بالتصديق هو بديل فان كان عند علماء فقه لا يعرفه من نكرة
 وان كان نكرة فبديل نكرة من نكرة وقال الزمخشري جئات عند من معرفة لقوله جئات عند من معرفة عند الرحمن وانضمنا على انها عطفية
 لحسن ما في معنى جئات في العالم فيها للسبعين من معنى الفعل في معنى ضم الجئات والابواب بديل من الضمير بقدره مقتضى هي الابواب
 كقولهم ضرب ضرب البعد والرجل وهو من بدل الاشتمال انتهى لا ينبغي ان يكون جئات عند من معرفة بالبدل الذي استدله وهو
 قوله جئات عند من لانه اعتقد ان التي صفة لجئات عند من لا ينبغي ان يكون لانه لا بد من جئات عند من لا يرى ان
 الذي في الجئات وجهها يستعمل استعمال الاسماء فلي العلم فلا يلزم ان يكون صفة وانما انضمنا على انها عطفية بيان فلا يجوز ذلك
 النحويين في ذلك على مذهبي احدهما ان ذلك لا يكون الا في المعارف فلا يكون عطف البيان لاناها معرفة وهو مذهب البصريين
 والثاني انه يجوز في التكرار فيكون عطف البيان ثابتا لنكرة كما يكون المعرفة فيه ثابتا للمعرفة وهذا مذهب الكوفيين وبقية
 القاريين اما نحن فلهذا التكرار والتعريف فلم يذهب اليه احد سوى هذا المصنف وقد جاز ذلك في قوله مقام ابراهيم فاعرب عطف
 بيان ثابتا لنكرة وهو بيان بينات ولما قوله في معنى ضم الجئات فلهذا النحويين اعربوا الابواب مفعولا لم يسم فاعله مرفوعا
 بمفعول وجاء ابو علي فقال اذا كان كذلك يكن في ذلك ضمير يعود على جئات عند من الحال ان اعرب بمفعول حال من المفعول ان اعرب
 لغنا لجئات عند من فقال في معنى ضمير يعود على الجئات حتى يرتبط الحال بصاحبها والتعريف بمفعول الابواب بديل وقال من اعرب
 الابواب مفعولا لم يسم فاعله الغائب على الجئات محذوف تقديره الابواب منها والزم ابا علي ان البديل في مثل هذا الابدان من
 الضمير في المفعول او مفعول اذا كان الكلام محتاجا لا تقدير واحد كان اولي مما يحتاج اليه الى تقديرين واما الكوفيون
 فادباط عند من هو الالف في مقام الضمير فانه في معنى لم يوافقنا واما قوله وهو من بدل الاشتمال فان عطف بقوله وهو قوله
 البديل والرجل فهو وهم وانما هو بديل بعض من كل وان عطف الابواب فليست لان ابواب الجئات ليس بعضها من الجئات ولما
 تشبه ما قلتم من قوله مقتضى هي الابواب بقولهم ضرب بها الرجل والبديل فوجه ان الابواب بديل من ذلك الضمير المستكن
 كما ان البديل والرجل بديل من الظاهر الذي هو زيد وقال ابو اسحق في نسخة من نسخة في جئات عند من فقال الحق في معنى
 حال والغافل فيها محذوف بديل عليها المعنى تقديره بل دخلوها في قوله والاولى والضعيف مثل سرت باسرة حسنة التو
 لان حسنة مجرد على الصفة رابع لغيره موصوفه والوجه بديل من ذلك الضمير فليست لان اللام من الضمير فيها بشرط فيه التميز
 فيجب عند البصريين في قوله وهذا البديل بعض الاشتمال خلافا للزمخشري الاشارة بهذا البديل الى بدل الابواب من ضمير
 مستتر في معنى في الشرح هذا الخلاف مبني على ان ابواب الدار هي بعض من الدار وليست بعضها منها وانما هي مشتملة على
 الدار قال الزمخشري نظرا الى الثاني والمصنف نظرا الى الاول انتهى في كتاب الحنفية ان الدار اسم لغيره بربها الخاص والبناء وصف

الباب الرابع

الشيخ
في
الكتاب

وهو بقوى قول الشيخ عليه السلام في كون باب المداينة من الآثار ان يكون باب المداينة في العر والجنة البسنا
والعر بسمه القبول فيه قولهم من يمكن الحضارة المضافه بكسر الميم المضافه لخلق البداءة وهو بكسر الباء والموحدة
وفضها قال المزدني في المداينة المضافه بدل على ذلك قوله فاعلم ان باب المداينة لا ينفصل عما يقع بين المحررين والمبددين وهو قول
من اعجز به جمال الحضرة في ناس من كان من اهل البدو والمداينة المدح والتعجب في قوله فلا بد من اربابها في العر والجنة البسنا
لما في ذلك الا لا ينصفوه وخالفه غيره وقد اجازا القاصح في جهات مهمات العرف في اهلها وابن ابي الربيع فامض فدل ان يكون
من باب الاعمال قولهم اعمل اولها في ثابتهما في الشرح في مشايخ فان الاول وهو كان فظن للمبرغامة في نفس الفعل الثاني وثالثا
موجها مفعول عمل الجملة التي منها الفعل الثاني وكذا في بقية كلامه هناك محاسن قوله ولذلك بطل قول الكوفيين الاشارة بذلك
لا وجوب ان يبا طاعا من باب في باب الشانغ ولا يتفق ان قولهم لا يجل الا جاز ذلك لا على تقدير استئصال اطلب قولهم كذا في
لم اطلب لعل من المال هذا بغير بيت سيدنا كرام صدر الاجابة بطل وهو لو ان ما اصب لادع معيشة كماله القليل فاعلم ان في
غير طالب له يكون استغناء القليل المقيد اطلب للمفوض علم الله محله وجوب في الشرح فاعلم مشكل ذلك لان كلامه في
انه جعل المعلق امتناع الجواز المعلق عليه نفس الشرح وهو ما ساد فلو حذفت الاستغناء وقال فيكون كفاية القليل المقيد في
بعد اطلب وهو موقوف على طلبه بناء على ان لو غلبت الثبوت على الشك مع القطع بالاستغناء لاستغناء لكن بصرفه بعد ذلك
في موقوف علم الله على وجوده غير مستقيم فاعلم انه في ما عرفت سابق على كون البيت من الشانغ على تقدير كون الواو والحاء
في كماله الفاضل ولا بد الا في احوال وهو ان حكم الشيء اذا دخل على كلام فيه قيد بوجه ما ان يتوجه في تلك القيد وان يقع له
خصوصا فان مقتضى ان اطلب شيئا لكونه بهذا الكلمة الواضحة جازيا للقيد في كماله هو ان لا يبا طاعا اطلب بطل قول
بعضهم في طلبا بين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل بين ضمير ارجع الى المصدر المفهوم من وصلها بناء على ان
بين واصل شانه فاعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل بين ضمير ارجع الى المصدر المفهوم من وصلها بناء على ان
شيء فاعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل بين ضمير ارجع الى المصدر المفهوم من وصلها بناء على ان
قوله فاعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل بين ضمير ارجع الى المصدر المفهوم من وصلها بناء على ان
هذا القول صحيح لا ما ظن ان لما رابطة بين الجملتين الواضحتين بعد ما وبينت جزء من الاول وقال جزء من الثانية واعلم من
معمولان هذا الجملتين في نظران بين بين واعلم ان بابا لهذا الاعتبار كما كان الربط متحققا في قوله نعم وانهم ظنوا كما ظنتم
ان لن يبعث الله احدا قولهم على انه لو صح الجملتين على الشر بنوعه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب الشانغ في الشرح هذا
منوع وفاعله كرام في قوله لقد قطع بينكم وصل عكم ما كنتم رخصتم ففتح بينا ان بعضهم قال ان بين ظرف والهاء
ضمير ارجع الى مصدر الفعل والى الوصل لان وما نرى معكم شفعاءكم على انما هو وسبيلكم عدم التواصل الى ما كنتم تقولون
على ان الفصل ثابته فاعلم ان الشانغ يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثال في هذا الحال مع انه لم يبتضعفه قولهم وقول
ليس من عاصرها هو فاعلم ان الله عز وجل جعل الله بين عجل الرحمن بن عجل الامم المحررة ولد سنة سبع وسبعين وسنة
ولا زم الشيخ الزمان انما في سنة عشرة سنة ان قال ما نحن ابراهيم السما في من ابراهيم قال الشيخ وفي الدين من العر الا في الشيخ سرف
الدين الباقية انه سمع الشيخ ابا حنبل يقول ذلك ونابذ الحكم ساب لنسج عر الفروبي ثم بمصر ابراهيم جاعة ثم وضع بينهما
فاستمر معضولا لان وفي قضاء القضاء بالذبا والمهر في مهر بن جاعة عنه ثم درس بالحفا بينه بعد وفاة ابراهيم جاعة كان رحمه الله
كرما ولذلك لما مات وجد عليه بن توفي سنة ثمان وسبعمائة ودفن بمكة في قبرها من صريح الشانغ في قوله قول الله
والرخص في قرية بعضهم قول هو بالرفع عطفا على قول الله وبعضهم هو بالرفع وعيسى عنه وعجابه الكشاف في قوله
كل اهل التوكيد لا من هو معترف والنسب عوض عن المضاف اليه بل انما كلفه فيها فان قلت هل يجوز ان يكون خلا فلا يدل فيها
لان الظرف لا يعمل في الحال منفذ في الظرف منفذ ما تقول كل يوم لك موبد لا نقول فاعلم ان الدار زيد انتهى وقال اياك
في شهاب القوايد وقد كلف على كل ولا يستغنى بيننا مضافا خلا في القراء والرخش فالابو حنبل وهذا المذهب موقوف على الكوفي وقد
قد مره ابن مالك في شرحه للشهاب وهذا الذي منعه الرخص جازاه الاخفش انا فوسط الحال يجوز ان يكون خلا فاعلم ان الدار في نحو

جوابه ان يكون
فان قيل البيت غير ثابت

الأبد على مذهبه والتشبه الذي كره قطبا بما في الآية لأن الحال فيه غير منوطة وقد ذكر بعضهم أن المشع فيه إجماع
 من الخفاء وقال ابن مالك والقول المخرج أن كلاً في الفقرة المذكورة منصوب على الحال من الصفة المرفوعة النونية فيها وقها
 هو العامل وقد تقدمنا الحال عليه مع عدم نفي كما قلنا من فقرة فرائض من فقه والتمول مطويات بينهما قال أبو جعفر
 والذي ختاره أن كلاً بدل من اسم إن لأن كلاً ينصرف فيها بالابتداء وبواسطه وغير ذلك فكانه قال إن كلاً فيها واحترفت
 بذلك لا دل على إجماع واخواتها إنما نؤكد بها جمل كل نحو من هذا الملاك ذكر كلهم اجعون في الشرح هذا هو سوطا صنفه
 قال الله فمكبروا أمهم والعاون وجنودا بليل جعون وقال فمكبراً ولا غونهم اجعين وقال في سورة الأعراف
 ثم لا صليبتكم اجعين وفي سورة الشعراء ولا صليبتكم اجعين وأما النجوى هم اجعين وقال أنا النجوى هم اجعين وقال وإن جهم
 لم يعد هم اجعين وقال لا ملأني جهم الجنة والناس اجعين فمما كنه هذه الآيات كلها ما اجعين دون الاثنين بكل
 حال لأن الاسم الثلاث ومن الوجه فمما مثل هذا على أنه انتهى ما قول سرادهم أن الجمع ولو كان لا يؤكد بها مجتمعة الفاعل
 التوكيد إلا بعد كل وهذا كلام صحيح لا يريد أنها لا يؤكد بها مطاها إلا بعد كل وهذا كلام صحيح ولا يريد أنها لا تؤكد
 بها مطلقاً إلا بعد كل حتى بر عليه هو لا صليبتكم اجعين قال الرضى أعلم أنك لو أوتيت الجمع بين أن نقاها التوكيد المعنى
 فمما النفس ثم العين ثم الكل ثم الجمع ثم خوانه من اثنين الاثنين وان لم يقيد الجمع بين هذه اللفاظ فلكم لا فضاء
 على أنها مشتق من الفتن لا يجمع لا يزم أن يكون الآخر تابعاً للمقدم بل تلك أن تذكر العين من دون النفس وجمع ومنصرفاً و
 اجعاً من ذلك كل الأمور التي تكسبها الاسم بالاضافة فهي لا تثبت في التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص ذلك لم يبلغ درجة
 التعريف فان غلام رجل خاص من غلام ولكنه لم يمتز بقية كما يمتز غلام زيد في الشرح فيه نظر فان مقتضاه أنه لو أطلق التخصيص ولم
 ربه ما ذكره لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص عرفهم بغيره بل لا يشترك في العارضة النكرة نحو رجل صالح فهذا يخص
 بخلاف زيد فانه اصطلاحهم معقوف ولا يقال له مختص انتهى ما قولنا قول المراد بالتخصيص الآخر سبباً الحق التخصيص العرفي
 إذ لو أنه لوهم أنه اسم له فهو شامل لم يبلغ درجة التعريف ولما بلغها ثم أعلم أن التخصيص لا يكرر بآلة مقتضاه للنسب فاللفظ
 مطولة وعند الخاء التخصيص عبارة عن تقييد الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح فانه كان بسبب لوضع محتمل لكل
 فرد من أفراد الرجال فلما قلنا فاللفظ ذلك الاشتراك والاحتمال وضعت بغيره من الأفراد المقتضاه العلم والنسب جاز
 من وضع الاحتمال الحاصل في العارضة وقال السبب حاشية الظاهر أنهم أداروا الاشتراك المقبول لأن التقييد إنما بصور فيه بل لعل
 في قولنا على رجل عالم فلا يكون جانباً من مقتضاه وقد قيل في الاشتراك أن ما رخص مقتضاه الاشتراك المقتضى معقوف واحد فلم
 يبق غير جازية الاشتراك المقتضى من أفراد ذلك المعنى في قوله لا يجمع على الاسم بغيره فانها صنفها لا صنفها بغيرها أو
 لأن هذا الموصول لما التزم دخول الاسم كونه في صورة حرف التعريف وظهر اعراية ذلك الاسم كانتا صنفها لا صنفها ذلك الاسم
 في الشرح هذا ينفق بأي الموصولة المضافة لا مغرفة فان لفظها على التثنية بصلتها باعتبار ما فيها من التثنية وإضافتها معقوفاً
 فنفيداً التعريف نحو جازية أنهم أكرم من جعفر بغيره وقال الشرح وعلمنا بغيره بضافته العلم مع بقاء بغيره بآلة لا يمنع اجتماع التعريف
 إذ اختلفنا في قوله في قول أبي كبير فانت به حوش القواد مبضاً هذا صدر من بغيره سدا ما ما بل هو جمل ويقع بعض التثنية
 بنامه وأبو كبير بالياء الموحدة هل من شعرة الحاسية وحوش القواد الحاء الملهمة المضمومة والشين المحجدة بد القواد والمبطن الطاسي
 البطن وهو وصف محو في الذكور والتهديد بضم السين الملهمة والهاء القليلة النوم والهوجل الاحق واسناد النوم إلى اللبيل استباحة
 في قوله ولكن نفي هذا المعنى لثاني عند من تكلم على قوله وجاعل للبليل سكناً والتمس في الفهرستنا وقد ذكرنا الكلام على ذلك
 العطف بالاسم عليه فليراجع هناك في قوله صنفها لفظاً على صنفها لوصفها بما قال لفظاً لأن ال قد يقال أنها خلف عن الضمير
 فهو موجب لفظاً لا معقوف بل محتمل أن يكون منه ان رجلاً قد خرب في الكفا وإنما ذكر في على ناويل الترجمة بالرجح والوزم لأنه قد
 موصوفاً بلفظ في قوله وعلى شبيهه بغيره ذلك بمعنى مفعول كاشبه ذلك به وعلى أنه يريد المصداق الذي هو التخصيص الضعيف ولأن
 نابت من غير حقيق قال النفاذ في هذا خارج عن قانون الخاء لأنهم لم يفرقوا في الاستدلال القوي بين أن يكون الموصوف حقيقاً أو غير حقيق
 ولا بين أن يكون السند صلاً أو مفقداً وعشر من صاحب التعريف بما الوجه المذكورة ليست بطرية ليس بواجب وهما وجه آخر وهو أن يكون

[illegible]

الباب الرابع

فان وقع الاسم الشريف لا متفاعلا واخرى يغنيج المهر والراء مضاعج حوى بكسر الراء ذل وهناك ويجوز فيه ضم الهاء على اثر
 مضاعجها والله والمساقي القعبر **فوق** لها ما في لبنا العين اه قول القريب بيننا العين دعا الخاطبة ان يجعل الله اساسا للعين
 بان يكون شرفا للقرن على الهمة وفي القس استكت مسامعة ومضات ومنه قول الشاعر وذلك الخ لستك منها المتسامع والراء
 بالراء والعين المهملين اسم فاعل من داعم برود وعرفه **فوق** لا لا ضمير لا روى في روى هذا بحر يدب صدق ذلك
 في قوم ضا حجابهم وبغلة الموالا نسل وسيل عن ضربته فكل ضرب بل لقان يضدي **فوق** لا البهت لشكال لو نسل النسا
 عنه لكان اول وهو مضافه مضافا الى ان قد فلت فانه المقادير مضافه فلك ولا تضاد الله لا نفسه الشرح لا اشكال فان هذا
 من اضافة الاعم الى الاخص ذلك لان معالاة اعم من المصلد الماشي من ان وصلها وهذه الاضافة هي المعروفة عندهم باضافة
 البيان كجهر ارك ومقاله هي قولك سوف نالهم واقول بل هو في الضوة مشكال لا تصح الا من اضافة اليه لا نفسه هي غير خاف
 جواره هو جوقها ود على قولهم لا تضاد لنفسه من قولك التزمه وذي له نفسه هو ان لا يبر في اضافة الاعم الى الاخص **فوق** ليس
 وقد يكون الشاعر اما قال معالاة ان باثبات الشون وقيل حركة الحركة فانشاء الناس بجمعها فاصطروا الحذف للتوين والشعر
 هذا اسعجب يلزم من فتح باب الظن لا الفتح في كل ما يستدل به وانما يلزم منه الفتح في كل ما ود على خلافه الاصل هو الفاعل ليس ان كتاب
 واقول لا يلزم من فتح باب الفتح في كل ما يستدل به وانما يلزم منه الفتح في كل ما ود على خلافه الاصل هو الفاعل ليس ان كتاب
 ذلك فيه شنيع **الأمور التي لا يكون الفعل معها الا فاصرا** **فوق** لا احد ما كونه على فعله
 ماظم كطرف وشرف يريد بالضم ضم العين طرعا لا مبالاة فلا يبر عليه نحو ثلثه فطنته عسيو به فاعلم بالفتح فلما سكن الخو **فوق**
 القمير ولم حلفه عند حوله عند الفعل بالضم ثم نقلت حركة عينه لا فانه يعلم ان عينه لم تحذف واذا ما قولنا بالجابج ان
 الضمير نحو ذلك ليس محسوسا من العين الى الفاعل واضع الفا ما ابتدأ بالياء سلك الواو فلا حاجة اليه فيها الضم يكونه بظرف
 الاضالة **فوق** ليس وجبتكم الطاعة وان بشرط طبع الهمة لا ثا انشاء الفاعل على الجليل ان لم يجد القمير فعل ضم العين متعلبا بغير
 غير جنة العامور وجبتكم الدخول في طاعته ككم بمعنى سلكم شاذ لان فعل ليست متعلبا لان انا على كفي هذا بل يشذ
 انتهى والذي سمع منه الشاذ هو على الجمل **فوق** اما الاصل فافضل من الخليل فالضمير يسلو ارجعكم الدخول طاعة الكرماء الى **فوق**
فوق لا ثالث كونه على فعله بالفتح افضل والكسر وصفها على فعله يعني لا يكون لهما وصف على غير فلا يبر الفتح لانه
 وصفه جاء اتم فاعل كماله **فوق** ليس وانما حلفه المطاوعة ان بدل الفعلين على ثاثيره لا الاخر على قبول فاعلم لذلك انما يبر الضمير
 الباء رتبة فاعله غايد الى الاخر في الشرح ينقض نحو قولك خربت زيدا فاعلم انما اذا ضمير لا يلام على داي المة كما سيجي في اوائل الحاشية
 او ربما مفادته للكلام في الحذف من الباب الخامس فكان حصره في قول بدل احدا الفعلين لثاثيره في الاستغناء يخرج مثل هذا
 واقول انما لم يذكر اسم هذا الفعل لانه مع ان مفعولة اخرج نحو استخرجنا خيرا من المطاوعة وذلك يحصل بدل هذا الفعل فلا
 وقد فسر بعضهم المطاوعة بمحصول الاخر غرضنا الفعل المتعدي لمفعوله فانما ذاك كثر فالحاصل ان الكسبر يخرج عرافها ضل وفعال
 فندره ضمير لانه محقق قطع المظهر من بمعنى في المرد يدي ضررها لينا والعرض يجمع عروب بفتح العين الهمة وهو من الكا
 ورجلها بمنزلة الوكة في بدل هذا والعين ان فندره الشافعية فله لينا يبيو الارض فله المطاوعة للضميق **فوق** لا ثاثيره
 معنى ولا تلبي هذا شروع في نشرها الفاء في الامثلة على الترتيب **فوق** ليس ونبت من عات الذنب بالعين الهمة والمثله اذا فسد
 وقد وضع في كثير من النسخ بعث من غير مشاة فحذف بعد العين وهو محتمل لان يكون اصله بعث فاعلم ان يكونه نفس المخرج حذفت
 المشاة النجبة منه لا لئلا الشاكنين فيضيب للمثله على جرمها والعين على كبرها ولان يكون صلة بعث من عات اذا فسد فخرج
 اخوه وبقيت المثله على فتمها والعين على سكونها **فوق** ليس والسنة الباقية ان بدل على حجة هي هذا وما عطف عليه لم يأت
 سواء ذكر معام لم يذكر كالاربع والسادس **فوق** ليس بعض الضل الشبه بالكسبر فخرجت بعض الضل **فوق** ليس كسبر
 كل شنب الدج شد سواد العين مع سنها والكل ان يعبر جون العين سواد مثل المنجل في القر والشنب جذوة الا
 ويقال برود على وبه في الفا موس الشنب ما ودعه وبرود على وبه الاسنان او فقطه بعض احوال الانبياء في هذا كالمثا
 قوله ضبعة هي معجزة فشاء فحذف ما بعث من الاسنان وان كان معرفة كذا في شرح مضج فاعلم قوله فجا ورت احرا لينا

[illegible]

يبتدئ في بيته بذكر الله ثم يفتتح بوجه الكون وهو منزه عن صفات الجاهل من ماله بها تنقضي لا تفر باسرها كان نفسه وقصده منزه
 انما تذكر الغيبة بالاشارة واهل الكمال هذا اذا كان الغافل هو الوجه الخلق واما ان كان الضعيف كما في الامور من جهة الخلق
 انما هو اذ يقول هذا الغريب ينقض ان المراد بالهتك الاسرار التي في القصر منك السلطان عفوئيه منك من كان
 بالخلق عفوئيه وكذلك يقال في الغافل انكوا وجوه القوم يعني اجدوا اي بلغوا جهلهم انتهى ولا يخفى بعده
 اشارة الى سواد الشرح على غدير الخلق هو الذي في قوله اما غدير من لم يسمع لغيرها بالغمود والامثال يقال بفتح الياء قالوا
 بوجهه ما شئت من غير ان يذكر الفاعل بعد ما خلدنا انما ذكر في جملة اخرى غير انه حذف هذا الكلام السابق من انما ذكر الفاعل
 بعد طبعه على بعد جوابه اما في السؤال في ان ذكر الفاعل بعد بناء الكلام على طبعه على ان لم يسمع فان لم يسمع بفتح
 الياء طوي فيما ذكر الفاعل حيث هو الفعل المفعول ثم بعد ذلك ذكر ما في الجواب فتكون المراد ان على الفاعل من كلام
 ثم ذكره في منعه وهذه القرية ليست كذلك انما طوي ذكر الفاعل فيها من كلام ثم ذكر بعد ذلك في كلام اخر لان يقال في هذه القرية
 فاعل الفعل على حرف فاعله جواب لسؤال مفسر في له وهذا انما هو رد دعوى الله امثلة في الشرح وفيه نظير هذا الترتيب في بيانها
 الكتاب حيث قال وهذا انما هو بياض السحر وبياض بغيره في بياض بغيره اول الجملتين الثانية وفي ذلك انما قاله الغيبة على مفسر السحر في الشرح
 مع ان خبر ليس لم اشارة وقد صرح المفسر في حواشيه على التسهيل في قوله التسهيل يا حكم فاء من ضم غدير بفتح الياء ان
 قول صاحب التسهيل كثر استعماله فاء من ضم منع من فصل واسم اشارة مفسر بان ظاهرة ان الاخبار عن الغيبة المذكور بها
 غير شرط وليس كذلك فانها في ما يقع شأنه في له نعم من فهو بفعل وانشال بالياء لا بالنون فالقطع على ان ينزل في الكشف
 الذي في قوله بالياء هو ان في جملة المراد بفعله في اموالهم ما كان باسهم من تركه القلق والحرص والاضاع بالحدال القليل من
 ما كان من الاموال الكثرة ومثل بناتهم عن حيلهم في التزلم والذنا من تركه ما في الانصاف وعلى طريقة ابن عسلة في الخطاب يكون ان بفعل
 معطوف على ان ينزل وعلى المشورة فيمنع لفتا الغيرة في البحر وفيه ابو عبد الرحمن مطلقه بفعل بالنون ما شاء بالخطاب والخطف
 في هذه القرية انهم على ان ينزل والخطاف على هذه القرية وعلى طريقة الخطاب فيهما ان الذي كان في حواشيه اموالهم ايضا المكالم
 المبرر وقال سفيان الثوري كان باسهم بركة في له في الصواب فاعلم بالمولد لما فيه من معنى الوانبة الكافي من وادي
 بعد موت في قوله ابن كثير وداي بالقصر بهذا السطر لا يتعلق بفعل لفتا الغيبة لكن بجملة واو جميعه الوانبة اي خفت ضل الوان
 وهو تبدل بهم وسوء خلافهم من وداي وخفت الذين يكون الامرين وداي في له واما من ضم خفت بفتح الخاء وتشديد الدال
 وكسر التاء فمن منعه بالفضل المذكور في الكشف وفيه عثمان وعبد بن علي بن الحسين خفت المولى من وداي وهذا على مفسر
 احداهما ان يكون وداي بمعنى خلفي ولعمري فيعلق الظرف بالمولى قالوا بغير فاعله فاعله من الذين فستل به ثوبهم ومظاهرهم
 بولي بنه والآخر ان يكون وداي بمعنى شره فيخافون خفت وديداهم خفوا فداي وديداهم من يبق منهم من به نفوذ وانضما
 وفي البحر في جملة انهم بنو ثابت وابن عباس في مسجد غاصه والوليد بن مسلم لابن خاسر في له والصواب ان يفترامه مغيبه
 في الشرح هذا مما لا حاجة اليه في ذلك ان يمكن تعليل الظرف بما في امانه من معنى الموت بالا امانه نفسها والموت اما عدم الجاه
 عما من شأنه الجواه ووصف وجوده مضاهي الجوه على الخلف المعرف على كل ما منده ممكنا ولا يرجع على ذلك التكلف واقول
 الداعي للفتن بين امانه البئر موافقة قوله ثم كبريت قال لبشر يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فانظر في ذلك
 كذا متعلق باللبث في له في فاعله الغيبين ان بدل بكلمة واحدة على معنى كبريت بدل ذلك على ذلك اسماء الشرط بدل على
 كبريت حرف الشرط والاسم وكلا من اسماء الاستفهام بدل على معنى كبريت حرف الاستفهام والاسم في حاشية الثنا في
 وجها في الغيبين ان يفصل بالفعل معناه الخفية مع فعل اخر يناسبه هو كبريت في كلام العرب جي قال لبني جني لو جفت
 فتميتات العرب لا جفت مملات فان قيل الفعل المذكور ان كان في معناه الخفية فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان
 في معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الخفية فان كان فيها لم يجمع بين الخفية والجواز فلنا هو في معناه الخفية فان كان
 فيها لم يجمع بين الخفية والجواز فلنا هو في معناه الخفية مع حذف حال ما خذ من الفصل الامم في القرية اللفظية هو
 اجد اليك فلا معناه اجد منها اليك جملة وقد يعكس كما يقال في يومنون بالغيب يعترفون به مؤمنين واقول هذا

اشارة الى سواد
 بوجهه ما شئت
 الكلام

والاستفهام ولب
 من كبريت من اسم الشرط

ما خذ من

ذهب بعضهم الى ان القابيل لا يسقط اذ ذكر هذا الكلام بنفسه احد هان صدر الكلام انما كان متنا ولا لغاية كالبند
 فانما اسم المجموع لا الاصل كان ذكر القابيل لا يسقط اذ هذا الكلام لا يمكن ان يكون له معنى الا ان يكون قوله لا المراد
 منساقا بقوله اعسلوا او غايته لكن لا جعل اسقاطا واداء المراد عن حكم الفصل الثالثة انه غايته لا اسقاطا ومنعوا به
 كانه قبل اعسلوا ايدهم منساقا الى المرافق فيخرج اسقاطا فيبقى داخل تحت الفصل الاول واجبه لظهور ان الجار والمجرور
 يتعلقان بالفعل المذكور في القابيل لا امام ههنا حيث وهو انه لا يكون بالكلام غايته او استثناء او شرط ولا يعتبر بالمطلق
 يخرج بالعبد عن الاطلاق بل يعتبر اطلاق مع القيد بجلدها حاد فالتعلق مع القابيل بكلام واحد لا لا يجاب اليها الا لا يجاب
 والاسقاط لا يتم اذ هان فلا يثبت ان الا بضمين والقوم مع القابيل نفس واحد هو المراد فذلك وهذا ان سلم فلا بد من
 فاعلم عند وفاءهم اي مدوا الفصل الى المرافق في الشرح ولا بد من شيء اخر وهو ان يكون ايدهم بمعنى ولا يفعل ومضرو
 القابيل واعسلوا اذ لو كانت منساقا بالفعل المذكورة الاية من قوله فاعسلوا او بوجهكم لا مستطال المعنى وانما هو على
 هذا التقدير من عطف الجملتين في القابيل منساقا بالحدس والقول لا حاجة الى ما ذكره الشارح لان ما ذكره المفسر عن كونه
 معنويا مدوا الفصل الى المرافق وعد واعسلوا ايدهم الى المرافق في الشرح انما هو القابيل هو المدرك اسر القابيل هو المخرج
 الكثرة قال الاصمعي كان امر القابيل فوايز جمل الكثرة اذ عرف فاج من خرج الكثرة في ذلك ان امره مات وهو وضع فطلبوا من
 فلم يجدوا فاصعوا بغيره بغيره الذي القابيل واعنا فاحبته الحاد بالكره في الموت كذا في القابيل وانما الامم متعلق
 يكون خاص منساقا على الحال اي طالب اي محكمة الشرح فيه نظرا الى ان القابيل طلبت الى كذا ويقال عندئذ وضعت له وضعت
 اليه ويجوز ان يتعلق بغيره على ان المعنى اذ الجرح او على ان جرى معناه الخفية لكن يتبادر من صفاته الاجتهاد دون قطع ذلك
 في قوله بنوع الى فضلهما الاسوي فيسود والموصول منه الكثرة ومكة ودعاهم ملابن والبساقا فاقبيل الموحد فجمع بينه
 كقوله واما بكره فاجع بينه كقوله في قوله نعم ولم يجعل له عوجا فها في نفس الجرحا وي عوجا شيئا من العوج بل خلا
 في اللفظ او بنافذ في الدعوة الى الجنايا بل في وهو في القابيل كالمخرج الاعيان فيما منساقا عند لا امر طبعه ولا فطر بطاير
 فيما صالح اليها فيكون وصفا له بالتكيد بعد وصفه بالكلام على الكثرة الشافذ للشهاد بصحتها في قوله ومن رحمته على من
 من الغراء على القابيل في عوجا وصفه بغيره هذا الوهم الذي وقف من الغراء كل هو غاصم في قوله واما من الضمير قد
 باللام اذا اعبد الى العبد لان شيئا الاية في وصف الكتاب والتوسيع ليشانه وذلك يقتضيه كونه خلا من الكتاب ومن صفته
 من العبد او صفته في قوله لان الحال بالخبر يشبه هذا القابل لقوله في قد صرح ذلك في الفتح وما يدل على ان الحال بالخبر يشبه
 من الفتح انه لو حذر العامل من نحو جاء زيد لم يكن انما انما من الحال وصاحبها مبتدأ وخبر لا فاعن في قوله واما اجبا في
 فغطف على الحال لا حال هذا هو لغير قوله بل قد ثبت في الحال لا حال هذا جواب عن قوله قد ثبت في الحال لا حال فغطف على الضمير
 وانتم سكان اي ثم قال ولا جنبا ومعنى كلام القابيل ان جنبا حال بطريق البعثة والعت لا بطريق المسألة في قوله اربع عشر
 فوطيه في احدى اربعة صفات لفتا لفتا وشبههما ما فقد في به والقباس بغير القابيل الشبه بالمجموع من امكة والجوه سواد بغير الى
 الخفة وقبل خضه عليها سوادا لا هو الطل الذي في ظاهره وظلال من سواد وبنا خفة من الضمير الخوة ثم قال لا اعلم لو نصير الى
 السواد في قوله في جنات الذي فيها هو محمد بن ابي له والاعشار ابو بكر بن رواحة عنه عن قتادة وانكر ابو عبيد الله وابو
 حاتم هذه الفرية قال ابو حاتم هي محال لان الجنات من الاعناب لا يكون من الخيل ولا يسوع طنكا بها ولما وجد في العينة
 وهو ما اخبر به بل قد عذوف قوله النحاس ولم يقدروا ابو البقاء ومن الكرم لقوله نعم ومن الخيل وجعلها الطيرة على ابن جنات
 لا عطف على فوان قال ابو البقاء ولا يجوز ذلك لان العنب لا يخرج من الخيل وقال الرشيدي في الجنات فوان وقال وضع با
 لا ابتداء ومن الخيل خبر ومن ظلهما مد له من كان قبل حاصلا من طلع الخيل فوان ويجوز ان يكون الخبر محذوف واللام لا اخفا
 بغيره فغطف على طلع الخيل فوان وقوله وجنات من اعناب فيه وجبا احدهما ان التام جنات من اعناب اي مع الخيل
 انما انما ان يطف على فوان على معنوه حاصلا وخبره من الخيل فوان وجنات من اعناب اي من نبات اعناب قال الفراء
 في قوله لا على الا انه لا يدرى على ان الاعناب الجنات من اثار القدر ولا خفا انه لا ينفصل لوجلا ولا ولا الجنات

الكتاب لا الى المخرج
 وكذا في القابيل
 باللام اذا اعبد

البناؤ السواد لونه على الجرح

من اعصاب عظام

لَا تَقْرَأُ فِيهِمْ
وَعَدُوهُمْ يَوعَدُونَ
يَعْلَمُونَ بِمَا يُوعَدُونَ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

باللام فاعلم ان عطف فعله على فعله لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
لعله يرد على هذا ان الابد كانه فعل من عطف من جازية فاعلم ان عطفه في الجازية ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
فقد ينعين ان يكون الى الجاني وقد يكون الى الجاني بحدده فاعلم ان الجازية اذا اردت ان يكون الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
وسميت انفسه على فكر الجاني باللام علم ان الابد بحدده فاعلم ان الجازية اذا اردت ان يكون الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
يعلم ان الابد بحدده فاعلم ان الجازية اذا اردت ان يكون الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
لنخرج لغرض يتعاقب بذلك وعلى هذا لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
يكون باللام وذلك لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
والخالف قوله معه وان قلت الجازية لا ينعين غير بعيد اي لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
كأن غير بعيد نفس الجازية واللفظ الجازية للثبوت في الابد غير بعيد اي لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
اي غير بعيد فيكون حاله لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
بعضها من جهة الابد واللام لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
المفعول يكون التذكير على هذا مثله لعل الشاهد في هذا ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
للتبعية ان فاعله قد ذكر في الامور التي يكتب بالاسم بالانفاد فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
فولم ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
والجازية في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
وكما قالنا ان الابد في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
على المفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
انتم ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
وهو على الاول مفعول بالانفاد فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
ما لك ينع خلف عامل المصداق الموكدة لانهما استثنى بهما استثنى فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
سما عا فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
بقا لان الكلام في المصداق الموكدة من غير هذه الموكدة فان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
الموكدة في المصداق الموكدة من غير هذه الموكدة فان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
عن كونه مفعولا لكونه مفعولا لانهما استثنى بهما استثنى فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
الموكدة في المصداق الموكدة من غير هذه الموكدة فان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
الترجمة مفعول لما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
سبل من ذلك وهو ان يكون مفعولا لكونه مفعولا لانهما استثنى بهما استثنى فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
وهذا ناول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
فولم ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
استفاد لام العلة في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
المفعول في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف
غابا الى كور بلان المثال المذكور مفعول فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
المفعول مطلق الفعل او ما تحمله وحسب له ذلك وبهذا التقدير يندفع ما سبب في بعض النسخ من عباد الله ان الفعل لا
لا يعلل المفعول معه فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه
اغارة الخاص وهو جازي على قوله والاختصاص والكوبين قوله ان كانت الى الجازية فاعلم ان الابد في الزمان او على وجه البحث او على وجه

ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف

ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف

ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف

ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف

ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف

ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف

ما تجتمل المصداق في الجازية والمفعول لا ينافي في الالزام الى الجاني فاذ انشأ الى الثاني قبل عطفه لم ينافي كما تقول عطف

باب الخامس

باب الاستثناء

هذا هو الاستثناء

الجماعه واختلفوا في الكيفية هل هي المنع او المصوح من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى وهو
 ارجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكونه لا واما بعد ما استثنى وهو انما استثنى به لا من جهة الاستثنى وهو
 وهو المستثنى منه ووجهه ان الاستثناء لا يكون الا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى وهو
 خلافا للاصل فيهما قال الرضي مشروطا لغير ما قبله من الاستثنى ان يكون بعد الاو متصلا وهو متعلق بالاستثناء من غير
 عليه استثناء او نحو ذلك وغيره ووجه كلامه فيكون الاستثناء ان لا يترجم الاستثنى عن الاستثنى من جهة الاستثنى ووجهه
 المعنى المتعلق بالمرتبين بالاولى يعني بالجماعه وقد ذكرناه هناك وانه في قوله من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 بل انما هو الاستثناء وكونه بذكر ما استثنى به لا من جهة الاستثنى بل من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 زيد ما يقول احد تلك الاصل واما ما قبله وهو الاستثناء فيكون الاستثناء من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 لكونه غير انويب في قوله ان كل ما استثنى به لا من جهة الاستثنى بل من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 فجهن وهو البدل من احد الاستثناء قال الرضي اوله يرجع الفعلي الى المبدأ في الحال والاصل ام يحجز لا بدال من جهة ما قبله
 نقول ما مضى بنا هذا يقول ان الاستثناء لا يكون الا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 يقول تلك الاصل في قوله من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 الاستثناء هذا قوله قال الرضي ان الاستثناء لا يكون الا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 الا بدلا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 جعله من جهة الغلب كما هو عليه سبب ونظر لكونه من جهة الغلب في البيت فالتقاء الحكماء من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى
 نعم الا بدلا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 ان يدخل عليه من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 ما استثنى به لا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 البعد الاول كما في ما استثنى به لا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 به من جهة ما استثنى به لا من جهة ما استثنى به لا من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى من جهة الاستثنى
 على التفسير انما كان الغرض بالاضافة غير المحسوس الغرض من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول
 نحو صرب زيد فاحكامه الشرح مضوا على ان الحال اذا كانت فعلية فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال لا بدليل فاعلم انما لا يجعل
 متيقن ان يكون هنا كل لان كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 وفيه نظر انتهى ما قول وجه النظر ان جعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 هناك انما لم يفتقر مع كونه ليس هو فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 واحد في قوله انما لم يفتقر مع كونه ليس هو فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 دون الجموع ولذا لم يفتقر مع كونه ليس هو فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 الخلف ولا هل الكتاب المتين بينهم وكما فيهم والناظرين المؤمنين بالسلم والكرايم وكذا فيهم والتين واللام الانقياء والطاعة فالحظ انما لا يجعل
 الاسلام وحي لا يكون الخطاب للمؤمنين الخلف الا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 التين عليه والادب باد منه وكافة في الاصل اسم فاعلم من انما لم يفتقر مع كونه ليس هو فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 وهم ممن قوله نعم وما ارسلناك الا كاهن الناس وكما فيهم فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 فاعلم انما لم يفتقر مع كونه ليس هو فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 على الجار فاعلم انما لم يفتقر مع كونه ليس هو فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل
 وبعضهم يجعل كافة ما لا من الكاف والناظرين المؤمنين بالسلم والكرايم وكذا فيهم والتين واللام الانقياء والطاعة فالحظ انما لا يجعل
 ابو فضل محمد بن الشيخ ابو اسحق ابراهيم بن المام التفتيش فاعلم انما لا يجعل الا في غير الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل كونه لا في الافعال من غير الفصل

الكتاب الثاني

ما قبله

وہاں جملان الکعبہ ووالا من افعال والثلث من
تے فضلان احد فایمن الفاعل وخال بالفعول ہے

الباب الثاني

باب الرفع

والحد والمراد بكسرهم سكوت الراكض من خواص وصف والمحل بالحاء المماثل المنقش بنقوش فشيء وحال الابل وبهرها
 الموضع لئلا يتردد على الراكض ما استعمل في الرفع فان قلت ما انت ان فخذ شاة فاجزم ولا ريب في ان الرفع على
 لقدم الفعل يعني لا تعمل الجوزم الذي بينه فخذ في الجوزم والفعل المرفوع الذي بينه فخذ في الرفع لان الرفع على الرفع
 منبوجا الشغل على من ذلك لا عراب في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف
 في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 على الوجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 والعلية وليس بالرفع على التجرى وان من غير فلا منع ان يمكن الاستغناء عن الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين
 بل بغير ان هناك ما نافع غير فاعلم ان الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 المعطوف بالمشاكلة في وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 الثقات وانما اراد على الوجه الاول لعلهم الفهم الذي على الرفع مع كون الرفع حذو وان كان الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين
 على الفعل وذلك غير محقق وانما اراد على الوجه الثاني لان الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 يظهر منها ما نفع الفعل المرفوع في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 الرفع فذكره وهذا المشاكلة يكون في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 وما فيه فذكره في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 وفي الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 على العطف على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 ضبط ذكره بالنون للسكوت عطفها وشاركا لكون الجوزم في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 للام وهو غير مفسر عند البصريين لان الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 ان هذا ما فتنة المثال ليست من باب التخصيص في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 ههنا باب الرفع في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 ان يوصل في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 بعضهم لا يجيز وجلا اكثر ان الاصل في ان يكون اسم الاشارة للموصولة الا اذا قامت في غير ذلك على غير الاشارة
 استعمال الموصولة ولم يوجبه ذلك في هذا المثال وشرح التسهيل كجرام فاسم ومع بعض النحويين ووقع في الموصولة من
 لان من يخص من جعل تليق بها انما كان في ما فاعلم ان الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 وعلمتها للمعناها ولا كذلك من التخصيص واشارنا الى كوفون ووقع في الموصولة وان لم يقدح عليها الاستغناء وعلم ان اسماء الاله
 كلها يجوز ان تسعمل موصولة انتهى فاعلم ان الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 الاكثر فقال وانما اريد من الرفع في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 انتهى في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 نصب التخصيص ثم حذف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 اثبات للاشارة الى الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 بغير بيشة بد الشئ من بيشة وعلم ان الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 بيشة لا يثبت ويجوز هذا وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 فتعد وشرح باللسان في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة
 الفاعل في الرفع على وجهين طائفة على الامانة ويريد بالوجهين العطف على العطف والاكساف في الرفع على وجهين طائفة على الامانة

باب الرفع

[illegible]

عبد المصطفى
المهدي

المجاهدين
الكشاكش

وحكى ابو عبد الله عن الجليل ان اسل البنية لا فاما بالمكان يقال ابي في المكان وليت به اذا فقه قال ثم غلبوا الياء الشبهية الى البناء
استغناء لا كما قالوا اطلعت واطمأنت فلو لم يلقوا بغير ياء سود هذا جزم شديد دعوت لما نأبوا سودا ولى كقول هذا ما مضى
وقال النابغة امرؤ القيس يابسا في سبيك لم يسكن السبي الهذلي اسم رجل هو لم ومن الثاني ناكدا الاسم يريد بالثاني اشتراط الاطلاق
في بعض المصولات هو لم ومن الوهم في الثاني قول ابي البناء ان شائيت هو الا بمرجوز كون هو ناكدا وقد مضى قولنا ان تغشى
ببريد لا لا في قوله ثم ما ظنتم الا ما استخرج بالموضع الذي مضى فيه قول المده الشفاء هو شج حانا الحقة الحق ضل الكنا الماعند وعنه هناك
اشتراط الاطلاق في قوله ثم ما ظنتم الا ما استخرج بالموضع الذي مضى فيه قول المده الشفاء هو شج حانا الحقة الحق ضل الكنا الماعند وعنه هناك
بجمله وقد مضى الاخذ بالذي ذكر هناك والافراد به لخصه في اللغة لان قولنا ان تغشى انتم معنى في قوله لا في الكلام على ان
ثم مضى في بعض النسخ وقد مضى قولنا ان تغشى بغير ياء واذا قيل قول هو لم وقول التوبين في نواحيك يبت وزوجك بالعطف على التوبين
السنة في التخرج بغيره ومن الوهم في الثاني قول التوبين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني هو اشتراط الاضمان في بعض
المجوزات لم يشترط احد العطف على فاعل فعل الا من المستفيضة ان يكون المعطوف معطوفا على فاعل فعل لا من الوهم في الثاني
لان ذلك ابن مالك على التوبين بغيره ان عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل بشرط فيه ان يكون ذلك الفاعل ظاهرا صريحا في موضع ظاهر
لان سره في فعل الامر لا يكون ظاهرا صريحا في المضارع فيكون لا يكون غير غير الحكم اجازة لا في حاشية الكتاب بان
قال ومضرا من الهمزة بغيره اضل للعلية مثل انا وبدي فعلنا وابيان على اسكال الاشياء بالاضالة والنبذة انتهى في قول هذا الجواب
عن الثاني انهم فقال سره في المضارع في التوبين قد يكون غير غير الحكم بغيره في قولنا لم يظنوا فاعل فعلنا الفاعل هو التوبين بالجمع
المضمون مع لوف يعقو الواسع والعطاف فتم الصا الملهة وشد هذا الفاعل الغير من المحرر هو لم على مد ضرب زيد اظهر قال التوبين وال
وقد يعيد بعض الابدال معنى العطف التوبين فغيره في التاكيد وذلك هو لم ضرب زيد اظهر لا بطنه وبدا بجله وهو بدل البعض من
الكلمة الاصل ثم سبها من المعطوف المعطوف عليه معا مع كل من ان يكون انشاعا على البذل وعلى التاكيد وقد جاء مضبو
نوضر زيد اظهر وبطنه ما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقولهم نعم واخا موسى فورا وعلى الظرف اية طهرا وبطنه فوضن
الببت ومثبت الشام وعلى الوهمين لا يفسر عليه فلا يما الضرب يدا بيد والرجل انتهى النوع السادس هو لم فاما ثم بداه من بعد ما
راوا الايات ليجتبه وانما قيل لم لا فشد واخذ بتر البت فيما ستره لك في اخو الجملد الثاني من الجملد الى لها محل من الاعراب هو لم وخبر
القول الحكمي مخوف في لا اله الا الله في الشرح لقول فدا يحيى بر المفسر والمرجح في اللفظ وهي مسألة خلاف تعرض لها في شرحه الكلام
على قوله نعم قالوا هم صانعه بذكرهم يقال لهم برهم وعبدانه قبل هو جزم شديد عذوف او نداء في الصحيح نداء فاعل فعل ان المراد
الاسم المستعنى فلان يقول حاكبا للمفسر المراد به مجزئ اللفظ في البرهم في فعلهم على المص على القول المختار في لم وعلى هذا فقول
نعم ومن يكتمها فانه ثم قلبه اذا قدر ان فيه لثان لزم كون انهم خبر مقدم وقلبه مبتدأ وخبر او اذا قدر راجعا الاسم الى الشرط خان
ذلك وان يكتم انهم الخير فليفعليه هذا بيان لما يجمله كل من هذين التقديرين من جوه الاعراب من غير تعرض لاختلاف ذلك التقدير
او على ما قلنا في هذا الشرح من انه يشكل عليه واقله من ان اذا امكن في القبر ان يكون لغير الشان لم يحل على كونه لثان لثان لثان
للفاس في لم وقد مر في شرح ذلك في حرف اللام حيث قال نوع اجاز ابو الحسن ان يلقى القسم بلام كي وجعل منه بلفظ والله لكم
لبرضوكم في لم والتقدير الثاني باطل ويجب عليه كون من موصولة الشرح قد يكون انما الموصولة والطلق على خبرها جوابا لشرط كونه
شبهانية في هذا المقول ان المبتدأ الموصول بجملة ضمنية مستفيدة مشابهة لاسم شرط فصله بجملة الشرط وخبر بجملة الجزاء في المعنى ان ذلك
الذي يابن في كنهه من ما ينبغي ان يعرف ان غابنه انه اطلاق مجازي لا فني على النجوز فلت بل العربة فانه هو حكمه صلا
المفرد لان يكون جوابا لشرط فغلبه المحقق على الحاز والعلاقة المشابهة هو لم وقد نبههم ان مثل هذا قول صلا اللوامع وال
اليه بهذا التقدير الثاني والمثلية الموصولة بالظلال ويضع بعض النسخ بدل اللوامع اللوامع وهو الموقوف الى الجمران فيه قال
ابو الفضل الرازي في كتاب اللوامع ولا بد من اضماره معاملة وصار ذلك المصروف به لانه لا في النسخ عليه فقد بذلك
الجملة من خلق السموات والارض كن لم يخلق وكل احوالها وقد اختلف في هذا الموضع ما اضمر فيها كقولهم نعم افن يخلق كن لا يخلق
انتم فيمنه هذا المقدر المقدر جملة ان اردت جملة من الالفاظ فهو صحيح وان اردت الجملة المصطلح عليها في النسخ فليترك بل في

الباب الخامس

[illegible]

Ar. Lici

[illegible]

والله اعلم
الحكمة الاستعمارية
لا تضر ما ولا تضر
على الدنيا

[illegible]

[illegible]

ونقد
المصنف

[illegible]

[illegible]

Questions

[illegible]

[illegible]

عاش على وجه
مناجاة الله
لا اله الا هو
ما شاء ما يشاء
الملك القدوس
الحق الزاخر
لا اله الا هو

جملوا منه قوله ولا يتبعكم شي إلا بما دفعتم عنه ولا تنزعوا من دياركم ولا من دياركم ولا من دياركم ولا من دياركم
 بناء على قوله ولا يتبعكم شي إلا بما دفعتم عنه ولا تنزعوا من دياركم ولا من دياركم ولا من دياركم ولا من دياركم
 معقل بنجر لهم وكسر الفاء وهو المأوى لهم وإن عذب بعد هذا السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 لما ذكرنا لك وهو ما لم يذكره غيره من دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 لما ذكرنا لك وهو ما لم يذكره غيره من دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 وإذا كان في الخبز والخمر هو حاصل المشقة في حق كرام الرضى بهم بقدره وإذا كان في الجمع فالمراد على مد لا خش حدة
 المصداق مع بقاء معجولة وذلك عندكم من دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 فوه لا لا عليه فلا بأس بكونه كافيا ليعتبر به في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 على تعيين الخبز الذي هو حاصل عند البصر وهو الخبز الذي هو حاصل عند البصر وهو الخبز الذي هو حاصل عند البصر
 والقطر السائد من الخبز هو حاصل عند البصر وهو الخبز الذي هو حاصل عند البصر وهو الخبز الذي هو حاصل عند البصر
 ههنا بل لا بأس بكونه كافيا ليعتبر به في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 كما يحد من متعلقان الظرف العامة وهو مد عندك والركن في البدان في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 إذ معنى جازية دليل ركا أي وفنار كوبي فالحال العام مقام الطرف العام مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان للقدرة فاضته فاما
 خبرها فيل أن مثل هذا التصو الذي يجرى بعد التصا الصواب بالمتوابع المذكورة لا يكون إلا نكرة أمم يجمع مع كثرة الأكاذيب
 كان الجاهل في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 كان التأخر في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 له والذي دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 البهائم الكاذبة فنقول خبر زيد حاصل فاما والعامل في الحال حاصل في صانعها خبر وهو البناء أو زيد فنقول حذفنا كان أو
 حاصل العامل في الحال لكونه غامضا ما ملل جميع الأفعال كما حذفنا زيد بعدك أمة المشابهة للحال للظرف والحذف كبرها إذا
 لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم ببناء انتهى في قوله لا نة فلا مضافا لا يحتاج مع البعد في شيء آخر يتعلق به الطرف
 الصفة بكونه لا نة فلا مضافا لا يحتاج مع البعد في شيء آخر يتعلق به الطرف الصفة بكونه لا نة فلا مضافا لا يحتاج مع البعد في شيء آخر يتعلق به الطرف
 الاخش بقول القدر بعد ثم حذفنا المضاف إليه مقامه فانفصل الضمير ودفعنا الشرح ما تكون ما قد ذكره الاخش كالحال
 مع البعد في شيء آخر يتعلق به الطرف الصفة بكونه لا نة فلا مضافا لا يحتاج مع البعد في شيء آخر يتعلق به الطرف
 المفعول لا يجمع مع البعد في شيء آخر يتعلق به الطرف الصفة بكونه لا نة فلا مضافا لا يحتاج مع البعد في شيء آخر يتعلق به الطرف
 فصح الاخبار عنه بغير تخيل وتعلق منه به لا الظرف بغيره والجزء الفعل في له والاولى قد في الحق فصح في الشرح قد وجب
 العناية أدخلت فيهم والتمسح عليهم في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 بدو عبارة لهم في له ولا يلائم ذلك في المثال السابق في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 في الإبداء والمثال السابق في له ولا يلائم ذلك في المثال السابق في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 لأن الذي قبل الكلام هو الخبر لا كتمان البيت صفة لا خبر بيان كبقية القدر في قوله وإنا فاما ما نضوع يريد
 بالثانية استدعا الكلام قد بمرسوخ وصفه والضمير فاما لا المحو في ولم الرتبة بالمدح كونه في قوله فله كذا في مرام الحو
 بل ما وجدنا في أم الرتبة ما نمل كالتصنيع انتشار الرتبة الطيبة العامة من الفرض والفرق في قول ثم شجر بغيره المصداق فضل الألف
 الحانة وادكها ومنه صريح في الذكر ومنه صريح في الذكر ومنه صريح في الذكر ومنه صريح في الذكر
 البصر والفتاة والهنك مضوم وطعام مفرد وطبيب انتهى والمدا بالعانة وماسل بفتح السين جبل عنه وبكر فاما ما حسن
 الروية بفتح السين في له والثالث كقولهم ثم وأتوا بها لا يجرى في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 مضى فابعد على ما يحتاج إلى الابطال قد تقدم الكلام على هذه الباب الأربع الأشيا المضاف إلى الابطال في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما
 المذكور في له ما نمل هذا دفع بعض الشيخ في دفعه إلى السجن ثلاث فنتهى إلى طلب الجلاء وهذا ما

مجلس

۱۰۰

الحمد لله

من الله

فان

[illegible]

عليه السلام

فمن الذين
هذه من
كلها
التي
اباكي لان فاعلم
بالا انا انا
التي
حرف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحسين
الرضا

بقى غيبها من غير
فأصل بيني وبينها
ثم وأنا لا أغفر لى غير
ما هو لى الماء

۱۰۰

من قلم ای و اعف
الایمانک ع

الانعام

مجلس
فصل في بيان
حرف اللام
في

الحمد لله

الحمد لله

وما بعد
الازدياد

عبد الله بن عبد الرحمن
بن عبد الله بن عبد الرحمن

کتابخانه

فصل الثانی

مجلس

مذہب

الكلمة
التي على
اللسان
بغير
قلب

ایک

[illegible]

على ما يجب ان يكون من ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 وصاحب المال ان يكون المستحق في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 ويكون ثابتا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 وهو مستحق في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 الفعل بحيث يكون من ملاحظتها ان في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 كسب عليه بغيره في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 المراد بكونه مستحقا ان هو المستحق في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 يقع الغلب على هذا الشرط في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 وعشر انما هو مستحق ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 الغلبة هذه الاشارة لا اختصار في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 للذات مبيحا لا موجد في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 ان هو المستحق في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 لكن يصح ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 من الجمل الى كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 اثبات واثباته في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 الفرض هذا الاثبات في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 وان اراد ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 او لم يصل الفعل في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 الفرض ما كذا قوم اثبات لذلك المضمون من ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون من ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 فان ما ضرب من الضرب كذا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 بعد انقضاء وقت انقضاء الضرب من ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 انقضاء الضرب من ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 انقضاء وقت ولعل فلا يكون ان في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 فكذا فلان ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 منه اشارة الى ما سبق في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 ما لونها وهذا التفت راب من ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 بساخر فلان في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 اذ ليس هذا الموضع ما يدل على حصوله بعد انقضاء وقت انقضاء الضرب من ان يكون مستحقا في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 احدهما ان الزمخشري قال في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
في له الثاني قال بعضهم في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 ان فيها محفوظا بالظن والقوانين يقال في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 في المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان امام من قولنا امام زيد مضاف فيكون خاضع للمدعي هو المضاف اليه في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 ح في قولهم زيد محفوظا بالظن في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا
 الضريح بهذه الجنبه لظن المراء ودعواه ان القوانين يقال في كل ما جاز ان يكون مستحقا كما هو المستحق صاحب المال في كل ما جاز ان يكون مستحقا

[illegible]

من ذلك الاسماء يعني الاسماء العشرة وهي التي ليست جارية بحرف الفعل فلا بد من نحو الاطلاق والافتقار من المصادر التي هي
فهي وصل الالف ليست باسماء عشر بهذا المعنى في له كما انك اذا سميت فاضرب قطعت هـ منه في الشرح لا تخرج اسم مفرد
لا يوجد له في الوصل شي من الاسماء العشرة الا اذا كان من الاسماء العشرة فان قلت فليزمن اذن قطع هـ منه في الاطلاق
اذا سميت به لا تخرج عند العشرة ويحذف هـ وليس من الاسماء العشرة قلت ايضاً فيه هـ في الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة
من قبل المبدل فاستعمل ما كان ثابتاً قبل التثنية بما اضطررنا الى واضرب في له فقلت فكيف نؤمن ابن مالك ان التثنية
كانت غلطاً في قولهم ان الفعل يجزى ولا يجزى في ان الحرف لا يجزى ولا عنه لقابل ان يقول لم يقض كلام ابن مالك الشافق
لتبسيط القائل وانما القصة لخصاص قولهم ذلك بما عدا الاستناد اللفظي لها الاستناد الذي المسند اليه فيه لفظ سواء عجز
بلفظ وحده كضرب كانه وشو كانه وعجز عنه بلفظ ومع غير كلفظ ضرب ولفظ شو وعجز عنه بلفظ آخر كالقفل الماضى
وحرف التثنية واعلم ان الامام الرازي عارض من المخلص على قولهم ان الفعل لا يجزى عنه بان الخبر عنه في هذا الكلام ليس بما
انما قالوا في اسم وصل او على التقدير فهو كما في ما ان كان لثما فلان كل اسم يجزى عنه فقد كان لا يجزى عنه واما ان
كان فضلاً فلا تخرج عنه مانه لا يجزى عنه فبعض الفعل يجزى عنه ويلزم الشافق واجب ان الاخبار واما في اللفظ وذلك جائز
في الكلمات كلها سواء فكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عجز عنها بالفاظ اخرى واما في المضافات ما عجز عنه بلفظ وحده
او مع غيرها واما ما عجز عنه بلفظ آخر فالاول من خواص الاسم والاخير ان مشترك كان بينهما وبين اخيه فاذا ابدى الاخبار عن
معناها بامتناع الاخبار عنه وجب ان يجزى عنه بغير لفظ او به مع غير فيجزي عنه مع معبر باحد هـ الواجبين بانه يمتنع
ان يجزى عنه معبر اوجبه ذلك فلا تناقض ذلك لما كان اكثر المفاعيل وانه الكلام خففوا لما يشد به اليهم وخففوا به
في جوابه والجلد باسرها استدلنا في جوابه على صلاهم على اطلاق المفعول من غير تقييد على المفعول به في له وقد مضى
من يجزى لها كالتكاثر مبدا وخبر عنها مثل قولك المنطق في الشرح لا عجب على هذا المعنى الا اذا صرح بان لها كـ
نفسه هو البنداء ولما اذا اطلق القول في ذلك ولم يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبدا مؤخر ولها كـ خبر مقدم
بناء على هذا ذهب الكوفيون في جوي تقديم مثل هذا الخبر وان وضع الاشياء بين الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قام
عندنا فترتبة ثلث على ان ذلك المعرب فسد ان لها كـ مبدا والتكاثر خبر في له وذكره رجل كبير من الفضلاء هكذا وضع في
بعض النسخ وفي بعضها وذكره رجل كبير من الفضلاء وكثير في جميع النسخ بالبناء المؤخر في له ايضاً بان الحرفين الاخرين
منها الضمان والكرى الثعاس يقول منه كرى الرجل بالكسر يكرى فهو كرى واسراء كرى على فعله والمراد به في البيت النوم و
المسوع اسم مفعول من احط الحجة والعرف يستعاليه المسوع كناية عن علية التهيؤ في له وقال جماعة من المعربين
في كذا نفي التثنية في فتر ابن غار في بكر يوك واحداً تقدم الكلام على هذا الفرض في التثنية الذي ذكره المصنف
اخر الجملة الواحدة من الباب الخامس لا يربط عليه في له والا قبل لفظ في الشرح فيه ادخال اللام على جواب ان الشفوية في
فداكثرهم من ذلك في هذا الكتاب وهو فاش عناية غير من المصنف في له من باب ادخال قبل ابغائها في من
بابه حذف الثاني من الماضى الذي يجب الحذف منها وان كان يمتنع مسند الاظاهرة في حقيقته الى ضمير مؤنث غير
حقيق في ضرورة الشعر لا ضرورة تدعو الى جعل فتحة البيت كالحواجز جعله مضاعفاً محذوفاً من قوله احداً المان في قوله فدا
في هذا الاستشكل ودود الفاعل مجزى فان فاعل يتكلم في اخو كـ وكان هذا السائل من عدم اللفظة بحيث لا يربط الفاعل
في الكلام لكونه ثابتاً بالفعل وهو ثابت بالفعل ما لم يترك بالجر كالرفع والجرود المذكرين بحاسنة التمع في له ومن هنا
انما قالوا الحسن هذا عطف على ولهذا حذف الواو في بهب شاركة في الرب على كون ثابتاً قبل قبل في له لا اصلها الالف
في اي اصل الالف باعلا ما لان باعلا في يجوز فيه اسكان الالف ونهجا فاذا فتن جاز قبل لكثرة فتحة فتقبل الالف في له و
يستثنى من الاول نحو دابك زبلاً ماضع وابلر زبلاً فان الكافي في ما خوف خطاب هكذا وضع في كثير من النسخ بضمير التثنية وهو
لا غاب على باب زبلاً ماضع وابلر زبلاً بعض النسخ وهو الموحى بخط المصنف بافراء الضمير في ذكره وهو عايد الى نحو وقد تقدم
الكلام على دابك والكاف لفتحة في له نحو قولهم لا عجب باللام فضا منه ولا اوضه فهو معطوف على نحو اضا دابك واللام

اضل بفضيل من يوم الزجل لو ما على فعله ولا امر على ضائه وبقائه من الزجل باملان خالف قولك
 بما مكرمان **في** لم يركب مضافا اليها والا تصحى وضع بكسر لان ما لا يتصرف اذا انصرف ودخله لام التعريف بجوهر الكثرة ثم
 اخلف فيه فقال الشراخ منصرف لدخول ما هو من خواص الاماء عليه ما يتغيره نفس مدلوله ومقابلته شبه الفعل بخلاف
 كونه مسندا اليه ومفعولا عليه حرف جر فان ذلك بالعامل والعامل لا يتغير مدلوله ومقابلته الاكثر امتناع الكثرة
 لا امتناع الثوبين للعين فاذا زال الثوبين بغيرها زال موجب المنع من الكثرة فخل بمنع على هذا ما لم يزل احد سببه كالمسند
 الجماء والمجلى بالاجور والركون وينصرف **في** لم يركب ذلك فان ذلك من حيث رجل ايض الاوجه لا اجرة فان فقت الزا
 بغيره لكونه غير منصرف للصفة ووزن الفعل ولا لام تعريف فالتاء منصوبة على الشبهة لمفعول لان اجرة لا ينصب لمفعول به وان
 كسر الزا لان ما لا ينصرف اذا انصرف ودخله لام التعريف بغيرها الكثرة فالتاء مجرورة بالحل على الاضافة **في** لم يركب
 الصورة الجبلية ومنه الصواب للصفة الصم والجمع ادى الى الصلابة من العلاج وضوء فان قلت قبل من ذلك قول الزعزعي في
 قوله لم يركب فداهنتهم انفسهم الاية الشريفة ابراه هذا السؤال من الاذواء بالزعم ما لا ينفع ولم يكن ابراه بالذي
 يلحق بالحق والادب مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر واقول لا ينفع ان جوابه دفعا لثوبهم الاذواء بالزعم في
 حاشية التفاز لانه لم يجعل شيئا من الجبل في موضع الخبر ليعرفه هذا الى مضى ما مضى معلوم الثوب للثوبين لا حاجة الى
 الاختلاف عند الخبر عند وفاء في ثمة طائفة على ان الخطاب للجمع المؤنثين والثنا في اوطافه اخرى لم ينضمهم الثنا في اوطافه
 لان فلانهم خبر لان النكرة موصوفة بالنقد برأي وطائفة اخرى وبالجمل الواد الخال بغيره وهو مسوغ بغيره لم يركب
في واما هو مفعول والمضارب مصدر بمعنى الاضافة في الشرح لا يمنع ان يكون المضارب مفعول في هذا المثال ولا يكون
 مضرا والمولى هو الخبر فيجب مبداء خبره في ان الذي مضى هو مولاك هذا **في** لم يركب وقد مضى الحكمة في اخذ
 الاولى من الباب الخامس **في** لم يركب طالبا ما حقيقه كان اذا فركت قولك ما احسن في ما فقال زابدا بناء منه على ان المثال
 المسؤول عنه ما كان احسن زابدا وليس السؤال في ذلك في الشرح في السؤال بالشرط ان كان تذكر في هذا التركيب خاص على ما هو
 عليه كان لا ينفع فيه عند ذلك الا زابدا فلا عت على الطائفة علم التفضيل اذ لا ان يقول متى كان بعد حسن وجب البناء بناء
 المصدرية وهو لم يركب ايد على ما كان في التركيب وجب فزيد وهو المثال مقتضى تخرج التركيب بل للثوبين كباخر وهو خلافا
الباب الثاني في الكتاب قوله لما دخله معنى لا ثوبين بغيره التوبة لهذا قال السهلي لما هنا بنسبة اليه لم يركب
 الاشارة بهذا الى ادخال البناء بعد بغيره كقوله معنى بغيره والفتحة لا ترفع على وصل اليك كمالك فترك به او على شريطة
 به وهو بيا لوجه ثعلب علم جواز ادخال البناء بعد بغيره في المثال ما دناها بعد بغيره في الفتحة في ثوبين ثم ان المقام كان لم يركب
 هنا ان بغيره مضمين معنى بغيره وبغيره في ذلك حرف البناء لم يذكر هناك كانه يشير به الى جواز ادخاله في الجمع اليه فعملنا في
 في المثال **في** لم يركب لان بغيره اللام ونشد بغيره **في** لم يركب لم يركب بغيره فامم وعجز لان لبن زيدا فامم في مفعول زيدا فامم لان
 لبن زيدا فامم لا يجهل الصواب والكد في زيدا فامم بغيره **في** لم يركب جواز ادخاله بغيره فامم في المثالين وبن في المثالين
 يجوز تقديم مفعول ما انصرف اليه غير مطلقا وقال الشراخ يمنع مطلقا وفي ان كان المفعول طرفا جازا ولا يمنع **في** لم يركب
 نقول ان زيدا اول ضارب هذا عند الجهور وحكي ثعلب في الكتاب في جواز التقديم في الاول وحكي ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم
 في الثاني **في** لم يركب هو الحذف في مفعول الفعل بعد وهو قوله وهذا منصوب على **في** لم يركب ان امر احسنه عمدا مؤثرا
 الى هذا البيت في زيدا الطائفة في ملح اجبره لا ترفع في الكوفة في خلافة عثمان وكانت اخوال هذا الشاعر اخذوا له
 ابدا فاممها منهم ولهم المذكور ورددتها اليه فدمر وبعد هذا البيت ادى الى ذكره وادناه واظهر على العدم في غير نقد وروى
 بمعنى قوله نعم وان ترك لزمه لغيره على الناس ظلمهم والنشأى الباعث والمكفوء المحرود والطرف اعني عنك معان بمكفوء ومعنى
 ارجى اجل بلى رعى الكلا واراد اي زهد عطشها بالشف **في** لم يركب ولو قلت طائفة غير ضارب بل لا ضارب بل اذ في اكثر النسخ
 النقد بغيره بل بغيره في الشرح حكم لعم بجواز ادخاله بغيره ارب لا نه في مفعول فامم انا زيدا الا اصر ورجل
 لا دخلة على المضارع لكونه نكرة بها غير واجب فلذلك قال لان الثانية لا يجل هنا مكان غير لولا اضر زيدا بغيره

[illegible]

في ديانة الكتاب
واقول انما التزم
مشله

في دياحة الكتاب
واقول انما التزم بحجب
مثلهم

[illegible]

الذي يكون الحمار بعد ذلك من طبعه من ان يركب كل احد من اهل البيت كما ان يكون ذلك
من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من اهل البيت من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
باليد كما ان يكون من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
لا يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
مضاهيها ان يكون من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
ان القصد الى الثاني من هذا يدعي ما يقال ان اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
الستدس من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
ويخرج من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
هذا عطف على الاولين اي قالوا للشرقي والمغربين في غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
الضيق في الشفاء من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
في الشفاء من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
والمغربان من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
الغيب من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
والله اعلم بالصواب فان الشفاء من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
فانه يغلب على الموتى كالقبرين انتهى وقال ابن الحاجب اما ليه شرطه فليقل لا على الاصل لان القبرين من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
افضل من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
فيه نظر اما اوله لان كون البحر حقيقه من الملح في الغلة ليس من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير قصد فذلك يكون ان يركب اليك من غير
هو الماء الكثير ملحاً كان او غير ملحاً لان الغلة اعلى باعتبار روائه مما نلنا القوس فيقوم به البنية بالشرية
غير ذلك وان كان الملح اعظم جرماً وذكر ابن السبكي في شرح البيان للطهري ان شرطه فليقل لا على الاصل في قوله قال
المنقول استنبطت من السماء الوكيل هذا البيت فشرى ثلثه وابس من شعرها في ليلة خازن لبالي اربعاً في قوله وقال البهري
بحوزانه اذ فرغ من قوله لا يجمع فزان في ليلة كما لا يجمع الشعر في قوله فاول هذا الدعاء من الشعار وما لعله يجعل هذه المراه
فزان لا يجمع فيه كونه مستلزماً بخلاف الواقع وهو اجتماع قري او اجتماع شعر في قوله فقال الصفة في كتابه رشف الوال في
وصف الهلال وليس معنى البيت كما يظن بعض الناس من انه يريد بذلك انه راعى وقت واحد القبر وجهها الخفقوا انها لم
استقبلت من السماء ارسنم خيالها وجهها فراه في وقت واحد كما خيال الاشكال المراه فطبع الصور فيها فترى المراه والاشكال
المنظرة فيها فحفت معاً واول ما هذا الخفق جعل وجهها فراه في وقت واحد كما خيال الاشكال المراه فطبع الصور فيها فترى المراه والاشكال
في الشرح وما احسن قول القائل بان فر السماء فاذا كونه لبالي وصلها بالرفقين كلاهما فراه ولكن رابت بعينها وراى
بعينه وهذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الخفيف هو وجهها وان فر السماء ليس في الخفيفا وانما اطلق ذلك عليه مجازاً للشا
لوجهها وقوله رابت بعينها وراى بعينه يرشده الى انه في قوله ذكر هذا المعنى الصفة في رشف الهلال وعبارته واحسن مما يمكن
ان يقال في هذا ان معانيه من حقيقه وهو فر السماء وفر مجازي وهو وجهه مجازي فهو قول هو ان القمر المجازي وهو فر السماء
وانا رابت وجهها وهو القمر الخفيف لانها في نظرنا لا فر السماء وهو نظراً وجهها فاهية انها ترى بعينها وهي رابت بعينه هذا
مبالغة واخر طرفة الوصف وهي غارة الشعر ان يجعلوا المجازي هو القمر الخفيف والذي في السماء هو القمر المجازي انتهى في
الشيخ ابو هبيل الله محمد بن محمد بن عبد المؤمن بن البيان الشافعي الصوفي في هذا البيت من بعض نفاة بقوله فقال البهري هذا البيت
لان فر السماء عن عشاق مجوذين وانهم في ليلة فكشروا فيها لونها ووجها لها وخصاها بالفتن شبهها في
اعادتها لسمها فاذا كوت هذا العاشق تلك اللبالي التي وصلته بالرفقين وانما يوصفها انشع من صفاته وغلبت عليه بصفا

[illegible]

[illegible]